جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الآداب

برنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة

اليسار الفلسطيني والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية
Palestinian Left and the Palestinian Israeli Negotiations

رسالة ماجستير مُقدَّمة من الطالب

تامر حنا سليمان الزعمط

1125278

إشراف: **د. عبد الرحيم الشيخ**

قُدِّمَت هذه الرسالة إستكمالاً لمُتطلّبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت– فلسطين

الفصل الأول 2014– 2015

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الآداب

برنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة

اليسار الفلسطيني والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية
Palestinian Left and the Palestinian Israeli Negotiations

رسالة ماجستير مُقدَّمة من الطالب

تامر حنا سليمان الزعمط

1125278

لجنة المُناقشة

د. عبد الرحيم الشيخ

د. رنا بركات

د. غسان الخطيب

قُدِّمَت هذه الرسالة إستكمالاً لمُتطلّبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت– فلسطين

الفصل الأول 2014– 2015

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الآداب

برنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة

اليسار الفلسطيني والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

The Palestinian Left and the Palestinian Israeli Negotiations

رسالة ماجستير مُقدَّمة من الطالب

تامر حنا سليمان الزعمط

1125278

إشراف: **د. عبد الرحيم الشيخ**

تاريخ المُناقشة: 24/ 2/ 2015

لجنة النقاش:

د. عبد الرحيم الشيخ (رئيساً).....

د. رنا بركات (عضواً).....

د. غسان الخطيب (عضواً).....

قُدِّمَت هذه الرسالة إستكمالاً لمُتطلّبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت– فلسطين

الفصل الأول 2014– 2015

الإهداء

إلى والديّ وإخوتي

إلى رفيقتي وشغفي الأول والأخير رانية

إلى الأرض والثورة

إلى فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر

إلى الثوار الأحرار... المسيح، جيفارا، جورج حبش، وديع حداد، ناجي العلي

وإلى كل أحرار العالم

شُكر وتقدير

كلمات المحبة والشُكر والتقدير التي تعرفها اللغة ولا تعرفها لا تكفيكي يا أُمّي ماري، نبع الحنان الذي لا ينضُب أبداً؛ وأبي حنا، الذي لم يخذلني أبداً، وكان مثالي الأعلى، فقدّم الكثير لبلده وللناس في أصعب الظروف والأوقات، وتحت الرصاص والصورايخ... كل الشُكر لكما أبي وأُمّي، سهرتم الليالي من أجلي ولا زلتُم، ولم تتوقفوا يوماً عن تقديم كل ما لديكم وأكثر من الدعم المعنوي والمادي، أتمنى لكما الصحة والسعادة والحياة المديدة، وليتني أقدر على مُكافئتكما، لولاكما لما كُنت أنا. وكل المحبة والشُكر والتقدير إلى أخي الأكبر طوني وزوجته جوان وإبنهما حنا، وإلى أخي الأصغر مجد... شُكراً لكما يا إخوتي وسندي في هذه الحياة الصعبة، فأنتم لا تُقدّرون بثمن... الشُكر لكم جميعاً على محبتكم وإهتمامكم وتحمّلكم لي طيلة هذه السنوات... سأكون دائماً بجانبكم.

كل الشُكر والتقدير والإمتنان إلى أُستاذي العزيز الدكتور عبد الرحيم الشيخ، صاحب الفكر النقدي والتحرّري، وأثمّن له إهتمامه ومُتابعته لهذه الرسالة بإيمانية عالية، والذي قدّم كل الدعم لإيصال فكرة هذه الرسالة، وشجّعني على المضي قُدماً لإنجازها، ولم يبخل عليّ أبداً في تقديم الملاحظات النقدية البنّاءة التي ساهمت في تطوير الدراسة ، كما لم يبخل في دعمي معنوياً وفكرياً... لك كل الشُكر والإحترام والمحبة أخي وصديقي وأُستاذي عبد الرحيم.

كل الشُكر والتقدير والمحبة موصول إلى أصدقائي وصديقاتي الأوفياء الذين قدّموا لي الدعم وكانوا سنداً لي منذ سنوات طويلة، وقضينا معاً أوقاتاً لا تُنسى... كل الشُكر لكم أصدقائي وصديقاتي على دعمكم وإخلاصكم.

وكل الشُكر والتقدير إلى زُملائي وزميلاتي في جامعة بيت لحم وجامعة بيرزيت، وخصوصاً زُملائي وزميلاتي في تخصّص علم الإجتماع وفي برنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة، فقد تعلّمت منكم كثيراً... شُكراً لكم ولن أنساكم.

وكل الشُكر والتقدير موصول إلى أعضاء لجنة النقاش: الدكتورة رنا بركات والدكتور غسان الخطيب على مُلاحظاتكم القيّمة... وأشكر أساتذتي في جامعة بيت لحم (مينيرفا قسّيس، وسام رفيدي، نورما حزبون، بلال سلامة، خضر مصلح، ناهدة العرجا، عُلا مصلح)... وأساتذتي في جامعة بيرزيت (منير فخر الدين، نديم مسيس، عبد الكريم البرغوثي، كمال عبد الفتاح)، وكل العاملين في الجامعتين... شُكراً لكم جميعاً، فدائماً ما تمتّعتوا بروح جميلة ومُعاملة رائعة.

الشُكر هنا وهناك، أولاً وأخيراً، إلى أجمل وأطيب وأرقّ إنسان إلتقيته في حياتي، إلى رفيقتي المخلصة التي تحمّلتني كثيراً في هذا المشوار... كل كلمات اللغة لن تُعبّر عن حبي الأزلي لكي يا توأم روحي ونصفي الآخر وشغفي الأبدي رانية.

الشُكر مفتوح لكل من يقرأ هذه الرسالة...

مُلخّص الدراسة باللغة العربية

تبحث هذه الدراسة في العلاقة التفاوضية بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، كما تبحث في خطاب منظمة التحرير واليسار الفلسطيني ذات العلاقة بعملية التفاوض. ويتم تناول القرارات التي إتّخذتها منظمة التحرير الفلسطينية والتنازلات التي تمّ تقديمها في ظل المفاوضات، كما ويتم تناول دور اليسار الفلسطيني في إستمرار هذه العملية، وذلك على الرغم من رفض جزء من اليسار لعملية المفاوضات من حيث المبدأ المعلن على الأقل. وقد باتت أحزاب اليسار الفلسطيني مُشتّتة وتغيّرت أهدافها وأولوياتها، وأصبحت تنظُر إلى مصالحها الخاصة، وغاب عنها خطاب التحرير والمقاومة بكافة أشكالها.

وتنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تُسلّط الضوء على خطاب منظمة التحرير الفلسطينية ومُجمل التنازلات التي قدّمتها المنظمة في عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بدايتها، ما أعطى دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي الشرعية التي بحثت عنها بشكل دائم. كما تأتي هذه الدراسة لترصُد طبيعة عمل النظام السياسي الفلسطيني وكيفية إتّخاذ القرارت المصيرية في محطّات ومفاصل سياسية هامة في القضية الفلسطينية، حيث تحوم الشكوك حول شرعية تلك القرارات. هذا وتأتي أهمية هذه الدراسة أيضاً في كونها ترصُد الفكر اليساري الفلسطيني وبُنيته ومكانته ودوره، إضافة إلى رصد أزمة اليسار الفلسطيني التي تُشكّل إنعكاساً لأزمة اليسار العالمي والعربي بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي والمعسكر الإشتراكي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً في كونها تُقدّم اليسار الفلسطيني وعلاقته بالتسوية السياسية منذ بدايتها، مروراً بمحطّات ومفاصل سياسية هامة ذات علاقة بمشاريع التسوية، فترصُد الدراسة موقف اليسار الفلسطيني من تلك المشاريع والمحطّات السياسية (البرنامج المرحلي أو مشروع السلطة الفلسطينية في العام 1974، وثيقة إعلان الإستقلال في العام 1988، مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991، وإتفاق أوسلو في العام 1993)، سواء كانت داعمة لعملية التسوية والمفاوضات مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي أو رافضة لتلك العملية. كما تكمن أهمية الدراسة في كونها تتبع منهج التحليل النقدي للخطاب الذي شكّلته منظمة التحرير الفلسطينية والأحزاب اليسارية الفلسطينية عن التسوية السياسية مع إسرائيل.

وتتشكّل بُنية الدراسة من خمسة فصول على النحو التالي: الفصل الأول: **الإطار النظري للدراسة**، يتم تحديد خط سير الدراسة وإطارها العام، فيتم تحديد إشكالية الدراسة عبر سؤال مركزي يتمحور حول مدى تأثير اليسار الفلسطيني على إستمرار عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. ثم يعرُج هذا الفصل على الأدبيات السابقة، فيتم تقسيمها إلى ثلاثة محاور تتمثّل في: المفاوضات العربية الإسرائيلية، المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، اليسار الفلسطيني. ويُحدّد هذا الفصل

فرضية الدراسة التي تتمركز حول فرضية مركزية مفادها بأنّ اليسار الفلسطيني كان له دوراً بارزاً في إستمرار المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي.

ويُقدّم الفصل الثاني: **المشروع الوطني الفلسطيني: إستراتيجية تفاوضية غير متوازنة**، النظام السياسي الفلسطيني وميّزاته والآلية التي يسير وفقها هذا النظام في ظل سيطرة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" على عملية صُنع القرار الفلسطيني. ويُقدّم هذا الفصل تقديم أوّلي عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بداياتها الرسمية وغير الرسمية وما يرتبط بها من مفاوضات ثُنائية ومفاوضات مُتعدّدة الأطراف، وذلك بعد تعريف التفاوض وما هيّته؟ ويعرُج هذا الفصل إلى العامل الدولي في عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ودور الولايات المتحدة الأمريكية فيها. ويتم تناول عدّة قضايا تطرحها المفاوضات، تتمثّل في: اللاجئين وحق العودة والإستيطان والتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي. ويعرض هذا الفصل التنازلات التي قدّمتها منظمة التحرير في عملية المفاوضات، ومرجعيات المنظمة في هذه العملية. كما ويُقدّم هذا الفصل أيضاً محطّات من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، تتمثّل في: إتفاق أوسلو في العام 1993، مفاوضات كامب ديفيد في العام 2000، والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في العام 2013. كما يُقدّم هذا الفصل موقف إسرائيل من التسوية السياسية مع منظمة التحرير. ويتم الولوج في هذا الفصل إلى الإنتفاضتين الأولى والثانية وما أحدثته من تغييرات لمصلحة القضية الفلسطينية فاقت ما أحدثته المفاوضات. وينتهي الفصل بتقييم عام للمفاوضات، والسيناريو المتوقع بعد مفاوضات "السلام" بين منظمة التحرير وإسرائيل. ويخلص هذا الفصل إلى أنّ المشروع الوطني الفلسطيني قد غاب عنه خطاب التحرير، وساد خطاب الإستسلام والخضوع نتيجة إستراتيجية تفاوضية غير متوازنة.

ويرصُد الفصل الثالث: **اليسار الفلسطيني: غياب الخطاب البديل**، الفكر اليساري بشكل عام، والفكر اليساري الفلسطيني من حيث نشأته وإشكالياته، في محاولة لفهم هذا الفكر العالمي والخصوصية التي يتمتّع بها فلسطينياً. ويتناول هذا الفصل دور الأحزاب السياسية في الحقل السياسي والإجتماعي، وسمات الحزب الثوري الذي يُنادي بالقضاء على الظُلم والإستبداد والإستعمار. وللأحزاب اليسارية الفلسطينية أهمية كبيرة على الساحة الفلسطينية رغم كل الظروف التي أحطات بها، فيتم تحديد بُنية الأحزاب اليسارية الفلسطينية بصورة عامة، والمكانة التي يتمتّع بها اليسار على الساحة الفلسطينية، والدور الذي يلعبه من خلال أحزاب كان لها دوراً بارزاً في الحركة الوطنية الفلسطينية والنضال ضد المستعمِر، مثل: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب الفلسطيني؛ فيتم إستعراض الرؤية العامة لهذه الأحزاب السياسية الفلسطينية ومنهجها العام. كما يتم طرح أزمة اليسار الفلسطيني وعوامل تراجُع قوى اليسار في الساحة الفلسطينية بعد أن يتم تحديد أزمة اليسار العربي بشكل عام. ويخلص هذا الفصل إلى عدم وجود خطاب بديل

لليسار الفلسطيني يُمكّنه من قيادة المشروع الوطني الفلسطيني، فهو يعيش أزمة فكرية وتنظيمية مُستمرة، وخصوصاً بعد إنهيار المثال– الإتحاد السوفييتي وقيام سلطة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين.

ويُقدّم الفصل الرابع: **اليسار الفلسطيني: خطاب مُشتّت وسلوكيات غير فاعلة**، أربعة محطّات ومفاصل سياسية هامة في تاريخ القضية الفلسطينية، تتمثّل في: البرنامج المرحلي أو مشروع السلطة الفلسطينية في العام 1974، وثيقة إعلان الإستقلال في العام 1988، مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991، وإتفاق أوسلو في العام 1993. كما ويتم رصد السلوك السياسي لليسار الفلسطيني، سواء كان سلوك مُتماهي أو غير مُتماهي مع السلطة، في كل محطّة من المحطّات والمراحل السياسية الأربعة، وردود الفعل المختلفة من اليسار الفلسطيني في تلك المحطّات؛ وسيتضمّن كل ذلك الرجوع إلى وثائق ترتبط في تلك المحطّات السياسية، وخاصة الوثائق ذات العلاقة باليسار الفلسطيني، بهدف إبراز دور اليسار الفلسطيني في إستمرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أو عدم وجود دور له. ويتم في هذا الفصل الإشارة إلى مواقف وسلوكيات اليسار الفلسطيني في الفترة التي أعقبت إتفاق أوسلو. ويخلص هذا الفصل إلى وجود مواقف مُشتّتة وسلوكيات غير فاعلة ليس بمقدورها أن تُشكّل خطاباً بديلاً موحّداً لدى اليسار الفلسطيني.

وأخيراً في الفصل الخامس: **نقد الإستراتيجية التفاوضية وخطاب اليسار الفلسطيني**، يتم التطرق إلى النتائج والملاحظات النقدية وأهم ما تمّ إستخلاصه من هذه الدراسة، إضافة إلى التوصيات التي من الممكن الإستفادة منها في المستقبل أو في الوقت الحالي، حيث أنّ المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي لم تُحقّق أيّة نتيجة إيجابية لمصلحة الفلسطينيين، وعملت على تقديم التنازلات المستمرة لحقوقهم. كما ويتم في هذا الفصل رصد مُستجدّات العام 2014 المتعلّقة بعملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وأبرز الأحداث السياسية على الساحة الفلسطينية. وينتهي الفصل بتساؤلات تُطرح على الساحة الفلسطينية ترتبط بعملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتأمّلات في أبرز الأحداث السياسية الفلسطينية.

Abstract

This study examines the bargaining relationship between the Palestinian Liberation Organization and the colonial state of Israel, with a particular focus on the discourse of the Palestinian Liberation Organization and the leftist parties therein as it is related to the negotiation process. This study deals with the decisions taken by the PLO and the concessions that have been presented in light of the negotiations process and also addresses the role of the Palestinian left in the continuation of this process in spite of the rejection of the left to the negotiation process, and their rejection to the very principal of negotiations. As a result, Palestinian left-wing parties have become fragmented and fundamentally changed their goals and priorities, and have come to work for their own interests eliding the discourse of liberation and resistance in all of its forms.

The importance of this study is that it sheds light on the discourse of the PLO and the overall concessions made by the organization in the Palestinian-Israeli negotiations process since its inception. These concessions have given legitimacy to Israel, legitimacy that they have been looking for since the state's inception. Moreover, this study monitors the nature of the Palestinian political system and uncovers the process by which fateful decisions have been taken in important political moments regarding the Palestinian issue, especially where there are serious doubts about the legitimacy of those decisions. In addition, the importance of this study is reflected through investigating Palestinian leftist thought, structure, and its position and role in the overall political spectrum. Furthermore, the thesis discusses the crisis of the Palestinian left which encompasses a reflection of the global crisis and the Arab left after the collapse of the Soviet Union and the socialist camp.

The importance of this thesis lies in its overall presentation of the Palestinian left – politically and ideologically. The thesis presents the Palestinian left in its entirety and its relationship to the political settlement since its inception, covering the major historical moments for the Palestinian cause as they are related to the settlement projects. It studies the opinion of the Palestinian left of in this epic moments from the phased program or project of the Palestinian Authority in 1974, to the Declaration of Independence in 1988, to the Madrid Peace Conference in 1991 and the Oslo Accords in 1993 (whether they were supportive of the process of settlement and negotiations with Israel or rejected that process). This study follows a critical approach analysis of this discourse, which formed the Palestinian Liberation Organization including the Palestinian leftist parties relationship with the idea and act of a political settlement with the settler-colonial state of the Israel.

The structure of the study is formed of five chapters as follows:

Chapter One: presents the theoretical framework of the study. The main problematic of the study is identified through a main question that revolves around the impact of the Palestinian left on the continuation of the Palestinian-Israeli negotiations process. This chapter covers the previous literature and is divided into three parts: Arab-Israeli negotiations, Palestinian-Israeli negotiations, and the Palestinian left. This chapter presents the general framework of the study, which is based around a central premise that the Palestinian left has played a prominent role in the continuation of the negotiations between the PLO and the settler-colonial state of Israel.

Chapter Two: presents an overall view of the Palestinian national project and its unbalanced negotiating strategy. This chapter discusses the historical definition of Palestinian-Israeli

negotiations since the formal and informal beginnings along with the associated bilateral negotiations, multilateral negotiations. This chapter also covers the international factor in Palestinian-Israeli negotiations and the role of the United States in the process. Moreover, it addresses several issues raised by the negotiations including: the right of return of refugees, settlements and security coordination between the Palestinian Authority and the settler-colonial state of Israel. This chapter presents the concessions made by the PLO in the process of negotiations, and the terms of reference of the organization in the process. As this chapter also focuses on primary stations in the Palestinian-Israeli negotiations including the Oslo Accords (1993), the Camp David negotiations (2000), and the Palestinian-Israeli negotiations in 2013. This chapter provides the position of Israeli political settlement with the PLO and also presents the effects of the first and second intifadas and the changes they made in the Palestinian cause, affecting far more than the negotiations process. The chapter concludes with a general assessment of the negotiations, and the scenario that is expected after "peace" between the PLO and Israel negotiations. This chapter concludes that the elements in the Palestinian national project have dismissed a liberation strategy as a result of an unbalanced negotiating strategy.

Chapter Three: covers the crisis of the Palestinian left and the absence of an alternative discourse in the ideological left in general and the Palestinian left in particular to work towards an understanding of the dismal state of affairs of the major left parties in Palestine. This chapter examines the role of these political parties in the political and social arenas, including a reading of the discourse of revolution adopted by the parties that in word advocated for the elimination of injustice and tyranny and colonialism. Because of this liberation discourse, the Palestinian leftist has played a major role in the Palestinian arena in spite of the growing distance between word and deed over the course of the last few decades. The prominent role of the left in the Palestinian national movement and the struggle against the colonial power is embodied by the major parties in the arena: the Popular Front for the Liberation of Palestine, the Democratic Front for the Liberation of Palestine, the Palestinian People's Party. This chapter reviews the general vision of these Palestinian political parties and their general political approach and how that has changed dramatically over time. It also discusses the Palestinian crisis and the declining factors for the left forces in the Palestinian arena. This chapter concludes that there is no alternative to the Palestinian revolutionary discourse and only that can lead the Palestinian national project in spite of the demise of the parties in their on-going organizational and intellectual crisis (especially after the collapse of the Soviet Union and the instance of a Palestinian authority on claiming only a small part of the land of Palestine).

Chapter Four: covers the fragmented discourse and ineffective behavior of the Palestinian left with a focus on four important political stations in the history of the Palestinian cause: the phased program or project of the Palestinian Authority (1974); the Declaration of Independence (1988); the Madrid Peace Conference (1991); the Oslo agreement (1993). The chapter investigates the political behavior of the Palestinian left in every part of these four political stations including the various reactions of the Palestinian left to these stations. This chapter closely reads primary documents that are related to these political stations, especially those related to the Palestinian left, deconstructing the relevant documents in order to highlight the role of the Palestinian left in the continuation of the Palestinian-Israeli negotiations. Finally, this chapter discusses the attitudes and behaviors of the Palestinian left in the period following the Oslo Accords. This chapter concludes that the existence of divisions within the left are trifling and the behavior of the parties are inefficient, all of which can only prevent the much needed (re)establishment of a unified left discourse in Palestine.

Chapter Five: presents a critique of the negotiating strategy and the discourse of the Palestinian left. The chapter concludes that the crisis of the left is essentially a corruption of the leftist parties that has had more to do with money and selfish personal aims than liberation. The most important thing we have learned from this study is the disaster of political negotiations has reeked on the Palestinian cause and how the manipulation and actual abandonment of this discourse of the “left” and revolution has played a major role in the construction of this politics. In addition to presenting recommendations that can be implemented in the future or in the present, as the negotiations seem to continue between the PLO and the settler-colonial state of Israel even though they have yet to achieve any positive results for the benefit of the Palestinians, continuing to only offer concessions to the rights of the Palestinians. The chapter ends with questions raised in the Palestinian arena linked to the process of Palestinian-Israeli negotiations, and reflections on the most prominent Palestinian political events.

قائمة المحتويات

المقدِّمات.....**أ–ض**

الإهداء.....**ث**

شُكر وتقدير.....**ج**

مُلخّص الدراسة باللغة العربية.....**ح**

Abstract.....**ذ**

قائمة المحتويات.....**س**

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.....**1–27**

1.1 تمهيد.....2

1.2 مُقدِّمة الدراسة.....2

1.3 إشكالية الدراسة.....5

1.4 مراجعة الأدبيات.....7

1.4.1 المفاوضات العربية الإسرائيلية.....7

1.4.2 المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.....8

1.4.3 اليسار الفلسطيني.....10

1.5 فرضية الدراسة.....11

1.6 حدود مصطلحات الدراسة.....15

1.7 أهمية الدراسة.....20

1.8 منهج الدراسة.....20

1.8.1 التحليل النقدي للخطاب كإتّجاه بحثي.....21

1.8.2 أدوات التحليل النقدي للخطاب.....23

1.8.3 خطوات التحليل النقدي للخطاب.....23

1.9 موقع الباحث.....24

1.10 بُنية الدراسة.....24

1.11 خُلاصة.....27

الفصل الثاني: المشروع الوطني الفلسطيني: إستراتيجية تفاوضية غير متوازنة.....**28–80**

2.1 تمهيد.....29

2.2 النظام السياسي الفلسطيني.....29

2.2.1 ميّزات النظام السياسي الفلسطيني وأزماته.....30
2.2.2 حركة "فتح" والنظام السياسي الفلسطيني.....34
2.2.3 صُنع القرار الفلسطيني.....37
2.3 المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.....38
2.3.1 ما هيّة المفاوضات؟.....38
2.3.2 تقديم أوَّلي عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: نظرة تاريخية.....40
2.3.3 المفاوضات الثُنائية.....45
2.3.4 المفاوضات المتعدّدة الأطراف.....47
2.3.5 العامل الدولي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.....48
2.3.6 اللاجئون في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.....51
2.3.7 الإستيطان في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.....53
2.3.8 التنسيق الأمني في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.....54
2.4 منظمة التحرير الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.....54
2.4.1 مرجعيات منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.....54
2.4.2 رسائل الإعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.....60
2.4.3 تنازلات منظمة التحرير الفلسطينية.....61
2.5 محطّات من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.....63
2.5.1 إتفاق أوسلو في العام 1993: تداعياته ونتائجه.....63
2.5.2 مفاوضات كامب ديفيد في العام 2000.....69
2.5.3 المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في العام 2013.....70
2.6 موقف إسرائيل من التسوية مع الفلسطينيين.....72
2.7 إنتفاضات أم مفاوضات؟.....76
2.8 ما بعد مفاوضات السلام.....78
2.9 خُلاصة.....79
الفصل الثالث: اليسار الفلسطيني: غياب الخطاب البديل.....81–114
3.1 تمهيد.....82
3.2 تقديم أوَّلي: اليسار الفلسطيني.....82
3.3 الفكر اليساري.....85
3.3.1 الفكر اليساري الفلسطيني.....86
3.3.1.1 نشأة الفكر اليساري الفلسطيني.....86

3.3.1.2 إشكالية الفكر اليساري الفلسطيني.....88
3.4 الأحزاب السياسية ودورها في الحقل السياسي والإجتماعي.....92
3.4.1 سمات الحزب الثوري.....94
3.5 الأحزاب اليسارية الفلسطينية.....96
3.5.1 بُنية الأحزاب اليسارية الفلسطينية.....96
3.5.2 مكانة الأحزاب اليسارية الفلسطينية.....98
3.5.3 دور الأحزاب اليسارية الفلسطينية في الحقل السياسي.....100
3.5.4 قوى اليسار الفلسطيني: رؤية عامة.....102
3.5.4.1 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.....102
3.5.4.2 الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.....103
3.5.4.3 حزب الشعب الفلسطيني.....104
3.6 أزمة اليسار على المستويين: العربي والفلسطيني.....106
3.6.1 أزمة اليسار العربي.....106
3.6.2 أزمة اليسار الفلسطيني وعوامل تراجُع قوى اليسار.....109
3.7 خُلاصة.....114
الفصل الرابع: اليسار الفلسطيني: خطاب مُشتّت وسلوكيات غير فاعلة.....115–156
4.1 تمهيد.....116
4.2 تقديم أوَّلي: التسوية السلمية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.....116
4.3 مواقف وسلوكيات اليسار الفلسطيني في محطّات سياسية مفصلية في القضية الفلسطينية.....118
4.3.1 البرنامج المرحلي (برنامج النقاط العشر) أو مشروع السلطة الفلسطينية في العام 1974.....118
4.3.2 وثيقة إعلان الإستقلال في العام 1988 (وثيقة إعلان قيام دولة فلسطين).....128
4.3.3 مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991.....132
4.3.4 إتفاق أوسلو في العام 1993.....142
4.4 مواقف وسلوكيات اليسار الفلسطيني بعد محطّة أوسلو.....149
4.5 مواقف وسلوكيات اليسار الفلسطيني بعد العودة إلى المفاوضات في العام 2013.....152
4.6 ردود فعل اليسار الفلسطيني على نشر وثائق سرّية تتعلّق بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.....155
4.7 خُلاصة.....156

الفصل الخامس: نقد الإستراتيجية التفاوضية وخطاب اليسار الفلسطيني.....157–165

5.1 تمهيد.....158

5.2 خُلاصة ومُلاحظات نقدية.....158

5.3 مُستجدّات العام 2014.....162

5.4 تأمّلات.....164

المصادر والمراجع.....166–183

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

1.1 تمهيد

1.2 مُقدِّمة الدراسة

1.3 إشكالية الدراسة

1.4 مراجعة الأدبيات

1.4.1 المفاوضات العربية الإسرائيلية

1.4.2 المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

1.4.3 اليسار الفلسطيني

1.5 فرضية الدراسة

1.6 حدود مصطلحات الدراسة

1.7 أهمية الدراسة

1.8 منهج الدراسة

1.8.1 التحليل النقدي للخطاب كإتّجاه بحثي

1.8.2 أدوات التحليل النقدي للخطاب

1.8.3 خطوات التحليل النقدي للخطاب

1.9 موقع الباحث

1.10 بُنية الدراسة

1.11 خُلاصة

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

1.1 تمهيد

يتم في هذا الفصل الإفتتاحي تحديد خط سير الدراسة وإطارها العام، ليبدأ الفصل بمُقدِّمة عامة عن المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي وتاريخها. ويتم تحديد إشكالية الدراسة عبر سؤال مركزي يتمحور حول مدى تأثير اليسار الفلسطيني على إستمرار عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتتفرّع عدّة أسئلة تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها. ثم يعرُج هذا الفصل على الأدبيات السابقة، فيتم تقسيمها إلى ثلاثة محاور: المحور الأول تحت عنوان المفاوضات العربية الإسرائيلية، والثاني المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والثالث اليسار الفلسطيني. ويُحدّد هذا الفصل فرضية الدراسة التي تتمركز حول فرضية مركزية مفادها بأنّ اليسار الفلسطيني كان له دوراً بارزاً في إستمرار المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. كما ويُحدّد الفصل الأول مصطلحات الدراسة، وأهميتها، ومنهجها الذي يتبع تحليل الخطاب النقدي، لينتهي هذا الفصل ببُنية الدراسة ومحتوياتها.

1.2 مُقدِّمة الدراسة

منذ ما يُقارب عقدين من الزمن بدأت عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الرسمية، بل وربّما فترة أطول من عقدين بكثير مع الأخذ بالحسبان الإتصالات التي حصلت بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشكل غير رسمي. ومع أنّ إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي الذي تمّ توقيعه في واشنطن في 13 أيلول من العام 1993 نصّ على فترة إنتقالية لا تتعدّى خمس سنوات يجري خلالها تسوية كافة القضايا الخلافية ومن ثمّ توقيع إتفاق نهائي، إلا أنّ الفترة الإنتقالية مع قيودها وسلبياتها المعروفة أصبحت فترة مُستمرة من دون أن يكون لها أُفق مُتّفق عليه. وقد عُزي الفشل في تحقيق التطلّعات الفلسطينية منذ توقيع إتفاق أوسلو إلى المواقف التفاوضية الفلسطينية، فالبعض قال بأنّ المفاوضين الفلسطينيين تنقصهم الكفاءة والإلمام بملفات التفاوض، والبعض الآخر عزى ذلك إلى عدم تأسيس موقف تفاوضي على أساس القانون الدولي، والبعض أشار إلى جهل المفاوضين بلغة المداولات واللغة الإنجليزية وموافقتهم على نص إنجليزي لم يفهموه، وأخيراً هناك من أعلن بأنّ المفاوضات كانت عديمة الجدوى من الأساس لأنّ أي إتفاق من شأنه أن يعكس ميزان القوى ويعكس عدم التكافؤ بينهما.[1] ومن الأمور التي أساءت إلى الموقف التفاوضي الفلسطيني هو أنّ المفاوضات كانت تجري إمّا في القدس أو تل أبيب أو حتى واشنطن أو شرم الشيخ، في الوقت الذي يجب أن تتم فيه

[1]. كميل منصور، "تقييم تجربة المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية وصياغة رؤية جديدة،" **مجلة الدراسات الفلسطينية** 22، عدد 86 (2011): 49-50.

المفاوضات في مكان مُحايد مثل سويسرا، والهدف من ذلك هو التقليل من الضغوطات الخارجية والإسرائيلية وإعطاء جلسات التفاوض صبغة رسمية بروتوكولية.[2]

ومنذ إنطلاق مفاوضات السلام المباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في العام 1991 في مؤتمر مدريد، إتّسمت البيئة التفاوضية بالتوتر والأزمات العديدة، فالفريق الفلسطيني المفاوض ذهب للمفاوضات من دون إستراتيجية واضحة وبدون إجماع على مبدأ المفاوضات كحل للقضية الفلسطينية. ففي الوقت الذي إعتبرت فيه حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" على أنّ المفاوضات تُمثّل إستكمالاً للحالة النضالية المتعدّدة التي خاضتها على مدار عقود طويلة، فإنّ الفصائل الأخرى داخل منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ضمنها أحزاب اليسار الفلسطيني، تنظُر إلى المفاوضات على أنّها خيانة وتفريط وجريمة بحق الفلسطينيين في فلسطين وفي الشتات.[3]

وعلى الرغم من أنّ المفاوضات التي تجري منذ سنوات بين الفريق الفلسطيني المفاوض ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي تؤكّد بشكل دائم بأنّها عديمة الجدوى وتفشل بشكل مُستمر فشلاً ذريعاً، إلا أنّ البعض ما زال يُعلّق الآمال عليها بشكل غريب. فعلى سبيل المثال، وجّهت حكومة الإحتلال الإسرائيلي لطمة جديدة لكل جُهد تفاوضي وإمكانية للحل من خلال إقرارها قانون "الإستفتاء" الذي يأتي ضمن جملة القوانين التي تهدف إلى النيل من الحقوق الفلسطينية. ويقضي هذا القانون الجديد بإجراء إستفتاء شعبي قبل إتّخاذ قرار الإنسحاب الإسرائيلي من القدس المحتلة والجولان السورية وذلك في حالة التوصّل إلى أي إتفاق مُزمع بين الفلسطينيين والسوريين مع إسرائيل.[4]

وفي حال إدّعى أحد بأنّ دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي سيطرت على الأراضي العربية من خلال النصر العسكري وأنّ القوي يفعل ما يُريد في حين يُعاني الضعيف ما يجب أن يُعانيه، فإنّ العملية التفاوضية في هذه الحالة تُصبح عملية يفرض فيها المنتصر إرادته على المهزوم، وهذا في الأساس يُلغي موضوع التفاوض ويحوّله إلى مسألة تتعلّق بكيفية تقديم "سيناريو الإستسلام".[5]

وقد قام الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، بالتنازل المؤلم وإبرام الإتفاقيات المرحلية على حساب تأجيل القضايا الأساسية التي تتمثّل في: القدس واللاجئين ومصير المستعمرات الإسرائيلية، إلى مُحادثات مُستقبلية (أي التأكيد على عملية التفاعل بدلاً من التأكيد على محتوى المواقف التي يتم التفاوض عليها)، وهو بذلك يتبع خُطى السادات في مرحلة التمهيد للمفاوضات عندما سعت مصر ودولة الإستعمار

---

[2]. المرجع السابق، 52.

[3]. طلال أبو ركبة، "بانوراما المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وجذور الأزمة،" **تسامح** 8، عدد 29 (2010): 76.

[4]. محاسن أصرف، "الإستفتاء على القدس..لطمة جديدة لمؤيدي المفاوضات،" **القدس** 13، عدد 145 (2011): 64.

[5]. عمرو جمال الدين ثابت، **مفاوضات السلام وديناميات الصراع العربي الإسرائيلي** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002)، 24.

الإستيطاني الإسرائيلي إلى إختصار برنامج المفاوضات التي كان مُقرّراً عقدها في كامب ديفيد، وبالتالي يُشكّل ذلك حذف أو تأجيل لأكثر القضايا التي تُعتبر مثيرة للجدل، وكان الهدف يتمثّل في التقليل من الغموض وخفض التكاليف بالنسبة لإسرائيل. ويعكس أسلوب سوريا وعياً بأبعاد الصراع التي تتجاوز حدود الأرض، فخلافاً للرئيس المصري محمد أنور السادات والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، لم يكُن لدى الرئيس السوري حافظ الأسد في هذا النوع من المفاوضات ميل إلى خسارة الكل (سوريا) لكي يستعيد البعض (مرتفعات الجولان) إلى حوزته. وبالتالي فهذا الفُقدان للتوازن الإستراتيجي سمح لشمعون بيريس، رئيس دولة إسرائيل، بالإعتراف بأنّ إسرائيل قد "خدعت الفلسطينيين" في أوسلو الثانية، ومهما يكُن الإطار الذي طرحه الغربيون لإدارة الصراع، فلا مناص للعرب والفلسطينيين من الخروج منه خاسرين، وبذلك تخلّى الرئيس ياسر عرفات، عبر إنهائه للإنتفاضة الفلسطينية الأولى وتوقيعه إتفاقية أوسلو، عن أهم بطاقتين دون أي شيء له أهمية بالمقابل، وأسهم ذلك في رفع أي إعتبارات يُمكن أن تُشكّل إحراجاً أو عائقاً يقف في طريق الدول العربية وغير العربية التي تُقيم العلاقات مع إسرائيل، ما عزّز من وضع إسرائيل الإقليمي والدولي على نحو فعّال وأنهى من عُزلتها.[6]

وبذا، إستخدمت دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي عملية السلام كمهرب، فسيطرت على الأرض الفلسطينية كما لو أنّها مالكها الأوحد؛ وما يُعبّر عن رؤيتها المستقبلية أفضل تعبير هو ما تحاول فرضه من "فصل" بانتوستاني وإقامة كانتونات. أمّا منظمة التحرير الفلسطينية، فقد إعترفت بإسرائيل كدولة جديرة بالسلام والأمن، وبالغوا في إظهار مشيئتهم هذه إلى "حد الإملال"، دون أن تقوم إسرائيل بما يُقابل ذلك.[7] وواصلت إسرائيل إتّباع سياسة تجاه الأرض المحتلة تعطي للفلسطينيين "الإستقلال"، لكنها لا تعطيهم الأرض مُطلقاً. ولم تتخلّى إسرائيل عن فكرة الفصل العنصري التي فحواها أن يعيش اليهود وغير اليهود كوجودين مُنفصلين، فيحظى اليهود بالسيطرة والموقع المتميّز على الدوام، في حين يُحشر الفلسطينيون في معازل ضيّقة مُطوّقة بالطُرق والمستعمرات الإسرائيلية؛ وكانت الوثائق التفاوضية المختلفة تحجب ذلك المكوّن الدائم من مكوّنات الأيديولوجيا الصهيونية عن النقاش، وأذعنت القيادة الفلسطينية لهذا الأمر ولمختلف مُصادرات الأراضي التي حدثت منذ توقيع إتفاق أوسلو.[8]

وعلى الرغم من رفض اليسار الفلسطيني للعملية التفاوضية، إلا أنّه لم يُشكّل ضغط فاعل على الفريق المفاوض من منظمة التحرير الفلسطينية بالشكل المطلوب من أجل وقف التفاوض الذي يتمخّض عنه تنازلات لا يُمكن القبول بها بأي شكل من الأشكال. ومع العودة إلى المفاوضات في تموز من العام 2013، يبدو أنّ اليسار الفلسطيني يسير نحو المراقبة من بعيد

---

[6]. المرجع السابق، 24-26.

[7]. إدوارد سعيد، "وضع القدس ومستقبل عملية السلام،" ثائر ديب، مترجم، **مجلة الدراسات الفلسطينية** 22، عدد 85 (2011): 16.

[8]. المرجع السابق، 18-19.

من دون أن يكون له دور فاعل يستطيع من خلاله إستغلال عدم تأييد الغالبية من الشعب الفلسطيني للمفاوضات في ظل إنتهاكات دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي المستمرة بحق الشعب الفلسطيني.

ففي المفاوضات التي حصلت في العام 2008 بعد مؤتمر أنابوليس، كان اليسار الفلسطيني رافضاً لهذه العملية. فعلى سبيل المثال، دعا الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات إلى عدم التعويل على لقاء أنابوليس الذي جمع العرب بدولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، حيث قال: "إنّ الهدف من عقد لقاء أنابوليس هو إعادة تسويق خطة خريطة الطريق بأبعادها الأمنية، وتصفية المقاومة الفلسطينية، وتكريس الإنقسام الداخلي". وطالبت الجبهة الشعبية، على لسان عضو المكتب السياسي للجبهة ماهر الطاهر، السلطة الفلسطينية بوقف المفاوضات مع إسرائيل والتي تستخدمها كستار وغطاء لبناء مستوطنات جديدة وتصعيد العدوان والحصار ضد الشعب الفلسطيني.[9]

1.3 إشكالية الدراسة

تبحث هذه الدراسة في العلاقة التفاوضية بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، كما تبحث في خطاب المنظمة واليسار الفلسطيني ذات العلاقة بعملية التفاوض. ويتم تناول القرارات التي إتّخذتها منظمة التحرير الفلسطينية والتنازلات التي تمّ تقديمها في ظل المفاوضات، كما وسيتم تناول دور اليسار الفلسطيني في إستمرار هذه العملية، وذلك على الرغم من رفض جزء من اليسار لعملية المفاوضات من حيث المبدأ المعلن على الأقل. وتجدر الإشارة إلى أنّ الإنتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني قد إزدادت في ظل المفاوضات بين منظمة التحرير وإسرائيل من دون أن يكون هناك رد فعل عملي على الساحة الفلسطينية لوقف المفاوضات، وخصوصاً من جانب اليسار الذي عليه أن يكون أكثر فعالية، فباتت أحزاب اليسار الفلسطيني مُشتّتة وتغيّرت أهدافها وأولوياتها، وأصبحت تنظُر أكثر إلى مصالحها الخاصة، فغيّبت خطاب التحرير والمقاومة الذي تميّزت به دائماً.

وقد كانت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بدايتها بمثابة الرضوخ للإملاءات والشروط الإسرائيلية وتقديم التنازلات المستمرة من منظمة التحرير الفلسطينية التي لم تكُن مُجبرة على كل هذه التنازلات، وكان بإمكانها أن تسلك طريقاً آخراً يجلب للفلسطينيين أينما كانوا حقوقهم المقدّسة التي لا يُمكن التفريط بها أو العبث بها لأي مُبرّر كان. ومن خلال توقيع إتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في العام 1993، والتي تضمّنت الإعتراف من قِبَل منظمة التحرير بأحقية إسرائيل في الوجود على الأراضي التي إحتلتها في العام 1948، فقد كان لها تأثير على العلاقة بين حركة التحرّر الوطني الفلسطيني والحركة الصهيونية، فباتت العلاقة بمثابة علاقة سلام على المستوى الرسمي على الأقل.

---

[9]. محسن صالح، محرّر، **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين أنابوليس والقمة العربية في دمشق: خريف 2007–ربيع 2008** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2008)، 30.

فقد تضمّن الميثاق الوطني الفلسطيني في العام 1968 هدفاً يتمثّل في "إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين" يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود، ويتمتّعون بحقوق وواجبات متساوية، وجاء البرنامج المرحلي أو مشروع السلطة الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية ليقضي على خيار "الدولة الديمقراطية". أمّا توقيع إتفاق أوسلو في العام 1993 وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني في غزة في العام 1996، كان تحصيلاً حاصلاً بالنسبة لنهاية مشروع الدولة الديمقراطية بعد إعلان كل من: البرنامج المرحلي في العام 1974، وإعلان الإستقلال في الجزائر في العام 1988. وأصبحت هنا منظمة التحرير الفلسطينية الممثّل الشرعي والوحيد للفلسطينيين (وهم المسلمين والمسيحيين خارج ما صار إسرائيل)، وأصبحت إسرائيل والحركة الصهيونية مُمثّلاً شرعياً ووحيداً لليهود حول العالم، بمن فيهم اليهود الفلسطينيين الذين عرّفتهم المادة السادسة في الميثاق الوطني الفلسطيني. وهكذا، ففي لحظة العام 1974، تحوّلت حركة التحرّر الوطني الفلسطيني من حركة نقيضة للحركة الصهيونية إلى نسخة منها بعد تنازلها عن مشروع "الدولة الديمقراطية" التعدّدي لصالح مشروع "السلطة الفلسطينية" الحصري، وهذا جعلها حركة تسعى لتأسيس دولة على جزء من فلسطين التاريخية لا يُشكّل اليهودي العربي أحد مكوّناتها الديمغرافية أو الثقافية من ناحية، وتترك المساحة للحركة الصهيونية وكيانها الإستعماري الإستيطاني لتتولّى المسؤولية عن يهود العالم.[10]

وفيما يتعلّق بالإشكالية المركزية لهذه الدراسة، فهي تتمحور حول مدى تأثير اليسار الفلسطيني على إستمرار عملية المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي. ولا بدّ من التنويه إلى أنّ اليسار الفلسطيني قد لعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في تاريخ حركة التحرّر الوطني الفلسطيني، وكان حاملاً أساسياً لهُموم الشعب الفلسطيني وللمشروع الوطني لسنوات طويلة، حيث ساهم مثلاً، في الإنتفاضة الأولى وقبلها، في تشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية وإبرازها إلى العالم على أنّها قضية شعب أعزل يرزح تحت نير الإستعمار ويُعاني من إنتهاكاته المستمرة، فقاتل المستعمِر الإسرائيلي بشراسة وناضل بكل قوّته من أجل الحرية ودحر الإحتلال. ومن الضروري أن نحمّل اليسار الفلسطيني مسؤولية إستمرار المفاوضات لعدم قيامه بالدور المطلوب منه للضغط على الجهة المفاوضة من أجل وقف هذه العملية.

ويتفرّع من هذه الإشكالية أسئلة عديدة تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها، وهي:

- هل تتحمّل منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية التنازل عن حقوق الفلسطينيين عبر عملية التسوية السياسية؟
- هل هناك خلل في عملية إتّخاذ القرارات من قِبَل منظمة التحرير الفلسطينية والمتعلّقة بعملية التسوية مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي؟

[10]. عبد الرحيم الشيخ، "الهوية الثقافية الفلسطينية.. "المثال" و"التمثيل" و"التماثل"،" **التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية: الفلسطينيون.. الهوية وتمثلاتها** (رام الله: مسارات– المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، 2013)، 84-86.

- ما هو موقف وسلوك اليسار الفلسطيني من المحطّات والمفاصل السياسية الهامة في القضية الفلسطينية، بداية من البرنامج المرحلي أو مشروع السلطة الفلسطينية في العام 1974، مروراً بإعلان وثيقة الإستقلال في العام 1988، ومؤتمر مدريد للسلام في العام 1991، وإتفاقية أوسلو في العام 1993؟
- هل هناك تأثير لليسار الفلسطيني على إستمرار عملية المفاوضات منذ بدايتها؟
- هل يُعاني اليسار الفلسطيني من أزمة على المستوى الفكري والنظري؟
- هل هناك بوادر يسار جديد؟

1.4 مراجعة الأدبيات

يتم في هذه الدراسة مراجعة عدّة أدبيات ذات صلة بموضوع الدراسة، ويتم تقسيمها إلى ثلاثة محاور: المفاوضات العربية الإسرائيلية، المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، اليسار الفلسطيني.

1.4.1 المفاوضات العربية الإسرائيلية

تناولت عدّة أدبيات موضوعة المفاوضات العربية الإسرائيلية من حيث القضايا التي يتم بحثها في تلك المفاوضات والموضوعات التي يتم تناولها، كذلك من حيث إرتباط عملية المفاوضات العربية الإسرائيلية بعلم النفس وغيرها من العلوم الأخرى. ففي دراسة "**مفاوضات السيادة على الشرق الأوسط**"[11] ليحيى غانم، يتم التطرق إلى موضوعة المفاوضات المتعدّدة الأطراف بين الدول العربية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي حول عدّة قضايا، منها: الحد من التسلّح، الأمن القومي، المياه، اللاجئين، التعاون الإقتصادي؛ وهي مجالات لها علاقة بوجود وبقاء شعوب منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً المنطقة العربية، وترتبط بالتفاصيل الدقيقة للحياة اليومية لشعوب تلك المنطقة. وفي دراسة لعمرو جمال الدين ثابت بعنوان "**مفاوضات السلام وديناميّة الصراع العربي– الإسرائيلي**"[12]، تُقدّم تحليلات عن عمليات التفاوض من خلال الإعتماد على علم النفس ودوره في العملية التفاوضية، حيث أنّ أساسيات الصراع العربي الإسرائيلي قائمة على أساس الظُلم بوصفها مصدراً فطرياً من مصادر الخصومة والعداء، كما تُشير الدراسة إلى أنّ المهارات والتكتيكات تلعب دوراً في تحقيق المكاسب من العملية التفاوضية، وأنّ الأطراف التي تتمتّع بمستويات عالية من الطموح وحد أعلى من المطالب تحصل على قدر أكبر من المكاسب.

وبالتالي أشارت الأدبيات إلى أنّ عملية المفاوضات بين الدول العربية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي تتمحور حول عدّة قضايا ومجالات تستهدف السيطرة على منطقة الوطن العربي، بحيث تكون لإسرائيل مكاسب من وراء هذه المفاوضات مع بعض الدول العربية، فتستفيد فئة مُعيّنة في تلك الدول من بعض الإمتيازات والصلاحيات مُقابل السيطرة

---

[11]. يحيى غانم، **مفاوضات السيادة على الشرق الأوسط– الوثائق السرية: الحد من التسلح، المياه، اللاجئون** (القاهرة: دار الخيّال، 2001).

[12]. ثابت، **مفاوضات السلام وديناميّة الصراع العربي الإسرائيلي**.

على موارد الوطن العربي، وهذا ما يستوجب الإشارة له بشكل واضح في تلك المفاوضات. وتلعب القوّة العسكرية والسياسية والإقتصادية دوراً بارزاً في عملية التفاوض، فالأقوى هو من سيُحقّق السيطرة والمكاسب من خلال هذه المفاوضات عبر تشكيل قوّة ردع تُجبر الضعيف على الخضوع والتنازل، في حين تلعب المهارات والتكتيكات التفاوضية دوراً ثانوياً في تحقيق المكاسب. وعلى الرغم من أهمية التحليل النفسي في العملية التفاوضية، إلا أنّ الوزن الأكبر في هذه العملية يعتمد على القوّة العسكرية والسياسية والإقتصادية، فالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية حقّقت المكاسب لإسرائيل بشكل مُستمر في ظل القوّة العسكرية التي تملكها على أرض الواقع، حيث القوّة العسكرية عاملاً حاسماً في تحقيق المكاسب في العملية التفاوضية. ولا تُركّز هذه الدراسة على عامل التحليل النفسي كعامل رئيسي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، بل يتم التركيز على عوامل القوّة العسكرية والسياسية التي ساهمت بشكل رئيسي في عدم توازن العملية التفاوضية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ظل إختلال موازين القوّة لصالح إسرائيل. فعلى الرغم من وجود طموحات من الفريق المفاوض من منظمة التحرير، إلا أنّه لم يتم تحقيق مكاسب من تلك العملية، وهو ما يفسّر ثانوية تأثير عامل التحليل النفسي في عملية التفاوض.

1.4.2 المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

تُعتبر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من القضايا التي تمّت دراستها بشكل كبير في السنوات الماضية وتناولتها أدبيات كثيرة من عدّة زوايا، وهي قضية شائكة تختلف وجهات النظر حولها بين مؤيد ومُعارض لها. وتطرقت عدّة أدبيات إلى مسار تلك المفاوضات والوثائق والأوراق التي تتعلّق بها، بحيث تمّ إبداء المواقف الشخصية من تلك الوثائق والأوراق والأحداث الخاصة بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وهناك من خاض تلك المفاوضات وكتب عنها كشهادات هامة، مثل صائب عريقات وأحمد قريع وغيرهم. ففي دراسة بعنوان "**المفاوضات وصلابة الموقف الفلسطيني**"[13] لحمادة فراعنة، يُعبّر الكاتب عن موقف شخصي من تلك المفاوضات بعد أن قام بمُراقبة وتدقيق ومُتابعة تقارير قدّمها المفاوضون، ويطرح وثائق وأوراق المفاوضات، ويعتبر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بأنّها غير عبثية وتعكس حجم الصراع وتاريخه ومضامينه وتناقض المصالح بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي. وهناك بعض الدراسات التي تطرقت إلى موضوعة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من حيث ردود الأفعال على وثائق سرّية تمّ نشرها في الإعلام وغيرها من وسائل التواصل. ففي مقالة بعنوان "**وثائق الجزيرة حول المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية السرية– قراءة**

[13]. حمادة فراعنة، **المفاوضات وصلابة الموقف الفلسطيني** (عمّان: دار الجليل للنشر، 2011).

في ردود الفعل الفلسطينية"[14] لرائد نعيرات، تُقدّم لنا تقرير تحليلي بخصوص ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية تجاه الوثائق التي نشرتها قناة الجزيرة القطرية على مدار أربعة أيام تحت عنوان "كشف المستور".

وفي أدبيات أخرى، تمّ تناول أسئلة إستنكارية لها علاقة بنجاح المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من عدمها، مع تناول تصريحات من مسؤولين سياسيين تتعلّق بالمفاوضات، وبعض الإحصائيات ذات العلاقة. ففي مقالة للكاتب نظير مجلي بعنوان **"هل يوجد أمل فعلاً في نجاح المفاوضات..؟!"**[15]، يرصُد وجود شكوك لدى الإسرائيليين في نجاح المفاوضات الفلسطينية الإسرائلية، وليس فقط عن الشعب الفلسطيني، كما يتم في هذه المقالة عرض تصريحات لمسؤولين إسرائيليين ذات صلة بملف المفاوضات وآرائهم في بعض القضايا الخاصة بهذا الملف. وفي مقالة لمحسن صالح بعنوان **"هل يمكن إختراق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية؟"**[16]، يتطرق إلى عملية إستئناف المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في العام 2013، ويرصُد دوافع النجاح والفشل بالنسبة لهذه المرحلة من المفاوضات، ومسار هذه المفاوضات منذ بدايتها في العام 2013 في ظل إستمرار الإستيطان وتغيير الوقائع على الأرض من قِبَل إسرائيل.

وكانت مُجمل الأدبيات التي تناولت عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية مُقتصرة على وصف مسارات هذه العملية وردود الأفعال عليها، دون الخوض في آلية إتّخاذ القرارات داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، والمسؤولية التي تتحمّلها المنظمة في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في القضايا المتعلّقة بحق العودة واللاجئين والإستيطان وحق تقرير المصير وما إلى ذلك. وفي هذه الدراسة يتم تناول آلية صناعة القرار داخل مؤسسات منظمة التحرير، وميّزات النظام السياسي الفلسطيني، وربطها مع عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والقرارات المتصلة بها.

وكانت العديد من الأدبيات تقف موقف المؤيد لعملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وتعتبرها جادّة وغير عبثية، دون إعطاء معلومات عن المكاسب التي حقّقتها المفاوضات في ظل إستمرارها منذ سنوات طويلة، وبالتالي ليس من الممكن إعتبارها عملية وغير عبثية في ظل ما تمّ تقديمه من تنازلات من منظمة التحرير الفلسطينية في مختلف المحطّات التفاوضية. ومن خلال هذه الدراسة، يظهر بشكل واضح عبثية هذه المفاوضات وعدم مقدرتها على تحقيق أدنى طموحات الشعب

---

[14]. رائد نعيرات، "وثائق الجزيرة حول المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية: "قراءة في ردود الفعل الفلسطينية"،" **مجلة دراسات شرق أوسطية** 15، عدد 55 (2011).

[15]. نظير مجلي، "هل يوجد أمل فعلاً في نجاح المفاوضات..؟!،" **مركز الإعلام الفلسطيني**، نقلاً عن:
http://www.palestine-pmc.com/atemplate.php?id=22736
(إسترجعت في 3 تشرين الثاني 2013).

[16]. محسن صالح، "هل يمكن إختراق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية؟،" **الجزيرة**، نقلاً عن:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/6167ed37-a8fa-41fb-b83b-964ce6a8ae66
(إسترجعت في 16 كانون الثاني 2014).

الفلسطيني، فكانت المفاوضات دائماً تُشكّل ضربة للمشروع الوطني الفلسطيني عبر التنازل المستمر عن حقوق الشعب الفلسطيني وتأجيل قضايا هامة إلى أجل غير مُسمّى.

1.4.3 اليسار الفلسطيني

يُعتبر اليسار الفلسطيني من الموضوعات التي يتم البحث فيها بشكل كثيف في ظل ما يُعانيه اليسار الفلسطيني من أزمات، فتُركّز الدراسات التي تتناول اليسار الفلسطيني منذ أوسلو في العام 1993 على تشخيص أزمة اليسار وأحزابه التي تعيش حالة من التراجُع الكبير على مختلف المستويات، كما تُركّز الدراسات على الحُلول التي بإمكانها أن تُخرج اليسار من أزمته ليعود إلى أوج عطائه الذي تميّز به خلال مسيرة النضال والكفاح الطويلة التي خاضها ضد المستعمِر الإسرائيلي. وفي دراسات أخرى يتم تناول سمات الفكر اليساري الفلسطيني وميّزاته التي يتمتّع بها، فيتم الولوج إلى إشكاليات هذا الفكر ومدى فاعليته. كما وتتناول العديد من الأدبيات اليسار الفلسطيني من حيث مصيره في المستقبل ومدى قُدرته على إستعادة الدور الذي كان يلعبه في السابق على الساحة الفلسطينية. ففي دراسة لجميل هلال بعنوان "**اليسار الفلسطيني إلى أين؟: اليسار الفلسطيني يحاور نفسه ويتأمل مصيره**"[17]، يتطرق إلى تشخيص اليسار للعوامل الذاتية التي ساهمت في تراجُعه، فيتحدّث هلال في عدّة محاور، من ضمنها: مشكلات البُنية التحتية، ومداخلات حول التكوين الفكري والمفاهيمي لليسار، والعلاقات بين قوى اليسار؛ وهي جميعها ساهمت بشكل أو بآخر في تراجُع اليسار في الحقل السياسي الفلسطيني، وبالتالي فاليسار الفلسطيني بحاجة إلى رؤية جديدة، كما يُشير هلال في هذه الدراسة، ويُقدّم مُتطلّبات تشييد الهوية الفكرية والبُنية التنظيمية لليسار. أمّا في مقالة "**أربعون عاماً من صعود وهبوط مدويين لليسار الفلسطيني**"[18] لوسام رفيدي، ترسم الملامح العامة لحالتَي الصعود والهبوط في اليسار الفلسطيني، وتحاول أن تُحدّد مكمن الأزمة التي يعيشها اليسار الفلسطيني، حيث يربط رفيدي إنهيار اليسار الفلسطيني وتراجُعه بإنهيار "المثال" الواقعي للفكر الماركسي وقيام سلطة سياسية فلسطينية على أنقاض المشروع التحرّري الإستقلالي ومنظمة التحرير الفلسطينية، ويُقدّم الكاتب في النهاية مشروعاً من شأنه أن يُعيد اليسار إلى مكانته بعد هذا الهبوط المدوّي. وفي دراسة بسام الصالحي بعنوان "**طريق اليسار نحو الحرية والديمقراطية والعدالة**"[19]، يحاول أن يطرح رؤيته لتجديد اليسار الفلسطيني بوصفه يساراً عصرياً وتقدُّمياً وديمقراطياً وحامل أساسي لهمّ المشروع الوطني، فيسعى للمُساهمة في تعزيز طريق اليسار إلى التحرّر والديمقراطية والعدالة الإجتماعية، ويعتبر الصالحي أنّ المادة المقدَّمة في هذه الدراسة خاضعة للنقاش من أجل بناء الأرضية اللازمة لتطور حزب الشعب الفلسطيني، وتطور الطموح المرافق للحزب بهدف تعزيز اليسار الفلسطيني وتوحيده، ويطمح

---

[17]. جميل هلال، **اليسار الفلسطيني إلى أين؟: اليسار الفلسطيني يحاور نفسه ويتأمل مصيره** (رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2009).

[18]. وسام رفيدي، "أربعون عاماً من صعود وهبوط مدويين لليسار الفلسطيني،" **تسامح** 5، عدد 17 (2007).

[19]. بسام الصالحي، **طريق اليسار نحو الحرية والديمقراطية والعدالة** (د.م.: د.ن.، 2000).

إلى بناء مقومات حزب اليسار التقدُّمي ذات الوضوح في المعالم والتوجّهات والتنظيم. وفي دراسة بعنوان "**اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية**"[20] لعلي جرادات، يرصُد سمات الفكر اليساري الفلسطيني وبعضاً من إشكالياته، كما يتطرق إلى أزمة الأحزاب اليسارية الفلسطينية وطبيعة مُمارساتها على أرض الواقع، ويُقدّم الصورة التي ينبغي لليسار أن يكون عليها من أجل إستعادة الدور الذي كان يلعبه في الحركة الوطنية الفلسطينية.

وهكذا، فقد تناولت الكثير من الأدبيات اليسار الفلسطيني وعملت على تشخيص أزمة اليسار وحاولت إيجاد الحُلول والمشاريع التي من شأنها أن تُخرج اليسار من أزماته وتُعيده إلى ما كان عليه، إلا أنّ اليسار الفلسطيني لا يملك الإرادة والرغبة التي يستطيع من خلالها أن يلعب دوراً بارزاً في الحقل السياسي الفلسطيني. وفي هذه الدراسة يتم رصد الفكر اليساري الفلسطيني وردود فعله على مُمارسات السلطة الفلسطينية، التي تُسيطر عليها حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، والتي من شأنها أن تعمل على تصفية القضية الفلسطينية عبر مفاوضات عبثية مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي. كما ويتم رصد مواقف وسلوك بعض أحزاب اليسار الفلسطيني ذات الصلة بمحطّات سياسية مفصلية في القضية الفلسطينية (البرنامج المرحلي أو مشروع السلطة الفلسطينية في العام 1974، وثيقة إعلان الإستقلال في العام 1988، مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991، وإتفاق أوسلو في العام 1993)؛ فمن خلال رصد المواقف والسلوكيات المتعلّقة بهذه المحطّات السياسية المفصلية، يتّضح التماهي من قِبَل بعض أحزاب اليسار الفلسطيني مع قرارات ومُمارسات السلطة التي تسعى إلى تسوية سياسية تُشكّل ضربة للمشروع الوطني الفلسطيني عبر تقديم التنازلات المستمرة للمستعمِر الإسرائيلي، في حين عارضت أحزاب يسارية أخرى قرارات ومُمارسات السلطة بشأن التسوية السياسية، إلا أنّها لم تتمكّن من أن تكون السد المنيع الذي يقف بوجه مُمارسات السلطة، وإن نجح في بعض الحالات من أن يكون ضاغطاً على منظمة التحرير الفلسطينية وقراراتها، لكنه لم يعطّلها. وبذا، فإنّ هذه الدراسة تربط اليسار الفلسطيني بعملية المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، وتحاول أن ترصُد دور اليسار في هذه العملية وكيفية تعامُله معها ومدى المسؤولية الواقعة عليه تجاهها. وبالتالي فإنّ هذه الدراسة تُريد أن تقول بأنّ اليسار يتحمّل مسؤولية كبيرة تجاه فشل المشروع الوطني الفلسطيني في ظل تهاونه مع قرارت السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير التي تنصّ على تسويات سياسية مع إسرائيل من شأنها تصفية القضية الفلسطينية، وهو ما لم تقُله بشكل واضح أدبيات تناولت اليسار الفلسطيني.

1.5 فرضية الدراسة

صدر عن المؤتمر الفلسطيني الوطني الأول الذي عُقد في القدس في 28 أيار- 2 حزيران من العام 1964 إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وإقرار الميثاق القومي الفلسطيني. وقد صدرت قرارات عسكرية تتعلّق بتعبئة الشعب الفلسطيني وتدريبه

[20]. علي جرادات، **اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية** (رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999).

على أحدث أنواع السلاح وإتّخاذ كافة الإجراءات السريعة لتزويد الكتائب الفلسطينية بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة والتجهيزات اللازمة.[21] وقد أسّس الميثاق الوطني الرؤية الإستراتيجية العلمية للقضية الفلسطينية التي وحّدت الشعب الفلسطيني على أرضية تحرير فلسطين بكاملها، ومن ثمّ مُمارسة السيادة الفلسطينية على أرض فلسطين بعد تحريرها من المستعمِر الإسرائيلي عبر الكفاح المسلّح. وإعتبر الميثاق الوطني الثورة الفلسطينية جزء من الثورة العربية والعالمية ضد الإستعمار والإمبريالية الأمريكية.[22]

وقد كانت المجالس الوطنية الفلسطينية تُكرّر بشكل مُستمر حديثها عن الوحدة الوطنية. فعلى سبيل المثال، ورد في البرنامج التنظيمي للدورة الثامنة بأنّ الوحدة الوطنية تقوم على أساس أنّ: منظمة التحرير الفلسطينية هي الإطار الذي يضُم كافة القوى الثورية الفلسطينية من أجل ثورة مسلّحة تُحرّر كامل التُراب الفلسطيني. ومع أنّ المجلس أعلن عن قيام الوحدة العسكرية لفصائل المقاومة، إلا أنّ وحدة عمل الفصائل تعني تكوين القيادة الجماعية القائمة على مبدأ الديمقراطية المركزية ورفض الهيمنة والتفرّد بالممارسات المخالفة للمبادئ والتمسّك بالثوابت التي تهدف إلى تحرير فلسطين ورفض القبول بدويلة على جزء من فلسطين لأنّه يُعتبر تصفية للقضية الفلسطينية.[23]

وفي الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي إنعقدت في القاهرة في الأول من شهر حزيران وحتى التاسع منه في العام 1974، شهدت تحوّلاً جوهرياً في تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية بإتّجاه التسوية السلمية، حيث تمّ إقرار البرنامج المرحلي الذي يتضمّن عملياً بدء إنكسار المنظمة.[24] وكان خروج القيادة الفلسطينية من بيروت إلى تونس، يحمل في مضمونه الإبتعاد عن المواجهة العسكرية والبحث عن تسوية سياسية، فقد خرجت الثورة وتركت الشعب الفلسطيني في المخيّمات أعزل بين أنياب العدو الصهيوني.[25] وفي الوقت الذي إندلعت فيه الإنتفاضة الأولى في العام 1987، تابعت قيادة منظمة التحرير تحرّكها الدبلوماسي وغاصت في وحول التنازلات بعد تدجين المنظمة وتجريدها من سلاحها، وعُقدت دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة في الجزائر في العام 1988 وأعلنت قيام الدولة (الدويلة) الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي إنتهت المنظمة رسمياً إلى التخلّي عن تحرير فلسطين بكاملها.[26]

وقد إعتبر الحكيم جورج حبش، الأمين العام السابق للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أنّ نهج التسوية نهج مُدمّر في الساحة الفلسطينية، ويعتبر أنّ نهج التسوية يُشكّل أساس أزمة الثورة الفلسطينية، فإمّا أن تُصبح منطقة الشرق الأوسط

---

[21]. جميل خرطبيل، **وأد منظمة التحرير الفلسطينية: الفردية والهيمنة، عدم الإلتزام بالمبادئ، عدم المصداقية في الممارسة** (د.م.: د.ن.، د.ت.)، 9-10.

[22]. المرجع السابق، 15.

[23]. المرجع السابق، 23.

[24]. المرجع السابق، 25.

[25]. المرجع السابق، 36.

[26]. المرجع السابق، 42.

إمبراطورية صهيونية أو مجتمع تقدُّمي عربي موحّد يعيش فيه العرب واليهود بسلام. ويُدين الحكيم حبش اليمين الفلسطيني الذي يُقيم إتصالاته مع قوى تُعلن أنّها صهيونية، فلا نستطيع أن نفصل دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي عن الحركة الصهيونية، فإسرائيل هي التجسيد المادي الإقتصادي العسكري السياسي للحركة الصهيونية.[27]

وقد قام المجلس الوطني الفلسطيني بحذف مواد الميثاق الوطني التي تُناقض مشروع التسوية وإنهاء القضية الفلسطينية في جلسة خاصة عُقدت في 24 نيسان من العام 1996، وقد ورد في البيان الصادر عنه: "إنّ المجلس الوطني إذ ينعقد في دورته الحادية والعشرين، وإذ ينطلق من وثيقة إعلان الإستقلال والبيان السياسي المعتمدين في الدورة التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر في 15 تشرين الثاني من العام 1988 والتي نصّت على إعتماد حل الدولتين وأكّدت مبدأ حل النزاعات بالطُرق السلمية، وإذ يستند إلى مُقدِّمة إتفاق إعلان المبادئ الموقّع في واشنطن في 13 أيلول والتي تضمّنت الإتفاق على أنّ الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والإعتراف بحقوقهما السياسية المشروعة المتبادلة والسعي إلى العيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن مُتبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتّفق عليها، وإذ يستند إلى الشرعية الدولية المتمثّلة في قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين....، يُقرّر: أولاً، تعديل الميثاق الوطني وإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل يومَي 9 و10 أيلول من العام 1993؛ وثانياً، يُكلِّف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة القانونية إعادة صوغ الميثاق الوطني ويتم عرضه على المجلس المركزي في أول إجتماع له". وما قامت به القيادة الفلسطينية يُعتبر باطلاً لأنّ الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في العام 1972 تُشير بشكل واضح إلى أنّه: "لا يحق لأيّة جهة من أي جيل من أجيال الشعب، مهما تألّبت عليه الظروف أن تتنازل عن أي حق من حقوقه الثابتة والطبيعية. وبذا، فمن يعطي لنفسه الحق للتنازل عن الأراضي التي تمّ إحتلالها في العام 1948 للصهاينة، لا يُمثّل الفلسطينيين مُطلقاً، لذلك لم تعُد منظمة التحرير الفلسطينية مُمثّلة للشعب الفلسطيني ولا ناطقة بإسمه.[28]

ويُعتبر اليسار الفلسطيني جزء من منظمة التحرير الفلسطينية ويتحمّل المسؤولية مثله مثل اليمين الفلسطيني حتى وإن إختلفت الدرجة. وقد وقع اليسار في أخطاء كثيرة أفقدته الإمتداد الجماهيري، فعندما يطرح اليسار أنّ الحزب الثوري مُرشد للجماهير ومُعبّئ لطاقاتها وموحّد لها، وفي ذات الوقت هو نفسه مُتعدّد لا يستطيع توحيد نفسه؛ ومع أنّ الماركسية اللينينية تُشكّل مُعظم فكر الفصائل اليسارية، إلا أنّ اليسار لم يستطع تكوين جبهة يسارية متحدة.[29] وعلى الرغم من أنّ اليسار كان ينتقد اليمين الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنّه لم يكُن يختلف عنه، ما يعني أنّه ينظُر ويؤدلج يسارياً بما يتعلّق بالمقولات الماركسية اللينينية، ولكنه بما يتعلّق بالممارسة على أرض الواقع كان يسير يمينياً في أغلب

---

[27]. جورج حبش، **أزمة الثورة الفلسطينية: الجذور والحلول** (بيروت: دار الفارابي، 1985)، 18.

[28]. خرطبيل، **وأد منظمة التحرير الفلسطينية: الفردية والهيمنة، عدم الإلتزام بالمبادئ، عدم المصداقية في الممارسة**، 48-50.

[29]. المرجع السابق، 68.

المحطّات، وبقي اليسار يدور في فلك المراقبة والتحذير قبل وقوع أمر ما محظور، ومن ثمّ عند وقوعه يأخذ بالتنديد والتبجّح بأنّه نبّه وحذّر، ولم يكُن فاعلاً في تغيير مجرى الأحداث، فهو لم يوقف اليمين بل سار خلفه حتى النهاية،[30] وإنخرط في السلطة الفلسطينية بعد قيامها في العام 1994. وبناءً على ذلك، فإنّ عدم مقدرة اليسار الفلسطيني على تغيير مجرى الأحداث، وإنخراطه في السلطة الفلسطينية التي تنازلت عن فلسطين التاريخية وتخلّت عن المقاومة المسلّحة بعد التعديلات التي جرت على الميثاق الوطني؛ يُمكن إعتبارها النقطة الرئيسية التي قيس عليها "تراجع اليسار الفلسطيني".

وبذا، تقوم هذه الدراسة على فرضية مركزية مفادها بأنّ اليسار الفلسطيني كان له دوراً في إستمرار عملية المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي عبر تراجُع دوره في التأثير على الساحة الفلسطينية نتيجة عوامل عديدة، منها: تشتّت أحزاب اليسار الفلسطيني وتغيير أهدافها الوطنية وأولوياتها ومُمارساتها، فلم يعُد اليسار الفلسطيني له دور فاعل كما كان الحال من قبل، حيث مارس في الماضي كافة أشكال النضال، وخاصة الكفاح المسلّح، عبر العمليات النوعية التي كان يُنفّذها ضد المستعمِر، ما كان له تأثير كبير على القضية الفلسطينية. كما تفترض هذه الدراسة بأنّ منظمة التحرير الفلسطينية قد تنازلت عن فلسطين التاريخية بشكل تدريجي عبر الدخول في تسوية سياسية ساهمت بشكل مُستمر في التخلّي عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من خلال تغيير الميثاق الوطني والثوابت الفلسطينية لكي تتلائم مع الأفكار الجديدة التي تبنّاها من يُسيطر على صُنع القرار الفلسطيني. والفرضية الثالثة تقوم على أنّ الفردية في عملية إتّخاذ القرارت، والتي يتّصف بها النظام السياسي الفلسطيني، أضرّت بالقضية الفلسطينية، وأبعدت اليسار الفلسطيني عن إمكانية التأثير المباشر في صُنع القرار الفلسطيني. في حين تقوم الفرضية الرابعة على أنّ أزمة اليسار الفلسطيني تُشكّل إنعكاساً لأزمة اليسار على المستوى العالمي والعربي بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي والمعسكر الإشتراكي. وأخيراً تفترض هذه الدراسة أنّ أحزاب اليسار الفلسطيني إختلفت في مواقفها وسلوكياتها السياسية في محطّات ومفاصل سياسية هامة في القضية الفلسطينية (البرنامج المرحلي أو مشروع السلطة الفلسطينية في العام 1974، وثيقة إعلان الإستقلال في العام 1988، مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991، وإتفاق أوسلو في العام 1993)، فهناك أحزاب أيّدت عملية التسوية السياسية وتماهمت مع الخطاب الفلسطيني المؤيد للتسوية، وأخرى لم تؤيد التسوية السياسية وعارضتها؛ ما أدّى ذلك إلى ضعف تأثيرها في منظمة التحرير الفلسطينية واللجنة التنفيذية للمنظمة فيما يتعلّق بإتّخاذ القرارات المصيرية رغم عدم شرعية بعض القرارات كما تفترض الدراسة.

[30]. المرجع السابق، 72.

1.6 حدود مصطلحات الدراسة

التفاوض

عملية تقتضي بذل مجهودات من قِبَل الفاعلين بغرض الحصول على نتيجة جيدة ومقبولة لهم إنطلاقاً من مواقف أولية مُتعارضة، ويعود الفضل في التوصّل لأيّة إتفاقية إلى إستخدام القوّة طالما أنّ تغيير أحد الأطراف أو كليهما لموقفه خلال التفاوض إنّما يعود إلى سلوكيات الطرف الآخر.[31] والتفاوض عملية إرادية إختيارية تقوم على أساس الحوار والمناقشة وتبادل المقترحات المختلفة، ويُمكن أن يتم ذلك إمّا من خلال المواجهة المباشرة أو الغير مباشرة، وقد يكون إمّا بالكلمة أو بالإشارة أو الإثنتان معاً. والتفاوض في العادة يجري بين طرفين أو أكثر يتمتّعان بالأهلية القانونية ويرتبطان معاً بحاجات أو مصالح مشتركة يشوبها شيء من القلق والمخاوف بهدف التوصّل إلى إتفاق شفوي أو مكتوب تتم من خلاله تسوية الخلافات والنزاعات القائمة، أو تنمية العلاقات وتقوية أواصر التعاون وتحقيق المصالح المشتركة التي ليست بالضرورة أن تكون متساوية ولكنها تدلف بجميع الأطراف إلى القبول بما يتم التوصّل إليه.[32]

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

جزء من المفاوضات العربية الإسرائيلية والتي بدأت رسمياً مع إتفاقية أوسلو للسلام التي وقّعتها منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في عهد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وبرعاية أمريكية.[33]

منظمة التحرير الفلسطينية

هي الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بنظر المجتمع الدولي، وقد تأسّست المنظمة في 28 أيار من العام 1964 في القدس أثناء إنعقاد أول مؤتمر للمجلس الوطني الفلسطيني، وإعتمد ميثاق وطني حينذاك يُطالب بحق تقرير المصير للفلسطينيين ويرفُض دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي. وبدأت المنظمة عملها بقيادة أحمد الشقيري الذي إستقال بعد أن أصبحت سلطته في موضع شك بعد هزيمة حزيران في العام 1967، وتمّ إنتخاب زعيم حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في شباط من العام 1969. وقد أصبحت المنظمة تضُم عدداً من المنظمات المقاومة، مثل: حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حواتمة. وفي العام 1974 إعترفت القمّة

---

[31]. عبد الحكيم وادي، "المفاوضات: التعريف ولغات التواصل،" **دنيا الرأي**، نقلاً عن:
http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/297473.html
(إسترجعت في 30 تشرين الثاني 2013).

[32]. نادر أحمد أبو شيخة، **أصول التفاوض** (عمّان: دار مجدلاوي، 1997)، 17.

[33]. كاتيا البيروتي، "تاريخ المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية خط بدماء العرب لصالح إسرائيل،" **تشارلز أيوب**، نقلاً عن:
http://www.charlesayoub.com/more/49106
(إسترجعت في 30 تشرين الثاني 2013).

العربية في الرباط بمنظمة التحرير كمُمثّل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وألقى الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في العام ذاته كلمة أمام الجمعية العامة في الأمم المتحدة، والتي منحت المنظمة وضع مُراقب. ومنذ العام 2004 يترأس رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس منظمة التحرير الفلسطينية. وتُدار المنظمة من قِبَل لجنة تنفيذية تتألف من 18 عضواً ويرأسها عباس.[34] ويُعتبر المجلس الوطني (البرلمان الفلسطيني في المنفى)، الذي يتألف من 700 عضو، هيئتها العليا. ويتألف المجلس المركزي لمنظمة التحرير نظرياً من 130 عضو، وهو مكلّف بعملية إتّخاذ القرارات السياسية الهامة عندما لا يكون المجلس الوطني مُنعقداً، ويمتلك أيضاً صلاحية حل السلطة الفلسطينية. وتسعى المنظمة إلى تمثيل الفلسطينيين في مختلف أنحاء العالم، في حين تتولّى السلطة الفلسطينية مسؤولية رعاية شؤون الفلسطينيين الذين يعيشون فقط في الضفة الغربية وقطاع غزة.[35] وتجدر الإشارة إلى أنّه بناءً على قرار صدر عن مؤتمر القمّة العربي الذي إنعقد في القاهرة بدعوة من الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر ما بين 13-16 كانون الثاني من العام 1964 والقاضي بضرورة إنشاء كيان فلسطيني، بادر أحمد الشقيري، وهو من الشخصيات الوطنية البارزة، إلى بلورة أفكار تتّصل بإقامة كيان فلسطيني من خلال الدعوة إلى عقد إجتماعات تمهيدية في الأقطار التي تضُم تجمّعات فلسطينية لإختيار مُمثّليهم إلى المجلس الوطني.[36]

دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي

يتم إستخدام هذا المصطلح في هذه الدراسة للإشارة إلى "دولة إسرائيل" التي قامت على حوالي 78% من أراضي فلسطين التاريخية في 15 أيار من العام 1948 عبر إستعمار إستيطاني إستخدم القوّة العسكرية لفرض سيطرته بواسطة التهجير والقتل ومُمارسة سياسة التطهير العرقي بحق الفلسطينيين. وبذا، يتم إستخدام مصطلح "دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي" بشكل مُستمر في هذه الدراسة للتذكير بهذا الكيان المستعمِر وإعطائه الصفة الإستعمارية والإستيطانية التي لا زالت مُستمرة بدون توقف.

اليسار

مصطح يُمثّل تياراً فكرياً وسياسياً يتراوح من الليبرالية والإشتراكية إلى الشيوعية مروراً بالديمقراطية الإجتماعية والليبرالية الإشتراكية. ويرجع أصل هذا المصلطح إلى الثورة الفرنسية عندما جلس النواب الليبراليون الممثّلون لطبقة العامة أو الشعب على يسار الملك لويس السادس عشر في إجتماع مُمثّلي الطبقات الثلاث للشعب الفرنسي في العام 1789، وكان النواب

---

[34]. "بطاقة تعريف: منظمة التحرير الفلسطينية،" **جريدة الدستور**، نقلاً عن:
http://www.addustour.com
(إسترجعت في 14 كانون الثاني 2014).

[35]. المرجع السابق.

[36]. "تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية،" **مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا**، نقلاً عن:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2219
(إسترجعت في 14 كانون الثاني 2014).

الممثّلون لطبقة النبلاء ورجال الدين على يمين الملك. وكان هذا الإجتماع مُهم وأدّى إلى سلسلة من الإضرابات وإنتهى إلى قيام الثورة الفرنسية.[37]

اليسار الفلسطيني

اليسار الفلسطيني عبارة عن مفهوم سياسي واسع ينطبق على عدد من الأحزاب والقوى السياسية والنضالية التي تطرح برنامجها وأنظمتها الداخلية على أنّها أحزاب وجبهات يسارية موحّدة أو متحدة تعمل على تنظيم المجتمع وحماية فقرائه والدفاع عن العمال والفلاحين ومُقاومة الإمبريالية والصهيونية العالمية، وعمودها الفقري الإحتلال الإسرائيلي الذي إغتصب الأرض الفلسطينية. ومن الأمثلة على الأحزاب اليسارية الفلسطينية: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب الفلسطيني، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة، جبهة النضال الشعبي.[38]

الحركة الصهيونية

حركة سياسية إقتصادية إستعمارية ظهرت في القرن التاسع عشر إستجابةً لمشكلات أوروبية، وقد إستثمرت التراث الثقافي اليهودي والدعم الأوروبي، فإنتهت إلى إقامة دولة إستعمارية عُنصرية في فلسطين مُرتكزة في إقامتها لدولتها على جدلية الإجلاء والتوطين، بمعنى إجلاء الفلسطينيين أصحاب الأرض وتوطين اليهود بدلاً عنهم.[39] وسبب تسمية الصهيونية بهذا الإسم نسبة إلى جبل صهيون، أحد الجبال السبعة القائمة عليها مدينة القدس، وهو الجبل الذي عسكر فيه بنو إسرائيل لشُكر الله على نجاتهم من المصريين، وعليه رأى ملكهم داوود في منامه شكل هيكله الفاخر الذي شيّده إبنه سليمان فيما بعد، حيث تقوم على فكرة "إنتماء يهود الشتات" إلى قوميات أخرى بحجّة الحفاظ على صفاء دم "شعب الله المختار"، ما شبّهها الكثيرون بالنازية. وقد إستُعمل هذا المصلطح لأول مرّة من طرف الصحافي ناتان بيرنبوم في العام 1890 واصفاً به النهضة الصهيونية الهادفة إلى العودة إلى "أرض إسرائيل".[40]

---

[37]. "مفهوم اليسارية"، **مجتمع أيرس**، نقلاً عن:
http://www.airssforum.com/showthread.php?t=58377
(إسترجعت في 30 تشرين الثاني 2013).

[38]. محمود الفطافطة، "اليسار الفلسطيني... إلى أين؟!،" **تسامح** 3، عدد 10 (2005): 56.

[39]. الطيب بو عزة، "مصطلح الصهيونية..نحو صياغة تعريف بديل،" **الجزيرة**، نقلاً عن:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/1eb4868c-3433-433e-8cfd-61ef6943686b
(إسترجعت في 14 كانون الثاني 2014).

[40]. جواد التباعي، "الحركة الصهيونية: التعريف، ظروف النشأة، والأهداف الأساسية،" **الحوار المتمدن**، نقلاً عن:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=221134
(إسترجعت في 14 كانون الثاني 2014).

وبذا، فإنّ الحركة الصهيونية تهدف إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين من خلال تشجيع إستطيان المزارعين والصنّاع والحرفيين اليهود مع توفير الظروف والبيئة الملائمة لذلك، وتهدف كذلك إلى تقوية الشعور القومي اليهودي والنزعة القومية اليهودية، هذا بالإضافة إلى تنظيم يهود العالم بواسطة منظمات محلية ودولية، وتنفيذ الوعد الإلهي بإقامة دولة إسرائيل على أرض الميعاد. وتعود جذور الصهيونية إلى الحملة الفرنسية على مصر (1798-1801)، حيث دعا نابليون إلى هجرة اليهود إلى فلسطين وتأسيس دولة يهودية تحت حماية فرنسا. ورغم أنّها بقيت مجرّد فكرة، إلا أنّها تبلورت فيما بعد على يد مجموعة من المفكّرين الصهاينة.[41]

ويُعتبر ثيودور هيرتزل المؤسّس الفعلي للحركة الصهيونية، وتمّ تسميته ببني الصهيونية، حيث وُلد في بودابست وعانى طوال حياته من العُنصرية، سواء عندما كان تلميذاً في بودابست أو طالباً في فيينا. وتأثّر في تأسيس الحركة بعاملين: الآراء المناهضة لليهود في أوروبا، ومُحاكمة الضابط الفرنسي دريفوس. وقد حوّل هذان العاملان هيرتزل من داعية للإندماج إلى مُتعصّب يُطالب بإقامة دولة يهودية، وقد وضع كل أفكاره حول طريقة تأسيسها في كتابه "الدولة اليهودية " في العام 1896، وإعتبره "حل عصري للمسألة اليهودية". وعقد هيرتزل أول مؤتمر صهيوني في مدينة بازل السويسرية في العام 1897 لتطبيق أفكاره، وكثّف من نشاطاته لجعل الدولة أمراً واقعاً من خلال محاولاته إيجاد موارد مالية ودعم دولي للمسألة اليهودية في عدّة دول، مثل: ألمانيا والإمبراطورية العثمانية وبريطانيا وروسيا وإيطاليا والفاتيكان، حيث لقي تأييد واسع من بعضها وإنتقادات ورفض من الأخرى.[42]

الإنتهاكات الإسرائيلية

عبارة عن مُخالفة دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي للقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويشمل القيام بعمليات القتل خارج نطاق القانون الدولي، إضافة إلى الإعتقالات العشوائية والإغلاقات والعقاب الجماعي وحصار المدن الفلسطينية وبناء وتوسيع المستوطنات.[43]

---

[41]. المرجع السابق.

[42]. المرجع السابق.

[43]. "لجنة حقوق الإنسان تتبنى قرارين حول الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية،" **مركز أنباء الأمم المتحدة**، نقلاً عن:
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=2364#.Upn3X9lW2HM
(إسترجعت في 30 تشرين الثاني 2013).

الثوابت الوطنية الفلسطينية

الثوابت المشتقّة من الميثاق الوطني الفلسطيني غير المعدّل، وهي عبارة عن وثيقة الإجماع الوطني الفلسطيني الوحيدة في التاريخ المعاصر والحديث للقضية الفلسطينية (بعد الميثاق القومي)، وأساسها ثلاثة بنود: فلسطين عربية من النهر إلى البحر، اليهود الموجودين فيها غُزاة، تحريرها يكون بإستراتيجية العمل المسلّح.[44]

إتفاقية أوسلو

عبارة عن إتفاقية تمّ توقيعها بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في 13 أيلول من العام 1993، وذلك بعد إتمام الإتفاق عليها في العاصمة النرويجية أوسلو، ونصّت على "إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي" حول ترتيبات إقامة سلطة حكومة ذاتية إنتقالية فلسطينية أو سلطة الحُكم الذاتي الفلسطيني كنواة لدولة فلسطين، على أن لا تتجاوز هذه الفترة الإنتقالية الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية سلمية من خلال العملية السياسية وعلى أساس قرارَي مجلس الأمن 242 و338.[45]

وقد جاء توقيع إتفاقية أوسلو كنتيجة للمُحادثات التي جرت في مؤتمر مدريد في العام 1991، حيث قادها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات مع الرئيس محمود عباس. وقد تركت هذه الإتفاقية آثاراً سلبية جداً على القضية الفلسطينية، وخصوصاً فيما يتعلّق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث أنّ منظمة التحرير الفلسطينية إعترفت بحق دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في الوجود على المناطق التي تمّ إحتلالها في العام 1948، أي بنسبة 78% من أرض فلسطين التاريخية، فأصبحت بالتالي هذه الأرض خارج إطار الصراع الدائر، وذلك يعني بأنّ اللاجئين الفلسطينيين الذين خرجوا من حيفا ويافا وعكا وصفد والصفورية وغيرها من المدن والقرى لم يعُد بالإمكان العودة إليها. هذا بالإضافة إلى أنّ هذا الإتفاق شدّد على "نبذ العُنف" وإلغاء جميع أشكال المقاومة، حيث وافقت منظمة التحرير على ذلك، وهذا يعني أنّ مقولة "العدو لا يفهم إلا لغة واحدة هي لغة الحرب" لم تعُد موجودة. ومن الأمور التي تُثير الإستغراب في هذا الإتفاق، هو أنّ الملفات الأساسية الهامة، وعلى رأسها قضية اللاجئين، تمّ رميها إلى مفاوضات الحل النهائي، في الوقت الذي لا تمتلك فيه أي جهة كانت الحق في التصرّف بهذه القضايا. ومن النتائج الخطيرة التي تمّ التوصّل لها، هو أنّ إتفاق أوسلو أدّى إلى تراجُع خطير في المكانة الدولية للقضية الفلسطينية وفي الإلتزام الدولي إزاء الحقوق الوطنية المشروعة للشعب

---

[44]. إبراهيم علوش، "الثوابت الفلسطينية سياسياً،" **أمجاد العرب**، نقلاً عن:
http://www.amgadalarab.com/?todo=view&cat=9&id=00004282
(إسترجعت في 30 تشرين الثاني 2013).

[45]. "إتفاق أوسلو،" **فزلكات**، نقلاً عن:
http://fazlakat.wordpress.com/نص-اتفاق-إعلان-المبادئ-اوسلو/
(إسترجعت في 30 تشرين الثاني 2013).

الفلسطيني، فالإتفاق لا يقوم على قرارات الشرعية الدولية وليس له مرجعية دولية، وإنّما على التوافق بين إسرائيل وفريق أوسلو الفلسطيني.[46]

1.7 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تُسلّط الضوء على خطاب منظمة التحرير الفلسطينية ومُجمل التنازلات التي قدّمتها المنظمة في عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بدايتها، ما أعطى دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي الشرعية التي بحثت عنها بشكل دائم. كما تأتي هذه الدراسة لترصُد طبيعة عمل النظام السياسي الفلسطيني وكيفية إتّخاذ القرارت المصيرية في محطّات ومفاصل سياسية هامة في القضية الفلسطينية، حيث تحوم الشكوك حول شرعية تلك القرارات. هذا وتأتي أهمية هذه الدراسة أيضاً في كونها ترصُد الفكر اليساري الفلسطيني وبُنيته ومكانته ودوره، إضافة إلى رصد أزمة اليسار الفلسطيني التي تُشكّل إنعكاساً لأزمة اليسار العالمي والعربي بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي والمعسكر الإشتراكي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً في كونها تُقدّم اليسار الفلسطيني وعلاقته بالتسوية السياسية منذ بدايتها، مروراً بمحطّات ومفاصل سياسية هامة ذات علاقة بمشاريع التسوية، فترصُد الدراسة موقف اليسار الفلسطيني من تلك المشاريع والمحطّات السياسية (البرنامج المرحلي أو مشروع السلطة الفلسطينية في العام 1974، وثيقة إعلان الإستقلال في العام 1988، مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991، وإتفاق أوسلو في العام 1993) والمواقف المختلفة لأحزاب اليسار، سواء كانت مؤيدة وداعمة لعملية التسوية والمفاوضات مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي أو رافضة وغير مؤيدة لتلك العملية. وبالتالي نستطيع عبر هذه الدراسة تحديد مدى تأثير اليسار الفلسطيني في إستمرار المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ظل إختلال التوازن في العملية التفاوضية التي تقوم وفق الشروط والإملاءات الأمريكية الإسرائيلية، وفي المقابل تنازل فلسطيني مُستمر عن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والتخلّي عن مقاومة المستعمِر عبر الكفاح المسلّح من قِبَل الجهة المفاوضة، ما أتاح لإسرائيل الحرية في إنتهاك الفلسطينيين وحقوقهم بشكل متزايد. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتبع منهج التحليل النقدي للخطاب الذي شكّلته منظمة التحرير الفلسطينية والأحزاب اليسارية الفلسطينية عن التسوية السياسية مع إسرائيل.

1.8 منهج الدراسة

تتبع هذه الدراسة منهجية التحليل النقدي لخطاب منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي وما قدّمته من تنازلات خاصة بحقوق الشعب الفلسطيني وقضيته المشروعة، إضافة إلى رصد كيفية إتّخاذ قرارات مصيرية في مؤسسات منظمة التحرير تتعلّق في عملية التسوية مع إسرائيل ومدى مشروعيتها، حيث يتم

---

[46]. محمد أبو ليلى، "إتفاقية أوسلو وآثارها على قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان،" **مجلة العودة**، نقلاً عن:
http://alawda-mag.com/default.asp?issueID=64&MenuID=66
(إسترجعت في 18 كانون الثاني 2014).

الرجوع إلى دراسات سابقة تناولت هذه المسألة من عدّة زوايا مختلفة، وتصريحات متنوّعة تزيد درجة المصداقية. كما وسيتم تسليط الضوء على السلوك السياسي وموقف اليسار من محطّات ومفاصل سياسية هامة في تاريخ القضية الفلسطينية، مثل: البرنامج المرحلي أو مشروع السلطة الفلسطينية في العام 1974، وثيقة إعلان الإستقلال في العام 1988، ومؤتمر مدريد للسلام في العام 1991، وإتفاق أوسلو في العام 1993. وبالتالي سيتم الرجوع إلى مجموعة وثائق ترتبط في تلك المحطّات السياسية بهدف رصد مواقف اليسار الفلسطيني وسلوكهم السياسي، سواء كان مُتماهياً مع موقف الفريق المؤيد للعملية السياسية أو مُعارضاً لها.

1.8.1 التحليل النقدي للخطاب كإتّجاه بحثي

التحليل النقدي للخطاب هو برنامج سوسيولوجي- ثقافي، يوصف منذ ظهوره على أنّه تطوراً جدلياً، وهو يتجاوز تحديات اللغويات النقدية، ويقوم على تداخل الأنظمة المعرفية، ويُعنى بدارسة النصوص والخطابات التي تدعم هيمنة السلطة الإجتماعية ولا مساواة السلطة، فيسعى التحليل النقدي للخطاب إلى دحض وتفنيد مقولات السلطة.[47]

ويرى بيير بورديو بأنّ اللغة، من خلال إشاراتها، ليس لديها سلطة من داخلها، فالسلطة التي يكتسبها الخطاب تأتيه من خارج اللغة، وتعمل اللغة على تمثيل هذه السلطة وترمز لها وتبيّنها، فسلطة اللغة غير مُستمدة من مجموع تغيّرات النُطق وكيفيات التلفّظ، ولا من تعقيد تراكيبه الصرفية وغناه اللفظي، بمعنى أنّها غير مُستمدة من خصائص تتعلّق بالخطاب ذاته، وإنّما مُستمدة من الشروط الإجتماعية لإنتاج وإعادة إنتاج المعرفة، وبالتالي فبورديو يرى بأنّ الخطاب كفعل لغوي تكون قوّته من خارجه، أي من العلاقات والمؤسسات الخارجية. في حين يرى ميشيل فوكو بأنّ الخطاب كنظام مؤسساتي هو نفسه شكل من أشكال القوّة وليس وسيلة تعكس القوّة عبر القواعد والقيود التي يفرضها مُمارسي الخطاب، وإنّ الكلمات لا تعطي شرعية، لكن الخطاب في السياق التاريخي الإجتماعي والإقتصادي والجغرافي الذي نشأ فيه يُمكنه أن يعطي ويمنح شرعية، ومن الممكن فهم هذا السياق من خلال الخطاب نفسه، فيكون الخطاب شكل من القوّة ونمط من تشكيل القوّة والعلاقات الإجتماعية والممارسات المادية والمعتقدات.[48] وبحسب فوكو وبيشو وباحثين آخرين، فإنّ علاقة الخطاب بالسلطة أو بالنظام عبارة عن ثلاثة أنواع، وهم: خطاب التماهي بالنظام، أي خطاب الهيمنة والإخضاع؛ وخطاب التماهي المضاد، وهو نوع من الخطابات يدخُل في صدام مع خطاب السلطة وتقنياتها، بمعنى أنّها خطابات مُرتبطة

---

[47]. أحمد عبد الحميد عمر، "إستراتيجيات الإقناع والتأثير في الخطاب السياسي،" **مجلة فصول**، عدد 81-82 (2012): 638.

[48]. أميرة محمد سِلمي، **عن النساء والمقاومة: الرواية الإستعمارية** (رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2009)، 118-119.

بالسلطة على الرغم من الموقف المعارض والمضاد لها؛ والنوع الثالث هو خطاب التماهي المفقود أو خطاب اللاتماهي، وهو الخطاب الذي يُغيّر المجال بدلاً من أن يكون مجرّد خطاب مُضاد.[49]

وترتبط أُسس التحليل النقدي للخطاب بعالِم اللغويات نورمان فيركلو، فهو يعمل على تطويره منذ العام 1989، على إثر حركة نقد واسعة قام خلالها بمراجعة علم إجتماع اللغة ومختلف الدراسات اللغوية ذات الصلة بالجوانب الإجتماعية. ونجح فيركلو في إخراج الخطاب من حدود الدراسات اللغوية، فربطه بالفكر السياسي والإجتماعي القائم، ما يُتيح الفُرصة للكشف عن العلاقات بين الخطاب والمجتمع، أي بين النص والسياق، وبين اللغة والقوّة. ويعرّف فيركلو منهج التحليل النقدي للخطاب على أنّه: "تحليل خطاب يهدف إلى الكشف المنظّم عن العلاقات القائمة بين الممارسة الخطابية والبناءين الإجتماعي والثقافي، كما يهدف إلى الكشف المنظّم عن التأثير المتبادل بين الخطاب وعلاقات القوّة والهيمنة السائدة في المجتمع".[50]

وبالتالي يقوم تحليل الخطاب النقدي على محاولة فهم نوع الخطاب موضوع البحث، أو محاولة فهم أنواع الخطاب السائدة لدى الجماعة موضوع البحث من خلال فهم وتحليل النص المكتوب أو المنطوق أو الإشاري أو المرئي، من ثمّ تحديد نظام الخطاب السائد المرتبط بالمجال الإجتماعي الذي يتم فيه إنتاج الخطاب الإجتماعي، بعد ذلك الكشف عن العلاقات بين الخطاب موضوع البحث والممارسة الإجتماعية. وسؤالها النقدي النهائي هو: هل تُسهم الممارسة الخطابية في إعادة إنتاج العلاقات والممارسات الإجتماعية السائدة نفسها، أم أنّها تُسهم في إعادة تشكّلها على نحو مختلف ومُغاير؟[51]

هذا وتُركّز دراسات ما بعد الإستعمار ونظرية الخطاب الإستعماري على فهم الخطاب عن المجتمعات المستعمَرة وتحليله، وتؤكّد على ظهور العلاقات والأيديولوجيا الإستعمارية في الخطاب، فيعمل عبر إرتباطه بهذه العلاقة والأيديولوجيا على بناء تمثّلات وأشكال مُحدّدة من المعرفة عن المستعمَرين الذين يُشكّلون موضوعه. وهذا التركيز على الخطاب الذي يتم فيه تأكيد الإختلاف بين الشعوب المستعمِرة والمستعمَرة، إضافة إلى تعامُل نظريات الخطاب الإستعماري مع هذا الإختلاف الذي يؤكّد على علاقات القوّة غير المتكافئة بين المجموعات المختلفة، عمل على توجيه إنتقادات من منظّرين ماركسيين وليبراليين لدراسات ما بعد الإستعمار ونظريات الخطاب الإستعماري.[52]

---

[49]. عبد الواسع الحميري، **الخطاب والنص: "المفهوم– العلاقة– السلطة"** (بيروت: مجد– المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008)، 203.

[50]. أحمد موسى بدوي، "الأبعاد الإجتماعية والإبستيمولوجية لإنتاج وإكتساب المعرفة العلمية: مقاربة منهجية،" **المستقبل العربي** 32، عدد 365 (2009): 90-91.

[51]. المرجع السابق، 91.

[52]. سِلمي، **عن النساء والمقاومة: الرواية الإستعمارية**، 24-25.

1.8.2 أدوات التحليل النقدي للخطاب

سيتم في هذه الدراسة الإعتماد على الوثائق الخاصة بمحطّات ومفاصل سياسية هامة في تاريخ القضية الفلسطينية المتعلّقة بعملية التسوية السياسية والمفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي. وهذه الوثائق تتمثّل في: البرنامج المرحلي أو مشروع السلطة الفلسطينية في العام 1974، وثيقة إعلان الإستقلال في العام 1988، مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991، إتفاق أوسلو في العام 1993؛ إضافة إلى الوثائق ذات الصلة بهذه المحطّات والمفاصل السياسية التي تتعلّق بعملية التسوية السياسية بين منظمة التحرير وإسرائيل، وتشمل ردود فعل ومواقف وسلوكيات بعض أحزاب اليسار الفلسطيني على تلك المشاريع السياسية المرتبطة بالتسوية، سواء كانت مؤيدة لخطاب الفريق المفاوض من منظمة التحرير أو مُعارضة لذلك الخطاب.

1.8.3 خطوات التحليل النقدي للخطاب

بحسب نورمان فيركلو هناك ثلاثة مراحل للتحليل النقدي للخطاب:

أولاً، الوصف: وتُعنى هذه المرحلة بالخصائص الشكلية للنص؛

ثانياً، التأويل: وهذه المرحلة تُعنى بالعلاقة بين النص والتفاعل، ويكون التعامُل مع النص بوصفه نتاجاً لسيرورة الإنتاج ومرجعاً في عملية التأويل؛

ثالثاً، التفسير: وتُعنى هذه المرحلة بالعلاقة بين التفاعل والسياق الإجتماعي، حيث يكون التحديد الإجتماعي لسيروريَ الإنتاج والتأويل ومفاعيلها الإجتماعية؛

والمراحل الثلاثة هذه هي جوانب من الإجراءات التي يتبعها تحليل الخطاب النقدي، وما يجري في كل مرحلة من هذه المراحل الثلاثة يكون بوصفه تحليلاً، إلا أنّ طبيعة التحليل تتغيّر تبعاً لعملية الإنتقال من مرحلة إلى أخرى.[53]

وتطرق أحمد موسى بدوي إلى خطوات تحليل الخطاب النقدي عند نورمان فيركلو عبر الخطوات التالية:

أولاً، تحليل البُنية اللغوية للنص (أي التحليل على مستوى النص)؛

ثانياً، تحليل العلاقة بين الخطاب والحداثة التواصلية (أي التحليل على مستوى الممارسة الخطابية)؛

ثالثاً، تحليل العلاقة بين الممارسة الخطابية من ناحية، والممارسة الإجتماعية من ناحية ثانية (أي التحليل على مستوى الممارسة الإجتماعية).[54]

---

[53]. نورمان فيركلو، "الخطاب بوصفه ممارسة إجتماعية،" رشاد عبد القادر، مترجم، **الكرمل**، عدد 64 (2000): 160.

[54]. بدوي، "الأبعاد الإجتماعية والإبستيمولوجية لإنتاج وإكتساب المعرفة العلمية: مقاربة منهجية،" 91.

وبالنسبة لخطوات التحليل النقدي للخطاب التي سيتم إعتمادها في هذه الدراسة تأتي في عدّة خطوات على النحو التالي:

الجزء الأول: رصد مواقف ومرجعيات منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، وما قدّمته من تنازلات خاصة بحقوق الشعب الفلسطيني وقضيته المشروعة، إضافة إلى رصد كيفية إتّخاذ قرارات مصيرية في مؤسسات منظمة التحرير تتعلّق في عملية التسوية السياسية مع إسرائيل ومدى مشروعيتها، حيث يتم الرجوع إلى دراسات سابقة تناولت هذه المسألة من عدّة زوايا مختلفة، وتصريحات متنوّعة تزيد درجة المصداقية.

الجزء الثاني: تناول اليسار الفلسطيني من حيث بُنيته الفكرية والتنظيمية، والمكانة التي يتمتّع بها اليسار على الساحة الفلسطينية، إضافة إلى رصد دور أحزاب اليسار الفلسطيني في الحقل السياسي الفلسطيني بناءً على الفكر السياسي الذي تتميّز به، كما ويتم تناول أزمة اليسار الفلسطيني التي تُشكّل إنعكاساً لأزمة اليسار على الصعيد العالمي والعربي، وخاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي والمعسكر الإشتراكي في بداية التسعينيات من القرن العشرين.

الجزء الثالث: رصد السلوك السياسي وموقف اليسار الفلسطيني من محطّات ومفاصل سياسية هامة في تاريخ القضية الفلسطينية، مثل: البرنامج المرحلي أو مشروع السلطة الفلسطينية في العام 1974، وثيقة إعلان الإستقلال في العام 1988، ومؤتمر مدريد للسلام في العام 1991، وإتفاق أوسلو في العام 1993. وبالتالي سيتم الرجوع إلى مجموعة وثائق ترتبط في تلك المحطّات السياسية بهدف رصد مواقف اليسار الفلسطيني وسلوكهم السياسي والخطاب المتشكّل عن العملية السياسية، سواء كان مُتماهياً مع موقف المؤيدين للعملية السياسية والمفاوضات أو مُعارضاً لهم.

1.9 موقع الباحث

يدخُل في مهام الباحث بإعتباره طالب في برنامج الدراسات العربية المعاصرة في جامعة بيرزيت، وتُعد هذه الدراسة إستكمالاً لمتطلّبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من كلية الآداب في جامعة بيرزيت، فلسطين. وفيما يتعلّق بموضوع الدراسة، فإنّ قضية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية هي مسألة تخُص الشعب الفلسطيني ويشعر جزء كبير منه بأنّ المفاوضات عبارة عن إهانة لكرامة الإنسان الفلسطيني في ظل الإنتهاكات التي تجري على الأرض بحق الفلسطينيين وفي ظل التنازلات المقدَّمة من الفريق المفاوض في منظمة التحرير الفلسطينية.

1.10 بُنية الدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يتم في هذا الفصل الإفتتاحي تحديد خط سير الدراسة وإطارها العام، ليبدأ الفصل بمُقدِّمة عامة عن المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي وتاريخها. ويتم تحديد إشكالية الدراسة عبر سؤال مركزي يتمحور حول مدى تأثير اليسار الفلسطيني على إستمرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتتفرّع عدّة أسئلة تحاول الدراسة الإجابة عنها. ويعرُج هذا الفصل على الأدبيات السابقة، فيتم تقسيمها إلى ثلاثة محاور تتمثّل في:

المفاوضات العربية الإسرائيلية، المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، واليسار الفلسطيني. ويُحدّد هذا الفصل فرضية الدراسة التي تتمركز حول فرضية مركزية مفادها بأنّ اليسار الفلسطيني كان له دوراً بارزاً في إستمرار المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. كما ويُحدّد الفصل الأول مصطلحات الدراسة، وأهميتها، ومنهجها الذي يتبع تحليل الخطاب النقدي، لينتهي هذا الفصل ببُنية الدراسة ومحتوياتها.

الفصل الثاني: المشروع الوطني الفلسطيني: إستراتيجية تفاوضية غير متوازنة

يتناول الفصل الثاني النظام السياسي الفلسطيني وميّزاته والآلية التي يسير وفقها هذا النظام في ظل سيطرة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" على عملية صُنع القرار الفلسطيني. ويُقدّم هذا الفصل تقديم أوّلي عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بداياتها الرسمية وغير الرسمية وما يرتبط بها من مفاوضات ثُنائية ومفاوضات مُتعدّدة الأطراف، وذلك بعد تعريف المفاوضات وما هيّتها؟ ويعرُج هذا الفصل إلى العامل الدولي في عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ودور الولايات المتحدة الأمريكية فيها. ويتم تناول عدّة قضايا تطرحها المفاوضات، تتمثّل في: اللاجئين وحق العودة والإستيطان والتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي. ويُقدّم هذا الفصل مرجعيات منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ورسائل الإعتراف المتبادل بينهما، والتنازلات التي قدّمتها منظمة التحرير في عملية المفاوضات. ويعرض هذا الفصل أيضاً محطّات من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، تتمثّل في: إتفاق أوسلو في العام 1993، مفاوضات كامب ديفيد في العام 2000، والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في العام 2013. كما يُقدّم هذا الفصل موقف إسرائيل من التسوية السياسية مع منظمة التحرير. ويتم الولوج في هذا الفصل إلى الإنتفاضتين الأولى والثانية وما أحدثته من تغييرات لمصلحة القضية الفلسطينية فاقت ما أحدثته المفاوضات. وينتهي هذا الفصل بتقييم عام للمفاوضات، والسيناريو المتوقع بعد مفاوضات "السلام" بين منظمة التحرير وإسرائيل. ويخلص الفصل إلى أنّ المشروع الوطني الفلسطيني قد غاب عنه خطاب التحرير، وساد خطاب الإستسلام والخضوع نتيجة إستراتيجية تفاوضية غير متوازنة.

الفصل الثالث: اليسار الفلسطيني: غياب الخطاب البديل

يرصُد الفصل الثالث الفكر اليساري بشكل عام، والفكر اليساري الفلسطيني من حيث نشأته وإشكالياته، في محاولة لفهم هذا الفكر العالمي والخصوصية التي يتمتّع بها فلسطينياً. ويتناول هذا الفصل دور الأحزاب السياسية في الحقل السياسي والإجتماعي، وسمات الحزب الثوري الذي يُنادي بالقضاء على الظُلم والإستبداد والإستعمار. وللأحزاب اليسارية الفلسطينية أهمية كبيرة على الساحة الفلسطينية رغم كل الظروف التي أحطات بها، فيتم تحديد بُنية الأحزاب اليسارية الفلسطينية بصورة عامة، والمكانة التي يتمتّع بها اليسار على الساحة الفلسطينية، والدور الذي يلعبه من خلال أحزاب كان لها دوراً بارزاً في الحركة الوطنية الفلسطينية والنضال ضد المستعمِر، مثل: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب الفلسطيني؛ فيتم إستعراض الرؤية العامة لهذه الأحزاب السياسية

الفلسطينية ومنهجها العام. وينتهي الفصل بطرح أزمة اليسار الفلسطيني وعوامل تراجُع قوى اليسار في الساحة الفلسطينية بعد أن يتم تحديد أزمة اليسار العربي بشكل عام. ويخلص هذا الفصل إلى عدم وجود خطاب بديل لليسار الفلسطيني يُمكّنه من قيادة المشروع الوطني الفلسطيني، فهو يعيش أزمة فكرية وتنظيمية مُستمرة، وخصوصاً بعد إنهيار المثال– الإتحاد السوفييتي وقيام سلطة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين.

الفصل الرابع: اليسار الفلسطيني: خطاب مُشتّت وسلوكيات غير فاعلة

يتناول الفصل الرابع تقديم أوّلي عن التسوية السلمية بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي. ويرصُد هذا الفصل أربعة محطّات ومفاصل سياسية هامة في تاريخ القضية الفلسطينية، تتمثّل في: البرنامج المرحلي أو مشروع السلطة الفلسطينية في العام 1974، وثيقة إعلان الإستقلال في العام 1988، مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991، وإتفاق أوسلو في العام 1993. وبذا، يتم رصد مواقف أحزاب اليسار الفلسطيني من تلك المحطّات السياسية الهامة، وهي المحطّات التي أجازت التسوية السياسية مع إسرائيل عبر تغيير سياسة منظمة التحرير الفلسطينية من خلال الميثاق الوطني الفلسطيني ليتماشى مع سياسة الجهة التي بحثت عن التسوية مع إسرائيل. كما ويتم رصد السلوك السياسي لليسار الفلسطيني، سواء كان سلوك مُتماهي أو غير مُتماهي مع السلطة، في كل محطّة من المحطّات والمراحل السياسية الأربعة، وردود الفعل المختلفة من اليسار الفلسطيني في تلك المحطّات؛ وسيتضمّن كل ذلك الرجوع إلى وثائق ترتبط في تلك المحطّات السياسية، وخاصة الوثائق ذات العلاقة باليسار الفلسطيني، بهدف إبراز دور اليسار الفلسطيني في إستمرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أو عدم وجود دور له. ويتم في هذا الفصل الإشارة إلى مواقف وسلوكيات اليسار الفلسطيني بعد محطّة أوسلو. ومن ثمّ يرصُد هذا الفصل مواقف وسلوكيات اليسار الفلسطيني بعد العودة إلى المفاوضات في العام 2013 . إضافة إلى ذلك، يتم رصد ردود أفعال اليسار على ما تمّ نشره من وثائق سرّية تتعلّق بملفات المفاوضات بين منظمة التحرير وإسرائيل. ويخلص هذا الفصل إلى وجود مواقف مُشتّتة وسلوكيات غير فاعلة ليس بمقدورها أن تُشكّل خطاباً بديلاً موحّداً لدى اليسار الفلسطيني.

الفصل الخامس: نقد الإستراتيجية التفاوضية وخطاب اليسار الفلسطيني

وأخيراً في الفصل الخامس يتم التطرق إلى النتائج والملاحظات النقدية وأهم ما تمّ إستخلاصه من هذه الدراسة، إضافة إلى التوصيات التي من الممكن الإستفادة منها في المستقبل أو في الوقت الحالي، حيث أنّ المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي لم تُحقّق أيّة نتيجة إيجابية لمصلحة الفلسطينيين، وعملت على تقديم التنازلات المستمرة لحقوقهم. كما ويتم في هذا الفصل رصد مُستجدّات العام 2014 المتعلّقة بعملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وأبرز الأحداث السياسية على الساحة الفلسطينية. وينتهي الفصل بتساؤلات تُطرح على الساحة الفلسطينية ترتبط بعملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتأمّلات في أبرز الأحداث السياسية الفلسطينية.

1.11 خُلاصة

حدّد هذا الفصل الإطار النظري للدراسة من حيث: الإشكالية، ومراجعة الأدبيات التي تعدّدت حول قضية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والفرضية التي تقوم عليها الدراسة، وحدود مصطلحاتها، فضلاً عن أهمية الدراسة، ومنهجها، وبُنيتها؛ ليكون هذا الفصل مُحدّداً لخط سير الدراسة وإطارها العام، ويُحدّد أيضاً خطوات التحليل النقدي للخطاب التي يتم إتّباعها للإجابة على الأسئلة التي تطرحها الدراسة وتسعى للإجابة عليها. وتعتمد الدراسة على وثائق ذات صلة بمحطّات سياسية مفصلية في القضية الفلسطينية (البرنامج المرحلي أو مشروع السلطة الفلسطينية في العام 1974، وثيقة إعلان الإستقلال في العام 1988، مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991، إتفاق أوسلو في العام 1993) كأداة للتحليل النقدي للخطاب، وذلك لتحديد مواقف وسلوكيات بعض أحزاب اليسار الفلسطيني المرتبطة بتلك المحطّات السياسية المفصلية.

الفصل الثاني

المشروع الوطني الفلسطيني: إستراتيجية تفاوضية غير متوازنة

2.1 تمهيد

2.2 النظام السياسي الفلسطيني

2.2.1 ميّزات النظام السياسي الفلسطيني وأزماته

2.2.2 حركة "فتح" والنظام السياسي الفلسطيني

2.2.3 صُنع القرار الفلسطيني

2.3 المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

2.3.1 ما هيّة المفاوضات؟

2.3.2 تقديم أوَّلي عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: نظرة تاريخية

2.3.3 المفاوضات الثُنائية

2.3.4 المفاوضات المتعدّدة الأطراف

2.3.5 العامل الدولي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

2.3.6 اللاجئون في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

2.3.7 الإستيطان في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

2.3.8 التنسيق الأمني في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

2.4 منظمة التحرير الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

2.4.1 مرجعيات منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

2.4.2 رسائل الإعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل

2.4.3 تنازلات منظمة التحرير الفلسطينية

2.5 محطّات من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

2.5.1 إتفاق أوسلو في العام 1993: تداعياته ونتائجه

2.5.2 مفاوضات كامب ديفيد في العام 2000

2.5.3 المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في العام 2013

2.6 موقف إسرائيل من التسوية مع الفلسطينيين

2.7 إنتفاضات أم مفاوضات؟

2.8 ما بعد مفاوضات السلام

2.9 خُلاصة

الفصل الثاني

المشروع الوطني الفلسطيني: إستراتيجية تفاوضية غير متوازنة

2.1 تمهيد

يتناول الفصل الثاني النظام السياسي الفلسطيني وميّزاته والآلية التي يسير وفقها هذا النظام في ظل سيطرة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" على عملية صُنع القرار الفلسطيني. ويُقدّم هذا الفصل تقديم أوَّلي عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بداياتها الرسمية وغير الرسمية وما يرتبط بها من مفاوضات ثُنائية ومفاوضات مُتعدّدة الأطراف، وذلك بعد تعريف التفاوض وما هيّته؟ ويعرُج هذا الفصل إلى العامل الدولي في عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ودور الولايات المتحدة الأمريكية فيها. ويتم تناول عدّة قضايا تطرحها المفاوضات، تتمثّل في: اللاجئين وحق العودة والإستيطان والتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي. ويُقدّم هذا الفصل مرجعيات منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ورسائل الإعتراف المتبادل بينهما، والتنازلات التي قدّمتها منظمة التحرير في عملية المفاوضات. ويعرض هذا الفصل أيضاً محطّات من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، تتمثّل في: إتفاق أوسلو في العام 1993، مفاوضات كامب ديفيد في العام 2000، والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في العام 2013. كما يُقدّم هذا الفصل موقف إسرائيل من التسوية السياسية مع منظمة التحرير. ويتم في هذا الفصل الولوج إلى الإنتفاضتين الأولى والثانية وما أحدثته من تغييرات لمصلحة القضية الفلسطينية فاقت ما أحدثته المفاوضات. وينتهي هذا الفصل بتقييم عام للمفاوضات، والسيناريو المتوقع بعد مفاوضات "السلام" بين منظمة التحرير وإسرائيل.

2.2 النظام السياسي الفلسطيني

مرّ النظام السياسي الفلسطيني بمحطّات ومراحل عديدة جعلته يتمتّع بمجموعة من الخصائص، وأدخلته في عدّة أزمات وتحديات، وسيطر عليه أفراد وفئات مُعيّنة، ما أحدث خللاً في عملية صُنع القرار الفلسطيني في مختلف المراحل التي عاشتها القضية الفلسطينية. وبحسب سميح حمّودة فإنّ النظام السياسي الفلسطيني هو "منظومة الفكر السياسي بما تضمّنه من مواثيق ونصوص وأشكال أخرى من أشكال الخطاب، ومجموعة المؤسسات والبُنى السياسية والفصائل والحركات الثورية والسياسية التي أنتجها الشعب الفلسطيني، وذلك إستناداً إلى تجربته التاريخية الطويلة على أرضه، وخاصة خلال سعيه إلى الحفاظ على حقوقه الكاملة فيها، ومُقاومته، حتى النكبة في العام 1948، محاولات الصهيونية والإستعمار الغربي لإفنائه وإنهاء وجوده عليها، وسعيه ونضاله بعد النكبة إلى إسترداد ما تمّ إغتصابه من أرضه، وعودة لاجئيه الذين طُردوا منها،

وتحقيق سيادته وإستقلاله عليها. وقد تجسّد النظام السياسي الفلسطيني أخيراً على أجزاء من فلسطين بصورة السلطة الفلسطينية".[55]

2.2.1 ميّزات النظام السياسي الفلسطيني وأزماته

دخلت الحركة الوطنية الفلسطينية بعد إتفاق أوسلو في العام 1993 في مُنعطف حاد ومرحلة جديدة، فأدخل مناخات جديدة على الحقل السياسي الفلسطيني، كان أبرزها: قيام سلطة فلسطينية على إقليمها الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل رسم حدوده من جهة، وقبل تشكّل دولة من جهة ثانية، وإتّسم هذا الوضع بمواصلة دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي وضع الشروط والقيود على السلطة الفلسطينية، وإستمرت في إحتلال أجزاء هامة من الضفة والقطاع، ورفضت الإقرار بالإستقلال السياسي الفلسطيني ومترتّباته. ومن ناحية ثانية، فقد تلاشى عملياً دور المؤسسات الوطنية الجامعة ونشاطها، وترسّخ تقليد إتّخاذ القرارات خارج المؤسسات الوطنية، ما نتج عن ذلك تهميش كامل لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.[56]

هذا وظلّت العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية مثاراً للجدل منذ أن تأسّست السلطة في العام 1993، وتضخّم دور السلطة على حساب منظمة التحرير على أكثر من مستوى، ومنها المفاوضات التي ظلّت شكلاً بإسم منظمة التحرير وعملياً في يد السلطة. وعلى الرغم من أنّ السلطة قد تشكّلت بقرار من المجلس المركزي في أكتوبر من العام 1993، لكن طبيعة العلاقة بينهما تميّزت بالخلل وغابت مرجعية منظمة التحرير وإشرافها على أداء السلطة بشكل فعلي، وما زاد الأمور تعقيداً أنّ السلطة هي من تموّل منظمة التحرير الفلسطينية وتُسدّد مصاريفها، ممّا جعل أي ضغوط على السلطة تخضع لها منظمة التحرير الفلسطينية، كما وشهدت تضارب في الصلاحيات والمهام.[57]

وإنتقلت عملية صناعة "الهيمنة" في الحقل السياسي الجديد مع قيام السلطة الفلسطينية من أُطر منظمة التحرير الفلسطينية إلى أُطر سلطة فلسطينية تسعى للتحوّل إلى دولة على إقليم فلسطيني، فباشرت بعد قيامها بمنح نفسها رموز الدولة الحديثة في المجالات التي أتاحها إتفاق أوسلو والإتفاقات اللاحقة. وإنتقلت السلطة من حقل يخيّم عليه خطاب التحرير والمقاومة ويقيم إئتلاف فصائل مسلّحة ويتّسم بالتعدّدية السياسية والفكرية والإعلامية وبدرجة عالية من التسيُّس لدى الجماهير، إلى حقل تُسيطر عليه سلطة مركزية تحتكر إستخدام العُنف في المناطق المحدّدة لها وفقاً للإتفاقات مع دولة الإستعمار

---

[55]. سميح حمّودة، "النظام السياسي والبرنامج الوطني وموقع التيارات الإسلامية الفلسطينية،" **القضية الفلسطينية: مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجي** (البيرة: مسارات- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، 2012)، 79.

[56]. جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**، ط2 (رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006)، 71-72.

[57]. حسن خريشة، "موقع منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في الإستراتيجية الفلسطينية،" **نحو إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية** (البيرة: بدائل- المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، 2009)، 76.

الإستيطاني الإسرائيلي، ومهمّة الحفاظ على الأمن والنظام على إقليمها الخاص، وتتولّى عملية تفاوض مع إسرائيل فيما يتعلّق بحدود إقليمها وصلاحياتها. هذا بالإضافة إلى إنتقال الحقل السياسي من وضع تشترك في رسم معالمه وعلاقاته الداخلية ومكوّناته قوى سياسية مسلّحة مُتعدّدة الإتّجاهات السياسية والفكرية، إلى وضع يُهيمن فيه تنظيم واحد على السلطة. وتُقيم هذه السلطة علاقاتها الإقليمية والدولية على أُسس تحكُمها مُقتضيات مُمارسة السلطة والإتفاقات مع إسرائيل ومُتطلّبات التفاوض المتعلّقة بالوضع النهائي، إلى جانب الضغوط الإقليمية والدولية.[58]

وهكذا، فقد تميّز النظام السياسي الفلسطيني الذي تشكّل مع قيام السلطة الفلسطينية في العام 1994 وتشكيل المجلس التشريعي إثر الإنتخابات التشريعية في العام 1996، بهيمنة تنظيم واحد مُتمثّل في حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" على مواقع القرار، سواء كان ذلك في السلطة التنفيذية (حيث يتشكّل مُعظم الوزراء من حركة "فتح" أو من مُناصريها، كما هي الغالبية الساحقة من الوكلاء ومُساعديهم، وكذلك المديرون العامّيون) أو في المؤسسات العامة (مثل وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" وسلطة الطاقة وسلطة التبغ وغيرهم) وتولّت قيادتها شخصيات من حركة "فتح" أو موالية لها، إضافة إلى سيطرة "فتح" على المجلس التشريعي، وتشكّلت الأجهزة الأمنية والشرطية والمخابراتية وغالبية من هم في سلك هذه الأجهزة من تنظيم حركة "فتح" أو مؤيدين لها.[59]

ومنذ اللحظة الأولى لدخول طلائع الأجهزة الأمنية إلى قطاع غزة في العام 1994، إشتبكت القوات مع متظاهرين في غزة بقيادة حركة المقاومة الإسلامية "حماس". وفي 18 تشرين الثاني من العام 1994، تمّ قتل 12 متظاهراً وجرح آخرين. وإستمرت الإعتقالات في صُفوف حركة "حماس" وباقي الفصائل الفلسطينية كالجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وغيرهما، وإستمر النشاط السياسي العسكري لهذه الفصائل، وخصوصاً العمليات الإنتحارية، وبات الدور الذي تلعبه "حماس" في الفضاء السياسي الفلسطيني مُنافساً لحجم الدور الذي لعبه الرئيس ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية من خلفه.[60]

وتكمن معضلة السلطة الفلسطينية في أنّها لا تستطيع أن تحكُم لفترة لا مُتناهية من دون أُفق مرئي وواقعي للوصول إلى حل الدولتين، وذلك ليس لأنّ مسار أوسلو من منظور فلسطيني كان يُفترض به الوصول إلى حل الدولتين فحسب، وإنّما لأنّ الفلسطينيين لم يتصوّروا أنّ الهدف من وجود السلطة الفلسطينية هو إدارة شؤون السكان المدنيين فقط، بحيث تعمل

---

[58]. هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**، 76-77.

[59]. المرجع السابق، 296.

[60]. سامر إرشيد، **حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والإنتفاضة الثانية** (رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2007)، 108.

كبلدية كُبرى ولفترة زمنية مُحدّدة وربّما دائمة، وبالتالي فهذا الوضع يجعل السلطة فاقدة للشرعية من منظور الرأي العام الفلسطيني، وهو أيضاً معضلتها في غياب أي تقدّم نحو الحل المنشود.[61]

ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية، لم تتحوّل إلى دولة مُستقلة، ولا زالت لا تمتلك سوى السيطرة على أجزاء محدودة من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي أرض لا زالت تتعرّض إلى إجتياحات إسرائيلية متواصلة، وعمل ذلك على خلق مناخات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وأمنية غير مُستقرة، إضافة إلى أنّ السلطة الفلسطينية، بحُكم الإتفاقات السياسية، لا تتمتّع بصلاحيات السيطرة على الموارد الطبيعية والحدود والمعابر والموانئ والمطارات في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تتعرّض الأراضي الفلسطينية إلى عمليات إستيطان وشق طُرق ومُصادرة أراضي، فضلاً عن الجدار العازل الذي بُني بطول 590 كلم وصودر من أجله، حتى بداية العام 2004، 250 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية.[62]

ويتميّز النظام السياسي الفلسطيني الذي شكّله الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بمجموعة من الخصائص، منها: حُكم فردي يعتمد على الشرعية من ناحية، والبيروقراطية الإدارية والعسكرية من ناحية ثانية؛ حاكم مركزي يُسيطر على جميع القرارات عبر شبكة من العلاقات الشخصية، في حين أنّ المؤسسات التي تتبع النظام ليس لها أي إستقلالية؛ النُخب التي تتبع النظام تتم السيطرة عليها وقيادتها من قِبَل الحاكم الفرد؛ السلطة التنفيذية تُسيطر على السلطتين التشريعية والقضائية بقيادة الحاكم الفرد؛ النُخب السياسية والإقتصادية والإدارية التي تتموضع تحت القائد الواحد غارقة في عملية مُنافسة وكفاح دائم فيما بينها للحصول على المزيد من المنافع أو المحافظة على القائم منها.[63] وتغيب الشفافية عن النظام السياسي الفلسطيني لعدم وجود فصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبالتالي فالقرارات المصيرية والغير مصيرية التي تتّخذها السلطة الفلسطينية المتعلّقة بالقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني تتركّز في يد شخص واحد وعلى الجميع الخضوع لأفكاره.

وتجلّت مسألة خضوع كل من السلطة التشريعية والسلطة القضائية إلى السلطة التنفيذية، بل وتهميش السلطتين لدرجة الإعتداء بالضرب على أعضاء في المجلس التشريعي والقضاة، في قيام الرئيس ياسر عرفات بتعطيل الكثير من القوانين التي صادق عليها المجلس التشريعي التي يتطلّب تصديقها من الرئيس لتُصبح سارية المفعول. وبحسب القانون الأساسي، ففي حالة مضي شهر على عدم رد الرئيس على مشروع القانون المقدّم من المجلس التشريعي للمُصادقة، يُعتبر المشروع بحُكم المصادق ويُنشر في الجريدة الرسمية، وهذا يعني أنّ الرئيس عرفات تجاوز القانون الأساسي. ويُعتبر تأخير توقيع قانون السلطة

---

[61]. جورج جقمان، "أزمة النظام السياسي الفلسطيني،" جميل هلال، محرّر، **فلسطين: دروس الماضي وتحديات الحاضر وإستراتيجيات المستقبل** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012)، 143.

[62]. جبرا الشوملي، **العلمانية في الفكر العربي المعاصر: دراسة حالة فلسطين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، 250.

[63]. إرشيد، **حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والإنتفاضة الثانية**، 15.

القضائية من الأمثلة الهامة على تجاوزات الرئيس للسلطة التشريعية، وإستمرت السلطة القضائية العمل دون مجلس لها يُشرف عليها ويقيّم أعمالها ويُراقب نزاهتها حتى العام 2002.[64]

وقد أدّت القضايا التفاوضية وشخوص هيئة القيادة التي شاخ بعضها أو غابت بسبب الموت ونازعتها قيادات وشخوص جديدة خارج المنظمة، إلى بُهتان في القيادة والبرنامج لدى جيل الأبناء وأبناء الأبناء، وذلك بعد أن جرى طحن وإستيعاب جيل الأبناء في بوتقة السلطة ومراكزها وإمتيازاتها تحت مسمّيات وهمية جرى نفخها على غرار معالي الوزير وسيادة اللواء والسيد المدير العام، وترافق كل ذلك مع التداخُل والتشتّت الذي حصل على صعيد آليات تنفيذ أهداف الفلسطينيين في التحرّر والإستقلال، حيث تمّ رفع شعار المقاومة من قِبَل قوى وفصائل مختلفة، بحيث مارس بعضها المقاومة بشكل موسمي، وهناك من مارسها بشكل رمزي في المناسبات، وبعضها لم يُمارسه إلا في الخطابات، في حين إنغمس الجزء الرسمي المتبقي من المنظمة طيلة سنوات في التفاوض المباشر مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي من دون أن يعرف المواطنون لماذا تقف المفاوضات ولماذا يتم إستئنافها؟[65]

وبات نهج التفرُّد والإنفراد يتكرّس بشكل كبير يوماً بعد يوم، فالقرارات المصيرية يتم إتّخاذها في إطار حلقة ضيّقة نافذة بعيداً عن المؤسسات التنفيذية والتشريعية التي يجري تهميشها وتجاوز صلاحياتها في عملية صُنع القرار، حيث أنّ عملية الحوار الوطني تعطّلت بعد جلسة أو جلستين، ودارت عجلة مفاوضات الوضع الدائم من دون أن تتشكّل الهيئة الإئتلافية الوطنية للإشراف على المفاوضات وتنفيذ قرار المجلس المركزي في هذا الشأن، هذا بالإضافة إلى غياب الجدّية وتدني المصداقية في مسألة التعامُل مع قرارات المجلس المركزي بعد أربعة أشهر من إنعقاده، والخاصة بإستكمال تشكيل اللجان وتفعيل لجان الإعداد لإعلان سيادة دولة فلسطين وتفعيل مؤسسات ودوائر منظمة التحرير الفلسطينية وتعزيز الوحدة الوطنية. ويُعتبر نهج التفرُّد والإنفراد بمثابة تعبير عن مصالح شريحة إجتماعية ضيّقة، إلا أنّها ذات تأثير حاسم على مركز القرار في المنظمة والسلطة، وقد نمت هذه الشريحة في أوسلو ونسجت شبكة من المصالح الطفيلية ذات الطبيعة الكومبرادورية المتداخلة مع رأس المال الإسرائيلي والدولي، وتتطلّب مصالحها تفادي الإشتباك مع الإسرائيليين أو الإحتكاك مع مراكز القرار الدولي، وخاصة مع الإدارة الأمريكية، وبالتالي فالرهان على ما يُمكن الحصول من خلال المفاوضات على أساس مُعادلة أوسلو ومحاولة كسب ودّ أمريكا وإقناعها بالتدخّل لتحسين شروط المعادلة المختلفة، وهذا الرهان هو ركيزتها الإستراتيجية والمعبّر عن مصالحها.[66]

---

[64]. المرجع السابق، 85-86.

[65]. عزمي الشعيبي، "منظمة التحرير: البرنامج الوطني وآليات تنفيذه،" **القضية الفلسطينية: مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجي** (البيرة: مسارات- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، 2012)، 52.

[66]. صالح زيدان، "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين،" ناهض زقوت، محرّر ومراجع، **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية** (غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000)، 570.

وبالتالي إنّ سياسة التفرُّد والإنفراد في المفاوضات تنعكس في أداء السلطة وتلبّي مصالح الشريحة الإجتماعية الطفيلية البرجوازية عبر نهج داخلي يقوم على أساس الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دور المؤسسات التنفيذية والتشريعية وغياب القضاء المستقل والتضييق على الحريات الديمقراطية، إضافة إلى السيطرة الإحتكارية للسلطة أو رموز هذه السلطة لشركات يملكها أو يُساهم فيها مسؤولون من السلطة على مجالات إقتصادية حيوية بكاملها، ممّا يؤدي هذا الوضع إلى إنتشار الفساد.[67]

وإنّ الضعف الراهن لدور أحزاب وقوى المعارضة العلمانية يُشكّل عنصراً هامّاً من عناصر تشكّل النظام السياسي الفلسطيني وسلوكه وإتّجاهات تغييره. وتتمثّل المآخذ على قوى المعارضة العلمانية في: المشاركة في نظام "كوتا" والذي ساهم في تشريع هيمنة تنظيم واحد على سياسة منظمة التحرير الفلسطينية وبُنيتها ومُقدّراتها؛ غياب جدول أعمال موحّد للقوى اليسارية ساهم في إنتقال صيانة القرارات الوطنية إلى خارج تلك المؤسسات؛ ضعف الممارسة الديمقراطية داخل أحزاب اليسار عبر "تصنيم" مبدأ "المركزية الديمقراطية" داخلياً ومن خلال علاقته مع الجهمور مُمثّلاً بروابطه ونقاباته وإتحاداته؛ إستعداد بعض قوى المعارضة للتنقّل بين المعارضة والرفض والدخول في تشكيلات تنظيمية ليست ذات مصداقية عالية على الصعيد الجماهيري كالمشاركة في جبهات الرفض والإنقاذ والقوى العشر؛ إستسهال الإستنكاف عن المشاركة في الأُطر الوطنية الفلسطينية القيادية أو التحالف غير الإنتقادي مع قيادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح". ويكمُن المأزق الأكبر للمُعارضة العلمانية في مسألة إستمرار تشرذُمها وغياب الإستراتيجية الواضحة للتغيير السياسي والإجتماعي.[68]

2.2.2 حركة "فتح" والنظام السياسي الفلسطيني

إرتكز التصوّر النظري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، أو بالأحرى نواتها الأولى في البدء، على مبدأ رئيسي يتمثّل في "العُنف الثوري"، فبإعتبارها حركة وطنية ضمّت مُناضلين من كل منشأ، فقد إرتكزت على بعض المبادئ التي صاغتها لجنة قبل تأسيس الحركة، يُمكن إيجازها في: العُنف الثوري هو السبيل الوحيد لتحرير الوطن؛ هذا العُنف يجب أن تُمارسه الجماهير الشعبية؛ هدف هذا العُنف هو تصفية الهوية الصهيونية بجميع أشكالها السياسية والإقتصادية والعسكرية؛ يجب أن يبقى هذا العمل الثوري الفلسطيني غير مُرتبط برقابة أحزاب ودول؛ الثورة ستكون فلسطينية في الأصل وعربية في تطورها.[69]

---

[67]. المرجع السابق، 574.

[68]. هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**، 95.

[69]. ماهر الشريف، **البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1908–1993** (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي، 1995)، 113.

ولم تُحدث هزيمة العام 1967، أو نتائجها، تغييراً على موقف الرفض الحازم بالنسبة لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" لكل "أنصاف الحُلول" ومختلف أشكال "التسويات السياسية"، وكان تحوّل ظاهرة العمل الفدائي في أعقاب الحرب إلى حركة مُقاومة مسلّحة جماهيرية قد زاد من تصميم فصائل الحركة على إحباط ومُقاومة أي حل سياسي للصراع، وذلك على إعتبار أنّ مثل هذا الحل السياسي سيعني تصفية الكفاح المسلّح ومنع الشعب الفلسطيني من الإستمرار في كفاحه حتى يُحرّر كامل التُراب الفلسطيني. وكان المنطق الذي إستندت إليه حركة "فتح" من أجل تزكية موقفها الرافض لمختلف الحُلول السلمية هو أنّ هذه الحُلول ستُحطّم آمال الشعب الفلسطيني في تحرير كامل فلسطين، فالحُلول السلمية تتجاهل أنّ القضية هي قضية تحرير الأرض كلّها وليست إزالة آثار العدوان، وتتجاهل كذلك الثورة الفلسطينية (كان ذلك ما عبّر عنه الرئيس ياسر عرفات الناطق الرسمي بإسم الحركة عبر إذاعة صوت العاصفة).[70]

وقد وضعت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" خطة تدريجية تهدف للتغلغُل داخل صُفوف منظمة التحرير الفلسطينية والهيمنة عليها، وبالتالي تُصبح هي الممثّل الشرعي للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية. ويبدو أنّها قد بدأت تنفيذ خطتها بعد هزيمة العام 1967 مباشرة، حيث إستثمرت أجواء الهزيمة في النُظم العربية المؤيدة لمنظمة التحرير، وكذلك الأمر داخل المنظمة نفسها، فبدأت بدفع عناصر من حركة "فتح" داخل اللجان المختلفة، ثمّ عملت على تحريك اللجان نفسها بهدف إظهار ضعف القيادة. وعلى الرغم من أنّ "فتح" لم تكُن التنظيم الوحيد المقاتل على الساحة الفلسطينية، لكنها كانت أسبقها وأكثرها تنظيماً، وكان لها معارك مشهودة كمعركة الكرامة في آذار من العام 1968، وأكسبها ذلك شرعية من خلال الكفاح المسلّح الذي تميّزت به مقارنةً بغيرها، وأصبحت حركة "فتح" منذ ذلك العام التنظيم الأهم في منظمة التحرير، وإستحوذت على القسم الأكبر من عُضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة.[71]

ويُشير هاني الحسن، أحد القادة المؤسّسين لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، أنّ الحركة إعتمدت منذ العام 1968 التسوية السلمية كخيار إستراتيجي، وبالتالي شهدت منظمة التحرير الفلسطينية تحوّلات توصف بالجذرية بعد تولّي "فتح" قيادة المنظمة، ولكن من غير المقبول أبداً أن تتحوّل هذه الواقعية إلى مُبرّر للعجز وتقديم تنازلات مجّانية تؤدي إلى التفريط في الحقوق التاريخية للفلسطينيين بدون مُقابل.[72]

وتنفرد حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" بالسيطرة على الهيئات والمؤسسات المتخصّصة التابعة للسلطة، مثل: هيئة الإذاعة والتلفاز، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، وسلطة النقد؛ إلا أنّ الأهم يكمُن في سيطرتها

---

[70]. المرجع السابق، 180.

[71]. أسامة أبو نحل ومخيمر أبو سعدة وماهر عبد الواحد، "تأثير المتغيرات السياسية على البناء الفكري وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية من 1968-1974: إنتقال رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية إلى حملة البنادق،" **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية** (القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012)، 139-140.

[72]. المرجع السابق، 214.

على أجهزة الأمن والشرطة، بحيث يتشكّل مُعظم كادرها من "فتح"، وخصوصاً من نشيطي الإنتفاضة والعائدين من جيش التحرير. كما وتُسيطر حركة "فتح" على الأجهزة التنفيذية والتشريعية وعلى تعيين القضاة، وهي تُسيطر على المجلس الوطني الفلسطيني سيطرة تامة، وتجسّد ذلك في الدورة 21 والدورة الإستثنائية لتعديل الميثاق الوطني في نيسان من العام 1996 بعد أن تولّى أحد الأعضاء في اللجنة المركزية لحركة "فتح" رئاسة المجلس خلفاً للشيخ عبد الحميد السائح (شخصية مُستقلة)، وزيادة عُضوية المجلس لكي تصل إلى 730 عضواً مُعظمهم من حركة "فتح". إضافة إلى كل ذلك، فحركة "فتح" تُسيطر بشكل تام على عملية التفاوض مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي ولجانها المتعدّدة، وتتولّى إدارة العلاقات الفلسطينية مع الدول العربية والأجنبية والمؤسسات الإقليمية والدولية. ويتمتّع رئيس السلطة الفلسطينية بصلاحيات واسعة تتعلّق بالتعيينات في أجهزة السلطة، ومن ضمنها الجهار القضائي، ويقوم أيضاً بتعيين كادر الوزارات (من منصب مدير فما فوق) ومسؤولي المؤسسات والهيئات العامة والأجهزة الأمنية المتعدّدة، إضافة إلى تأليفه للحكومة.[73]

ولم تكُن جهود مركز السلطة وحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" في إطار الجُهد التنافُسي الطبيعي بين القوى والتيارات السياسية والإقتصادية والإجتماعية على إختلافها، وذلك من خلال إحتوائها أو حرمانها من الدعم المالي أو التضييق الأمني والقانوني عليها وغيرها من المحاولات والإجراءات. فعلى سبيل المثال، منعت السلطة الفلسطينية، بقيادة حركة "فتح"، توظيف أي من عناصر القوى السياسية الأخرى في الأجهزة الأمنية، وينطبق ذلك، بدرجة أقل، على موظّفي الخدمة المدنية، وخاصة في المواقع القيادية. كما وتمّ تقديم المساعدات المالية أو حجبها عن المؤسسات والتنظيمات السياسية والإجتماعية بناءً على أجندات سياسية، وتحديداً بناءً على الموقف من دعم السلطة وتوجّهاتها أو عدمه، وتمّ رفض تمرير قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية لسنوات طويلة، والتشهير بالكثير من مؤسسات المجتمع الأهلي بسبب عدم توافقها مع الخط السياسي لمركز السلطة، إلى جانب المضايقات الأمنية على بعضها.[74]

هذا ونجحت السلطة الفلسطينية وحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" في إحتواء وتهميش الكثير من التنظيمات السياسية والإجتماعية، وعملت على إضعاف بُنى وهياكل مؤسسات عديدة. وعلى الرغم من ذلك، يُمكن الجزم بأنّ التنظيمات السياسية والإجتماعية لا زالت تُشكّل عنصراً هامّاً في مكوّنات المجتمع الفلسطيني، بحيث أنّها تستطيع لعب دور رئيسي في رسم خارطة النظام السياسي، ويُمكن التدليل على ذلك من خلال قطاع المنظمات غير الحكومية، حيث

[73]. هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**، 199-200.

[74]. إرشيد، **حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والإنتفاضة الثانية**، 110.

يعمل في فلسطين أكثر من 1100 مؤسسة إجتماعية مرخّصة من قِبَل وزارة الداخلية بموجب قانون الجمعيات، وظّفت 881 منها في العام 2000 ما يزيد على 10300 موظّف متفرّغ، وأنفقت في العام نفسه حوالي 113 مليون دولار.[75] ونظراً لإستئثار حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" بأغلبية مقاعد المجلس الوطني وتسلُّم قيادة الحركة لرئاسة المنظمة، كانت "فتح" منذ إلتحاق الفصائل بالمنظمة في العام 1968 بمثابة السلطة الحاكمة، ومارست القوى الأخرى جدلاً دور المعارضة، وكان النمط الشائع هو خروج قوى المعارضة من المنظمة، وخاصة في المواقف الخلافية الكُبرى، وكان يتم إتّهام قيادة "فتح"، التي تقود المنظمة، بالسلطوية والإستفراد بصناعة القرار خارج الأُطر المؤسسية الفلسطينية، وطليعتها ميثاق المنظمة ذاته أو مُقرّرات المجالس الوطنية المتوالية. وكان لهذا النهج، كما يُشير البعض، تداعياته السلبية على الأداء الديمقراطي داخل المنظمة، حيث أنّ خروج القوى المعارضة يُخلي الساحة لمن تتّهمهم بالسلطوية وعدم صيانة الأهداف الوطنية.[76]

2.2.3 صُنع القرار الفلسطيني

تقف وراء عملية صُنع القرار الفلسطيني قوى ضغط أقل إتّساعاً وتعدّداً من القوى المؤثرة مقارنةً بموقف دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، فمنذ إنطلاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ودخولها في منظمة التحرير الفلسطينية وترؤس ياسر عرفات للجنتها التنفيذية، فإنّ مركز القرار في صُنعه وإنضاجه متمحوراً في قلب حركة "فتح" التي شكّلت منذ تلك اللحظة مؤثر الإنضاج الكلي في صُنع القرار الفلسطيني.[77]

وإنّ أي تفسير دستوري سليم بالنسبة لتوزيع الصلاحيات في أُطر منظمة التحرير الفلسطينية، يمنح اللجنة التنفيذية مسؤولية الإشراف الفعلي على سير المفاوضات في ظل رقابة المجلس الوطني. وقد شهد دور اللجنة التنفيذية الإشرافي تدهوراً ملموساً منذ العام 1993، سواء كان ذلك في عهد الرئيس ياسر عرفات أو الرئيس محمود عباس. كما كان لإنتقال اللجنة التنفيذية من تونس إلى فلسطين في العام 1994 أثر بالغ في سير المفاوضات، حيث منح دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي أدوات ضغط شخصية مباشرة على أعضاء اللجنة التنفيذية، بمن فيهم رئيسها، ووضعوا قيوداً على حُريتهم في التنقّل من مكان لآخر، وقامت السلطات الإسرائيلية بمُمارسة التحذير والعقاب على مواقف أو تحركات مُحتملة أو فعلية لهم. كما وإختفى الدور الرقابي للمجلس الوطني على اللجنة التنفيذية، ولم يعُد المجلس، منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، يُمثّل القوى السياسية الفلسطينية كافة. وبذا، فمع ضعف درو اللجنة التنفيذية وغياب دور المجلس الوطني

---

[75]. المرجع السابق.

[76]. محمد خالد الأزعر، "منظمة التحرير الفلسطينية: التجربة والآفاق المستقبلية،" ناهض زقوت، محرّر ومراجع، **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية** (غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000)، 393-394.

[77]. ناصر دمج، **تحولات منهجية في مسار الصراع العربي الإسرائيلي**، ط2 (رام الله: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2007)، 208.

وغياب المجلس التشريعي، إنحصر القرار التفاوضي بشكل أكبر من قبل في شخص رئيس اللجنة التنفيذية، ويتم مُمارسة الضغوط الخارجية المكثّفة عليه، وخاصة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية.[78]

وإنّ أحد أهم مظاهر الخلل داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية تتعلّق في آلية صُنع القرار وإتّخاذه، وبالتالي فإنّ ذلك يُتيح المجال للشك في الكثير من المواقف والقرارات المتعلّقة في الشأن الفلسطيني على أكثر من صعيد، فإتّسمت هذه القرارات إلى حد بعيد بالتفرُّد وفرض رؤية مُحدّدة إنعكست بشكل سلبي على مسيرة المنظمة وعلى مُجمل حياة الشعب الفلسطيني.[79] وقد أشار إلى هذا الأمر القائد جورج حبش، الأمين العام السابق للجبهة الشعبية، وإعتبر بأنّ قيادة الرئيس ياسر عرفات إتّسمت بالفردية، بحيث لم يكُن الموضوع يتعلّق بتحالف طبقات أو قوى على أساس علمي وواضح، وبالتالي دمّرت القيادة الفردية كل شيء يتعلّق بالثورة الفلسطينية ومُنجزاتها.[80]

ويتحدّث شمعون بيريس، رئيس دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، بأنّه لم يكُن صعباً عليه أن يفهم طبيعة صُنع القرار الفلسطيني، حيث ظهر لديه بشكل واضح بأنّ الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات هو المحصلة النهائية، فالرئيس عرفات نجح في بلوغ موقع يصعب بلوغه وإغفاله، ويصفه الرئيس بيريس بالرمز القومي وأسطورة زمانه، وهو أسطورة في أعيُن الفلسطينيين، وبالتالي حيث تبدأ الأسطورة ينتهي النقاش.[81]

2.3 المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

2.3.1 ما هيّة المفاوضات؟

إنّ المفاوضات عبارة عن تبادل إقتراحات ومُساومات ومُكاتبات وتقارير ودراسات فنية وتجارية وإقتصادية يتبادلها الأطراف من أجل التعرّف على الصفقة المزمع إبرامها وعلى ما سوف يتمخّض عنه الإتفاق من واجبات وحقوق على أطرافه، وذلك من خلال أفضل التعابير والصيّغ التي تُحقّق المصلحة التي ينشدها أطراف العلاقة التعاقدية. وقد أصبحت المفاوضات تلك العملية التي تقوم على علم له أُصوله وقواعده ومؤلفاته الخاصة، فهي لم تعُد مجرّد عملية مُساومة عادية تتم في الأسواق بحيث تحكُمها وتغلب عليها الإجتهادات والآراء الشخصية بالنسبة لأطراف هذه العملية، وإنّما هناك قواعد ومبادئ وأنظمة تحكُم سير وإجراءات عملية المفاوضات من بدايتها وحتى الوصول إلى النتيجة المرجوّة منها.[82]

---

[78]. كميل منصور، "نحو مفهوم تفاوضي فلسطيني جديد،" جميل هلال، محرّر، **فلسطين: دروس الماضي وتحديات الحاضر وإستراتيجيات المستقبل** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012)، 100.

[79]. خريشة، "موقع منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في الإستراتيجية الفلسطينية،" 77.

[80]. جورج حبش، **التجربة النضالية الفلسطينية: حوار شامل مع جورج حبش** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998)، 41.

[81]. شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد** (عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1994)، 29.

[82]. روان عبد المعطي راضي، **الجوانب القانونية المنظمة لمرحلة المفاوضات العقدية** (عمّان: دار الفاروق للنشر والتوزيع، 2012)، 25-24.

وإنّ لعملية المفاوضات خصائص عديدة، منها: أنّها عبارة عن عملية لها عدّة مراحل، تبدأ من تشخيص وتحديد للقضية موضوع التفاوض ثمّ تهيئة المناخ التفاوضي وقبول من الأطراف لعملية التفاوض للوصول إلى حل؛ كما أنّ المفاوضات عملية قائمة على الأخذ والعطاء بين الأطراف وعلى توازن نسبي ومعقول بين مراكز قوى أطراف التفاوض؛ هذا بالإضافة إلى أنّ المفاوضات عملية إختيارية تقوم على الإرادة الحرّة لأطرافها والقُدرة الذاتية والمنفعة والإلتزام؛ وفي ذات الوقت هي عملية تُحيطها العديد من القيود والمحفّزات وتحتمل كل ما يُمكن أن يُزعج أطراف التفاوض.[83]

وقد عرف الإنسان منذ القدم طريقتين لحل المنازعات سواء كانت فردية أو جماعية: الأولى عن طريق العُنف، والثانية عن طريق محاولة التوصّل إلى حل وسط. وحتى في حال إستخدام طريق العُنف، فقد يؤدي إمّا إلى دحر أحد المتنازعين للآخر، أو الوصول إلى نقطة توازن تؤدي إلى ضرورة الوصول إلى الحل الوسط.[84]

وفي حالات كثيرة يفرض طرفاً من أطراف العملية التفاوضية شرطاً أو عدد من الشروط لبدء التفاوض مع الطرف الآخر، وهذه الشروط: إمّا أن تكون شكلية مثل طريقة الجلوس ومستوى التمثيل، أو تكون موضوعية وشديدة التعقيد بحيث قد تصل إلى جوهر الإتفاقية المزمع التباحث حولها أو بعض بنودها. وتُثار الجوانب الشكلية بشكل أكبر في حالات التفاوض مع أطراف لا يتمتّعون بمكانة ديبلوماسية، ويحدث ذلك في مفاوضات الإستقلال بشكل خاص، مثلما حدث مع الجزائر وفيتنام، ومثل ما رأيناه ونراه بشكل مُستمر في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، حيث رفضت دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في البداية التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية على إعتبار أنّها الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وكان الهدف في مراحل عديدة هو رفض قبول وجود الطرف الفلسطيني إبتداءً، ومن ثمّ إمكانية التفاوض معه. ومن الشروط الموضوعية في مفاوضات السلام: وقف القتال كشرط للتفاوض، وقد يطرح البعض إصرار إسرائيل على وقف الإنتفاضة كشرط لإستئناف المفاوضات من دون أن تُعلن من جانبها على وقف القتال في المقابل، وبالتالي فالشروط الإسرائيلية تهدف إلى إفشال فُرص التفاوض من أساسه أو لتحسين موقفها التفاوضي في حالة تجاوب الفلسطينيين.[85]

وهناك العديد من التكتيكات والأساليب التي يُمكن توظيفها في عملية التفاوض، وإحدى هذه الأساليب تتمثّل في: الأعمال العكسرية التي تُمثّل قمّة الإجبار، وهي تعني إستخدام الأعمال العسكرية بهدف التأثير في عملية سير المفاوضات، وهي أداة أو تكتيك يتم اللجوء إليه بشكل خاص في مفاوضات تسوية النزاعات العسكرية بقصد تحسين نتائج المفاوضات أو التأثير على تشدّد الخصم.[86]

---

[83]. المرجع السابق، 29.

[84]. محمد بدر الدين زايد، **المفاوضات الدولية بين العلم والممارسة** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003)، 5.

[85]. المرجع السابق، 68-69.

[86]. المرجع السابق، 85-89.

2.3.2 تقديم أوَّلي عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: نظرة تاريخية

قبل نهاية الحرب العالمية الأولى عملت بريطانيا من أجل تحقيق مطامعها الإمبريالية في المنطقة العربية بإرساء أُسس الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وذلك حين أعلن وزير خارجيتها إعطاء وعد بلفور (المعروف بإسمه) للحركة الصهيونية في 2 تشرين الثاني من العام 1917، والذي أعلن فيه بأنّ بريطانيا تنظُر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد فهمت الحركة الصهيونية وعد بلفور وفسّرته على أنّه إشتمل على الأراضي الواقعة على ضفتَي نهر الأردن، ولم تكُن فلسطين آنذاك حيّزاً جغرافياً دولياً مُحدّداً، كما ولم تكُن مجرّد إصطلاح إداري ضمن الدولة العثمانية، بل كانت إسماً تاريخياً وجغرافياً دون أن تكون له حدود سياسية دولية مُتعارف عليها، ولم يجرِ هذا التحديد إلا في نهاية الحرب العالمية الأولى ضمن التسويات التي تمّت بين الحُلفاء في تلك المرحلة، وخاصة إتفاقية سايكس- بيكو وما تلتها من إتفاقيات. وعندما تمّ تخطيط الحدود، كان المفهوم الصهيوني يتلائم مع الأطماع الجغرافية والتوسعية في الأراضي المجاورة وموارد المياه العربية. وقد جاء أول تحديد رسمي صهيوني لحدود الدولة التي وُعدوا بإنشائها في المذكرة التي رفعتها المنظمة الصهيونية العالمية إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام في 3 شباط من العام 1919، ورسمت هذه المذكرة حدود فلسطين الشرقية على الشكل التالي: "في الشرق خط محاذٍ للخط الحديدي الحجازي، وغرباً منه ينتهي خليج العقبة"، وتُضيف المذكرة بعد ذلك: "والسهول الخصبة الواقعة إلى الشرق من الأردن كانت منذ أقدم عصور التوراة مُرتبطة إقتصادياً وسياسياً بالأراضي الواقعة غربيّ النهر".[87]

وتجدر الإشارة إلى أنّ الخرائط العثمانية لفلسطين وسورية تمتاز بتاريخها الغني وتوافقها مع الأصول الإسلامية والأوروبية، فالمصادر الأقدم التي تُظهر ترسيماً للساحل السوري كانت مبنية على رسومات ملاحية ذات إستخدامات علمية، وخطّها جغرافيون رحّالة مشهورون، ومن ضمن هؤلاء كاتب شلبي في كتابه "تحفة الكبار في أسفار البحار" المنشور في العام 1729، والذي يُشكّل الترسيم الخرائطي الأول للأقاليم الأناضولية والسورية، كما أنّ عمل شلبي يحتوي على مواد وصفية تفصيلية وإثنوغرافية عن هذه المناطق تمّ إستقاؤها من رحلاته الخاصة. وثمّة خريطتان من كتاب "تحفة الكبار" لشلبي لهما أهمية في هذا السياق: الأولى تتمثّل في خريطة البحر الأبيض المتوسط التي تحتوي على "إيالة الشام" وأرض فلسطين؛ والثانية خريطة بعنوان "إقليم جزيرة العرب" وتحتوي على ترسيم أوضح لأرض فلسطين، بحيث يمتد عمودياً إلى منتصف الساحل السوري تقريباً. وفي النص المصاحب لهاتين الخريطتين، يصف حدود فلسطين التي تتكوّن من سُنجقَي غزة والقدس: "في الجنوب الغربي، يمتد الحد بين البحر الأبيض المتوسط والعريش إلى برية الإسرائيليين (سيناء). وعلى الجنوب الشرقي، يقع البحر الميت (بحر لوط) ونهر الأردن. وفي الشمال، تمتد الحدود من نهر الأردن إلى حدود الأردن إلى أن تبلغ قيساريا". وقد إستخدمت أغلبية الخرائط العثمانية الرسمية للأقاليم السورية تعبير "فلسطين" للدلالة على منطقة تشمل

[87]. زكي حنوش، "العرب في مواجهة إسرائيل: أنجحت مفاوضات السلام أم أخفقت؟،" **المستقبل العربي** 16، عدد 176 (1993): 47-46.

مُتصرفية القدس وتتخطاها، أي المنطقة المحصورة في ولاية بيروت من الشمال، وولاية سورية من الشرق، وفي سيناء (صحراء التيه) من الجنوب. وتمّ تحديد فلسطين لتشمل على سناجق عكا (الجليل) ونابلس والقدس، وبذلك تكون قد وسّعت الخرائط العثمانية حدود فلسطين على نحو واضح لتشمل جزء كبير من إقليم بيروت المحدّد بنهر الليطاني. ويتناغم هذا الترسم لحدود فلسطين مع التحديد الأوروبي للأرض المقدّسة، كما يتوافق تقريباً مع التصوّرات اليهودية التوراتية لأرض إسرائيل التي كانت تُغطي مساحة أكبر من ذلك بكثير.[88] وهكذا فإنّ عقلية دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي تقوم على الحاجة إلى توسيع حدودها لكي تتوافق وتصوّراتها المرتبطة بالتوراة، وهي لا تتطلّع إلى تسوية سياسية تقوم على ترسيم الحدود بينها وبين الدول العربية بشكل نهائي، في حين تتطلّع منظمة التحرير الفلسطينية في عملية التسوية السياسية مع إسرائيل إلى ترسيم حدود الدولة الفلسطينية بشكل نهائي لتنحصر في مناطق محدودة.

وكان الوضع السياسي الفلسطيني، منذ بدء التنظيم السياسي بعد بداية النكبة (أي منذ العام 1965) حتى اليوم، يتميّز بتناقض مُستتر أحياناً ومكشوف أحياناً أخرى ما بين الحل السياسي المطروح وبين الهوية الوطنية الفلسطينية، ويُمكن أن نستثني الفترة الأولى من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية حتى العام 1974، فكان الشعار السياسي المطروح في تلك الفترة هو شعار العودة والتحرير. ففي العام 1974، أقرّ المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثانية عشرة التي عُقدت في القاهرة، البرنامج السياسي المرحلي الذي يحق بموجبه للشعب الفلسطيني إقامة دولته على كل جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية، ودخلت القضية الفلسطينية منذ تلك الفترة حالة إنفصل فيها الحل السياسي بشكل تدريجي عن مكوّنات الهوية الوطنية الفلسطينية. وتطور العمل السياسي الفلسطيني منذ ذلك الحين في ظروف سياسية إقليمية ودولية بات بموجبها من المفترض اللجوء إلى الخطاب السياسي الذي يعتمد حل "دولة فلسطينية" في الأراضي المحتلة منذ العام 1967، وبموجبها بدأت وتيرة خطاب العودة والتحرير بالتدني المتدرّج، فكان التعاون مع الإتحاد السوفييتي ودعمه لمنظمة التحرير ومُساعدته للرئيس ياسر عرفات في الوصول إلى الأمم المتحدة يعتمد على هذا الإفتراض. وقد دعّمت حرب تشرين الأول في العام 1973 والمفاوضات المصرية الإسرائيلية والسورية الإسرائيلية التي تلتها هذا التوجّه، وإزدادت التصريحات والتلميحات الفلسطينية بقبول حل الدولتين، لكن دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي كانت ترفُض ذلك بشكل قاطع، كما ترفُض الإعتراف بمنظمة التحرير. وقد تطور بالتدريج خطاب الدولة الفلسطينية العلني إلى قبول قرار التقسيم في العام 1988، وذلك بعد أقل من عام على بدء الإنتفاضة الثانية.[89]

---

[88]. سليم تماري، "الرؤية العثمانية لفلسطين: الترسيم العثماني الإثنوغرافي لفلسطين وسورية،" عبد الرحيم الشيخ، مترجم، **مجلة الدراسات الفلسطينية** 21، عدد 84 (2010): 60.

[89]. نديم روحانا، "الهوية الوطنية الفلسطينية والحلول السياسية،" **مجلة الدراسات الفلسطينية** 23، عدد 89 (2012): 13.

وهكذا، بدأت منظمة التحرير الفلسطينية تتطلّع إلى إنتهاج طريق التسوية السلمية منذ أعقاب حرب تشرين الأول في العام 1973، وبشكل خاص بعد أن سلكت مصر هذا الطريق،[90] فالإنتصارات العربية في حرب أكتوبر في العام 1973 أعادت للعرب ثقتهم بأنفسهم وباتوا أكثر إستعداداً لعقد تسويات سلمية مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، ولا شكّ بأنّ توجّه مصر نحو تسوية نزاعها مع إسرائيل عن طريق المفاوضات شجّع المنظمة على تطوير مواقفها تجاه الحل السياسي. وقد حاول الرئيس الأمريكي جيمي كارتر أن يجد للمنظمة مخرجاً من أجل المشاركة في مؤتمر جنيف، فكان يُجري الإتصالات من أجل عقد تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي، وطرحت فكرة إعلان المنظمة قبولها للقرار مع التحفّظ بالمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني، إلا أنّ المؤتمر لم يُعقد، وأسفرت مساعي كارتر عن عقد إتفاق كامب ديفيد، ورفضت المنظمة هذا الإتفاق بشكل قاطع وإعتبرته إنكاراً لحقوق الشعب الفلسطيني، وخاصة حقّه في تقرير مصيره، وإنضمت إلى الدول العربية في مُقاطعة مصر، كما وقاطعت كل المباحثات المصرية الإسرائيلية التي تمّ عقدها لتنفيذ إتفاق كامب ديفيد. ومن خلال إبتعاد منظمة التحرير عن مسرح النضال المسلّح على الجبهات العربية مع إسرائيل، واصلت سعيها من مقرها الجديد في تونس لدفع عملية السلام، فتعاونت مع الملك حسين لحثّ الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك عبر إتصالاته مع الإدارة الأمريكية خلال العام 1985.[91]

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك إتصالات بدأت بين شخصيات من منظمة التحرير الفلسطينية وشخصيات من اليسار الإسرائيلي في الفترة السابقة على العام 1973، إلا أنّها كانت إتصالات محدودة، ومن ثمّ تزايدت منذ حرب أكتوبر في العام 1973، وبدأت بالمشاركة في عدد من المؤتمرات، مثل: المؤتمر الدولي للسلام والعدل في الشرق الأوسط المنعقد في مدينة بولونيا الإيطالية في أيار من العام 1973 بين مُمثّلين للحزب الشيوعي الإسرائيلي وعدد من الشخصيات السياسية، وبين شخصيات يسارية من سبع دول عربية، وقد كان من المقرّر أن يُشارك في المؤتمر بعض أعضاء منظمة التحرير بموافقة الرئيس ياسر عرفات، إلا أنّ أحداث لبنان في تلك الفترة حالت دون حضورهم للمؤتمر. وفي أواخر العام 1974، حاول سعيد حمامي ترتيب لقاء بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس المنظمة العالمية الصهيونية ناحوم جولد مان، ولكن اللقاء لم يحدُث بسبب رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين الذي عارض الفكرة. هذا وشارك الفلسطينيون، ومنهم عز الدين القلق، مُمثّل المنظمة، وأكرم حوراني، في المؤتمر الدولي حول الشرق الأوسط المنعقد في باريس في أيار من العام 1975، وكان هناك مُمثّلون عن دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي من الحزب الشيوعي. وقد أسهم الحزب الشيوعي اللبناني في ترتيب عدد من اللقاءات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بحيث شارك فيها من جانب منظمة التحرير عصام سرطاوي وزعبرى جريس. وفي العام 1977، أشار المجلس الوطني الفلسطيني إلى أهمية العلاقات والتنسيق مع القوى

---

[90]. طاهر شاش، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات** (القاهرة: دار الشروق، 1999)، 33.

[91]. المرجع السابق، 35-36.

اليهودية الديمقراطية، وأكّد ذلك في عدد من إجتماعاته اللاحقة. وفي عهد حكومة الليكود في العام 1987، جرت إتصالات ولقاءات سرّية بين سري نسيبه وأحد أعضاء الليكود يُدعى موسى عميراف، وأعقبتها لقاءات ضمّت فيصل الحسيني والصحفي الإسرائيلي إيش شالوم. كما وأجرت المنظمة من خلال عبد الوهاب الدراوشة إتصالات مع حزب العمل، وفي إبريل من العام 1989 حمل الدراوشة مشروعاً سياسياً من إعداد رابين إلى المنظمة، وإلتقى سعيد كنعان في غمار مفاوضات واشنطن بإحدى الشخصيات المقرّبة لرابين، وقام أحمد الطيبي بدور مُهم بين المنظمة ورابين من أجل أن يتعرّف كل منهما على مواقف الآخر تجاه العديد من المسائل المتعلّقة بتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.[92] وكانت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية قد بدأت في واشنطن منذ شهر كانون الأول في العام 1991، وإستطاع الفلسطينيون في الوفد المشترك مع الأردن أن يُحقّقوا مساراً تفاوضياً خاصاً بهم وبقضيتهم.[93]

وقد إنطلقت عملية السلام في الشرق الأوسط في أوائل التسعينيات، وذلك عقب حرب الخليج الأولى وعقد مؤتمر مدريد للسلام الذي إستضافته الحكومة الإسبانية في 30 تشرين الثاني من العام 1991، برعاية كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي، فأخذ الأمل يتولّد بأنّه بعد الوصول إلى تسوية سياسية مُرضية للفلسطينيين والعرب والإسرائيليين، تُصبح البيئة السياسية، ومن بعدها الإقتصادية، أكثر مُلائمة لقيام تعاون على المستوى الإقليمي في مختلف المجالات، ما سيوفّر كل ذلك الشروط الضرورية لتدفّق الإستثمارات التي تتعلّق ببرامج ومشاريع تعود بالفائدة على أطراف المنطقة كلّها أو بعضها، وبالتالي يُمكن لعوائد السلام أن تتجسّد وتنتشر على نطاق واسع بعد أن كانت تكاليف النزاع الباهظة تُثقل كاهل أطرافه. وفي آب من العام 1993، إنكشف أنّ دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية كانتا تتفاوضان بشكل سرّي في أوسلو بعيداً عن المفاوضات الرسمية التي نتجت عن مؤتمر مدريد، وأنّهما توصّلا إلى إتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في أيلول من العام 1993 الذي كان تحوّلاً إستثنائياً في عملية السلام العربية الإسرائيلية، فنجم عن توقيع إعلان المبادئ سلسلة من المفاوضات والإختراقات بين إسرائيل وجيرانها العرب. وقد ركّزت مسيرة السلام العربية الإسرائيلية بشكل أساسي على قضايا سياسية تكمن في لُب النزاع العربي الإسرائيلي، مثل: الإعتراف المتبادل، الإنسحاب، ترسيم الحدود، الترتيبات الأمنية، الحقوق السياسية للفلسطينيين.[94]

ومع إستمرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، التي بدأ يتّضح أنّها لا نتيجة لمدّة سنوات طويلة، شهد العديد من الفلسطينيين أنّ قطاعات حيوية من ال 22% من فلسطين التاريخية التي تتكوّن منها الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، والتي أملوا أن يُقيموا عليها دولتهم ذات السيادة، بدأت إسرائيل تبتلعها بشكل حثيث في عملية الإستيطان

---

[92]. المرجع السابق، 50-51.

[93]. المرجع السابق، 53.

[94]. أحمد قريع، **المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام: بدايات ملتبسة ونهايات مؤجلة– سجل توثيقي** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008)، 1-2.

الزاحفة والضم بحُكم الأمر الواقع، فبدأوا يشعرون بأنّه من المستحيل الحصول على أي حل يقوم على مبدأ الدولتين. وما كان خطيراً من ناحية التصوّرات الفلسطينية هو ممارسة دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي سيطرة أكبر من أي وقت مضى على السكان الفلسطينيين وعلى 83% من أراضي الضفة الغربية التي كان عليها سيطرة تامة أو جزئية بموجب إتفاق أوسلو والإتفاقات التي تلت. وفي الوقت الذي كانت فيه المستوطنات واضحة تماماً، فإنّ الأقل وضوحاً هو الطريقة التي كان الإحتلال الإسرائيلي يزيد فيها من سيطرته على السكان الفلسطينيين خلال تلك الفترة؛ فتمّ ذلك من خلال شبكة من الإجراءات وصلت إلى حد إقامة نظام جديد للسيطرة، بما في ذلك قيود خانقة على الحركة، ونظام تصاريح شامل، والمئات من نقاط التفتيش الدائمة والمؤقتة، وشدّدت من إغلاق منطقة التوسّع المدنية في القدس الكُبرى أمام مُعظم الفلسطينيين، وشق طُرق إلتفافية خاصة بالإسرائيليين وحدهم بهدف ربط الأرخبيل المتنامي من المستوطنات التي تفصل المجتمعات المحلية الفلسطينية عن بعضها البعض، وإقامة مناطق مُغلقة أمام الفلسطينيين ومناطق "الحفاظ على الطبيعة" المغلقة أمام التنمية الفلسطينية، والإستيلاء على المزيد من الأراضي لتوسيع المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات جديدة.[95]

ومنذ أن بدا أنّ عملية التسوية تأخذ منحى جاد، بدأت تظهر أسقف زمنية عديدة، فهناك سقف إتفاقية كامب ديفيد الأولى في العام 1978 الذي كان يفترض أن تتم معه التسوية في العام 1983، وهناك سقف إتفاقية أوسلو في العام 1993 الذي تحدّد بموجبه العام 1999 لإتمام عملية التسوية، وهناك أيضاً سقف خارطة الطريق في العام 2002 الذي كان يُخطّط لقيام دولة فلسطينية في العام 2005، وهناك سقف مؤتمر أنابوليس في خريف العام 2007 الذي حدّد نهاية العام 2008 موعداً لقيام الدولة. فهل من المعقول أن يكون لدينا سقف يمتد لأربعة أشهر فحسب، حتى ولو كان هدف المفاوضات المقبلة مجرّد الإتفاق على حدود الدولة الفلسطينية؟[96]

هذا وتقوم عملية السلام على أساس نوعين من المفاوضات: ثُنائية تجري بين دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي والأطراف العربية لتسوية القضايا العالقة بينهما، وأخرى مُتعدّدة الأطراف تُشارك فيها إسرائيل والدول العربية مع دول أخرى لبحث المسائل الإقليمية كالأمن القومي والمياه وشؤون اللاجئين والبيئة والتنمية الإقتصادية وغيرها من المسائل ذات الإهتمام المشترك. وقد كانت أفكار التعاون الإقليمي بين إسرائيل والدول العربية، وبشكل خاص في المجال الإقتصادي، تتردّد منذ إنشاء الدولة الصهيونية كأساس لإقامة علاقات سلام بينهما وإطار لتسوية بعض المشاكل العالقة، وخصوصاً مشكلة اللاجئين ومشكلة إقتسام المياه. ومنذ إبرام مُعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، أبدى رجال الفكر السياسي

---

[95]. رشيد الخالدي، "من حركة تحرر وطني إلى سلطة،" **فلسطين**، نقلاً عن:
http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1678
(إسترجعت في 20 آذار 2015).

[96]. أحمد يوسف أحمد، "أسئلة المفاوضات غير المباشرة،" **القدس** 12، عدد 136 (2010): 78.

والإقتصادي في إسرائيل نشاطاً ملحوظاً في نشر أفكارهم وتصوّراتهم لأوجه التعاون الإقليمي في ظل السلام مع العرب، إضافة إلى تصوّراتهم حول تقديم مشاريع مُحدّدة، وخاصة في مجالات تنمية الموارد المائية والتعاون الإقتصادي.[97]

2.3.3 المفاوضات الثُنائية

إنحكمت المفاوضات الثُنائية الفلسطينية الإسرائيلية منذ بدايتها بمضمون رسالة الدعوة الأمريكية التي شكّلت أساسها، وتنصّ على مرحلتين تفاوضيتين: إنتقالية تبحث بترتيبات الحُكم الذاتي، ونهائية تبتّ بالوضع النهائي للمناطق المحتلة. والأمر المفصلي في هذا التصوّر يتمثّل بأمرين: الأول، عدم إستناد المفاوضات حول المرحلة الإنتقالية إلى قرارات الشرعية الدولية 242 و338 ومبدأ الأرض مُقابل السلام؛ والأمر الثاني، عدم وجود رابط في الموضوع، أي الأرض المحتلة ومصيرها، بين المرحلتين، فالعلاقة بينهما زمنية، أي بحدود الإقرار بأنّ المفاوضات حول الوضع النهائي تلي المفاوضات حول الوضع الإنتقالي بعد ثلاث سنوات من تطبيق المرحلة الإنتقالية. وهكذا، فإنّ إعتماد قرارات الشرعية الدولية، وخصوصاً قرار 242، قاعدة للتفاوض في المرحلة الأولى وإنطباقه على الأرض الفلسطينية المحتلة يعني الإقرار بمبدأ الإنسحاب الذي يُصبح هو موضوع التفاوض، وهذا الربط في الموضوع بين المرحلتين يخلق الصلة الملزمة بين الترتيبات الإنتقالية والوضع النهائي على قاعدة مرحلية التنفيذ للقرار 242، أي جدولة عملية الإنسحاب. وإنّ إفتقاد المفاوضات حول المرحلة الإنتقالية لقاعدتها المتمثّلة بالقرار 242، يقصُرها على ترتيبات خاصة بالسكان بمعزل عن الأرض والسيادة عليها. وغياب الربط بين المرحلتين يُمرحل المفاوضات ويرحّل البحث بمُستقبل الأراضي المحتلة ويضعنا أمام مرحلة إنتقالية أو مؤقتة مفتوحة لا تُلزم المحتل عند بداية مفاوضات المرحلة النهائية أي إلتزام، وإنّما تفرض على المفاوض الفلسطيني وتُلزمه بالأمر الواقع الذي يكون قد نشأ في حينها بعد إنتهاء الإنتفاضة (كشرط لوصول المفاوضات إلى مشروع الحُكم الذاتي)، كما وتُلزمه بالمسارات المتعدّدة والثُنائية الأخرى، وتتّسع عمليات الإستيطان والضم وإلحاق دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي لأجزاء واسعة من الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا فضلاً عن القدس الكُبرى، وبالتالي فإنّ القبول بالتفاوض على ترتيبات مرحلة إنتقالية بدون رابط مع المرحلة التي تلي وبدون مرجعية قرارات الشرعية الدولية، يعني الإنتقال إلى إدارة المفاوضات ضمن النطاق الذي تُحدّده إسرائيل، وأقصى ما يُمكن الطموح إليه هو تحسين شروط المشروع الإسرائيلي وليس الخروج عن مجراه الرئيسي، وهذا التحسين مشكوك بأمره إذا قصدنا منه القضايا الرئيسية في ظل ميزان قوى تفاوضي مُختل، لأنّ قاعدته غير متوازنة. وقد ترتّب على ذلك إستدراج تنازلات متواصلة من الطرف الفلسطيني أضعفت موقفه التفاوضي ووضعته بإستمرار أمام خيارين: تقديم تنازلات تؤدي بالضرورة إلى تنامي الضغوطات الشعبية الفلسطينية عليه، أو جمود المفاوضات التي تُعرّضه إلى ضغوطات أمريكية متزايدة.[98]

---

[97]. شاش، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات**، 230-231.

[98]. فهد سليمان، "الإنتفاضة، المفاوضات، النظام الإقليمي الجديد،" **الطريق الوعر: نظرة على المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو** (بيروت: شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1997)، 124-125.

وهكذا، بعد أن تخلّى الوفد الفلسطيني أثناء الجولة السادسة من المفاوضات الثُنائية عن مبدأ ربط الترتيبات الإنتقالية بتنفيذ القرار 242 من خلال تطبيق جدول زمني يُنظّم الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من المناطق الفلسطينية المحتلة، وتعامل مع القرار المذكور في حدود ما يُشتق منه حول نطاق الولاية الجغرافية التي تشملها الترتيبات الإنتقالية مع بقاء الإحتلال وإعادة إنتشار قوّاته، وترحيل مسألة القدس إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، وأسقط حق السيادة على الأرض والمياه والمصادر الطبيعية لصالح السيطرة الإسرائيلية، وقبِل ببقاء المستوطنات مع وقف النشاط الإستيطاني، كما وتخلّى عن الإنتخابات التشريعية لصالح إنتخابات ينبثق عنها جسم واحد بصلاحيات إدارية، وتراجع عن تطبيق إتفاقية جنيف الرابعة لصالح المطالبة بإجراءات في مضمار حقوق الإنسان، وبعد أن أحجم عن وضع القرار 194 أساساً لحل مسألة اللاجئين على جدول الأعمال عند أول رفض إسرائيلي أمريكي لهذه المسألة في لجنة اللاجئين، وبالتالي يعني ذلك حلّها على أساس قاعدة التوطين، وبعد أن تخلّى وتنازل عن إستعادة قضية اللاجئين إلى طاولة المفاوضات الثُنائية وعلى أساس القرار 194؛ تأكّد بشكل واضح أنّ المنحى الحتمي للمفاوضات ونتيجتها المؤكّدة هو الحُكم الذاتي بالمفهوم الإسرائيلي والتوطين. وهذه النقلة النوعية في مسار المفاوضات ألغت إمكانية تصويبها من داخلها ومن خلال الإستمرار بها (تحسين الشروط من داخل صيغة مدريد)، وأصبح البديل المتاح لتصويب المسار وتصحيح التمثيل هو تعليق المشاركة في المفاوضات وعدم تجديد الإنخراط بها إلا بشروط الشرعية الدولية.[99]

وفي ظل إتّساع الفجوة بين المطالب الإسرائيلية والفلسطينية أو غياب التقاطع بين ما تعتبره دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي "حاجات أمنية" والحقوق الفلسطينية المشروعة في الأرض والسيادة، يُقلّل إلى حد كبير من إحتمالات التوصّل إلى "حل مقبول" حتى من وجهة نظر من يؤيد المفاوضات وفكر التسوية،[100] فيُصبح هنا من الغريب الإستمرار في التفاوض مع إسرائيل على الرغم من معرفة ما ستؤول إليه الأمور وكمية الخسائر التي ستلحق بالفلسطينيين.

وليس من الغريب إعتبار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية جريمة حرب وإعتداء على الوطن الفلسطيني والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني لأنّها لم تقُم منذ البداية على أُسس ومقومات يُمكن أن تؤدي إلى إنتزاع ولو جزء محدود من الحقوق الفلسطينية. وقد إنطلقت المفاوضات من موقع الضعف الفلسطيني الإستجدائي، فكل من يفاوض من مُنطلق ضعف فهو يُقرّر مُسبقاً أنّه سيتنازل، وكان ذلك واضحاً عندما قرّرت السلطة الفلسطينية وقف المفاوضات، فأوقفتها ثلاثة سنوات من دون أن تصنع شيئاً في مواجهة الإستيطان، وإستمرت في نفس الوقت بالتنسيق الأمني مع الصهاينة، وهذا يدل على الإصرار على الضعف وليس مجرّد الإبقاء عليه. ويصرّ الأقوياء عادة على سرّية المفاوضات ليُمارسوا ضغوطاً متنوّعة وكثيرة على الضُعفاء ولا يرغبون في نشرها على الملأ، حيث تحتوي ضغوط الأقوياء على التحذير والوعيد والتهديد

---

[99]. المرجع السابق، 148-149.

[100]. عبد الحميد الكيالي، "السيناريوهات المحتملة لمستقبل المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل،" **مجلة دراسات شرق أوسطية** 14، عدد 53 (2010): 101.

والشتائم والسباب، وبالتالي فخروج مثل هذه الضغوط إلى وسائل الإعلام يضعهم في مواقف إنسانية وأخلاقية وعالمية مُحرجة جداً تُسبّب لهم نتائج تفاوضية وإعلامية سلبية. ويُمكن القول بأنّ المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية سارت منذ البداية بإتّجاه إقامة سلطة فلسطينية تُقدّم خدمات أمنية وإدارية لدولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، بحيث تبقى تحت الهيمنة الإسرائيلية الأمنية والعسكرية، وهذا أنجزته إسرائيل. كما وإتّجهت هذه المفاوضات نحو صناعة ظروف داخلية وخارجية تؤدي إلى تمزيق الشعب الفلسطيني إجتماعياً وأخلاقياً، فيتحوّل الشعب إلى مجرّد أفراد يبحث كل واحد منهم عن مصالحه الخاصة، فتذوب الحقوق الوطنية وتبرز مكانها الإهتمامات الإستهلاكية، وأدّى ذلك إلى تراجُع القيم الوطنية بصورة حادّة لصالح القيم الإستهلاكية، وتبخّر الثقافة الوطنية لصالح ثقافة الراتب.[101]

2.3.4 المفاوضات المُتعدّدة الأطراف

إنّ إقامة نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط بين دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي والدول العربية، يُعتبر الأساس في توجّه المفاوضات المتعدّدة الأطراف، وترتكز هذه المفاوضات على ثلاثة محاور رئيسية، هي: التطبيع الشامل، إقامة نظام مُتكامل للأمن الجماعي، وحل مسألة اللاجئين على قاعدة التوطين والتأهيل. وهكذا، فإنّ وظيفة المسار المتعدّد الأطراف تنسجم تماماً مع المفهوم الإسرائيلي للتسوية في الشرق الأوسط، حيث لا يترتّب عليها أي إلتزام بتطبيق قرارات الشرعية الدولية وما ينجم عنها من إنسحاب من المناطق المحتلة أو تلبية الحقوق الوطنية الفلسطينية.[102]

وتتناول المفاوضات المتعدّدة الأطراف قضايا خطيرة جداً تؤثر بشكل مباشر على الحياة اليومية لرجل الشارع العادي في دول المنطقة العربية، حيث وصف وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في إدارة الرئيس جون كينيدي هذه المفاوضات قائلاً: "إذا كانت المفاوضات الثُنائية بين إسرائيل من ناحية وكل دولة عربية من دول الجوار من ناحية أخرى هي بمثابة بناء الهيكل العظمي لمنطقة الشرق الأوسط خلال مرحلة صُنع السلام وما بعدها، فإنّ المفاوضات مُتعدّدة الأطراف هي التي تكسو هذا الهيكل العظمي باللحم".[103] وتُعد القضايا التي تتناولها لجنتا الحد من التسلّح والأمن الإقليمي واللاجئين، من أخطر القضايا التي تتناولها المفاوضات مُتعدّدة الأطراف. وبالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، فإنّ دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي تتعامل معها بمنطق الرفض التام لأي محاولة من شأنها التوصّل إلى حل وسط يُتيح لهؤلاء المنكوبين العودة إلى وطنهم الذي أُجبروا على الخروج منه بسبب الإعتداءات الإسرائيلية المتكرّرة، بحيث ترتكز سياسة إسرائيل في التعامُل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين على عدّة محاور عبر إختلاق العديد من الأباطيل والحجج الواهية لتدعيم موقفها الرافض لأي

---

[101]. عبد الستار قاسم، "المفاوضات السرية،" **وكالة معاً الإخبارية**، نقلاً عن:
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=620130
(إسترجعت في 4 تشرين الأول 2014).

[102]. **الإنتفاضة، المفاوضات، النظام الإقليمي الجديد، البديل الوطني الواقعي التوحيدي: التقرير السياسي الصادر عن أعمال اللجنة المركزية** (د.م.: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، 1993)، 35-36.

[103]. غانم، **مفاوضات السيادة على الشرق الأوسط– الوثائق السرية: الحد من التسلح، المياه، اللاجئون**، 26.

تسوية عادلة لهذه القضية القانونية والإنسانية.[104] وإحدى هذه الحجج الواهية تتمثّل في زعم إسرائيل بأنّ اللاجئين الفلسطينيين منذ العام 1948 لم تُجبرهم العصابات الصهيونية على الهرب إلى خارج فلسطين، وبالتالي فإسرائيل تزعم بأنّ السبب في الهروب الجماعي الفلسطيني جاء إستجابةً لنداءات القادة العرب.[105]

وتُعتبر الإتفاقيات التي تمّ إبرامها مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي ليست إلا محصلة الإستسلام العربي، ويمكن قراءة هذه النزعة الإستسلامية بوضوح بدءاً من المفاوضات السرّية التي جرت في أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وإنتهاءً بالإتفاق الإسرائيلي الأردني. وقد مكّن هذا الإستسلام إسرائيل من تحقيق كافة أغراضها التكتيكية والإستراتيجية على حساب كافة المبادئ المعلنة للنضال العربي الوطني وللكفاح الفلسطيني، فكسبت إسرائيل من العرب القبول والإعتراف بالشرعية دون أن تضطر إلى التنازل عن سيادتها على أغلب الأراضي العربية المحتلة. وتُعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة التي لا تمتلك حدود دولية مُعلنة، إلا أنّها رغم ذلك فهي تحظى بإعتراف جيرانها بشرعيتها وحقّها في الأمن. وبذا، إفتقد العرب لإرادة المقاومة وإستعاضوا عنها بالأمل في أن تنظُر إليهم الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بعين العطف والإعتبار خلال المفاوضات.[106]

2.3.5 العامل الدولي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

صدر قرار الجمعية العامة رقم 181 في 29 تشرين الثاني من العام 1947 موصياً بتقسيم فلسطين وإنشاء دولة صهيونية على التُراب الفلسطيني، بغض النظر عن رغبات الأغلبية الساحقة من سكان فلسطين، وأعطى هذا القرار القيادة الصهيونية الضوء الأخضر للشروع في الغزو الذي فكّرت فيه طويلاً، وأجّلته حتى تحين اللحظة الملائمة. ومن المعروف أنّ الأمم المتحدة عبارة عن أداة لتنظيم العلاقات الدولية، وهي لا تعمل في فراغ، وإنّما مرآة لحالة العلاقات الدولية، ولا تعتمد قُدرة المنظمة وسلطاتها أساساً على ميثاقها، بل تعتمد على الحالة التي يمرّ بها العالم الخارجي حولها وموازين القوى بين أطرافه، وقد مُنحت الدول الكُبرى حق الفصل في مهمّة حفظ السلام والأمن الدوليين، حيث أعطاها الميثاق هذا المركز المهيمن في مجلس الأمن. وفيما يخُص القضية الفلسطينية، فيبدو أنّه كلما إزدادت حدّة المقاومة الفلسطينية وإستبسالها ضد الإحتلال الإسرائيلي، نجد أنّ القضية قد فرضت نفسها على ساحة الأمم المتحدة، وخاصة في الجمعية العامة التي أصدرت مجموعة من القرارات المتتالية لصالح الشعب الفلسطيني.[107]

---

[104]. المرجع السابق، 108.

[105]. المرجع السابق، 119.

[106]. إدوارد سعيد، **"غزة– أريحا": سلام أمريكي**، ط2، محمد حسنين هيكل، مقدِّم (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995)، 15–16.

[107]. أحمد عبد الحي، "دور الأمم المتحدة في تثبيت وجود "إسرائيل" وإهدار كيان فلسطين،" **القضية الفلسطينية في نصف قرن** (لندن: منشورات فلسطين المسلمة، 1999)، 77.

وتُعتبر المفاوضات في القانون الدولي العام إحدى الوسائل السلمية لحل النزاعات، في حين أنّه لا بدّ أن تكون مختلف الأطراف محصّنة ليس بحقوقها، حسب قوّة القانون فحسب، بل أيضاً بتحالفاتها وقوى حاضنة تُمكّن كل طرف من المحاججة بقوّة القانون وقوّة المصالح والتحالفات، لكن منظمة التحرير الفلسطينية لجأت إلى وسيلة التفاوض دون ذلك كلّه، حيث جاءت تلويحاتها وإشاراتها إلى هذه الوسيلة بعد سلسلة من المتغيرات الدراماتيكية التي أصابت المنطقة: بداية بالإجتياح الإسرائيلي للبنان في العام 1982 وما تبعه من ظروف صعبة ومعقّدة، إضافة إلى تفكّك في جبهة الحُلفاء الداعمين على كافة المستويات، سواء كانت العربية أو الدولية أو الإقليمية، وصولاً إلى المتغير الأكبر والأهم في جبهة الحُلفاء المتمثّل في ما أصاب المنظومة الإشتراكية من تداعيات التفكّك والتحوّل في الدور وقُدرة الدعم والتأثير.[108]

ويحظى الإسرائيليون في المفاوضات بدعم أمريكي غير محدود، في حين أنّ الفلسطينيين هم الأضعف في هذه المفاوضات، ولكل طرف من الأطراف التي تدعم إنطلاق المفاوضات وتُشارك بها هدفه الخاص من وراء إنطلاقها، ما يُثير خوفاً كبيراً على مُستقبل القضية الفلسطينية، وهي مفاوضات تأتي في منزلة مفاوضات الإستسلام النهائي.[109] وبالتالي هناك علامات إستفهام كبيرة حول الهدف الذي تسعى السلطة الفلسطينية لتحقيقه في المفاوضات في ظل المعرفة المسبقة بالأهداف الإسرائيلية التي تسعى إلى إستنزاف الوقت لتفرض واقعاً جديداً يصعب تغييره.

ولا بدّ أن ننطلق من حقيقة واضحة في مسألة تقدير دور الإدارة الأمريكية في عملية التفاوض، وهي أنّها ليست "فاعل خير"، وإنّما صاحبة مصلحة إستراتيجية في إقامة نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط يضمن لها السيطرة عليه، وبالتالي فهي مضطرة إلى حل المشكلة التي تقف أمام تحقيق ذلك النظام الذي تسعى إلى إقامته.[110]

ويميل ميزان القوى العسكري والموقف الأمريكي بشكل فاضح إلى الموقف الإسرائيلي، وينعكس ذلك في إستمرار الإحتلال وحصار غزة وتقييد حرية التنقّل ومواصلة الإستيطان وتمويله من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية والدفاع عن دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي من قِبَل أمريكا بشكل مُستمر في المحافل الدولية. وبعد إعلان إتفاق أوسلو في العام 1993، دخل الفلسطينيون المفاوضات المتتالية كأنّهم مهزومين، ما سمح للإسرائيليين بالإدّعاء بأنّهم يفاوضون أنفسهم، وأي إتفاق فلسطيني إسرائيلي ما هو إلا إتفاق إسرائيلي إسرائيلي يتم تحويله إلى الجانب الفلسطيني لتوقيعه.[111]

وتدل الوقائع على أنّ الأوساط الأمريكية والصهيونية تطرح مفهوماً جديداً للسلام ما بين الدول والشعوب، حيث يُصبح السلام أداة لتحقيق الهيمنة وتأمين السيطرة الكاملة والشاملة للإمبريالية الأمريكية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي

---

[108]. سليم النفار، "المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.. بين الثابت والمتحول،" **سياسات**، عدد 12 (2010): 81.

[109]. محمد عبد الهادي، "المفاوضات المباشرة.. كما رصدتها الصحافة،" **القدس** 12، عدد 142 (2010): 36.

[110]. بشير البرغوثي، **من كتابات بشير البرغوثي: مقالات في المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية** (رام الله: مركز فؤاد نصّار لدراسات التنمية، 2003)، 50.

[111]. منصور، "تقييم تجربة المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية وصياغة رؤية جديدة،" 52–53.

على المنطقة العربية بكاملها، وبالتالي لم يعُد خافياً أهداف وأبعاد التطبيع بين إسرائيل والحكومات العربية، فتبيّن أنّ التطبيع هو عبارة عن مجموع العمليات الإقتصادية والسياسية والعسكرية والإجتماعية التي من شأنها تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية الصهيونية في المنطقة. وقد أكّدت وقائع الفترة التي تلت بدء مباحثات السلام في مدريد بأنّ عملية التطبيع شاملة، ولن تكون مقصورة على الجهات الرسمية أو على علاقات سلمية عادية كما هو حال العلاقات بين الدول، وإنّما تعدّت المسألة كل ذلك، وباتت عمليات التطبيع مؤشراً واضح الدلالات، أمّا مضمونه فيتمثّل في تأمين الدور القيادي لإسرائيل المسيطر على المنطقة العربية بكاملها. وتدل كل من: إتفاقيتَي أوسلو ووادي عربة ومباحثات قمتَي الرباط وعمّان، أنّ عملية التطبيع في مختلف جوانبها تخدم إسرائيل التي يُراد تحويلها إلى إسرائيل العُظمى في المنطقة العربية.[112]

ويُراد للتوجّهات الإستعمارية الجديدة أن تتغلغل تحت عناوين القيم الإيجابية المؤثرة في وعي الناس والتي لها رصيد إيجابي في الوعي الإجتماعي، حيث أنّ السلام في المفهوم الأمريكي يعني: الهيمنة الكاملة، وتشديد النهب الإمبريالي، وزيادة سطوة الإحتكارات الأمريكية، وتكثيف التواجد العسكري الأمريكي في نقاط إرتكاز إستراتيجية وموزّعة في مختلف أنحاء الكرة الأرضية، كما تُعتبر المطامع الإسرائيلية في الإستيلاء على خيرات المنطقة وثرواتها المائية والنفطية وسوقها الإستهلاكية الواسعة بمختلف السُبل من ضمن تلك المفاهيم والتوجّهات الإستعمارية. وبالتالي فإنّ كل هذه العمليات تحتاج إلى مناخات جماهيرية يُعاد فيها قولبة ذهنيتها وصياغة معارفها حتى تكون هناك إمكانية لنجاح العمليات الدعائية الهادفة إلى عقلنة الهيمنة والسيطرة والنهب.[113]

وهكذا، فالذين تفاءلوا بنجاح العملية السياسية من خلال مُراهنتهم على الدور الأمريكي من أجل الوصول إلى نهاية سعيدة لمشوار التفاوض، لا بدّ أن يُصابوا بخيبة أمل، فهم لم يقرأوا واقع المجتمع الإسرائيلي ونُخبه السياسية بكل تكويناتها بالشكل المطلوب، إضافة إلى سوء فهمهم لطبيعة الدور الأمريكي الذي لم يكون ولن يكون بعيداً عن المصالح الإسرائيلية التي هي جزء لا يتجزأ من مصلحته.[114]

وفي ضوء غياب الضغط الدولي الفاعل على دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي ليدفعها إلى إنهاء الإحتلال للأراضي الفلسطينية، وفي ضوء الخريطة السياسية الإسرائيلية القائمة والمرشّحة للإستمرار في المستقبل، فإنّ ما يُمكن أن تعرضه الحكومة الإسرائيلية في سياق أي تسوية سياسية سيبقى تحت سقف "الإجماع الصهيوني"، وسيشمل ضم الكُتل الإستيطانية في الضفة الغربية ومُعظم القدس الشرقية، وإسقاط حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وضم وادي الأردن الذي يبلغ 30% من مساحة الضفة الغربية، أو إستمرار السيطرة الإسرائيلية عليه لفترة طويلة من الزمن ومنع قيام دولة

---

[112]. جبران الجابر، "التطبيع الثقافي ونسق القيم الوطنية في الثقافة الإجتماعي،" عبد الغفار شكر، محرّر، **اليسار العربي وقضايا المستقبل** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، 424-425.

[113]. المرجع السابق، 426.

[114]. النفار، "المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.. بين الثابت والمتحول،" 79.

فلسطينية ذات سيادة، حيث ستكون منزوعة السلاح. وقد تضمّنت جولة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في العام 2010-2011 مطالب إسرائيلية مُستجدّة، منها: إعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل، وإستمرار السيطرة الإسرائيلية الكاملة على الأجواء والمداخل البرية للدولة الفلسطينية في المستقبل.[115]

ومع وجود مثل هذه الإعتقادات، فلماذا يتم التفاوض مع الإسرائيليين؟ هل يتم التفاوض من أجل التفاوض فقط؟ وهل التنازل عن الحقوق والثوابت الوطنية هو الهدف من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية؟ ومع وترسيخ مثل هذه العقلية في ذهن المفاوضين الفلسطينيين، سوف يتم التنازل عن الحقوق الفلسطينية والقبول بكل ما يتم طرحه من قِبَل الإسرائيليين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ خطاب التطمينات الأمريكي لدولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في العام 1991 تطرق إلى أنّ إسرائيل عاشت على إمتداد فترة طويلة في منطقة رفض فيها جيرانها الإعتراف بوجودها وحاولوا تدميرها، بالتالي كان دائماً مفتاح تشجيع السلام هو الإعتراف بحاجات إسرائيل الأمنية، وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتعاون مع إسرائيل في سبيل تلبية هذه الحاجات.[116] وهنا نرى مدى الإلتزام الذي تُقدّمه الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل على حساب حق الشعب العربي الفلسطيني الذي يُريد هو أيضاً أن يعيش بسلام من دون وجود إحتلال على أراضيه التاريخية.

وفي رسائل التأكيدات الأمريكية للحكومة الإسرائيلية حول أُسس المفاوضات، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بأنّها "لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مُستقلة، وأنّ إسرائيل لها الحق في تفسير قرارَي مجلس الأمن 242 و338 كما تُريد".[117] وبالتالي من الغريب جداً أن تستمر الجهة الفلسطينية المفاوضة في التعويل على الدور الأمريكي في عملية المفاوضات الذي يقف إلى جانب دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي بكل قوّة، والرافض لإعطاء الشعب الفلسطيني حقّه المشروع في مختلف القضايا.

2.3.6 اللاجئون في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

إنّ حل الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 هو منذ البداية حل الدولتين، وهذا الحل لا يُمكن أن يتوافق مع تطبيق حق العودة، حيث لن يكون تطبيق حق العودة مُمكناً في إطار هذا الحل، ومع ذلك، فالموقف الفلسطيني الرسمي الذي يصدُر عن السلطة الفلسطينية لم يتنازل، على المستوى الخطابي، عن حق العودة. وإذا كان الحل

---

[115]. "جولة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية 2010-2011: السيناريوهات المحتملة،" **مجلة دراسات شرق أوسطية** 14، عدد 54 (2011): 113.

[116]. إبراهيم بكر، **مؤتمر السلام والمفاوضات المباشرة مع إسرائيل** (عمّان: د.ن.، 1992)، 62.

[117]. خليل حسين، **المفاوضات العربية– الإسرائيلية: (وقائع ووثائق) من 19–10–91 إلى 19–12–92** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 1993)، 236.

هو "دولتين لشعبين"، فمن غير الممكن أن يتوافق ذلك مع حق العودة، وبالتالي فمن المنطقي أن تكون العودة حسب هذا الحل إلى الدولة الفلسطينية.[118]

وقد كشفت فضائية الجزيرة وصحيفة القدس العربي وصحيفة الجارديان البريطانية، وثائق أثارت ضجّة عارمة تتعلّق بتنازل المفاوض الفلسطيني عن حق المطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين حسب الشرعية الدولية، وعلى رأسها القرار رقم 194. ففي إحدى الوثائق، تبيّن موافقة السلطة الفلسطينية على الإكتفاء بعودة عشرة آلاف لاجئ سنوياً على عشر سنوات، أي ما مجموعه 100000، مع العلم أنّ عدد اللاجئين الفلسطينيين الذي هُجّروا لدى قيام دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في العام 1948 والمتحدّرين منهم أصبحوا الآن حوالي ستة ملايين فلسطيني، وبالتالي فهذا الموقف يتناقض بشكل كلي مع الموقف المعلن من جانب السلطة الفلسطينية التي تدّعي أنّها ما زالت تُحافظ على قضية اللاجئين وأنّها تُطالب بتنفيذ القرار 194، والذي ينصّ على عودة الفلسطينيين إلى ديارهم التي طُردوا منها وتعويضهم، وهذا يدل على أنّ ما تُعلنه السلطة الفلسطينية للرأي العام الفلسطيني والعربي يتناقض مع ما توافق عليه سرّاً للإسرائيليين في المفاوضات.[119]

ومن الواضح بأنّ هناك تنازل فلسطيني عن مسألة حتمية العودة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين وإعترافهم بإمكانية تغيير ذلك إلى مسألة تعويض، بحيث تمّ ذلك بتأييد ومُباركة من المؤسسة السياسية الفلسطينية.[120] أمّا الموقف الإسرائيلي من حق العودة للاجئين فهو موقف مُخادع يتماشى مع آراء المؤسسة السياسية الإسرائيلية التي ترفُض الإعتراف بحق اللاجئين في العودة داخل "حدود إسرائيل"، أو الإعتراف على أنّه حق أساسي وعملي، وبالتالي ترفُض دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي حق العودة من الأساس لأنّها تجد نفسها غير مسؤولة مُطلقاً عن حرب العام 1948، وهي تحمّل المسؤولية للقيادة العربية الفلسطينية، فهي لا تعبأ فيما إذا كان القادة العرب قد شجّعوا هجرة السكان الفلسطينيين من أماكن سكنهم، أو أنّ هروبهم كان نتيجة فظائع تلك الحرب.[121]

وتنظُر دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي إلى غالبية العرب الساكنين في المناطق التي أدّت إلى السيطرة الإسرائيلية بأنّهم قد تركوا ديارهم لوحدهم وقبل أن تُنشئ الدولة الإسرائيلية مختلف مؤسساتها، وترفُض إسرائيل الإدّعاء القائل بأنّ القوات الإسرائيلية قد طردت اللاجئين الفلسطينيين من ديارهم، وتضع المسؤولية على كاهل القادة العرب لأنّهم دعوا

---

[118]. روحانا، "الهوية الوطنية الفلسطينية والحلول السياسية،" 13-14.

[119]. أحمد نوفل، "وثائق الجزيرة حول المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية: "تحليل مضمون"،" **مجلة دراسات شرق أوسطية** 15، عدد 55 (2011): 77.

[120]. شلومو غازيت، "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين،" **المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية: مواقف إسرائيلية من قضايا الحل النهائي** (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1995)، 121.

[121]. المرجع السابق، 124.

السكان إلى ترك مناطق القتال، بحيث كان لديهم الأمل الواهي بكسب الحرب بشكل سريع ومحو إسرائيل من الخارطة ومن ثمّ إعادة السكان المحليين إلى ديارهم، إلا أنّ إسرائيل تعتبر نفسها قد إنتصرت، وبالتالي فإنّ ترك اللاجئون الفلسطينيون في الخارج، حسب وجهة النظر الإسرائيلية، لا يُعتبر مسؤولية إسرائيل في ظل عدم إستيعاب الدول العربية لاجئيها العرب.[122]

2.3.7 الإستيطان في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

منذ أن تمّ توقيع إتفاق أوسلو في العام 1993، والذي أقرّ تأجيل قضية الإستيطان إلى مرحلة الحل النهائي للمفاوضات، دخلت دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في سباق مع الزمن من أجل فرض وقائع ملموسة على الأرض بهدف تقليص المساحة الجغرافية التي من الممكن أن تؤول فيما بعد إلى السلطة الفلسطينية في إطار أيّة مفاوضات مُستقبلية مع الفلسطينيين. ولم تفلح مباحثات كامب ديفيد في العام 2000 في جسر الهوّة بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي، فتدحرجت الأمور تباعاً ودخلت المفاوضات في نفق التكلّس والجمود.[123]

وقد تصاعدت حُمى الإستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع صعود حكومة الليكود بالإشتراك مع إئتلاف ديني يميني، وأصبحت الضفة الغربية مسرحاً لنشاط إستيطاني محكوم بتوجّهات سياسية إيديولوجية ومدفوع بعامل الزمن، وطُرحت مشاريع عديدة، فكشف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عن مشروع يتضمّن الإحتفاظ بالقدس الكُبرى وغور الأردن وكُتل المستوطنات، ولن يتجاوز مشروع نتنياهو لمستقبل الإستيطان الصهيوني في الضفة الغربية الكونتونات وفق خارطة تمّ تداولها، بحيث تكون الضفة الغربية مقسّمة إلى ثمانية أقسام مُنعزلة عن بعضها البعض، وذلك بعدد المدن الرئيسية فيها، وهي: جنين، نابلس، بيت لحم، رام الله، قلقيلية، الخليل، طولكرم، أريحا. وبحسب خارطة نتنياهو، فإنّ 60% من الضفة الغربية ستنضم إلى دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، أمّا الحُكم الذاتي سيكون على الأراضي أو الجُزر المقسّمة المتبقية.[124]

ويعترف موشي دايان، وزير الحرب الإسرائيلي في العام 1967، بأنّ الإستيطان التدريجي يُمكن أن يؤثر على فكرة الجماهير الإسرائيلية عن إمكانية التوسّع الإسرائيلي أكثر من تأثير التأويلات التوراتية والدعاية الشوفينية، هذا بالإضافة إلى أنّ خلق حقائق سيكون من شأنه أن يُلزم الإسرائيليين والفلسطينيين معاً بخلق واقع جديد على الأرض، وبالتالي فالمزاعم الفلسطينية التي تعتمد على القانون الدولي أو ترتيبات الماضي في الأراضي المحتلة لن يكون لها مكان في مواجهة هذا الواقع

---

[122]. بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، 152.

[123]. مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، "مستقبل المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية في ظل إستمرار الإستيطان (تقدير إستراتيجي)،" **القدس** 12، عدد 137 (2010): 25.

[124]. عبده الأسدي، "المنظور الإسرائيلي لقضية الإستيطان وفق مفاوضات التسوية النهائية،" **صامد الإقتصادي** 20، عدد 114 (1999): 291.

الجديد.[125] وتُعتبر المستعمرات الإسرائيلية غير قانونية، ويجب أن تنظُر لها الجهة المفاوضة بأنّها إنتهاك جسيم للقانون وبمثابة جريمة حرب وليس إعتبارها فقط خطوة أُحادية أو خطوة ضارّة بعملية السلام.[126]

2.3.8 التنسيق الأمني في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

كشفت وثائق سرّية، نشرتها فضائية الجزيرة وبعض الصُحف، عن فضيحة التنسيق الأمني ما بين السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية الإسرائيلية وموافقة المفاوض الفلسطيني على تقديم العون للإسرائيليين فيما يتعلّق بإعتقال رجال المقاومة الفلسطينية ومُصادرة أسلحتهم وإغتيال بعض القيادات الفلسطينية. وقد جاء في إحدى الوثائق محضر إجتماع بين وزير الحرب الإسرائيلي شاؤول موفاز ووزير الداخلية الفلسطيني السابق اللواء نصر يوسف الذي كان مسؤولاً أمنياً، حيث ناقشا معاً قضية إغتيال الشهيد حسن المدهون القيادي في كتائب شهداء الأقصى في غزة. في حين أظهرت وثيقة أخرى دعوة أحمد قريع للإسرائيليين بتشديد الحصار على قطاع غزة. كما وجاء في وثيقة أخرى، دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس الإسرائيليين لمهاجمة قطاع غزة، وذلك قبل العدوان الإسرائيلي في نهاية العام 2008، وقد تبيّن أنّ الرئيس عباس كان على عِلم بنيّة دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي مُهاجمة قطاع غزة في العام 2008، بعد أن أبلغه أحد المسؤولين في وزارة الحرب الإسرائيلية.[127] وعلى الرغم من عدم حاجة إسرائيل إلى مُساعدة السلطة الفلسطينية للحفاظ على أمنها، إلا أنّ التنسيق الأمني من شأنه بث حالة من التصادم بين الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ما يخدم أهداف إسرائيل التي تُحبّذ هذا التصادم لتخفيف الضغط عليها في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

2.4 منظمة التحرير الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

2.4.1 مرجعيات منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

إقترن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بوضع واحدة من أهم الوثائق السياسية الفلسطينية وهو الميثاق القومي الفلسطيني، حيث تُلخّص مقولات الفكر السياسي التي حظيت بإجماع واسع وتعكس صورة هذا الفكر، كما تبلور حتى العام 1964 وترسم أهدافه، ويختلف الميثاق القومي الفلسطيني عن الميثاق الوطني الذي تمّ وضعه في العام 1968. وصادق على الميثاق القومي الفلسطيني المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير المنعقد في أيار من العام 1964، وتُعتبر الأفكار التي حواها الميثاق القومي هامة، كما أنّ عملية وضعه ذاتها كانت هامة أيضاً، حيث كانت المرّة الأولى التي يلتقي فيها المعدودون مُمثّلين للشعب الفلسطيني بأسره بعد النكبة، ووضعوا ميثاقاً مُلزماً للشعب. وقد جدّد الميثاق القومي التأكيد

---

[125]. نيكولاس جويات، **غياب السلام: محاولة لفهم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني**، طلعت الشايب، مترجم (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، 34.

[126]. ناصر القدوة، "نحو إستراتيجية فلسطينية ناجحة،" **نحو إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية** (البيرة: بدائل- المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، 2009)، 36.

[127]. نوفل، "وثائق الجزيرة حول المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية: "تحليل مضمون"،" 78-79.

على مُعطيات الفكر السياسي الرئيسة التي سبقت العام 1948، حيث إعتبر فلسطين وطناً عربياً والشعب الفلسطيني جزء من أمّة عربية واحدة كما جاء في مواد الميثاق الأولى والثانية والثالثة، وجرى التأكيد على أنّ حق السيادة على فلسطين يقتصر على العرب وحدهم ونفي أي حق لليهود فيها وتثبيت حق أهل البلاد العرب في تحريرها كما جاء في مواد الميثاق الرابعة والخامسة والسادسة، ولم يقرّ الميثاق بحق المواطنة في فلسطين المأمول تحريرها إلا لليهود الذين هم من أصل فلسطيني. وفيما يتعلّق بتقسيم البلاد بين العرب واليهود، فشدّد الميثاق القومي على أنّ ذلك باطلاً ورفض الإعتراف بوجود دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي أو حقّها في الوجود.[128]

وإكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية شرعيتها على الصعيد الفلسطيني من خلال إجماع الفلسطينيين على الأهداف التي نشأت من أجل تحقيقها، وكذلك عبر إلتفاف الغالبية العُظمى من الشعب الفلسطيني حول المقاومة المسلّحة التي تمّ إعتمادها كوسيلة رئيسية وشبه وحيدة في إسترجاع الحقوق الفلسطينية، وبالتالي كان الكفاح المسلّح وثيقة لدخول الحركات والأحزاب الفلسطينية إلى منظمة التحرير.[129]

وشكّل الميثاق الوطني الفلسطيني المقرّ في العام 1968 أساس الشرعية الفلسطينية بشكل عام، وداخل الإطار الشعبي الفلسطيني بشكل خاص. وكان عنوان هذه الشرعية إعتماد الميثاق لمبدأي تحرير فلسطين والكفاح المسلّح، وتكوّنت الوحدة الفلسطينية ضمن إطار هذين المبدأين، ووحّدت الفلسطينيين جميعاً. وحين برزت خلافات فلسطينية داخلية، سواء كان ذلك في إطار برامج الفصائل الفدائية أو تجاه بعض قرارات المجلس الوطني التي تختلف عن بنود الميثاق أو تتناقض معها، كان يُمكن إعتبار الميثاق هو المرجع وإعتبار القرارات السياسية موضوعاً يخُص أصحابه فقط، ولكنه ليس مُلزماً له.[130]

وفي المادة الثانية من الميثاق الوطني الفلسطيني المقرّ في العام 1968، فقد نصّت على أنّ "فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الإنتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ". وفي المادة الثالثة من الميثاق، نصّت أنّ "الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويُقرّر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته وإختياره".[131] في حين أنّ المادة 19 نصّت أنّ "تقسيم فلسطين الذي جرى في العام 1947 وقيام إسرائيل باطل من

---

[128]. فيصل حوراني، "نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطوراتها حتى نهاية القرن العشرين،" ناهض زقوت، محرّر ومراجع، **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية** (غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000)، 46-47.

[129]. طاهر تيسير المصري، "من أجل النهوض بالمشروع الوطني الفلسطيني/ التجربة الفلسطينية: الدروس والعبر،" **تسامح** 9، عدد 34 (2011): 87.

[130]. بلال الحسن، "منظمة التحرير الفلسطينية: قراءة في التجربة والبحث في سبل التمثيل،" جميل هلال، محرّر، **فلسطين: دروس الماضي وتحديات الحاضر وإستراتيجيات المستقبل** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012)، 124.

[131]. "الميثاق الوطني الفلسطيني، 10-1968/7/17،" **من وثائق منظمة التحرير الفلسطينية: غصن الزيتون وبندقية الثائر** (القاهرة، بيروت، عمّان: دار الفتى العربي، د.ت.)، 6.

أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقّه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير". وجاءت المادة 21 لتنصّ على أنّ "الشعب العربي الفلسطيني، مُعبّراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلّحة، يرفُض كل الحُلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفُض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها".[132]

وقد عقد المجلس الوطني الفلسطيني في تاريخ 24 نيسان من العام 1996 جلسة خاصة في مدينة غزة، وإستمع إلى تقرير اللجنة القانونية المكلّفة بتعديل الميثاق الوطني بما يتناسب مع المرحلة الراهنة والأوضاع السياسية التي يمرّ بها الشعب الفلسطيني والأمّة العربية والعالم. وقد وافق المجلس على النص التالي الخاص بتعديل الميثاق، والذي حاز على موافقة 504 أصوات، وعارضه 54 صوتاً، وإمتنع عن التصويت 14 صوتاً. وفيما يلي جزء من نص التعديل:

"إنّ المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في دورته الحادية والعشرين في مدينة غزة، إذ ينطلق من وثيقة إعلان الإستقلال والبيان السياسي المعتمد في الدورة التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر في 15 تشرين الثاني من العام 1988، والتي أكّدت مبدأ حل النزاعات بالطُرق السلمية وإعتماد حل الدولتين، وإذ يستند إلى مُقدِّمة إعلان المبادئ الموقّع في واشنطن في 13 أيلول من العام 1993، والتي تضمّنت الإتفاق على أنّ الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والإعتراف بحقوقهما السياسية المشروعة المتبادلة، والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن مُتبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السلمية المتّفق عليها".[133]

ومع إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني وقاعدتيه الأساسيتين اللتان تتمثّلان في: تحرير فلسطين والكفاح المسلّح، إنفضّ عقد الوحدة الوطنية الفلسطينية حول منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبحت المنظمة تُمثّل أصحابها والمسيطرين عليها، ولم يعُد من الممكن القول بأنّها تُمثّل الشعب الفلسطيني. كما أنّ قرار الإلغاء والتعديل في العام 1998 لم يكُن شرعياً، وذلك على إعتبار أنّه لم يصدُر عن مجلس وطني مُعترف بشرعيته، كما لم يصدُر عن مجلس وطني أصلاً، وبالتالي فإنّ منظمة التحرير أصبحت غير شرعية ولا تُمثّل الشعب الفلسطيني.[134]

وقد نصّت المادة السابعة من الميثاق الوطني الفلسطيني على أنّ: "الإنتماء الفلسطيني والإرتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وأنّ تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة ثورية عربية وإتّخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً روحياً مادياً عميقاً وتأهيله للنضال والكفاح المسلّح والتضحية بماله وحياته لإسترداد وطنه"، وبالتالي فإنّ تحديد الهدف الأساسي هو الضمان لنجاح المسيرة الثورية وتحقيق النصر، في المقابل فإنّ الإبتعاد عن الهدف

---

[132]. المرجع السابق، 10-11.

[133]. أحمد قريع، **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو إلى خريطة الطريق** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005)، 38-39.

[134]. الحسن، "منظمة التحرير الفلسطينية: قراءة في التجربة والبحث في سبل التمثيل،" 127.

وخوض المعارك الجانبية يؤدي إلى هلاك قوى الثورة.[135] في حين نصّت المادة العاشرة من الميثاق الوطني الفلسطيني على أنّ: "العمل الفدائي يُشكّل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلّحة وتحقيق التلاحُم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضماناً لإستمرار الثورة وتصاعُدها وإنتصارها".[136]

وبعد إقرار برنامج السلام الفلسطيني في العام 1988 وقبول منظمة التحرير الفلسطينية إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة في حزيران من العام 1967، ومن ثمّ موافقتها على المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام ضمن الوفد الأردني في العام 1991، ومن ثمّ توقيعها على إتفاق أوسلو مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في العام 1993، وقيامها بعد ذلك بإلغاء بعض بنود الميثاق الوطني الفلسطيني المتعلّقة بالكفاح المسلّح كوسيلة للتحرير، إضافة إلى إلغاء بند إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي فلسطين التاريخية، وبعد إعتماد المفاوضات كخيار وحيد لتحرير الأرض وتحصيل الحقوق الوطنية؛ فإنّ كل ذلك أحدث خللاً بنيوياً في شرعية منظمة التحرير التي إستندت في السابق إلى الكفاح المسلّح والميثاق الوطني والبُعد العربي والقومي للقضية الفلسطينية، وتمّ التخلّي عن كل هذه الركائز مُقابل أن إعترفت إسرائيل بأنّ منظمة التحرير هي مُمثّل للشعب الفلسطيني، وبالتالي فباقي القضايا الجوهرية خاضعة للتفاوض، مثل حدود الدولة والمستوطنات والقدس واللاجئين والمياه. وفي المقابل، إعترفت منظمة التحرير بشرعية إقامة دولة إسرائيل على حوالي 78% من أراضي فلسطين التاريخية.[137]

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ منظمة التحرير الفلسطينية إلتزمت منذ تأسيسها في العام 1964 بالأهداف الوطنية والحقوق التاريخية وفق نصوص ميثاقها، إلا أنّ هذا الإلتزام تمّ التراجُع عنه بشكل تدريجي منذ العام 1973 من خلال خطوات تراكُمية في مسار الهبوط، وصولاً إلى أوسلو في العام 1993 وإعتراف قيادة منظمة التحرير بدولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي مُقابل إنشاء سلطة الحُكم الإداري الذاتي وفق شروط وتعقيدات سياسية وإقتصادية وأمنية إسرائيلية، فكان من الطبيعي في ظل موافقة السلطة عليها أن تتزايد وتيرة التنازلات في المسار السياسي لقيادة منظمة التحرير. ولم تُحقّق المفاوضات سوى المزيد من الهبوط والتراجُعات التي وصلت ذروتها في قبول رئيس منظمة التحرير بصيغة المفاوضات المباشرة رغم تراجُع الحكومة الإسرائيلية والولايات المتحدة الأمريكية عن كافة المرجعيات التي سبق الإتفاق عليها، وتمّ إضافة شرط الإعتراف في "يهودية دولة إسرائيل"، وهذه النتيجة مؤشر على وصول المسار التراكُمي للتراجُعات الفلسطينية إلى ذروته في التخلّي عن الحقوق والأهداف الوطنية الفلسطينية، وأنّ منظمة التحرير في أهدافها الراهنة لا تمتّ بصلة مع تلك التي

---

[135]. طلال أبو عفيفة، **الإستراتيجية الفلسطينية: من الخيار العسكري.. إلى خيار المفاوضات، 1917–1993** (القدس: طلال أبو عفيفة، 1993)، 108-109.

[136]. المرجع السابق، 115.

[137]. المصري، "من أجل النهوض بالمشروع الوطني الفلسطيني/ التجربة الفلسطينية: الدروس والعبر،" 88–89.

تشكّلت في العام 1964. وبالتالي يُمكن القول بأنّ عملية السلام لا تهدف للوصول إلى دولة مُستقلة للفلسطينيين، بل أنّ هدفها هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة السياسية الإقتصادية الأمنية الصهيونية.[138]

وتبنّت منظمة التحرير الفلسطينية إنجاز البرنامج الوطني في إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة وحق العودة من خلال فكرة المنظمة في إقامة سلطة وطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث تتحوّل من خلال التفاوض مع الإسرائيليين إلى دولة فلسطينية مُستقلة، فشكّل هذا التصوّر فهماً قاصراً بالنسبة لطبيعة الإحتلال الإسرائيلي ومفهومه لطبيعة الصراع ولحل قضية الشعب الفلسطيني الموجود في أكثر من تجمّع، والذي يُطالب بحق العودة، ويتعارض في مشروعه الوطني مع المشروع الصهيوني. ومن ناحية ثانية، وبسبب إنحسار المشروع الوطني الفلسطيني في مشروع وطني يخُص بدرجة أولى الفلسطينيين في الضفة والقطاع، فإنّ الفلسطينيون لم يجدوا في التجمّعات الأخرى مساحة يُمارسون فيها دورهم من خلال السلطة الفلسطينية كأداة أساسية لتنفيذ البرنامج الوطني. فعلى سبيل المثال، إنّ فلسطينيو 48 وتجمّعات الشتات تُعمّق شعورهم بأنّهم أصبحوا خارج دائرة المشروع الوطني لأنّ منظمة التحرير الفلسطينية لم تعُد تولي الإهتمام بهذه التجمّعات من الشعب الفلسطيني، وإنغمست رموزها القيادية في البحث عن دور وحصة في السلطة، ممّا يفسّر عملية تآكل حالة الإلتفاف حول منظمة التحرير بإعتبارها الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وشكّلت عبر عشرات السنوات وطناً معنوياً وصيغة للتعبير عن الهوية الوطنية في الشتات، وكذلك لم يعُد برنامج السلطة يُشكّل برنامجاً وطنياً لجميع الفلسطينيين.[139]

ولا شك بأنّ السياسة التي إنتهجها اليمين المحافظ في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أضعفت قُدرة المنظمة على التأثير في "عملية السلام" وتصحيح مسارها. وبغض النظر عن التبريرات التي كانت تتستّر بها هذه السياسية في كل مرحلة من مراحل تطور "عملية السلام"، يتبيّن بشكل واضح أنّها قادت عملياً إلى التسليم بالصيغة الأمريكية للتمثيل الفلسطيني في مؤتمر مدريد وبالشروط الأمريكية الإسرائيلية المسبقة التي تُحدّد مجرى ومسار العملية التفاوضية فيه بعيداً عن قرارات الشرعية الدولية. وقد إنطلقت هذه السياسة من القرار الخاطئ بقبول الحوار مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، وكان لهذه الخطوة دلالة سياسية تؤشر إلى الإستعداد للتكيّف مع صيغة التمثيل المقترحة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ومرّت عبر التلميحات والتصريحات المعلنة إلى التساهُل في مسألة صيغة التمثيل مُقابل الحديث الديماغوجي عن السعي إلى ضمانات أمريكية بشأن مضمون التسوية، وقد إنتهت إلى التسليم بصيغة التمثيل المرسومة كما بالشروط المجحفة التي تُحدّد مُسبقاً الخطوط الرئيسية لمضمون التسوية في نطاق الأُسس التي قامت عليها إتفاقية الإطار الشهيرة الموقّعة في كامب ديفيد في العام 1978. وعملت هذه السياسة على تشجيع التعنّت الأمريكي والإسرائيلي، وتسهيل

---

[138]. غازي الصوراني، **حوار مفتوح مع غازي الصوراني حول القضايا السياسية والمعرفية وآفاق اليسار العربي والعالمي** (غزة: مطبعة الأخوة، 2010)، 7-8.

[139]. الشعيبي، "منظمة التحرير: البرنامج الوطني وآليات تنفيذه،" 42.

وتغطية التراجُعات العربية، وإهمال الفُرص المتاحة لإستثمار وإستنهاض المواقف الدولية المتعارضة، ولو بشكل جزئي، مع الموقف الأمريكي، إضافة إلى التفريط بمواقع القوّة الكامنة في الموقف الفلسطيني وإهمال إستنهاضها.[140]

ولم يوجّه الطرف الفلسطيني المفاوض العناية الكافية لموضوع الأمن الفلسطيني، ووجد نفسه مغموراً وسط إفتراضات نجحت دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في زرعها، وتتمثّل في أنّ إسرائيل أمنها مُهدّد، وبالتالي فضمان أمنها يكون من خلال حرمان الشعب الفلسطيني من حقّه في تقرير مصيره وإقامة المستوطنات على أرضه وإدارة الظهر لقرارات الشرعية الدولية، وتبنّت الإدارة الأمريكية هذا الموقف إضافة إلى دول أخرى. أمّا بالنسبة لأمن الضحية، أي أمن الفلسطينيين الرازحين تحت الإحتلال، فلم يدخُل في حساب الأقوياء، حتى أنّ قوّة الشرطة الفلسطينية الموعودة نظروا إليها من زاوية الأمن الإسرائيلي، وباتت هذه المسألة (الأمن الإسرائيلي) هي المعيار لتقويم أي مطلب أو مشروع يُقدّم في مجرى العملية التفاوضية.[141] وبالتالي كانت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بدايتها على قضايا أمنية جزئية، وليست مفاوضات على أعمدة الصراع المتمثّلة في: القدس، اللاجئين، الحدود، المياه، المستوطنات، الأمن، الأسرى.[142]

وقد إعتبرت القيادة الفلسطينية طريق المفاوضات ساحة جديدة من ساحات النضال بوسائل مُغايرة وشروط مختلفة عمّا سبق، وكان الهدف دائماً هو الوصول إلى الحقوق والأهداف الوطنية،[143] إلا أن المتتبّع الدقيق لمسيرة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية يُلاحظ بأنّ الحقوق والأهداف الوطنية دائماً ما يتم التنازل عنها في سبيل إرضاء الإسرائيليين الذين لا يكتفون بما يُقدّمه لهم الفلسطينيون من تنازلات عن حقوق الشعب الفلسطيني التي من المفترض أن تكون مقدّسة.

ولم يكُن الإقتراب من الحالة الجماهيرية الديمقراطية للإنتفاضة، والإستجابة لمتطلّبات تطورها وتصاعُدها، خياراً مطروحاً على جدول أعمال القيادة المتنفّذة في منظمة التحرير الفلسطينية لإعتبارات مُتعدّدة، فالإنتفاضة كحركة جماهيرية ذات طابع ديمقراطي كانت تدفع في سنواتها الأولى نحو إعادة صوغ العلاقات في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية في صالح القوى الوطنية الجذرية والديمقراطية والتقدُّمية، وهذا الأمر كان يُثير مخاوف هذه القيادة ويدفعها للتدخّل في شؤونها بوسائل بيروقراطية تضع قيوداً على آفاق تطورها وتجذّرها. وبالتالي فقد إتّسمت سياسة هذه القيادة بالإحجام عن تطوير الموقف الوطني في مواجهة ضغط الإدارة الأمريكية ومشروعها، والتردّد في إتّخاذ خطوات جادّة ومسؤولة تُعيد الإعتبار للوحدة الوطنية والعلاقات بين أطراف الإئتلاف الوطني في منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى النزوع نحو إحتكار السلطة

---

[140]. صالح زيدان، "عشر موضوعات في تقييم سياسة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: من مؤتمر مدريد وإنطلاق العملية التفاوضية،" **الطريق الوعر: نظرة على المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو** (بيروت: شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1997)، 7-8.

[141]. البرغوثي، **من كتابات بشير البرغوثي: مقالات في المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية**، 109.

[142]. نايف حواتمة، **اليسار العربي: رؤيا النهوض الكبير (نقد وتوقعات)**، ط4 (رام الله: مركز المسار للدراسات والنشر، 2000)، 109.

[143]. النفار، "المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.. بين الثابت والمتحول،" 80.

والقرار في إطار تنامي الميول التي تضغط بقوّة للإلتحاق بالمشروع الأمريكي بشروط مُجحفة على أمل الإعتراف بموقعها وبدورها في التسوية.[144]

ويعتبر عبد الستار قاسم، أستاذ العلوم السياسية، بأنّ مواصلة الرئيس الفلسطيني محمود عباس المفاوضات رغم إعترافه بعدم تحقيقها شيء، ومع ذلك يستمر بالمفاوضات، بأنّه "موقف لا يدخُل ضمن المنطق السياسي أو المنطق العلمي، وكأنّ المسألة باتت عناد"، حيث يقول الرئيس عباس بأنّه "إذا ما فشلت المفاوضات سيفاوض أيضاً، وإذا فشلت بعد الفشل فسيفاوض"، وبالتالي يعتبر قاسم بأنّ "هذا نوع من الإستهتار بمُستقبل الشعب الفلسطيني وهذا لا يجوز".[145]

وهكذا، يتوجب على قوى اليسار أن تستنبط خطابها السياسي وتُمارس دورها في منظمة التحرير الفلسطينية، كما في أوساط الجماهير، من أجل إستعادة هدف الصراع والحل التاريخي في إقامة دولة فلسطين على كامل الأرض الفلسطينية. وهذا يتطلّب من اليسار الفلسطيني تغيير الكثير من الشعارات والتأسيس لأنماط عمل وإستراتيجيات جديدة، وهو ما يحتاج إلى وضوح الرؤى المعرفية والسياسية بمُنطلقاتها التقدُّمية، إضافة إلى حاجتها إلى أدوات نضالية جديدة أشبه "بكُتلة تاريخية" ذات مضمون وطني وقومي ماركسي كنقطة إنطلاق صوب التغيير المنشود، وتُشكّل في ذات الوقت جزء لا يتجزأ من الإطار الأُممي المناهض للإمبريالية وأدواتها العُنصرية والرجعية، بحيث تبدأ هذه الكُتلة التاريخية أنويتها في كل بلد عربي على حدّة برؤية تحرّرية وتقدُّمية تقوم على الإلتزام السياسي والتنظيمي والمعرفي والأخلاقي بمصالح وأهداف العمال والفلاحين وكل الفقراء والمضطهَدين.[146]

ولم يكُن نجاح القوى الفلسطينية المتشكّلة على أُسس أيديولوجية وماركسية أو قومية عربية، وصعودها في إطار النظام الفلسطيني، تعبيراً عن قبول فكرتها أو نابعاً من عمليات التعبئة حول أيديولوجياتها، وذلك على الرغم ممّا كان لهذه الأيديولوجيات من بريق وصدى جاذب، بل أنّ النجاح إرتبط بالمساهمة المميّزة في الكفاح الوطني المسلّح، والمساهمة في بناء وتعزيز أشكال التضامن الإجتماعي من خلال شبكات الدعم والمنظمات الجماهيرية، وخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هذا إلى جانب الوفرة المالية عبر الإرتباط بمحاور عربية مؤثرة في الشأن الفلسطيني.[147]

2.4.2 رسائل الإعتراف المُتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل

بموجب رسائل الإعتراف المتبادل، إعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بدولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، وإعترفت إسرائيل في المقابل بمنظمة التحرير؛ وهذا الإعتراف يُضفي الشرعية على دولة إسرائيل، وهي شرعية لن تتمكّن إسرائيل من

---

[144]. **مأزق التسوية... وآفاق النهوض الوطني: الوثائق الكاملة الصادرة عن الكونفرنس الوطني العام الثالث** (د.م.: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، 1998)، 59-60.

[145]. حوامتة، **اليسار العربي: رؤيا النهوض الكبير (نقد وتوقعات)**، 122.

[146]. الصوراني، **حوار مفتوح مع غازي الصوراني حول القضايا السياسية والمعرفية وآفاق اليسار العربي والعالمي**، 8-10.

[147]. غسان أبو حطب، "النظام السياسي الفلسطيني والدور المأمول لقوى اليسار،" **تسامح** 9، عدد 35 (2011): 54.

الحصول عليها بدون الإعتراف الفلسطيني بوجودها. وبعد إضفاء الشرعية على إسرائيل، فالسؤال هو أيّة إسرائيل هذه التي تعترف بها منظمة التحرير؟ حيث من المعروف أنّ إسرائيل إمتنعت منذ تأسيسها عن وضع دستور لها، بل وضعت نظاماً أساسياً، على إعتبار أنّها لم تشأ أن تُلزم نفسها بالحدود التي رسمتها الأمم المتحدة في قرار تقسيم فلسطين في العام 1947 أو بالحدود التي توصّلت إليها في هُدنات 1948-1949. إضافة إلى ذلك، فإنّ هذا الإعتراف بإسرائيل من جانب منظمة التحرير هو إعتراف بسيادة على أرض، وبالتالي فكل ما تشرّعه دولة ذات سيادة على أرضها ويُصبح قانوناً، فهو شرعي. ومن المعلوم أنّ إسرائيل قد إغتصبت وصادرت الأراضي والمياه والحقوق وفرضت الضرائب الإنتزاعية وأخرجت وطردت السكان بموجب قوانينها، وكان الفلسطينيون يصِفون هذه القوانين بأنّها قوانين المحتل وتُجبر الحاكم المستبد، وأنّها بناءً على ذلك لا تحمل أيّة شرعية، فأصبحت كلّها شرعية. كما وتتضمّن رسائل الإعتراف "حق دولة إسرائيل بالعيش في سلام وأمن"، وهذا النص يعترف بإسرائيل ضمناً من خلال إيراد إسمها كدولة، إلا أنّ الإعتراف البارز هو حقّها "بالعيش في سلام وأمن"، فيحمل هذا النص معنى بأنّ سلام إسرائيل وأمنها لهما الأسبقية، وبالتالي فهذا الحق المعترف به من الفلسطينيين يُشكّل الواجب الأكبر عليهم تجاههما، كما ويعطي هذا النص "حق إسرائيل في العيش بسلام وأمن" أسبقية على حق الشعب الفلسطيني بالنضال من أجل حقوقه، ويُعرّض هذا الشعب للعقوبة المشدّدة لأيّة بادرة نضال أو ظاهرة نضال.[148] وهكذا، فإنّ رسائل الإعتراف بإسرائيل قد حدّدت بالنص أنّ منظمة التحرير الفلسطينية تتخلّى "عن أي عمل من أعمال العُنف"، وبالتالي فإنّ أيّة مفاوضات ستكون عملية إستجداء من جانب، وعطاء أو رفض من الجانب الآخر.[149]

وكان شمعون بيريس، رئيس دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، يهدف بشكل إستراتيجي الحصول على ضمان من منظمة التحرير الفلسطينية بالإعتراف بإسرائيل وأن تنبذ الإرهاب بنحو لا رجعة منه وأن تنقُض بنود ميثاقها- الميثاق الوطني الفلسطيني- الذي ألزم المنظمة بالقتال من أجل تدمير دولة إسرائيل؛ في مُقابل عودة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وقيادة منظمة التحرير إلى غزة وأريحا.[150]

2.4.3 تنازلات منظمة التحرير الفلسطينية

كانت منظمة التحرير الفلسطينية قبل فترة طويلة من إتفاق أوسلو، وتحديداً خلال عقد السبعينيات في لبنان، قد أصبحت بيروقراطية وباتت تتحوّل أكثر فأكثر إلى شبه دولة وتتراجع شيئاً فشيئاً عن أن تكون حركة تحرّر وطني. ومنذ اللحظة التي إنتقلت فيها القوى العسكرية الرئيسية لمنظمة التحرير من الجنوب اللبناني إلى بيروت وصيدا في مرحلة

---

[148]. برهان الدجاني، **مفاوضات السلام: المسار والخيارات والإحتمالات** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994)، 89-91.

[149]. المرجع السابق، 111.

[150]. شمعون بيريس، **معركة السلام: يوميات شمعون بيريس**، ديفيد لانداو، محرّر، عمّار فاضل ومالك فاضل، مترجمان (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995)، 390.

1975- 1976 من الحرب اللبنانية، إختفى الزعم بأنّ هدفها هو تحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلّح؛ ومع تحوّل قوّاتها إلى قوات دفاع عن النفس بالنسبة للشعب الفلسطيني في لبنان، ومع تحوّل إستراتيجية منظمة التحرير إلى الدبلوماسية ليُصبح هدفها حل الدولتين، تبخّرت تلك المزاعم بشكل كلّي. وقد وقعت السلطة الفلسطينية في هذا الفخ من خلال قبولها للصيغة التفاوضية في مدريد في العام 1991 بطلب من الإسرائيليين، وتمّ التخطيط إلى تناول قضية اللاجئين (وجميع القضايا المهمّة) في وقت لاحق في مفاوضات الوضع النهائي، والتي تأجّلت لما يُقارب العقد من الزمن، أي لحين إنعقاد مؤتمر كامب ديفيد الإجهاضي في العام 2000، ثمّ تأجّل إلى ما لا نهاية.[151]

وكشفت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية عن تنازلات فلسطينية كثيرة، حيث تحوّل إنسحاب قوات الإحتلال إلى "إعادة إنتشار إلى مناطق أمنية يتم الإتفاق عليها"، وتمّ إختزال إلغاء الإستيطان والمستوطنات "بتعهّد إسرائيلي" بوقف النشاطات الإستيطانية، وسقط الكلام عن اللاجئين والتعاطي الواضح معهم وفقاً للقرار 194 بإعتبار أنّ مسألتهم مُحالة إلى المسار المتعدّد بديلاً عن الإصرار بإستعادة قضية اللاجئين إلى طاولة المفاوضات الثُنائية، أمّا النازحين فتمّ الإكتفاء بالإشارة إلى "تعهّد إسرائيل بعودتهم إلى المناطق المحتلة"، دون الإشارة إلى قرار مجلس الأمن رقم 237 ذات الصلة، وهو قرار مُلزم، وتمّ إرجاء الحديث عن المصير النهائي للقدس، كما وتمّ التخلّي عن الأمن الخارجي وتركه للقوّة المحتلة، إضافة إلى العلاقات الخارجية بما ينسجم مع المطالب الإسرائيلية، ولم يتم الإشارة إلى ترابط مسارات الحل على مختلف الجبهات بحيث يكون الحل شاملاً كما قرّرت القيادة الفلسطينية. وقد جاءت هذه التنازلات إستجابةً للضغوط الأمريكية والإسرائيلية، وتراجع الوفد الفلسطيني عن مطالبه بالسيادة على الأرض والمياه والمصادر الطبيعية، وبالتالي شكّل هذا التراجُع خطوة هامة نحو الإقتراب من المفهوم الإسرائيلي القائم على طرح مسألة الأرض في المرحلة الإنتقالية من زاوية الإستخدام، وما يتّصل به من قضايا قانونية، وذلك على إعتبار أنّ الأرض والمسائل الجغرافية المتعلّقة بالسيادة سيتم التعامُل معها في المرحلة النهائية.[152]

وهذه التنازلات الفلسطينية تخلّلتها مواصلة الإستيطان والقمع الدموي الإسرائيلي والحصار المتكرّر لقطاع غزة والضفة الغربية، وظهرت عناصر الحل الأمريكي الإسرائيلي وطابعه التصفوي لحقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والدولة والعودة من ناحية، ولتكشف من ناحية ثانية ما وفّرته المفاوضات من غطاء لسياسة ضرب الإنتفاضات ومواصلة الإستيطان.[153]

---

[151]. الخالدي، "من حركة تحرر وطني إلى سلطة."

[152]. **الإنتفاضة، المفاوضات، النظام الإقليمي الجديد، البديل الوطني الواقعي التوحيدي: التقرير السياسي الصادر عن أعمال اللجنة المركزية**، 32-33.

[153]. المرجع السابق، 49.

2.5 محطّات من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

2.5.1 إتفاق أوسلو في العام 1993: تداعياته ونتائجه

كان واضحاً في إتفاق أوسلو، وفي مختلف الإجتماعات، طبيعة الأهداف الإسرائيلية من وراء العملية السياسية. ففي البيانات والتصريحات الصادرة عن تلك الإجتماعات، كان واضحاً أنّ دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي تُطالب بالتطبيع الكامل ومُحاربة الإرهاب من دون أن تُبدي أي إستعداد لتقديم مُقابل لهذه المطالب، كما أنّ التركيز أصبح مُنصبّاً على المطالب الإسرائيلية حتى من قِبَل رُعاة مؤتمر مدريد وكأنّها هي لُب الصراع.[154]

وإنّ إتفاق أوسلو والمفاوضات التي ستتبعه تفرض على الفلسطينيين الإلتزام بوقف المقاومة وقمعها، والتخلّي عن الإنتفاضة، والتعاون الأمني، والتسليم بالتبعية الإقتصادية الكاملة، وتجميد المطالبة بالجوانب الجوهرية من الحقوق الوطنية حتى مفاوضات الوضع الدائم؛ وبالتالي فهذه الإلتزامات تؤدي إلى تجريد الطرف الفلسطيني من مُعظم أشكال ووسائل الضغط المؤثرة على الإحتلال، وإلى تقويض أركان البرنامج الوطني المشترك، كما أنّه مكّن دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي من فرض مفهومها الخاص لترتيبات المرحلة الإنتقالية على قاعدة إعتصار أقصى ما يُمكن من تنازلات، والإلتزام بأقل ما يُمكن من إستحقاقات.[155] وهذه الإلتزامات من شأنها أن تؤدي إلى خسارة كامل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وفي المقابل، فقد حقّقت إتفاقات أوسلو منافع كثيرة لدولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، حيث أخذ الإقتصاد الإسرائيلي يُحقّق قفزات مكاسب عديدة ويغزو العديد من الأسواق ويجتذب الكثير من الإستثمارات الأجنبية عبر الإستفادة من رفع المقاطعة العربية، كما وأنجزت إسرائيل إتفاقيات إقتصادية مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، إضافة إلى الإتفاقات العسكرية والإستراتيجية، ما رفع مستوى الشراكة الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية إلى مرحلة نوعية جديدة.[156]

ومن خلال توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على إتفاقيات مع حكومة دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي فيما يتعلّق بترتيبات المرحلة الإنتقالية، أدارت ظهرها لمصالح وحقوق الشتات الفلسطيني المجسّدة من خلال البرنامج الوطني المتمثّل في العودة وحق تقرير المصير والدولة المستقلة ووحدة الشعب في الوطن والشتات، وبالتالي فإنّ هذا المسّ بالبرنامج الوطني أدّى إلى الشعور بالخذلان، وخاصة في أوساط الفلسطينيين في الشتات الذين وضعتهم إتفاقات أوسلو أمام مخاطر التوطين والتهجير وضياع الحقوق.[157]

---

[154]. البرغوثي، **من كتابات بشير البرغوثي: مقالات في المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية**، 131.

[155]. قيس عبد الكريم، **خمس سنوات على إتفاق أوسلو** (بيروت: شركة التقدم العربي، 1999)، 14.

[156]. المرجع السابق، 39.

[157]. المرجع السابق، 85-86.

ويبدو أنّ إتفاق أوسلو ونشوء السلطة الفلسطينية قد حسم الحد الأقصى لحدود الدولة الفلسطينية وأُفقها المباشر في حدود الرابع من حزيران من العام 1967. وعلى الرغم من أنّ هذا الإتفاق كان أول إتفاق سياسي يقوم على أساس الإعتراف المتبادل، إلا أنّ هذا الإعتراف لم يكُن متساوياً بين دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية وفقاً للصيغة التي تضمّنتها رسائل الإعتراف المتبادل، والتي نصّت على أنّ "حكومة إسرائيل قرّرت الإعتراف بمنظمة التحرير كمُمثّل للشعب الفلسطيني، وعلى إقامة مفاوضات معها من خلال عملية سلام الشرق الأوسط"، في المقابل إنّ "منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق إسرائيل في الوجود بسلام وأمان".[158]

ويُعتبر الخطأ الإستراتيجي في أوسلو هو الإتفاق على إعتراف الفلسطينيين بدولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، وعلى إعتراف إسرائيل بأنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي مُمثّل الفلسطينيين. بمعنى آخر، فقد وافق الفلسطينيون على أنّ 78% من أراضي فلسطين التاريخية هي للإسرائيليين، في المقابل وافق الإسرائيليون على أنّ هذه القيادة المسمّاة بمنظمة التحرير الفلسطينية هي للفلسطينيين، وبالتالي كانت المعادلة تتمثّل في: الأراضي مُقابل القيادة. كما تمّ الإتفاق على تقسيم الأراضي المحتلة في العام 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة، بإستثناء القدس الشرقية، إلى ثلاث فئات "أ،ب،ج"، على أن تكون أراضي "أ" المكوّنة من المدن الكبيرة تحت السيطرة الفلسطينية الإدارية والأمنية مع وجود بعض الإستثناءات التي يحق للإسرائيليين فيها دخول هذه المدن، أمّا الأراضي "ب" والتي تضُم في العادة القُرى الكبيرة فسوف تكون تحت السيطرة الإدارية الفلسطينية والأمنية الإسرائيلية، أمّا أراضي "ج" والتي تضُم بعض القُرى الصغيرة ومُعظم الأراضي الفارغة فهي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة؛ وحتى هذا الوضع تمّ تجاوزه وأعادت إسرائيل إحتلال المدن في إنتفاضة الأقصى في العام 2001. وهكذا فقد كانت القضايا التي تخلّت عنها القيادة الفلسطينية في أوسلو واضحة، فقد تمّ التخلّي عن الأراضي التي تمّ إحتلالها في العام 1948 بشكل نهائي وإنشاء دولة إسرائيل عليها، كما وتمّ التخلّي عن المقاومة بل وإدانتها بشكل أو بآخر، إضافة إلى أنّه تمّ تغيير ميثاق منظمة التحرير، والمسمّى بالميثاق الوطني الفلسطيني، الذي يتحدّث عن تحرير فلسطين في جلسة للمجلس الوطني الفلسطيني في غزة حضرها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.[159] وهنا نرى حجم التنازلات التي تمّ تقديمها من منظمة التحرير، والتي تخُص حقوق الشعب الفلسطيني التي لا يحق لأي جهة التفريط بها، فتمّ التنازل عن أراضٍ تمّ إحتلالها وإستشهد الآلاف من أجل تحريرها، ولكن في النهاية جاءت منظمة التحرير كمُمثّلة للشعب الفلسطيني وتنازلت عن ما هو مقدّس. ومع كل هذه التنازلات لم يقف اليسار الفلسطيني سدّاً منيعاً في وجه السلطة الفلسطينية التي تُقدّم لإسرائيل الهدايا على "طبق من ذهب".

---

[158]. الصالحي، **طريق اليسار نحو الحرية والديمقراطية والعدالة**، 9-10.

[159]. إياد البرغوثي، "المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: هدف أم وسيلة؟،" **تسامح** 8، عدد 31 (2010): 10-11.

وجاء في نص المشروع الفلسطيني للحكومة الذاتية المؤقتة بأنّ صلاحيات سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة تمتد على كل المنطقة الفلسطينية المحتلة، ويتضمّن ذلك أرضها ومواردها الطبيعية ومياهها وتُربتها التحتية ومناطقها البحرية الإقليمية وقطاعها الإقتصادي ومجالها الجوي الخاص بها، وسوف تُمارس سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة سلطتها في كل أنحاء المنطقة الفلسطينية المحتلة.[160]

ومن خلال إتفاق أوسلو "لا يكون للسلطة الفلسطينية صلاحيات أو مسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية، والتي تتضمّن فتح سفارات أو قنصليات أو أي نوع آخر من البعثات والمكاتب في الخارج"، ووافقت الجهة الموقّعة على إتفاق أوسلو على أن يقتصر نشاط منظمة التحرير الفلسطينية الخارجي على إجراء المفاوضات وتوقيع الإتفاقيات مع الحكومات والمنظمات لمصلحة السلطة الفلسطينية في مجالات ضيّقة ومُحدّدة، وبالتالي جرّدت دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي السلطة الفلسطينية من كل العلاقات الخارجية خشية ما توحي بها مُمارسة هذه العلاقات من ملامح الدولة، فأوكلت إلى منظمة التحرير القيام بدور السمسار لهذه السلطة، فمُستقبل السلطة هو الذي يعنيها، أمّا منظمة التحرير فمصيرها الإلغاء كما ورد في ديباجة إتفاقية أوسلو، ولكن بعد تأدية آخر ما هو مطلوب منها، وهو التوقيع على وثيقة الحل النهائي بالإملاءات الإسرائيلية.[161]

وقد دخل النظام السياسي الفلسطيني مع أوسلو مُنعطفاً نوعياً تمثّل في قيام سلطة فلسطينية على إقليمها. ومن التغيّرات التي شهدها هذا الطور على النظام الحزبي: إعادة إنتاج هيمنة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" من خلال إستخدام آليات مُتعدّدة كبناء قوّة أمنية، والإستناد إلى قاعدة تنظيمية، وإدارة المواجهة مع الإحتلال، وإحتواء التشكيلات التقليدية، والصراع من أجل الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني؛ صعود تنظيمات الإسلام السياسي وتراجُع ملحوظ في تنظيمات اليسار؛ تشكّل النظام الحزبي من قوى مؤيدة ومُشاركة في السلطة الفلسطينية مُقابل قوى مُعارضة.[162]

وشكّل إتفاق أوسلو نهاية العملية التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وليس بدايتها، حيث أنّ كل ما جرى بعد هذا الإتفاق يدخُل ضمن التفصيلات المكرّرة والمملّة، وحتى وإن لم يتوصل إلى إغلاق ملف المفاوضات المستمرة منذ ذلك الحين، إلا أنّ دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي حصلت على ما تُريد من الفلسطينيين وأصبحت المتحكّمة في مجرى ومآل المفاوضات المحكومة والناجمة عنه. وقد خلا هذا الإتفاق من التكافؤ الداخلي، حيث تضمّن مجموعة من الثوابت

---

[160]. "نص المشروع الفلسطيني للحكومة الذاتية المؤقتة، واشنطن (العاصمة)، 1992/3/3،" **من وثائق منظمة التحرير الفلسطينية: غصن الزيتون وبندقية الثائر** (القاهرة، بيروت، عمّان: دار الفتى العربي، د.ت.)، 91-92.

[161]. شفيق الحوت، "مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية: نحو أسس جديدة لتمثيل الشتات،" وسام رفيدي، محرّر، **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة** (بيرزيت: جامعة بيرزيت- معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005)، 99.

[162]. أبو حطب، "النظام السياسي الفلسطيني والدور المأمول لقوى اليسار،" 53.

حصلت عليها إسرائيل على شكل مبادئ أساسية من خلال الإعتراف فلسطينياً بشرعية وجودها، إضافة إلى نبذ "الإرهاب" والقبول بحل النزاع بالوسائل السلمية. كما وتضمّن إتفاق أوسلو الموافقة الفلسطينية على أن تُصبح إسرائيل شريكاً موازياً ومُتكافئاً في تقرير المصير الفلسطيني بعد أن أخرج الأراضي المحتلة في العام 1948 من دائرة المفاوضات، وتحويل الأرض المحتلة في العام 1967 إلى أرض مُتنازع عليها ومن دون ضمان عدم قيام إسرائيل بتغيير الوقائع المفروضة على هذه الأرض خلال فترة المفاوضات، ما يعني أنّ الفلسطينيين قبلوا من خلال هذا الإتفاق تحديد سقفهم التفاوضي الأعلى بأدنى حد لمطالبهم، ولم يضمنوا أن تبقى وقائع الحد الأدنى على حالها لحين إنتهاء التفاوض بشأنها. وهكذا، فقد وضع الجانب الفلسطيني نفسه في موضع الخاسر منذ البداية، حيث لا يُمكن تحصيل إعادة القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة كاملاً نتيجة عملية مفاوضات بدأت بإعتبار هذه المناطق أرضاً مُتنازعاً عليها.[163]

وقد عبّر شمعون بيريس، رئيس دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، عن إفتقار الفلسطينيين إلى القوّة في عملية أوسلو، وكان يرى "أنّ المفاوضات مع الفلسطينيين ليست عملية خُذ وهات لأنّ منظمة التحرير الفلسطينية ليست لديها سوى القليل الذي يُمكن أن تعطيه لإسرائيل، ليس لديهم أرض، ليس لديهم سلطة، ليس لديهم موارد، من نواحٍ كثيرة هي مفاوضات مع أنفسنا، لأنّ ما يدفعنا هو السؤال: أي إسرائيل تلك التي نُريد أن تكون لنا في المستقبل؟"[164]

وتجدر الإشارة إلى أنّه منذ توقيع إتفاق أوسلو في العام 1993 وحتى العام 2000، صادرت دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي أكثر من 550 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية، وفتحت ملف التوسّع الإستيطاني في مُحيط منطقة المواصي من خانيونس حتى رفح، فضلاً عن المصير المجهول للقدس، فبقي بيد أهلها 14% فقط وإبتلع الإستيطان 32%، ووضعت إسرائيل يدها على 44% تحت عنوان مناطق خضراء للإستيطان فيها، بحيث تكون مفتوحة للإسرائيليين فقط، وفق برنامج التهويد الشامل، وبجداول زمنية تسير عليها الحكومات الإسرائيلية من دون أيّة روادع فاعلة تحت سقف تداعيات أوسلو.[165] فما جرى في إتفاق أوسلو فاق أشدّ التصوّرات تشاؤماً، وترتّب عليه زيادة معاناة الشعب الفلسطيني في مناطق الحُكم الذاتي في مجالات مختلفة، فإتّسعت دائرة البطالة، وتدنّت مستوى المعيشة، وفُرضت قيود إضافية على تنقّل الناس من الضفة الغربية إلى قطاع غزة وبالعكس.[166]

ولم يخلُ إتفاق أوسلو من "تنازل" إسرائيلي، عمل المتنفّذون في منظمة التحرير الفلسطينية على تضخيمه أكثر ممّا ينبغي، وهذا "التنازل" يتمثّل في مجرّد إعتراف اللص بضحيته، أي إعتراف دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في الشعب

---

[163]. علي الجرباوي، "المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل: المأزق والحل،" **مجلة الدراسات الفلسطينية** 20، عدد 78 (2009): 26-27.

[164]. جويات، **غياب السلام: محاولة لفهم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني**، 127.

[165]. نايف حواتمة، **أبعد من أوسلو: فلسطين إلى أين؟**، ط2 (القاهرة: المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004)، 117.

[166]. عبد القادر ياسين، **الحركة الوطنية الفلسطينية: المحطات الرئيسية/ الدروس المستفادة** (القاهرة: دار الكلمة، 2000)، 83.

الفلسطيني وبمنظمة التحرير الفلسطينية مُمثّلاً له، وهذا الأمر مكّن إسرائيل من أن تُعيد صياغة علاقتها مع العالم على حساب المصالح العربية، وإنفتح الباب لتحويل فلسطينيين من طليعة وطنية وقومية مُناضلة إلى أداة لحماية أمن إسرائيل والإسرائيليين. ومع هذا الإتفاق، لم يعُد الحوار مع إسرائيل ضمن المحرّمات، وذلك بعد أن كانت إسرائيل تعيش في عُزلة، ويُحدّق بها الأعداء الذين يعملون على إنهاء إغتصابها للأرض العربية، فإهتزّت منظومة القيم العربية، وتهدّدت الطموحات الوطنية الفلسطينية في الصميم، كما تبعثر الصف الوطني الفلسطيني، وحُرم الشعب الفلسطيني من العودة وحق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس. في المقابل، أطلقت يد إسرائيل في الإستيطان وإبتلاع المزيد من الأراضي والسطو على النسبة الأكبر من مياه الضفة الغربية وقطاع غزة، وحرمت إتفاقية أوسلو القضية الفلسطينية من المظلّة الدولية، وبالتالي حقّقت إسرائيل هدفها، حيث تُحرّم القوانين الدولية إكتساب أراضي الغير بالقوّة، وتؤكّد عدم جواز التنازل عن الإقليم، وعلى حق إسترداده. وما يجعل هذا الإتفاق باطلاً هو مُخالفته للقواعد الآمرة في القانون الدولي وعدم التكافؤ بين طرفيها لحساب إسرائيل.[167]

ودائما ما يتحجّج المناصرون لإتفاق أوسلو بالسؤال عن ما هو البديل؟ إلا أنّ الإجابة واضحة ومُتاحة، فمجرّد النُطق بهذا السؤال، فإنّ ذلك يعني بأنّ القيادة الفلسطينية عجزت عن إيجاد البديل، ومن عجز عليه الإسراع بالتنحّي، فقد يكون هناك من يستطيع إيجاد البديل. ومن ثمّ ما هي وظيفة القيادة إن لم تكُن قادرة على خلق البديل؟ ومن ناحية ثانية، فإنّ ترديد سؤال ما هو البديل؟ يعني بأنّ هنالك خطيئة أو أكثر تمّ إرتكابها من قِبَل القيادة المتنفّذة على النحو الذي يُبرّر به اللص ما إقترفه. وقد أكّد حزب الله بأنّ هناك بديل مُتاح يتمثّل في المقاومة والتحرير، حيث فرّ الجنود الإسرائيليون من جنوب لبنان تحت تأثير المقاومة المسلّحة، وتحقّق التحرير لجنوب لبنان يوم 25 أيار من العام 2000.[168]

وقد ذهب الفريق المفاوض من منظمة التحرير الفلسطينية للتفاوض على إتفاقية مُلزمة دولياً دون أن يأخذ معه مُستشارين قانونيين ذات كفاءة عالية، كما يفتقد المفاوضون الفلسطينيون الدراية والحنكة، ولم يفوّضهم شعبهم للذهاب، حيث تم إرسالهم إلى أوسلو في مهمّة تمّ بمُقتضاها تفكيك بُنية المقاومة الفلسطينية بأكملها، دون أن يكون في حوذتهم خرائط تفصيلية أو معرفة جادّة بالحقائق والأرقام أو إلمام حقيقي بطبيعة إسرائيل أو مُقتضيات المصلحة القومية للشعب الفلسطيني، فها هي إسرائيل تحتفظ بمستوطناتها وتُعيد نشر قوّاتها وتُسيطر على الأرض والماء والأمن والسياسة الخارجية في مناطق سلطة الحُكم الذاتي الفلسطينية، وبالتالي ليس من المقبول أن تتظاهر القيادة الفلسطينية بإحرازها نصراً مؤزراً، فإتفاق أوسلو لم يُحقّق الإستقلال، وإسرائيل هي من تُسيطر على كافة المداخل والمخارج لغزة وأريحا وتحتفظ بحق الموافقة على أو رفض كافة التشريعات المقترحة وكافة التعيينات للمناصب المختلفة.[169]

---

[167]. المرجع السابق، 78-81.

[168]. المرجع السابق، 82.

[169]. سعيد، **"غزة– أريحا": سلام أمريكي**، 22-23.

وبذا، فإنّ الأسلوب العربي يقوم على إعلان مقولات فضفاضة تتّصف بالعمومية، في حين أنّ التعامُل مع التفاصيل العينية لاحقاً سيؤدي إلى تحقيق المهمّة المطلوبة بشكل أو بآخر؛ ويبدو أنّ هذا المنطق كان وراء قبول منظمة التحرير الفلسطينية لإعلان المبادئ الذي تمّ التوصّل إليه في أوسلو، وذلك على أساس أنّ الحُكم الذاتي الفلسطيني المحدود سيقود بطريقة ما إلى الإستقلال إذا ما تمّ إصدار عدد كافٍ من البيانات الرنّانة التي تتحدّث عن دولة فلسطينية مُستقلة. وهكذا، دخل الفريق المفاوض من منظمة التحرير مرحلة التفاوض على التفاصيل بلا خطط أو معرفة بالتفاصيل الدقيقة (فمثلاً أي منطقة من أريحا وغزة يشملها الإتفاق؟). في المقابل، دخل الإسرائيليون المفاوضات وهم مُتسلّحون بالخطط والأرض والخرائط والمستوطنات والطُرق.[170]

وتُعتبر وثيقة إعلان المبادئ في أوسلو وكأنّها كابوس بسبب كونها خليط من المسودّات الإسرائيلية الأمريكية القديمة والمقترحات الإجرائية الناقصة، إضافة إلى الغموض المتعمّد في نقاط مُعيّنة، فأحد المقاطع مثلاً يتحدّث عن "إنسحاب" الجيش الإسرائيلي، بينما يتحدّث مقطع آخر عن "إعادة الإنتشار"، وبالتالي أوقعت هذه الوثيقة القيادة الفلسطينية في فخاخ كثيرة تمّ نصبها لهم.[171]

ونجحت عملية أوسلو في تحويل قطاعات مؤثرة من الشعب الفلسطيني من المشاركة في مُقاومة الإحتلال إلى طرف مُحايد تقريباً، حيث يحاول من دون كلل أن يتعايش مع الإضطهاد المركّب هذا. ومن مظاهر هذا التحييد: إنتعاش "صناعة السلام"، فالمشاريع المشتركة بين المؤسسات الفلسطينية، سواء كانت الحكومية أو الأهلية، ونظيرتها الإسرائيلية، إنتشرت بشكل كبير في مجالات التنمية والصحة والمرأة وحقوق العمال والديمقراطية والشباب والمياه والفن وما إلى ذلك، وكأنّ مسألة "التنمية المستدامة" مُمكنة في ظل الإحتلال. ويُبرّر أصحاب هذه المشاريع التطبيعية بإمتياز ما يقومون به بأنّه "من الضروري الإستفادة من خبرات الطرف الآخر لكي نرتقي بمجتمعنا بموازاة عملية التحرّر"، ولكن بدون بذل أدنى جُهد في شرح كيفية المساهمة في عملية التحرّر هذه.[172]

ومنذ إتفاق أوسلو، هيمن خطاب خطير في التعاطي مع القضية الفلسطينية، يتمثّل في خطاب "صُنع السلام"، فالفلسطينيون شعب يقبع تحت الإحتلال، ومن خلال هذا الخطاب يحاول أن يُساوي بين الإحتلال ومن يقبع تحت الإحتلال، وهو خطاب يصرّ على تشخيص الحالة على أنّها صراع بين قوى متساوية ولها مطالب ومصالح وحقوق تاريخية متساوية، وبالتالي إرتكز الخيار التفاوضي منذ أوسلو على فلسفة هذا الخطاب. وهناك خطاب آخر يتمثّل في بناء المؤسسات، فيميل هذا الخطاب إلى إختزال القضية الفلسطينية على أنّها تدور أساساً حول بناء جهاز أمني قوي وتعزيز

---

[170]. المرجع السابق، 67.

[171]. المرجع السابق، 85-86.

[172]. إصلاح جاد، "حملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل،" **نحو إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية** (البيرة: بدائل- المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، 2009)، 130.

الحُكم الرشيد والشفافية والمساءلة في الإدارة والمؤسسات، وممّا لا شكّ فيه بأنّ هذه العناصر هي مصالح وطنية فلسطينية ذات أهمية من الدرجة الأولى، ولكن المشروع الوطني هو في الأساس مشروع تحرّري يهدف إلى إنهاء الإحتلال وتحقيق العودة، فيكون بناء مؤسسات الدولة على أُسس حديثة عبارة عن تحصيل حاصل ولا يحل محل إنهاء الإحتلال وعودة اللاجئين. وهنالك خطاب ثالث يدور حول المساعدات الإنسانية، فمن خلاله يتم تحويل القضية الفلسطينية إلى مشكلة إنسانية صرفة وليست سياسية، وبالتالي يكون الهمّ الأساسي حول كيفية تأمين دخول المواد التموينية الأساسية وتزويد السكان بالخدمات الأساسية.[173]

2.5.2 مفاوضات كامب ديفيد في العام 2000

في واحد من أكبر البيوت الخشبية التي يضُمّها مُنتجع كامب ديفيد، وحول طاولة خشبية هائلة الحجم تمّ إعدادها للمفاوضات، جلس الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مُحاطاً بكبار مُساعديه، وجلس أمامه إلى اليمين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مصحوباً بالوفد الفلسطيني، بينما إلى ناحية اليسار جلس إيهود باراك والوفد الإسرائيلي المفاوض.[174]

وقد رفض الفلسطينيون إقتراحات السلام في كامب ديفيد، وذلك على إعتبار أنّ إقتراحات دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، التي لم تُقدّم بشكل مكتوب، لم تسمح بوجود دولة فلسطينية ذات قُدرة على البقاء لأنّها طالبت بتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى أربعة كانتونات مُنفصلة تماماً ومُحاطة وواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية. وتنكّرت إقتراحات كامب ديفيد لحق الفلسطينيين في السيطرة على حدودهم وعلى مجالهم الجوي وعلى مصادر المياه الخاصة بهم، وفي المقابل أعطت الشرعية للمستوطنات غير القانونية في المنطقة الفلسطينية وعملت على توسيعها.[175]

وبناءً على القانون الدولي، نرى أنّ "المقايضات" في كامب ديفيد تتطلّب تنازلات جوهرية من الفلسطينيين، في المقابل لا تنازلات من إسرائيل: فعلى الفلسطينيين أن يتخلّوا عن أجزاء من الأرض التي إحتلتها دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في العام 1967، وذلك على الرغم من أنّ محكمة العدل الدولية التي تُعتبر أعلى هيئة في العالم، قضت بأنّ الأراضي التي تمّ إحتلالها في العام 1967، وبما فيها القدس الشرقية، هي أراضٍ مُحتلة ليس لإسرائيل أي حق قانوني فيها، وعلى الفلسطينيين كذلك القبول ببقاء المستوطنات الإسرائيلية، وذلك على الرغم من أنّه وفقاً لمحكمة العدل الدولية أيضاً، تمّ إعتبار المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إنتهاكاً للقانون الدولي. كما وعلى الفلسطينيين الموافقة على تقييد حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم بالرغم من أنّ منظمات حقوق الإنسان تدعو إلى تمكين الفلسطينيين الذين هربوا أو طُردوا من إسرائيل أو الضفة الغربية أو قطاع غزة، إضافة إلى المتحدّرين من صُلبهم

---

[173]. بشير بشير، "الدولة ثنائية القومية: حل أخلاقي قابل للتنفيذ،" **نحو إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية** (البيرة: بدائل– المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، 2009)، 134-135.

[174]. قريع، **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو إلى خريطة الطريق**، 38-39.

[175]. المرجع السابق، 337.

الذين حافظوا على صلات حقيقية بالمنطقة، من مُمارسة حق العودة. وبالتالي نرى بأنّ هذه "المقايضات" و"التسويات" من أجل السلام تتكوّن بأكملها من خسائر للفلسطينيين ومكاسب للإسرائيليين.[176]

وفي سلسلة مقالات كُتبت عن كامب ديفيد أعدّها ونشرها كل من: حسين آغا، الأكاديمي في جامعة أُكسفورد والمتخصّص في الشؤون الإسرائيلية، وروبرت ميلي، مُساعد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لشؤون الشرق الأوسط الذي حضر مؤتمر كامب ديفيد؛ تمّ الإشارة إلى أنّ الأفكار التي طُرحت في كامب ديفيد لم تُقدّم أبداً بشكل مكتوب، وأنّها نُقلت شفوياً، وكانت عبارة عن أفكار أمريكية. ورغم أنّ إيهود باراك طالب بإتاحة الفُرصة للتفاوض مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وجهاً لوجه، إلا أنّه رفض عقد أي إجتماع جوهري معه في كامب ديفيد بسبب خوفه من مُطالبة الرئيس عرفات بضرورة وضع التنازلات الإسرائيلية بشكل مدوّن، وقد أصرّ باراك والأمريكيون على أن يقبل الرئيس عرفات بها على أنّها أُسس عامة للمفاوضات.[177]

وفي 14 تموز من العام 2001، نشرت جريدة الشرق الأوسط ترجمة لمقال كتبه روبرت ميلي، تحدّث فيه عن خُرافات كامب ديفيد، فهناك خُرافة تُشير إلى أنّ العرض الإسرائيلي حقّق مُعظم التطلّعات الفلسطينية المشروعة، في حين أنّ الحقيقة تقول بأنّ الفلسطينيين طالبوا بالإنسحاب من الأراضي التي تمّ إحتلالها في العام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وقد رفضت دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي ذلك. وهناك من يدّعي بأنّ الفلسطينيين لم يُقدّموا أي تنازلات من جانبهم، إلا أنّ هذا الإدّعاء غير صحيح، حيث قبِل الفلسطينيون فكرة ضم إسرائيل لمناطق واسعة في الضفة الغربية من أجل إستيعاب كُتلة المستوطنات، وقبِلوا أيضاً مبدأ سيادة إسرائيل على الأحياء اليهودية في القدس الشرقية، وهي الأحياء التي لم تكُن جزء من إسرائيل قبل حرب العام 1967. ورغم إصرارهم على حق عودة اللاجئين، إلا أنّهم وافقوا على تطبيق ذلك عبر طريقة تحمي مصالح إسرائيل الديموغرافية والأمنية من خلال الحد من عدد العائدين.[178]

2.5.3 المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في العام 2013

بعد توقف دام لثلاث سنوات متواصلة، تمّ إستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من جديد في 30 تموز من العام 2013 في العاصمة الأمريكية واشنطن، حيث شارك فيها كل من: صائب عريقات ومحمد إشتيّه، عُضوَي اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، كما وشاركت فيها الوزيرة تسيبي ليفني ومُستشار بنيامين نتنياهو إسحق مولخو، وعن الراعي الأمريكي شارك: وزير الخارجية جون كيري، والمبعوث الأمريكي مارتن إنديك المفوّض بمُتابعة ملف

---

[176]. نورمان فنكلستاين، "مفاوضات كامب ديفيد 2000: تشويه روس المتعمد للموقف الفلسطيني،" عمر الأيوبي، مترجم، **مجلة الدراسات الفلسطينية** 18، عدد 71 (2007): 87.

[177]. محمد علي الفرّا، "القضية الفلسطينية.. إلى أين؟،" منذر الشرع، مقدِّم ومراجع، **القضية الفلسطينية: تحديات الوجود والهوية** (عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005)، 93-94.

[178]. المرجع السابق، 94.

المفاوضات. وقد سبقت هذه المفاوضات سلسلة طويلة ومعقّدة من اللقاءات الفلسطينية الأمريكية، وخاصة بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ووزير الخارجية الأمريكية جون كيري، حيث بدأت في رام الله في 7 نيسان من العام 2013 وتواصلت حتى 19 تموز، حين أعلن جون كيري من العاصمة الأردنية عمّان موافقة الفلسطينيين والإسرائيليين على إستئناف المفاوضات، وقد كان هناك توافق على أن تكون هذه المفاوضات سرّية وبعيدة عن وسائل الإعلام.[179]

ورغم مرور فترة من الزمن على توقيع إتفاق أوسلو، إلا أنّ دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي لا تزال تُقدّم الدلائل على أنّ خيار المفاوضات الثُنائية التي إستؤنفت في نهاية تموز من العام 2013 وصل إلى طريق مسدود، وذلك بفعل سياستها الرافضة لمبدأ الإنسحاب من الأراضي التي إحتلتها إسرائيل في العام 1967 ولإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على أي جزء من أرض فلسطين التاريخية. وهذه جميعها دلائل تجد تجلّياتها من خلال إستمرار فرض الوقائع على الأرض عبر الإستيطان والتهويد والسلاح من أجل إدامة الإحتلال الكولونيالي الإستعماري على الأرض الفلسطينية، وذلك بالترافُق مع تصعيد خطير في تنفيذ سياسات التطهير العرقي والتهجير القسري التي تقوم بإستهداف الفلسطينيين على أرضهم، سواء كانوا في النقب والمثلث وباقي المناطق التي تمّ إحتلالها في العام 1948، أو في القدس والأغوار وغيرهما من المناطق التي تمّ إحتلالها في العام 1967. وقد إستؤنفت هذه الجولة من المفاوضات من دون تغيير جوهري في مرجعياتها وأهدافها وأُطرها والجهة الراعية لها، لكن مع وجود إنقسام فلسطيني داخلي، وإفتقار إلى الإجماع الوطني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى وطأة مزيد من الإحتلال في ميزان القوى مع تعمّق الإحتلال العسكري الإستعماري للأرض الفلسطينية.[180]

وقد إعتبرت كل من: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بأنّ قرار العودة إلى المفاوضات يُعتبر خروجاً على موقف الإجماع الوطني، المتمسّك برفض إستئناف المفاوضات، قبل أن تلتزم دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي بوقف شامل للإستيطان، وإقرارها بحدود العام 1967، هذا إلى جانب الإفراج عن الأسرى القُدامى. كما أنّ التشكيك في جدوى المفاوضات قد إمتدّ إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإلى عدد من القادة الفلسطينيين، حيث حذّرا اللجنة التنفيذية في إجتماعها المنعقد في رام الله بتاريخ 18 آب من العام 2013 من أنّها لن تقبل أن تُصبح المفاوضات ستاراً سياسياً لتطبيق مشروع إستيطاني يجعل تلك المفاوضات فارغة المضمون، وإعتبرت أنّ القرارات الإستيطانية الغير مسبوقة التي أعلنتها حكومة الإحتلال الإسرائيلي هي بمثابة الدليل القاطع على أنّ خيار إسرائيل الأول والأخير هو التوسّع والتهويد وسلب الأرض الفلسطينية.[181]

---

[179]. محمد جمعة، "أجندة مفتوحة: دوافع وآفاق المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية،" **السياسة الدولية** 48، عدد 194 (2013): 96.

[180]. خليل شاهين، "عشرون عاماً على "أوسلو": مفاوضات عقيمة وتعميق الإنقسام،" **مجلة الدراسات الفلسطينية** 24، عدد 96 (2013): 265.

[181]. المرجع السابق، 267.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الوعي بخطر طريق المفاوضات لا يستقيم إلا من خلال شق طريق آخر يضع الشعب أمام خيار حقيقي للإستقطاب، وهو خيار يدرأ الخطر ويقطع الطريق عليه. أمّا الإكتفاء برفض سياسة التفاوض ورفض الذهاب للمفاوضات بشروط وبغير شروط، فهذا أمر سلبي لا يؤدي إلى أي نتائج عملية، فالذين يرفُضون إستراتيجية المفاوضات عليهم الإنتقال من الرفض إلى وضع تصوّرات وبرامج لمواجهة الإحتلال والإستيطان والفصل العُنصري.[182]

2.6 موقف إسرائيل من التسوية مع الفلسطينيين

من خلال قراءة الخارطة الجينية للموقف الإسرائيلي، نعود إلى أدبياتهم السياسية والأيديولوجية تجاه الأرض والهجرة والمياه والإستيطان والأمن، كما ونعود إلى خطوطهم وثوابتهم ومُنطلقاتهم ورؤيتهم للصراع وحقائقه وآفاقه، وتُعيدنا بالتالي إلى خرائطهم وخططهم و"سيناريوهاتهم" التي لا حصر لها، وتُذكّرنا بسياستهم الأمنية الإستراتيجية وسياستهم التفاوضية التفكيكية وتكتيكاتهم المرهفة في لعبة المماطلة والتأجيل والتنويه. وعند قراءة خريطتهم تجاه الأرض والقدس واللاجئين وحق العودة والدولة والسيادة والحدود، نستخلص في النهاية بأنّهم يعتزمون تكريس إحتلالهم بشرعية المفاوضات والإتفاقيات والبصمات الفلسطينية والعربية والدولية بدل الدبابات، كما ونستخلص كذلك بأنّهم يُريدون للفلسطينيين "دولة مُستقلة" بسيادة إسرائيلية كاملة، وربّما على مساحة تشمل غزة و18% من الضفة الغربية.[183]

وفي فترة حُكم رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، نرى بأنّه إستعاض عن المفاوضات على الطاولة بمفاوضات من نوع آخر على الأرض مُتسلّحاً بجبروت القوّة، وبالتالي يفرض حقائق ووقائع جديدة تفرض نفسها في أيّة مفاوضات على الطاولة، وذلك على إعتبار أنّ الفلسطيني سيخضع في النهاية للمُتغير على الأرض من خلال إطلاق حملات الإستيطان.[184] ومن الخطأ في ظل هذه الظروف أن تستمر السلطة الفلسطينية في المفاوضات مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي.

وفي تحليل شخصية بنيامين نتنياهو ورؤيته التي صاغها في كتابه "مكانة تحت الشمس"، إضافة إلى خبرة فترة حُكمه، يبدو صعباً للغاية توقّع سير نتنياهو في طريق التسوية السياسية، حيث أنّ نتنياهو يُفضّل رسم الخطوط العامة للتسوية المأمولة على الأرض من خلال الممارسات الإسرائيلية المختلفة واللجوء إلى سياسة التسويف والمراوغة عبر الترويج لمقولة غياب الشريك الفلسطيني أو ضعف الشريك المحتمل.[185] وإذا كان للفلسطينيين الوعي الكافي بشخصية نتنياهو وغيره من رؤوساء الحكومة الإسرائيلية، فلماذا التفاوض في ظل التعنّت الإسرائيلي في أكثر القضايا جوهرية بالنسبة للفلسطينيين،

---

[182]. جمعة، "أجندة مفتوحة: دوافع وآفاق المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية،" 99.

[183]. نواف الزرو، "وقفة إستخلاصية أمام مشهد المفاوضات،" **رؤية**، عدد 3 (2000): 91.

[184]. أبو ركبة، "بانوراما المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وجذور الأزمة،" 77.

[185]. عماد جاد، "الدولة الفلسطينية بين المفاوضات والقرار الدولي،" **السياسة الدولية** 45، عدد 181 (2010): 22.

وخاصة في قضية اللاجئين والأرض؟ وفي هذه الحالة فإنّ الإستمرار في عملية المفاوضات في ظل هذه الظروف يطرح تساؤلات عديدة حول الأهداف التي يسعى الفريق المفاوض من منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيقها.

ويقوم موقف بنيامين نتنياهو على الخيار المتمثّل في عدم الإنهيار التام لعملية السلام والمفاوضات، وفي ذات الوقت إستبعاد الإتفاق على عقد إتفاقي إنتقالي جديد أو إتفاق دائم، وإنّ خيار بقاء الوضع الراهن هو المفضّل بالنسبة لدولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي لأنّه يعطيها مزايا كبيرة، فمن ناحية يُمكّنها من إستكمال مُخطّطاتها لفرض أمر واقع إحتلالي، ومن ناحية ثانية يُحافظ على إستمرار السلطة الفلسطينية كوكيل أمني وإقتصادي وإداري يعفي الإحتلال من مسؤولياته ويوفّر له مكاسب متنوّعة، كما ويوحي بأنّ الحل مُمكن، ممّا يُخفّف الضغوط والعُزلة المتزايدة على إسرائيل.[186]

وتأتي عملية المفاوضات في ذهنية الإسرائيلي وهي مُحمّلة بتصوّرات على شكلين: الأول يمتاز بالعظمة والشموخ والغرور وإجادة لعب دور الضحية في تعامُلاته مع الآخرين، والتصوّر الثاني يتمثّل في الصور النمطية المسبقة عن الفلسطينيين؛ وهذه التصوّرات تدفع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي إلى التعنّت أكثر في إلتزامات السلام، ويجعلها كذلك مُزمنة وطويلة وبدون نتائج ملموسة لدى الفلسطينيين.[187] وقد قام التصوّر الصهيوني دوماً على إفتراض مفاده أنّ ما ستفرضه إسرائيل بالقوّة في المنطقة سوف يُصبح مع مرور الوقت الواقع المقبول، ومع الزمن الشرعية المعتمدة، فتفكير الصهاينة قام على مرحلية تتألف في الأساس من مرحلتين: مرحلة الحروب التي يفترض أنّها ستنجح بإقامة إسرائيل الكُبرى وتحقيق كامل الأهداف الصهيونية، ومرحلة التطبيع.[188]

وعلى الرغم من أنّ كافة المفاوضات التي تجري بين الفلسطينيين والإسرائيليين تؤكّد في كل مرّة عدم جدواها وتفشل فشلاً ذريعاً، إلا أنّ هناك من لا يزال يُعلّق الآمال عليها، حتى وجّهت حكومة الإحتلال الإسرائيلي لهؤلاء اللاهثين وراء المفاوضات لطمة جديدة عبر إقرارها قانون "الإستفتاء" الذي يأتي ضمن جُملة القوانين التي تهدف إلى النيل من الحقوق الفلسطينية. وكغيره من القوانين الإسرائيلية، فإنّ القانون الجديد يقضي بإجراء إستفتاء شعبي قبل إتّخاذ قرار الإنسحاب الصهيوني من القدس المحتلة في حالة توصّل الإحتلال الإسرائيلي إلى أي إتفاق مُزمع مع الفلسطينيين.[189] وتجدر الإشارة إلى أنّه أبان عملية أوسلو، قرّرت إسرائيل عدم القيام بأيّة تنازلات سياسية حول القدس، وتمّ تحذير الفريق الفلسطيني المفاوض بأنّه لو أصرّ على التعامُل مع القدس في إعلان المبادئ فهذا يعني القضاء على المفاوضات كلّها.[190]

---

[186]. هاني المصري، "القضية الفلسطينية.. قراءة في الخيارات والبدائل الإستراتيجية،" **القضية الفلسطينية: مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجي** (البيرة: مسارات– المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، 2012)، 21.

[187]. أبو ركبة، "بانوراما المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وجذور الأزمة،" 74.

[188]. حنوش، "العرب في مواجهة إسرائيل: أنجحت مفاوضات السلام أم أخفقت؟،" 59.

[189]. أصرف، "الإستفتاء على القدس..لطمة جديدة لمؤيدي المفاوضات،" 64.

[190]. بيريس، **معركة السلام: يوميات شمعون بيريس**، 385.

ولم تُقدّم دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي للفلسطينيين في المفاوضات سوى ما هي ليست بحاجة له، وتحديداً في مجال السيطرة على السكان، وهي جاهزة لتقديم المزيد من التصاريح والأذونات ومظاهر إدارية لتأمين تلك السيطرة، وفي المقابل تُريد من الفلسطينيين نسيان القضايا الجوهرية وفي مقدمتها السيادة على الأرض الفلسطينية. وإنّ الحديث عن جدولة إعادة الإنتشار والتفاوض حول هذا الموضوع يجعل القبول به قبولاً للتفاوض إلى ما لا نهاية حول كل قرية ومدينة في الضفة الغربية، ويُشكّل قبولاً للمفاهيم "الأمنية الإسرائيلية" وشمول هذه المفاهيم المستوطنات القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة.[191]

وترفُض دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، على مستوى الحكومة والأحزاب والكنيست والرأي العام والجيش والأجهزة الأمنية، قيام دولة فلسطينية حقيقية، فهي تعتبر أنّ قيامها يُشكّل خطراً وجودياً وسياسياً ودينياً وأيديولوجياً وعسكرياً وأمنياً وديموغرافياً عليها، على إعتبار أنّه يُجسّد الوطنية الفلسطينية. ومن الصعب قيام دولة فلسطينية في ظل الإختلال الفادح في ميزان القوى لصالح إسرائيل وتحوّل الإحتلال إلى إحتلال هادئ ومُريح ومُربح. وفي ظل وقف الكفاح المسلّح ورمزية المقاومة الشعبية ومحدودية تأثير المقاطعة، يبدو أنّ الفلسطيني كأنّه مُتعايش مع الوضع الراهن، وأقصى ما يسعى إليه ويتأمل حدوثه هو تحسين شروطه تحت الإحتلال، فلن تعطي إسرائيل الفلسطينيين شيئاً على طاولة المفاوضات لا يستطيعون الحصول عليه رُغماً عنها، وبالتالي فمن دون وحدة وكفاح طويل لتغيير ميزان القوى، لن تقوم الدولة الفلسطينية ولا أي بديل من البدائل المفضّلة فلسطينياً.[192]

ويرفُض حزب الليكود والأحزاب الدينية إتفاق أوسلو بشكل مُطلق، وأصبحت أيديولوجيا "أرض إسرائيل الكُبرى" الأساس بالنسبة لسياسة حُكّام دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، وبالتالي فحكومة برئاسة الليكود لا يمكن أن توافق على خلق ظروف إقليمية تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية ذات إستمرارية.[193] ومن الواضح أنّه في إطار إتفاق سلام، هناك ضرورة بالنسبة للإسرائيليين للإهتمام بأمن إسرائيل، ولا شك أنّ الدولة الفلسطينية بنظرهم يجب أن تكون لديها وسائل كافية للحفاظ على النظام وضمان شروط دفاع محدودة، أي أن لا تكون فيها قوى جيش بإمكانها تهديد إسرائيل.[194]

وقد إرتأى شمعون بيريس، رئيس دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، أن يتولّى الفلسطينيون إدارة الضفة الغربية بعد أن تغدو منزوعة السلاح وتحت سيطرة مشتركة لإسرائيل والأردن عليها لفترة مؤقتة في أقل تقدير، وبالتالي ستضمن إسرائيل سيطرتها على حرية الحركة للإسرائيليين في جميع المناطق، إضافة إلى حرية العبادة في الأماكن المقدّسة. ولا يتخيّل الرئيس

---

[191]. البرغوثي، **من كتابات بشير البرغوثي: مقالات في المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية**، 128.

[192]. المصري، "القضية الفلسطينية.. قراءة في الخيارات والبدائل الإستراتيجية،" 30-31.

[193]. ميخائيل هرسيغور وموريس سترون، **إسرائيل/ فلسطين: الواقع ما وراء الأساطير**، سلمان ناطور، مترجم (رام الله: مشاعل للصحافة والدراسات، 2000)، 245.

[194]. المرجع السابق، 250.

الإسرائيلي بيريس فصلاً جسدياً وإقتصادياً بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة.[195] وبذا، فإنّ الموقف الإسرائيلي يُعارض خلق دولة فلسطينية مُنفصلة، فالدولة المنفصلة ستفصل فلسطين الغربية في إتّجاه الوسط، ما يجعل إسرائيل في وسط ضيّق لا يُمكن حمايته أو الدفاع عنه. ويرى بيريس "أنّ دولة فلسطين، حتى وإن تجرّدت من السلاح، سوف تُجاهد دون تراجُع لكي تُشيّد لها قوّة عسكرية، في حين أنّ المجتمع الدولي القائم على المعونة الكبيرة للعالم الثاني والثالث في الأمم المتحدة لن يفعل شيئاً لوقف ذلك، وبالتالي سينتشر هذا الجيش الفلسطيني على بوّابات القدس وصوب الطول الكامل والضيّق لإسرائيل، ما يفرض تهديداً دائماً لأمن إسرائيل".[196]

ويُشير مصطفى البرغوثي، الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، إلى أنّ المفاوضات والعملية السياسية أُديرت من الإسرائيليين والفلسطينيين من مُنطلقين يختلفان عن بعضهما: فالمفاوضات بالنسبة للإسرائيليين كانت دوماً جزء من نهج شامل لإدارة الصراع بالسلاح وبالكلام، بالحصار وبالإعلام، والدليل على ذلك سلسلة الحروب المستمرة وجرائم الحرب التي ترتكبها دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في عدوانها على الفلسطينيين؛ في حين أنّ المفاوضات بالنسبة للفلسطينيين عبارة عن سعي وراء حل الصراع في ظل إختلال فادح في ميزان القوى، تحوّل مع تراكُم الفشل وتسرّب الزمن إلى هروب للأمام ثمّ إستسلام للقدر والإستعاضة عن إدارة الصراع بالتوكّل على الآخرين.[197]

وللمؤسسة الصهيونية أهداف متدرّجة وتوزيع أدوار دقيق، فهي تتصرّف بطول نفس ضمن خطة إستراتيجية لم تتغيّر أُسسها منذ العام 1948، ولا عناصرها المعدّلة منذ العام 1967، وكان خيارها الإستراتيجي هو التخلص من كل أو مُعظم الشعب الفلسطيني عبر التطهير العرقي والحروب، ومن ثمّ مُمارسة الضغط الإقتصادي والإجتماعي. ورغم فداحة الهزيمة في العام 1967 ونشوء واقع ديموغرافي خطير، إلا أنّ صمود الشعب الفلسطيني أدّى إلى فشل المخطّط الصهيوني، فجرى تعديل الخطة وإبتكار فكرة "حُكم ذاتي للفلسطينيين تحت الإحتلال"، يُتيح لدولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي السيطرة على الأرض والموارد، ويبقى السكان معزولين كوجود بشري مؤقت محروم من السيادة. كان ذلك مضمون خطة آلون التي إستمرّ تنفيذها بمنهجية منذ العام 1967، وتتمثّل ركيزتها الأساسية في: التوسّع الإستيطاني حول القدس ومنطقة الأغوار أولاً، ثمّ في أعماق الضفة الغربية في الشمال والجنوب.[198]

ورغم أنّ الحكومة الإسرائيلية تُريد إستئناف المفاوضات بدون شروط مُسبقة، إلا أنّهم يُحدّدون نتائجها قبل أن تبدأ: فالقدس بالنسبة لهم تبقى يهودية موحّدة، مع حق أداء الشعائر الدينية الذي يستثني مُعظم الفلسطينيين؛ اللاجئين يجب

---

[195]. بيريس، **معركة السلام: يوميات شمعون بيريس**، 188.

[196]. المرجع السابق، 351.

[197]. مصطفى البرغوثي، "شعب فلسطين والخيار الإستراتيجي،" **نحو إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية** (البيرة: بدائل- المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، 2009)، 84.

[198]. المرجع السابق، 85.

أن تُحل قضيتهم خارج فلسطين، أي تصفية حق العودة؛ أمّا الدولة فيجب أن تكون بدون سيادة بالنسبة لهم ومنزوعة السلاح؛ والإستيطان لا يتوقف ويستمر في النمو؛ وبالتالي لا يبقى مجالاً للتفاوض سوى فيما يتعلّق بتنسيق العمل بين الأجهزة الأمنية وتحديد آليات العمل الإقتصادي في ظل نظام الأبارتهايد العُنصري.[199]

2.7 إنتفاضات أم مفاوضات؟

خلال الإنتفاضة الأولى كان من المتوقع أنّ بدء عملية المفاوضات سوف يؤدي إلى تصاعُد وتكثيف الضغوط الإسرائيلية والأمريكية لوقف الإنتفاضة تحت ستار "إجراءات بناء الثقة"، وقد كانت هناك أصوات تمهّد للإستجابة لهذا المطلب، وكان جواب القوى الديمقراطية والوطنية على هذه الأصوات هو تصعيد الإنتفاضة. وقد أرادت الجبهة الديمقراطية أن تُعبّئ قواها وتوسّع تحالفاتها على قاعدة برنامج ملموس لردم ثغرات الإنتفاضة وإستنهاض قواها وتجديد زخمها وتعزيز طابعها الديمقراطي الجماهيري المنظّم، وينبغي عليها أن تولي إهتماماً جادّاً لمهمّة الدفاع السياسي عن الإنتفاضة وعن حقّها في الإستمرار إلى أن يزول الإحتلال بالإنسحاب الإسرائيلي الكامل، فالإنتفاضة لم تندلع من أجل الحُكم الذاتي، وإنّما إندلعت الإنتفاضة من أجل الجلاء الكامل والإستقلال، ويجب أن تستمر حتى يتم تحقيق هذا الهدف.[200]

وفي ضوء تصاعُد الإنتفاضة الفلسطينية خلال الأشهر الثلاثة من العام 1993 ومقتل عشرات الإسرائيليين، بدأت دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي تفكّر بشكل جدّي بالإنسحاب من قطاع غزة وبعض مناطق الضفة الغربية، حيث وصف يهوشع ساغي، القائد السابق للمُخابرات العسكرية الإسرائيلية، في مُقابلة مع صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية في 15 آذار من العام 1993، تصاعُد الإنتفاضة بالعبارات التالية: "سنُشاهد المزيد والمزيد من سفك الدماء كل يوم، إنّها لم تعُد إنتفاضة.. إنّها حرب عصابات جامحة وبدون حدود".[201] وهذا يوضّح بشكل عملي مدى النتائج التي تُحقّقها الإنتفاضة في وجه الإحتلال، حيث أنّها تُشكّل ضغوط كبيرة على المجتمع الإسرائيلي وتؤدي إلى مكاسب لا تُحقّقها المفاوضات لو إستمرت مائة عام أخرى.

فقد شكّلت العمليات الإستشهادية التي مارسها الفلسطينيون خلال الإنتفاضة الثانية في العام 2000 تأثيراً كبيراً على المجتمع الإسرائيلي، ويعتبرها الإسرائيليون "إرهاباً فلسطينياً" يُعبّر عن كراهية عمياء للعدو من خلال المساس بأنفسهم للتسبّب في زراعة الموت لدى الإسرائيليين. أمّا بالنسبة للفلسطينيين، فالعمليات الإستشهادية تُشكّل رد فعل مطلوب ضد الطائرات والدبابات، فنجحت تلك العمليات في إيقاع الخوف القاتل في المجتمع الإسرائيلي، حيث إستهدفت الباصات والمطاعم والمقاهي والفنادق، ما جعل الإسرائيليون يُقلّلون من الخروج للتجوال وشراء الحاجيّات والتسوّق، وإنتشر رجال

---

[199]. المرجع السابق، 88.

[200]. زيدان، "عشر موضوعات في تقييم سياسة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: من مؤتمر مدريد وإنطلاق العملية التفاوضية،" 20.

[201]. أبو عفيفة، **الإستراتيجية الفلسطينية: من الخيار العسكري.. إلى خيار المفاوضات، 1917–1993**، 152.

الأمن في كل مكان وإرتفع عدد العاملين في هذا المجال في أعقاب العمليات الإستشهادية بنسبة 30%، كما وإنخفضت نسبة السياحة إلى أسفل الدرجات بهبوط بنسبة 68% خلال عامين.[202]

ومرّ الشعب الفلسطيني في الإنتفاضتين الأولى والثانية بتجربتين حقّقت له مكاسب ملموسة على الأرض، حيث أجبرت الإحتلال الإسرائيلي وفرضت عليه الإقرار بالوقائع والتسليم بها والهروب من ضرباتها وأوجاعها، وفي هاتين التجربتين النوعيتين: حيث كانت الأولى ذات طابع كفاحي مدني شعبي لم يستعمل الفلسطينيون خلالها سلاحاً بشكل مكثّف، والتجربة الثانية كانت ذات طابع عُنفي مسلّح وعمليات إستشهادية؛ حقّق الفلسطينيون خلالهما إنجازات عملية ومكاسب ملموسة لصالح التقدّم خطوات نحو إستعادة حقوقهم المشروعة. فبفعل الإنفاضة المدنية الجماهيرية في العام 1987، إعترف الإسرائيليون بالشعب العربي الفلسطيني وبمنظمة التحرير الفلسطينية وبالحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين. أمّا بفعل الإنتفاضة الثانية المسلّحة والعمليات الإستشهادية والضربات الموجعة للمُقاومة الفلسطينية ضد الإسرائيليين في العام 2000 وما تلاها، فقد دفعت أرئيل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، إلى ترك قطاع غزة عبر إزالة المستوطنات وتفكيك قواعد جيش الإحتلال الإسرائيلي بدون قيد أو شرط وبدون التنسيق مع منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. وفي مُقابل ذلك، جرت سلسلة من المحطّات التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية، بداية من كامب ديفيد في العام 2000، مروراً بمفاوضات أنابوليس في تشرين الثاني من العام 2007، إضافة إلى المفاوضات التقريبية والمباشرة في عهد باراك أوباما؛ إلا أنّها لم تصل إلى ما هو مطلوب منها وفشلت أو توقفت من دون أن تُحقّق أغراضها وأهدافها.[203]

هذا وتوصف صواريخ المقاومة، من قِبَل البعض، بأنّها صوراريخ عبثية، إلا أنّ هذا الوصف محل شك، في حين أنّ الشيء الأكيد الذي نستطيع التحدّث عنه بكل إطمئنان هو أنّ المفاوضات التي تجري بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ سنوات طويلة هي مفاوضات عبثية، ويعلم أغلبية العرب بأنّها لن تصل إلى شيء، ومع ذلك يصرّون على إستمرارها، وبالتالي المطلوب هو الكف عن المشاركة في لعبة ثبت للجميع عُقمها.[204] وتعتبر دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي بأنّ المفاوضات أداة للمُماطلة والتسويف وكسب الوقت من ناحية، ومن ناحية ثانية فهي أداة مثالية لترك الأمور مُعلّقة حتى يفوتها الزمن ويتلفها ويجعلها عديمة الفائدة.[205]

---

[202]. عاموص هرئيل ووافي ساخروف، **الحرب السابعة: كيف إنتصرنا ولماذا خسرنا في الحرب مع الفلسطينيين**، ثابت السباخي، مترجم (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، 2005)، 187.

[203]. فراعنة، **المفاوضات وصلابة الموقف الفلسطيني**، 75-78.

[204]. أحمد، "أسئلة المفاوضات غير المباشرة،" 75-76.

[205]. الدجاني، **مفاوضات السلام: المسار والخيارات والإحتمالات**، 111.

إلا أنّ التاريخ الفلسطيني يُقدّم نفسه كإنتماء إلى وطن مفقود وإحساس عميق بالفُقدان لم يتحوّل إلى هزيمة، وذلك لأنّ المقاومة تُمثّل التجربة التي ميّزت تعامُل الفلسطيني مع الفُقدان، فلولا المقاومة لتشكّلت الهوية الفلسطينية كهوية جماعية منكوبة ومصدومة ومجزّأة ومُحزنة تستحق الشفقة مثل أي ضحية، فكانت المقاومة هي من أعطى الهوية عُنصراً غيّر، بسبب مركزيته، معاني العناصر الأخرى، وأنقذ الهوية الجماعية من أن تطغى عليها هوية الضحية. كما يُقدّم التاريخ الفلسطيني نفسه أيضاً كإحساس بالغُبن الجماعي والعميق كان من الممكن أن يُصيب هوية الفلسطيني في الصميم ويُضيف إليها مركّبات من السخرية وقبول الأمر الواقع وقبول علاقات القوّة ونتائجها وربّما الهزيمة، إلا أنّ الوعي الجماعي الفلسطيني يستحضر العدل ويُطالب به ويصرّ عليه، وبالتالي لم يُهزم الفلسطيني وبقيت قضيته حيّة، فالعدل مثل المقاومة، حيث لديه الطاقة في تعريف عناصر الهوية الأخرى كالإحساس العميق بالغُبن، وفي تحويل هذا الإحساس إلى تحدٍّ وأمل ودعم للتحرّر والتحرير.[206]

2.8 ما بعد مفاوضات السلام

عندما يأتي السلام سيكون هناك تساؤلات عديدة هامة ومُربكة: فهل أنّ السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين سيعني أنّ قيام دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في العام 1948 كان حدثاً طبيعياً، وبالتالي فإنّ مُحاربتها كانت عملية غير عاقلة وجريمة؟ أم أنّ قيام إسرائيل هو الذي كان جريمة بحد ذاته وأنّ نهاية هذا الصراع لصالحها، ضمناً، يعني قبول العرب بالهزيمة من دون حتى القُدرة على الحلم بإنتصار قادم؟ إنّ إغفال العرب أوضاع ما بعد السلام وعدم تخطيطهم لمواجهة الوضع الإقليمي الجديد عربياً– عربياً وعربياً– إسرائيلياً وعربياً– شرق أوسطياً، يعني تمكين إسرائيل من الإنتقال إلى مرحلة إخضاع العرب بشكل نهائي إلى الإرادة الإسرائيلية عبر التغلغُل والإختراق الثقافي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي الحضاري، وهو أقوى بكثير من القوّة العسكرية، وبالتالي كيف سيكون إذا كان مدعوماً بالقُدرة العسكرية أيضاً؟ بل يبدو من المنطقي الإفتراض بأنّ إسرائيل تُخطّط منذ الآن، إن لم تكُن الخطة جاهزة مُسبقاً (كما هو حال قبل وبعد وعد بلفور)، لغزو العرب في مرحلة ما بعد السلام، وهذا الأمر ليس بالغريب، حيث تمّ التخطيط لقيام دولة إسرائيل ولهزيمة العرب منذ مطلع القرن العشرين، وكانت إسرائيل وقتها مجرّد حل ووعد، ومجرّد حبر على ورق؟[207]

وتجدر الإشارة إلى أنّه حين يُطالب الفلسطينيون بتفكيك المستوطنات وإجلائها عن الضفة الغربية، فإنّهم سيواجهون إقتراحات إسرائيلية إستراتيجية تنصّ على وضع هذه المستوطنات في حُضن الضفة الغربية وعلى أطرافها، وسوف تُطالب دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي "الدولة الفلسطينية" بضمان حماية المستوطنين فيها، ما يتطلّب نظاماً عسكرياً يتعاون مع الأجهزة الإسرائيلية ويضمن سلامة المستوطنين. وعندما يجري التفاوض حول تعريف السيادة وخصائصها، فإنّ

---

[206]. روحانا، "الهوية الوطنية الفلسطينية والحلول السياسية،" 17.

[207]. حنوش، "العرب في مواجهة إسرائيل: أنجحت مفاوضات السلام أم أخفقت؟،" 62-63.

إسرائيل ستُطالب بالسيطرة على الحدود الخارجية لهذه الدولة بحجّة السيطرة على "الإرهاب"، وهذا يعني بأنّ مثل هذه الدولة ستكون رهينة في يد إحتلال إسرائيلي من نوع جديد يُهدّد دائماً بإعادة إحتلالها في اللحظة التي تُقرّرها الحكومة الإسرائيلية. وحتى يتم تمرير حل كهذا، يلزم أولاً كبح الحوار الفلسطيني الداخلي وقمع المعارضة ووضع الأساس لنظام فلسطيني شديد القمع يتمكّن من التعاون مع إسرائيل ويدخُل طرفاً في الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة "الإرهاب".[208]

وإنّ عملية تحقيق السلام لا ينبغي أن تتم على حساب الفلسطينيين وحدهم، فيُطلب منهم دائماً التنازل عن حقّهم بما فقدوه على أيدي الإحتلال العسكري والنهب، بل بالإضافة إلى ذلك الإعتذار عن المطالبة بأي شيء على الإطلاق. وإذا نظرنا إلى إتفاقيتَي القاهرة وباريس عن العلاقات الإقتصادية مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، نرى بأنّها تجعل إسرائيل الشريك الأكبر داخل كل ما يجري في أراضي الحُكم الذاتي الفلسطيني، وباتت إسرائيل جزء عُضوي من كل تركيب إقتصادي، ويجب أن توافق على القوانين والتعيينات، كما أنّ لقوّاتها المسلّحة ومستوطناتها حقوقاً إستثنائية لا تخضع للقوانين المعمول بها في تلك الأراضي، وبهذا يتم تأسيس تبعية جديدة خانقة للفلسطينيين بنتائج بالغة السلبية.[209] ويقوم السلام الأمريكي في الشرق الأوسط على عدّة أُسس، أبرزها: تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، وعدم تملّك أي دولة في المنطقة أسلحة الدمار الشامل ما عدا إسرائيل، وإحتواء إيران، وفتح إقتصاديات الدول العربية للإختراق الإسرائيلي والأمريكي، وتدفّق النفط العربي غير المحدود إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وإخضاع كل القضايا الإقليمية والمحلية لمتطلّبات أمريكا ومصالحها. ويُعتبر الإتفاق الأردني الإسرائيلي المثال النموذجي على ذلك، ويتبيّن بوضوح حجم المكافآت المترتّبة على الإلتزام بالقواعد التي تمّ وضعها، في المقابل هناك عقوبات شديدة لمن يُخالف هذه القواعد.[210] وبذا، فإنّ منطقة الشرق الأوسط لن تشهد سلاماً متوازناً، فهو سلام مشروط بالخضوع لكل ما تطلُبه أمريكا وإسرائيل.

2.9 خُلاصة

حدّد هذا الفصل ميّزات النظام السياسي الفلسطيني والآلية التي يتم بها صُنع القرار الفلسطيني، فكانت الفردية وسيطرة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" عليه هي السمة الغالبة للنظام السياسي الفلسطيني، ما جعله يفقد شرعية القرارات التي إتّخذتها منظمة التحرير الفلسطينية المتعلّقة بإتفاقيات مفصلية في تاريخ القضية الفلسطينية. ويخلص هذا الفصل إلى أنّ المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية لم تُحدث تقدّماً أو إنجازاً لمصلحة الشعب الفلسطيني على مستوى قضايا مصيرية تتعلّق باللاجئين وحق العودة والإستيطان والتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي. وتتحمّل منظمة التحرير المسؤولية عن مُجمل التنازلات التي تمّ تقديمها لإسرائيل في المفاوضات، فأثبتت عبر محطّات مُتعدّدة فشلها في إنتزاع حقوق الشعب الفلسطيني، سواء كان ذلك في أوسلو في العام 1993 أو كامب ديفيد في العام 2000

---

[208]. إياد السراج، "المنظمات الأهلية ومفاوضات الحل النهائي،" **السياسة الفلسطينية** 6، عدد 24 (1999): 98.

[209]. سعيد، **"غزة– أريحا": سلام أمريكي**، 130-131.

[210]. المرجع السابق، 147.

أو مفاوضات العام 2013. كما يتبيّن أنّ إسرائيل ترفُض التسوية السياسية مع منظمة التحرير رغم كل التنازلات المقدَّمة من الفريق المفاوض، وتُحاول إسرائيل كسب الوقت لتغيير الحقائق على الأرض بالقوّة العسكرية. وبذا، يخلص هذا الفصل إلى أنّ المشروع الوطني الفلسطيني قد غاب عنه خطاب التحرير، وساد خطاب الإستسلام والخضوع نتيجة إستراتيجية تفاوضية غير متوازنة.

الفصل الثالث

اليسار الفلسطيني: غياب الخطاب البديل

3.1 تمهيد

3.2 تقديم أوَّلي: اليسار الفلسطيني

3.3 الفكر اليساري

3.3.1 الفكر اليساري الفلسطيني

3.3.1.1 نشأة الفكر اليساري الفلسطيني

3.3.1.2 إشكالية الفكر اليساري الفلسطيني

3.4 الأحزاب السياسية ودورها في الحقل السياسي والإجتماعي

3.4.1 سمات الحزب الثوري

3.5 الأحزاب اليسارية الفلسطينية

3.5.1 بُنية الأحزاب اليسارية الفلسطينية

3.5.2 مكانة الأحزاب اليسارية الفلسطينية

3.5.3 دور الأحزاب اليسارية الفلسطينية في الحقل السياسي

3.5.4 قوى اليسار الفلسطيني: رؤية عامة

3.5.4.1 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

3.5.4.2 الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

3.5.4.3 حزب الشعب الفلسطيني

3.6 أزمة اليسار على المستويين: العربي والفلسطيني

3.6.1 أزمة اليسار العربي

3.6.2 أزمة اليسار الفلسطيني وعوامل تراجُع قوى اليسار

3.7 خُلاصة

الفصل الثالث

اليسار الفلسطيني: غياب الخطاب البديل

3.1 تمهيد

يرصُد الفصل الثالث الفكر اليساري بشكل عام، والفكر اليساري الفلسطيني من حيث نشأته وإشكالياته، في محاولة لفهم هذا الفكر العالمي والخصوصية التي يتمتّع بها فلسطينياً. ويتناول هذا الفصل دور الأحزاب السياسية في الحقل السياسي والإجتماعي، وسمات الحزب الثوري الذي يُنادي بالقضاء على الظُلم والإستبداد والإستعمار. وللأحزاب اليسارية الفلسطينية أهمية كبيرة على الساحة الفلسطينية رغم كل الظروف التي أحطات بها، فيتم تحديد بُنية الأحزاب اليسارية الفلسطينية بصورة عامة، والمكانة التي يتمتّع بها اليسار على الساحة الفلسطينية، والدور الذي يلعبه من خلال أحزاب كان لها دوراً بارزاً في الحركة الوطنية الفلسطينية والنضال ضد المستعمِر، مثل: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب الفلسطيني؛ فيتم إستعراض الرؤية العامة لهذه الأحزاب السياسية الفلسطينية ومنهجها العام. وينتهي الفصل بطرح أزمة اليسار الفلسطيني وعوامل تراجُع قوى اليسار في الساحة الفلسطينية بعد أن يتم تحديد أزمة اليسار العربي بشكل عام.

3.2 تقديم أوَّلي: اليسار الفلسطيني

سجّلت حركة التحرّر العربية تراجُعاً كبيراً في نهاية القرن العشرين، وقد كان من علائمه: مُعاهدة كامب ديفيد وخروج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي؛ تنامي قوّة اليمين الفلسطيني وطروحاته الإنهزامية؛ تزايد الرجعية العربية على الحياة السياسية في المنطقة العربية؛ إرباك الأقطار العربية بالصراعات المحلية والإقليمية وتفكيك بعضها وإبتعاد الروح الوحدوية العربية.[211]

وتُعتبر مسألة تحديد قيادة حركة التحرّر العربية مُمكن وضروري، وإذا ما أخطأ اليسار العربي الذي كان من المفترض أن يكون في قيادة هذه الحركة، وإذا ما ضلّ الهدف وأضاع البوصلة وتجاهل التناقض الأساسي في كل مرحلة، فسوف تستمر أزمة حركة التحرّر الوطني العربية وتتفاقم.[212]

---

[211]. حنين نمر، "حركة التحرر الوطني العربية: مراجعة نقدية (مدخل)،" **اليسار العربي في مواجهة العولمة النيوليبرالية: ندوة نظمها مركز مهدي عامل الثقافي والحزب الشيوعي اللبناني** (بيروت: دار الفارابي، 2008)، 90.

[212]. المرجع السابق، 93.

ولم يقتصر الموقف من الغزو الأجنبي على قناعات أو عقائد الأحزاب والمفكّرين والأجزاء الطليعية في شعب مُعيّن، فالمقاومة لهذا الغزو كان ولا يزال موقفاً عامّاً أقرّته كل المبادئ التي عرفها الإنسان وصارت حقّاً مُعترفاً به، وهو واجب كذلك.[213]

ويتميّز اليسار الفلسطيني بإنخراطه في الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بدايتها، وكان الحزب الشيوعي الفلسطيني أول الأحزاب التي تأسّست في فلسطين في فترة الإنتداب، بحيث ظهر في مطلع العشرينيات بين صُفوف التجمّع الإستيطاني اليهودي. ومع بداية عقد الثلاثينيات، برز توجّه عربي للحزب تبنّى مواقف تنسجم مع الإتّجاه الغالب داخل الحركة الوطنية الفلسطينية خلال إنتفاضة العام 1936. وفي العام 1943، شكّل الأعضاء العرب، بعد أن إنفصلوا عن الحزب الشيوعي، ما يُسمّى بعُصبة التحرّر الوطني في فلسطين، وربطت العُصبة بين هدف التحرّر والإستقلال وتقرير المصير وبين الديمقراطية ومطالب العمال والفلاحين.[214]

ومن الصعب جداً الحديث عن يسار لا ينطلق من مسألة الصراع مع الإحتلال والهيمنة الخارجية، وكذلك من الصراع مع ما تولّده الرأسمالية من إستلاب لفُرص التنمية وإستغلال وإفقار وبطالة وإستثناء لفئات واسعة من الشعب، وبالتالي فأي تعريف لليسار لا بدّ أن ينطلق من النضال من أجل إنجاز الإستقلال في مواجهة قوى الإحتلال والهيمنة والتمييز والتشريد، ولا بدّ أن يُدافع عن الطبقات الفقيرة وأن يقوم بتحويل قيم التحرّر والمساواة والحداثة والعدالة الإجتماعية إلى خطط تفصيلية نضالية، بحيث يُشكّل النظام الإشتراكي تجسيدها الأفضل والأضمن.[215]

ودخل اليسار الفلسطيني الإنتفاضة الأولى مُمثّلاً بقوى تنظيماته في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث كانت قوى منظّمة لها وزنها وثقلها الجماهيري عبر الأُطر القطاعية الديمقراطية النسائية والعمالية والشبابية والمهنية التي كان قد بدأ في تشييدها في أواخر عقد السبعينيات. وكانت تنظيمات اليسار في صُلب قيادة الإنتفاضة، فشكّلت قُواه الرئيسية الثلاث (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني) مع حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، القيادة الموحّدة للإنتفاضة.[216]

وقد تعرّض اليسار الفلسطيني لحصار مقصود من الناحية المالية والسياسية، حيث كان المطلوب تهميشه وتحجيم نفوذه في إطار عملية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على يد الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتّع بنفوذ عالمي وإقليمي بدون مُنازع. وقد ضاع اليسار بتشكيلاته المختلفة وبات مُحاصراً حتى على الصعيدين الإعلامي والمالي، وبات المطلوب من قِبَل "مُهندسي سلام ما بعد حرب الخليج الثانية" أن يبقى اليسار هكذا وأن يتم إخراجه من دائرة الفعل والتأثير وتهميشه إلى

---

213. باقر إبراهيم، "اليسار عند إحتلال الوطن: يقاوم أم يساوم؟،" **المستقبل العربي** 30، عدد 349 (2008): 73.

214. هلال، **اليسار الفلسطيني إلى أين؟: اليسار الفلسطيني يحاور نفسه ويتأمل مصيره**، 9.

215. المرجع السابق، 14.

216. المرجع السابق.

الحد الأقصى، والدليل على ذلك هو تضمين المنظمات الإرهابية التي نشرتها الإدارة الأمريكية بعد توقيع إتفاق أوسلو كل القوى المعارضة للإتفاق، ومن ضمنها القوى اليسارية التي تدعو إلى حل سياسي متوازن للقضية الفلسطينية.[217]

وإنّ تفكّك التوازنات العربية- العربية حول فلسطين، وبعد حرب تشرين الأول في العام 1973، وإنهيار التضامن العربي بعد إتفاقية السادات- بيغن في العام 1978، وحرب الخليج الأولى (العراقية- الإيرانية)، وبعد إحتلال الكويت وحرب الخليج الثانية في العام 1991، إضافة إلى الحصارات المادية والمالية والسياسية التي إندفع بها اليمين الفلسطيني تجاه قوى التقدّم واليسار الوطني الثوري الفلسطيني، وبشكل خاص بعد أن كسر قرارات المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول من العام 1991، والذهاب بشكل مُنفرد إلى المفاوضات مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي بشروط شامير والإدارة الأمريكية، وكذلك الحصارات التي مارستها أغلبية الأنظمة العربية على اليسار الفلسطيني؛ ترك تأثيراته السلبية الكبيرة على المقاومة الفلسطينية، ثمّ تداعت إنهيارات التوازنات الدولية- الدولية بتفكّك الإتحاد السوفييتي، بحيث كان لذلك تأثيرات سلبية على كل قوى التحرّر الوطني والحركات الثورية في فلسطين.[218]

وتوجّهت السلطة الفلسطينية بعد عمليتَي السلام والبناء الوطني إلى تبنّي سياسات وبرامج وقوانين تهدف إلى حماية العملية السلمية وتعزيز قُدرة السلطة وسيطرتها وفرض الأجندة الوطنية، ليكون ذلك على حساب مبادئ ومُمارسات الديمقراطية الليبرالية. فعلى سبيل المثال، وجّهت السلطة الفلسطينية ضربة شديدة لفُرص الديمقراطية وحقوق الإنسان عندما تمّ تشكيل محاكم أمنية عسكرية تحكُم من خلال قوانين الطوارئ سيئة السُمعة، ممّا يُضعف من هيبة وإستقلالية الجهاز القضائي، ويعطي الجهاز التنفيذي سلطات واسعة في مواجهة الفرد والمجتمع. وإستُخدمت هذه المحاكم لإدانة وسجن المعارضين للعملية السلمية، وخاصة الذين يلجأون إلى إستخدام العُنف ضد أهداف إسرائيلية في مواجهتهم للإحتلال، وبالتالي تتمكّن السلطة الفلسطينية من ردع فصائل المعارضة وتمنعها من القيام بهجمات ضد أهداف إسرائيلية، ولكي تُظهر للإسرائيليين جدّيتها في مُحاربة العُنف. وقد أصدرت المحاكم العديد من الأحكام بالسجن ضد أعضاء في حركات المعارضة، بعضهم لم يكُن مُشاركاً بشكل مباشر في "أعمال عُنف" ضد الإسرائيليين، بحيث أُجريت هذه المحاكمات في غياب مُحامي الدفاع. إضافة إلى ذلك، قامت سلطات الأمن الفلسطينية بعمليات إعتقال واسعة وجماعية ضد قادة وأعضاء في المعارضة بعد حدوث عمليات عسكرية ضد أهداف إسرائيلية، تعرّض العديد منهم للتعذيب وتوفي عدد منهم أثناء التحقيق معهم. كما ولجأت السلطة الفلسطينية إلى منع توزيع الصُحف أو إقفالها، وخاصة الصُحف المعارضة للعملية السلمية، فأخذ العديد من رؤساء تحرير الصُحف يُمارسون رقابة داخلية على صُحفهم، وهناك من إمتنع عن نشر أخبار تعذيب السُجناء أو نشر تقارير مؤسسات حقوق الإنسان، إضافة إلى الإمتناع في بعض الفترات عن نشر

---

[217]. عبد الكريم، **خمس سنوات على إتفاق أوسلو**، 225.

[218]. حواتمة، **اليسار العربي: رؤيا النهوض الكبير (نقد وتوقعات)**، 37-38.

إستطلاع للرأي يُشير لمعارضة شعبية واسعة لقيود السلطة على حرية الصحافة. كما قامت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة بتهديد أطراف فلسطينية مُعارضة بهدف إسكاتها، وتمّ إتّهام السلطة بوقوفها وراء محاولات إغتيال عديدة بحق بعض المعارضين.[219]

3.3 الفكر اليساري

إنّ قضية الفكر اليساري هي في جوهرها إحدى تجلّيات حوار الواقع مع الفكر، وذلك في إتصاله وإنفصاله منذ أن أمسك الإنسان بزمام مصيره الإجتماعي كاملاً مع حضارة عصر التصنيع، فهي قضية إنسانية بالمعنى الإجتماعي والفلسفي بكل أبعادها ومراميها، وهي الإنسان بحيث يشحذ كل طاقاته الفكرية والمادية ليكون مسؤولاً عن بناء الإنسان والمجتمع وتغيير الواقع، واقع الفكر والعلاقات الإجتماعية إلتزاماً بإطار معرفي وقيَمي يعكس الشروط الوجودية والمعرفية والأخلاقية المنشودة، ويُجسّد إنجازاته وكبواته. والفكر اليساري ليس وحده نسيجاً في ذلك، حيث شاركه كل فكر آخر يطمح إلى التغيير، حتى وإن إختلفوا معه بالنهج والمنحى، واليسار بهذا المعنى لا يُعبّر عن حركة مرحلية أو مهمّة سوف تنقضي، وإنّما هو المستقبل في الوعي الإجتماعي التاريخي، أو ضابط إيقاع الحركة والمنسّق عن وعي بين الفعل والفكر في حركتهما الجدلية الموحّدة. وبذا، فاليسار حركة نقد إجتماعي يستهدف إدخال تغيير جذري على علاقات البُنية الإجتماعية وصولاً إلى بُنية ذات علاقات جديدة أكثر مُلائمة لإزاحة عوائق التقدّم من وجه حركة المجتمع، ولتحقيق أكبر قدر مُمكن من التكيّف لإرساء قواعد الإطار الحضاري المنشود.[220]

وإنّ الأساس في مضمون فكر اليسار ورؤيته هو أنّه يُمثّل صيغة التغيير وصيغة ثورية جماهيرية وشعبية لهذا التغيير، واليسار لا يبقى كذلك من دون مُحافظته على هذا الجوهر، وفي مركزه التغيير عبر التحرّر الوطني ومن أجل العدالة الإجتماعية والمساواة وإقامة بديل للرأسمالية من خلال صيغة مُلائمة للعدالة الإجتماعية والإشتراكية الديمقراطية. وقد كانت القضية الجدلية لفكر اليسار المتنوّع عالمياً وتاريخياً هي البحث عن بديل للرأسمالية ورفضها على أنّها نهاية التاريخ، إضافة إلى رفض مختلف تجلّياتها الملموسة في الإستعمار والهيمنة والإحتلال، وهي البحث عن أفضل أساليب النضال والتنظيم، والعمل بين الجماهير لتحقيق ذلك. ويقوم جوهر رفض الرأسمالية إستناداً إلى طبيعتها الإستغلالية وتنافيها مع قيم العدالة والمساواة التي تُعتبر بمثابة المرتكزات الرئيسية لليسار.[221]

---

[219]. خليل الشقاقي، **التحول نحو الديمقراطية في فلسطين: عملية السلام، والبناء الوطني، والإنتخابات** (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية– دائرة السياسة والحكم، 1996)، 22.

[220]. طلال أبو ركبة، "اليسار وسوسيولوجيا الفشل،" **تسامح** 3، عدد 10 (2005): 124-126.

[221]. الصالحي، **طريق اليسار نحو الحرية والديمقراطية والعدالة**، 44.

3.3.1 الفكر اليساري الفلسطيني

3.3.1.1 نشأة الفكر اليساري الفلسطيني

إنبثق اليسار الفلسطيني من حركة القوميين العرب، وكان رأسه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومن ثمّ بدأت الإنشقاقات تدبُّ في صُفوفها، فنشأت العديد من الحركات اليسارية الفُسيفسائية، إضافة إلى وجود الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي كان يتمتّع بنفوذ كبير في فلسطين أيضاً. وتمتّع اليسار بشعبية كبيرة في الستينيات والسبعينيات، حتى أنّ الكثير من المدن والبلدات والقُرى كان يُطلق عليها "موسكو الصُغرى"، وذلك تيمّناً بموسكو عاصمة الإتحاد السوفييتي، وبدأ التراجُع اليساري في فلسطين منذ بداية الثمانينيات مع تنامي ظاهرة التديّن والإلتزام الديني في فلسطين والمنطقة.[222]

ولم يكُن اليسار الفلسطيني في حالة معزولة عن الصراع العالمي على الرغم من أنّه فلسطيني الثقافة والفكر، إلا أنّ ما أفرزته الحرب العالمية وبروز القُطبين، جعل من مُعظم الدول والأحزاب تقف غير مُحايدة تجاه هذا الصراع الهادئ بين القوّتين اللتين برزتا بعد الحرب بعد أن أفلت شمس بريطانيا وفرنسا، وهما: الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي، وقد كانا على طرفَي نقيض في الفكر والممارسة والثقافة. فالقوّة الأمريكية هي قوّة رأسمالية إستعمارية كانت تحتل دولاً وتُشعل الحروب وتسعى لإخضاع الدول لسيطرتها أو إمرتها. وفي المقابل، فإنّ الإتحاد السوفييتي، بفكره الإشتراكي، يدعو للتحرّر ومُساندة الدول الفقيرة وحركات التحرّر في العالم. وكان على اليسار الفلسطيني الذي ينتمي أيديولوجياً للفكر الإشتراكي، وبحُكم واقع الإحتلال الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة، أن يكون إحدى حُلفاء الإتحاد السوفييتي، وخاصة أنّ كثير من الدول، منذ النصف الثاني من القرن العشرين، إهتدت وإنضمّت للفكر الإشتراكي، ومن خلال مُساعدة القوّة السوفييتية، أخذت تلك الدول بالتحرّر منها، مثل كوبا وفيتنام. وقد شكّل هذا الأمر أحد أهم دوافع وعناصر نجاح اليسار الفلسطيني في الساحة الفلسطينية في السبعينيات والثمانينيات على مستوى التنظير والممارسة، وبالتالي في ظل هذا التحالف بين اليسار الفلسطيني وحليفه الدولي، كان من الطبيعي أن يتأثر اليسار الفلسطيني بتقدّم أو تراجُع الحليف، حيث أنّ القوّة الرأسمالية كانت تخوض الحروب الشرسة الظاهرة والخفية بكل إمكانياتها الممكنة ضد العدو الرئيس، وتستخدم كافة أدواتها، ومنها دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، في هذه الحروب.[223]

ولم ينبُت اليسار الفلسطيني على خلفية الإنقسام المجتمعي الصريح إلى طبقات، ولم ينبُت كذلك على خلفية التوجّه الإقتصادي الإجتماعي للبلد، وإنّما نبت ونما في حالة المواجهة مع إستعمار إستيطاني، وكانت الأرض والسيادة عليها هي محور التناقضات، فكان الصراع القومي هو جوهر العملية التحرّرية في فلسطين، وبالتالي فقد وسمت طبيعة الصراع وجوهره

---

[222]. صلاح شاهين، "اليسار الفلسطيني... إلى أين؟،" **شبكة فلسطين للحوار**، نقلاً عن:
https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=300823
(إسترجعت في 6 تشرين الأول 2014).

[223]. أكرم عطا الله، "أزمة اليسار الفلسطيني: محطة عابرة.... أم بداية النهاية؟،" **تسامح** 3، عدد 10 (2005): 13.

اليسار الفلسطيني بميسمها، فتأثرت برامج اليسار بموضوعات التحرّر الوطني، وكانت طروحاته الإجتماعية والإقتصادية مجرّد أفكار وشعارات لم تأخُذ الجانب التطبيقي، ولو بشكل جزئي، في الواقع المجتمعي. وعلى هذه الأرضية، دخل اليسار الفلسطيني مُعترك النضال الوطني الفلسطيني وحاول أن يُميّز نفسه ليُصبح مكوّناً أساسياً من مكوّنات الحركة الوطنية التحرّرية الفلسطينية ويقوم بتقديم تضحيات كبيرة في معركة النضال الوطني ويُسهم في صياغة البرنامج الوطني الفلسطيني بمقدار مكانته في هذه الحركة، ولكن لم يرتقِ هذا اليسار إلى مستوى قيادة البرنامج الوطني أو تقديم وجهة نظر مُتكاملة عن بديل ديمقراطي للتحرّر الوطني، بل دخل حالة من عقد المصالحات مع التيار المركزي في منظمة التحرير الفلسطينية، وساهم في وضع كل الصياغات الفضفاضة للبرنامج الوطني الفلسطيني، والتي كانت دائماً تحمل تفسيرات عديدة، وبالتالي فإنّ تميّزه النسبي في المواقف لم يتطور إلى حالة من التميّز الحقيقي على الأرض، بحيث يُمكن القول أنّ الوعي الجماهيري ميّزه عن غيره في الخطاب والممارسة.[224]

وبذا، فاليسار الفلسطيني نشأ في خضم الصراع ضد الإحتلال الصهيوني، وجذوره قومية، ولم ينشأ في خضم صراع إجتماعي، لذلك فإنّ العامل الوطني بقي العامل الحاسم، وهذا ينطبق على الممارسة السياسية اليومية لليسار الفلسطيني من حيث طُغيان الشأن الوطني، والذي يطغى على الرؤية الفكرية والطبقية.[225] وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك مفهومان لليسار في الحقل السياسي الفلسطيني: الأول يتمثّل في النموذج الماركسي بتنويعاته المختلفة، والذي ينطلق في تحديده لليسار من إعتبارات صارمة، أهمّها هو الإلتزام بالماركسية– اللينينية ومنهجها المادي الجدلي في رؤية وتحليل الواقع، والممثّل الكلاسيكي لهذا اليسار هو الحزب الشيوعي الفلسطيني بصورته التقليدية، إضافة إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ أمّا المفهوم الثاني، فهو النموذج الذي تبلور ما بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي، والذي طرأت على برامجه ورؤاه الفكرية تغيّرات عميقة طالت الثوابت الفكرية والنظرية الأساسية للماركسية التقليدية، وهو تيار ليبرالي يتقاطع بحدود كبيرة مع التيارات الديمقراطية العلمانية في الساحة الفلسطينية، والممثّل لهذا اليسار هو حزب الشعب الفلسطيني وفدا والنضال الشعبي. وإنّ اليسار الفلسطيني لم يخُض معارك حول قضايا العمال والمرأة وقانون العقوبات، وبالتالي لم يبرُز كحامل مشروع تنويري (تقدُّمي وتحرّري) الذي يحتاج إلى قيادة نضالات في الشارع.[226] وهكذا، فالتنظيمات اليسارية الفلسطينية تلتزم بالإسترشاد بالفكر أو المنهج الماركسي أو بالمادية الجدلية أو الإشتراكية العلمية أو بالفكر الإشتراكي، كما أنّها تسترشد أيضاً بما هو تقدُّمي وديمقراطي وإنساني في التراث الفكري والثقافي الفلسطيني والعربي والإنساني، وبإنجازات العلم.[227]

---

[224]. جرادات، **اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية**، 11–12.

[225]. هلال، **اليسار الفلسطيني إلى أين؟: اليسار الفلسطيني يحاور نفسه ويتأمل مصيره**، 33.

[226]. المرجع السابق، 35–36.

[227]. المرجع السابق، 54.

وفي إطار الحديث عن اليسار كفكر، نرى بأنّ الفكر اليساري الفلسطيني، بتطبيقاته، أقرب للثقافة الفلسطينية الأصيلة منه لأي فكر آخر، ففلسطين منذ القدم قُدِّر لها أن تشهد على أرضها تواجد الديانات الثلاثة بإختلافاتها، بحيث تتصارع وتتعارض في ما بينها من دون أن تقضي أي منها على الأخرى، ما مهّد مع مرور الزمن تعزيز ثقافة التعدّد الديني ونبذ التعصّب في إطار تعايش الديانات. وبما أنّ الثقافة هي نتاج واقع إقتصادي إجتماعي، فقد فرض واقع المجتمع، بحُكم تكوينه كمجتمع زراعي بغالبيته، ثقافة مُتحرّرة أكثر تجاه المرأة، ففي الحياة الزراعية نرى بأنّ للمرأة دور في الإنتاج الزراعي كعضو مُنتج على عكس مجتمع المدينة الذي مثّل ثقافة الأقلية في فلسطين. وقد إقتضى الحديث عن هذا الترابط التاريخي الثقافي من أجل التأكيد على الكثير من قيم اليسار التي تتمثّل في: الإنفتاح، التعدّد، التحرّر؛ وهذه قيم فلسطينية أصيلة وليست قيم غربية يستوردها اليسار.[228]

3.3.1.2 إشكالية الفكر اليساري الفلسطيني

مع أنّ الفكر اليساري يدعو إلى الإنفتاح والإبداع، إلا أنّ الفكر اليساري الفلسطيني وقع أسيراً للتبعية الذهنية ومحاولة تقليد تجارب الآخرين، وفي العادة فإنّ الذهن التابع لا يكون قادر على مواجهة واقعه ومشكلاته مواجهة تقوم على الإبداع لكي تكون قادرة على إكتشاف البرنامج من صُلب الواقع، فيُبادر بالبحث عن حل جاهز سبق وأن تمّ تجربته وتكلّل بالنجاح في مكان آخر وظروف أخرى، من دون أن يكون هناك إدراك ومعرفة لتحوّلات الواقع وتناقضاته ومسيرة التطور. كما وأنّه في العادة، فإنّ التبعية الذهنية تعفي من الإجتهاد الفعلي والمعاناة النفسية الضروريين لإنتاج نموذج خاص، وبالتالي يتم تبسيط المسألة من خلال إستسهال المقارنة بين النموذج الماركسي أم الماوي، التجربة الفيتنامية أم الكوبية، وهكذا.[229]

وكان اليسار الفلسطيني طوال السبعينيات يخوض غمار نُضجه على مختلف المستويات: الفكرية والتنظيمية والسياسية والجماهيرية والعسكرية، ويُمكن إعتبار هذا العقد عقد التجارب العديدة ومحاولات التبلور وصياغة الرؤية، بما تخلّل ذلك من نجاحات وإخفاقات. وقد شهدت هذه المرحلة تنامياً في ثقل اليسار بين الفلسطينيين خارج الوطن، إلا أنّ الأراضي المحتلة لم تشهد أي إمتداد سياسي جماهيري مؤثر لليسار المقاوم، بإستثناء بعض التأثير للشيوعيين الذين كانوا يتمتّعون في السبعينيات لوحدهم ببُنية حزبية مُستقرة.[230] وكان اليسار العربي والعالمي قد وافق صاغراً على علاقة تبعية فكرية وسياسية للسوفييت وحزبهم، بإستثناء بعض أحزاب أوروبية في إيطاليا وأسبانيا ويوغسلافيا. ولا تكمن الإشكالية فقط في التبعية

---

[228]. عطا الله، "أزمة اليسار الفلسطيني: محطة عابرة.... أم بداية النهاية؟،" 12-13.

[229]. المرجع السابق، 16.

[230]. رفيدي، "أربعون عاماً من صعود وهبوط مدويين لليسار الفلسطيني،" 49-50.

كآلية علاقة تفترض تقويض الإستقلالية، بل أيضاً من أنّ التبعية ستُصبح الكابح الأول لأيّة عملية إنتاج نظري يقوم بها الحزب، فطالما أنّ (الرفيق الكبير) يُنتج نظرياً ويُحدّد الموقف السياسي، فلن يكون هناك داعي لإشغال الذهن الحزبي.[231]

وقد إستند التثقيف الحزبي الماركسي لقوى اليسار الفلسطيني على الماركسية حسب مدرستها السوفييتية حصراً، وهذه المدرسة: لا تعترف بالمدارس الأخرى من ناحية، وتشيع ثقافة الحقائق المطلقة من ناحية ثانية، وتعتمد على الحشو دون تطوير ملكة النقد من ناحية ثالثة. ونتيجة لذلك، برزت الثُنائية التالية كنتيجة للتثقيف الحزبي اليساري: ترسيخ ثقافة تقدُّمية وإنحياز فكري من جهة، وتصفيف كميات من المعلومات والأحكام المعطاة مرّة واحدة من جهة ثانية؛ وبالتالي لم تتمكّن قوى اليسار من الإنتاج النظري لماركسية تُلامس الخصوصية الفلسطينية بشكل أكبر.[232]

ومن خلال النظر إلى أداء اليسار الفلسطيني خلال الفترة التي أعقبت إتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية، يتبيّن بأنّ اليسار الفلسطيني إستحدث خطاباً جديداً له وأخذ على عاتقه رفع لواء الديمقراطية من أجل أن يُميّز نفسه عن السلطة وحزبها، وفي ذات الوقت يطرح نفسه كبديل عن التيار الإسلامي، إلا أنّه لا يُمكن القول أنّ أيّاً من الفصائل اليسارية قد تمكّن من تقديم خطاب أو برنامج سياسي وإجتماعي يعكس فهماً حقيقياً لطبيعة المهام الحقيقية المطلوبة من الحزب الديمقراطي والسمات التي ينبغي أن تتوافر فيه، أو بإختصار خطاب ديمقراطي جدّي يتناسب مع حاجات الساحة الفلسطينية، مع العلم أنّ كلمة ديمقراطية تكاد لا تغيب في أي سطر من سُطور أي برنامج أو وثيقة تصدُر عن هذه الفصائل. كما وأنّه بعد توقيع إتفاق أسلو، تبيّن بشكل واضح أنّ فصائل اليسار الفلسطيني قد غرقت في التعرّض لقضايا تفصيلية وثانوية تتعلّق بالوضع الداخلي الفلسطيني إلى الحد الذي جعل هذه القضايا تتسلّل في جدول أعمال اليسار الفلسطيني، وتحتل مواقع الأولوية على حساب الموضوع الأهم، ألا وهو الصراع مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي.[233]

وقد ظلّ اليسار الفلسطيني بعيداً عن عملية التقييم النظري الحقيقي، فسلك طُرقاً عديدة: إمّا تعامل مع فكره المثبّت ببرنامجه بخجل من إقترف ذنب تثبيت هذا الفكر في البرنامج؛ وإمّا باتت المرجعية الفكرية محض نصٍّ لا ينعكس في إشتقاق البرنامج؛ وإمّا وجد نفسه يلجأ لترسانة المصطلح الليبرالي، فيظهر الخلط في الهوية بشكل واضح بعد أن شطب مصطلحه الماركسي اليساري من خطابه. وفي مختلف الحالات، قُبر التثقيف الفكري لدى قاعدة اليسار، وباتت تجتر صيّغ عامة ومجموعة من ترسانة الليبرالية الجديدة من دون أن تدري أنّها بذلك تهجر موقعها اليساري.[234]

---

[231]. المرجع السابق، 48.

[232]. المرجع السابق، 52.

[233]. محمد المجدلاوي، "اليسار الفلسطيني.. إستطلاع الواقع وإستشراف الأفاق،" **تسامح** 3، عدد 10 (2005): 96.

[234]. رفيدي، "أربعون عاماً من صعود وهبوط مدويين لليسار الفلسطيني،" 46.

وقد كانت الأفكار الليبرالية، التي تسرّبت إلى الفكر اليساري العربي والفلسطيني على مدى سنوات، عبارة عن الجُرعات الضرورية فكرياً لتسويغ مواقف اليسار السياسية في عملية التسوية مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، وأخيراً للإلتحاق بالتسوية. وفي بعض الحالات، أدّت هذه الطروحات إلى تبنّي بعض اليساريين والليبراليين العرب الرأي القائل أنّ "إسرائيل ليست عدونا" بالقدر الذي يُمكن أن نعتبر به الحركة القومية أو الحركة الإسلامية أو سوريا أو العراق أو إيران عدونا، وبالتالي فإنّ شعار المرحلة عربياً بالنسبة لهم هو الديمقراطية وليس التحرير أو الوحدة أو ما شابه من هذه الشعارات.[235]

وإذا كانت الأحزاب الشيوعية العربية الرسمية قد سارت على خُطى ستالين بتبنّي "حق إسرائيل في الوجود"، فمنظمات اليسار الجديد في الساحة الفلسطينية بدأت مسيرتها برفض هذا الحق، وتبنّت طروحات التحرير الكامل والكفاح المسلّح، ومن ثمّ بدأت بالتخلّي عن هذا البرنامج بشكل تدريجي بمشروع السلطة الوطنية عند الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في السبعينيات، وبرنامج "المرحلية العلمية" عند الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الثمانينيات؛ إلى أن تمّ تتويج هذا التوجّه بشكل رسمي لدى الجبهتين من خلال تبنّي مُقرّرات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في العام 1988، والتي دعت إلى قيام دولة فلسطينية على أساس القرار 242، والذي بموجبه ينصّ على الحدود الآمنة لكل دول المنطقة، ومن ضمنها دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، الأمر الذي يعني فعلياً الإعتراف بحقّها في الوجود.[236]

ويُعتبر الفكر اليساري الفلسطيني متأثر بشكل واضح بالذهنية العربية التي تختار رمزاً من رموز الفشل فتقوم بتجريمه أو رمزاً من رموز النجاح وتعظيمه، وبالتالي يتم عزو الظاهرة لسبب واحد وليس لعدّة أسباب، فلا يتم النظر إلى السياسات، ويتم تشخيص الأزمة بوجود الأفراد، وهذه إحدى الخطايا التي إرتكبها اليسار الفلسطيني في مُعالجة أزمته، فيعمل على خدش سطح الظاهرة من دون أن يغوص في عُمق البُنية التي سبّبت الظاهرة، وهذا الأمر لا يُعبّر عن ذهنية عصرية أو ذهنية التقدّم والتغيير التي إدّعى اليسار بأنّه يمتلكها. وقد إفتقر اليسار الفلسطيني إلى معيار موضوعي في عملية تقييم الأفراد بسبب ذهنية المسايرة التقليدية، وخاصة في أوساط النُخب القيادية، حيث لم تكُن المكاشفة مسؤولة وصريحة، بل إنّ أسلوب تسيير المصالح قد ساد في أوساطها كنزعة حلقية على حساب النظرة الأشمل لمصلحة الأداة ومقدار توافقها مع مصلحة الجماهير والمصلحة العامة.[237]

ولم يكُن إنخراط الجماهير في النضال الوطني تحت راية اليسار الفلسطيني توقاً للإنعتاق من نير الإحتلال فقط، بل أيضاً للفكاك من نير جُملة من علاقات التهميش والإستغلال القائمة في المبنى الإجتماعي التقليدي للمجتمع الفلسطيني، وقد فشلت هذه القوى بإمتياز على صعيد المطمح الثاني لهذه الجماهير، وهو ما يفسّر سلوكها حيال الأزمة التي تعصف بهذه

---

[235]. إبراهيم علوش، "عن اليسار الذي فقد البوصلة،" **كنعان**، عدد 100 (2000): 24.

[236]. المرجع السابق، 21-22.

[237]. جرادات، **اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية**، 22-23.

القوى، ويعكس ذلك قلّة الإبداع في الربط بين مقولتَي التحرير والتغيير، والغريب أن تغفل قوى اليسار هذا الترابط، في الوقت الذي نجد فيه أنّ رُكن ركين من فكر هذه القوى يُشير إلى أنّ الوجود الإجتماعي للناس هو الذي يُحدّد سلوكهم بالأساس، ممّا كان يُحتّم على هذه القوى أن تشتمل برامجها على رؤية مجتمعية ديمقراطية متبلورة في صيّغ وبرامج وخطط عملية من جهة، ومستوحاة من الخصوصية الفلسطينية من جهة ثانية. وتجدر الإشارة إلى أنّ مُمارسة قوى اليسار الفلسطيني لم تأتِ مُنسجمة في فهمها لمقولة التحرّر، وإنّما جاءت جزئية وغير شاملة، فهي لم تفهم أنّ معنى التحرّر لا يعني "الحرية إلى" فقط، بل "الحرية من" أيضاً، بمعنى أنّ قِيَماً من طراز: "عدالة، ديمقراطية، مساواة، حرية"؛ يجب أن يحملها حامل التغيير نفسه في الممارسة العملية على كافة المستويات قبل أن يقوم بنقلها إلى خارجه ويكون بمقدوره إجتثاث مُمارسة نقيضة لهذه القيم في الواقع المنوي تغييره.[238]

ولم يجنّد اليسار الفلسطيني نفسه لفكرته التي لطالما إدّعى أنّها شاملة وعلمية، فهو بلغ في شعاراته أحياناً فوق اليسارية، وحتى على المستوى الإجتماعي والثقافي، وطالما عبّأ نفسه بهذه الشعارات عن التغيير وضروراته، وعن كسر القيود الإجتماعية المعيقة لعملية التحرّر، وعن التقشّف ونبذ الروح الإستهلاكية، وغيرها من الشعارات. في حين أنّه في الممارسة العملية، لم يحوّل شعاراته إلى واقع ملموس، حيث تعايش اليسار مع البُنى المجتمعية والثقافية القائمة، وإستخدمها أحياناً لتعزيز نفوذه أو أنّه أعاد إنتاجها بأشكال جديدة، ففي خضم الإنتفاضة دخلت قوى اليسار كطرف في صراعات عشائرية وعائلية، وفي علاقات العمل لم يدخُل اليسار، كمظهر عام، كنقابي، وإنّما كمُصلح بين أطراف العملية الإنتاجية. وفي مجال المرأة، لم يُعزّز اليسار دورها بقدر ما إستخدمها سياسياً، فقد إفتقد اليسار إلى برنامج إجتماعي مُمكن في عملية التحرّر الوطني، كما أنّه واءم مُمارسته العملية مع الوضع القائم، ولم يُقدّم نموذجاً حيّاً عن صورته المستقبلية في علاقته مع الجماهير. وحتى في هذه العلاقة، فقد تصرّف اليسار أحياناً في المواقع التي تنفّذ فيها، كسلطة على الجماهير وليس كقائد لها، وإستخدم نفس الأساليب التي إستخدمها أو يُمكن أن يستخدمها اليمين.[239]

وفي سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، سادت فكرة من هو الأفضل يسارياً وفق مساطر ومقاييس غير محلية، وعاشت القوى اليسارية الفلسطينية تحت سطوة "أسطورة أنّنا الأفضل"، وسرت عميقاً في روح المبنى الفكري لهذه القوى، وتأصّلت لدرجة أنّها حرمت هذه القوى نفسها من إلتقاط المشترك في ما بينها في كل مرحلة.[240]

ويتلخّص جوهر التمايُز الأساسي للفكر اليساري الفلسطيني عن فكر التيار الديني تجاه قضايا المجتمع والدولة في: إرتكاز اليسار على أنّ القوانين والتشريعات والثقافة يُمكنها أن تلعب دورها في عملية تطوير المجتمع، ولا أن تكون فقط إنعكاساً له. وضمن هذا السياق تندرج رؤية اليسار إلى الحداثة والتنوّع والحريات والإبداع الفكري والمعرفي والثقافي، وإلى تطوير

---

238. المرجع السابق، 29-30.

239. المرجع السابق، 34.

240. المرجع السابق، 41.

القوانين والتشريعات والأنظمة بما يسمح بتوسيع المحتوى والنهج الديمقراطي كرؤية ومنهج أشمل من حدود كونها وسيلة فقط للإدارة السياسية، وبمعنى آخر توسيع مدى الديمقراطية بإتّجاه مُرتكزاتها الأساسية القائمة على أساس التنوّع والتعدّدية والحرية والمساواة والمواطنة وصياغة النُظم والقوانين التي تُكرّس ذلك وتُعزّزه. ويتوجب على اليسار المحافظة على فصل الدين عن الدولة، أي فصل المقدّس عن السياسي، والمواطنة عن المذهبية، وفي رفض تحويل الدولة الديمقراطية إلى دولة دينية وحكومة دينية، وذلك إنطلاقاً من المحافظة على الإطار العام لمفهومه القائم على هذا الفصل، دون المساس بإحترام الأديان.[241]

وبذا، فعلى اليسار الفلسطيني القيام بإعادة شحذ خطابه السياسي والإجتماعي بالشكل الذي ينسجم مع مبادئ الفكر اليساري الحقيقي، وترتيب أجزائه على أُسس نظرية موحّدة وطرحه أمام الجماهير بدون مواربة أو خجل، ما سيضمن ظهور برنامج بديل حقيقي على الساحة السياسية، وسيكون على اليسار عندها العودة إلى أدوات التحشيد والتأطير المتّبعة في أي فصيل يساري فعّال، وذلك عبر الإلتصاق بقضايا وهُموم الجماهير والتغلغُل بينها والتعبير عن إحتياجات شرائحهم المختلفة عن طريق تقديم حُلول بديلة لكل إشكالية مهما بلغت تفصيلاتها، والسعي إلى كسب ثقتهم من خلال التعاطي مع قضاياهم بإهتمام وديناميكية عالية، والتوقف عن إختزال هذه المهام المطلوبة على المستوى الجماهيري بإصدار بيان صحفي عند كل حدث من قِبَل المكتب الإعلامي لهذا الفصيل أو ذاك ليُسجّل كنشاط إعلامي له.[242]

ولا يملك اليسار الفلسطيني رؤية فكرية مُتماسكة في عملية تفسير الظواهر السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية في رصد المتغيرات وإبتداع الحُلول، ولا يُقدّم اليسار للمجتمع جدول أعماله السياسي ولا حتى الإجتماعي، فهو مشغول بالبحث في وسائل المحافظة على مؤسساته وليس تحويل الوعي الإجتماعي والسياسي إلى جدول أعمال للشعب والمجتمع. ويُعتبر اليسار الفلسطيني دون هوية فكرية أو شخصية إجتماعية وثقافية خاصة، فهو ببساطة دون سمات أو خصائص أو أخلاقيات تنتمي له وينتمي لها في القول والعمل، فلو كان اليسار يساراً فعلاً، لكان حوّل الأزمة في الواقع الوطني إلى فُرصة لإنطلاقة جديدة ودور جديد بأدوات جديدة، وبالتالي فإنّ اليسار أصبح حزب الأمجاد الغابرة.[243]

3.4 الأحزاب السياسية ودورها في الحقل السياسي والإجتماعي

شكّلت الأحزاب السياسية، منذ ظهور النُظم الديمقراطية الليبرالية في القرن التاسع عشر، الأدوات الأهم والأكثر تأثيراً في الحياة السياسية العامة في الدولة الحديثة، وتولّت مع الإتحادات الجماهيرية والنقابات العمالية والمهنية والحركات الإجتماعية توجيه عمليات التغيير السياسي والإجتماعي، فالأحزاب السياسية عبارة عن أدوات تمثيل وتعبئة، وبما أنّها تتنافس في ما بينها للوصول إلى السلطة بشكل شرعي، أو تسعى للتأثير على سياسة الحكومة أو السلطة المركزية (عبر المشاركة في البرلمان

---

[241]. الصالحي، **طريق اليسار نحو الحرية والديمقراطية والعدالة**، 48-49.

[242]. المجدلاوي، "اليسار الفلسطيني.. إستطلاع الواقع وإستشراف الأفاق،" 98.

[243]. هلال، **اليسار الفلسطيني إلى أين؟: اليسار الفلسطيني يحاور نفسه ويتأمل مصيره**، 49-50.

وإقامة تحالفات أو فعاليات ضاغطة على السلطة) في حالة عدم قُدرتها على الوصول للسلطة، فإنّ ذلك يُحفّز المواطنين على الإنتساب إليها والتصويت لممثّليها في الإنتخابات العامة والمحلية، كما وقد يُحفّزهم على تنظيم أنفسهم في أحزاب جديدة أو الضغط لتغيير الأحزاب التي ينتمون إليها أو الإنفصال عنها، فالأحزاب لا تحظى دوماً بإحترام شعبي، حيث نجدها في أحيان كثيرة موضع تساؤل وشكّ وخيبة أمل.[244]

وتأخذ لعبة البقاء في السلطة في الوطن العربي، من خلال تصارع الكُتل، أبعاداً مختلفة وتعتمد أساليب متنوّعة تبدأ بإثارة الإنشقاقات وتعميقها، حيث يتم دفع كُتلة إلى مراكز السلطة وإسنادها إعلامياً وبوليسياً، ويتم إهمال سائر الكُتل الوطنية وحجب حقّها المشروع في مُمارسة الحُكم والإدارة. وتزداد المسألة عُنفاً لتجد هذه الكُتل نفسها في موضع المطاردة والإضطهاد والضغط عليها، إضافة إلى مُمارسة الإعتقال بحق أعضائها وقياداتها لسنين طويلة، وقد تصل لدرجة من العُنف والقهر بحيث يُسمح للكُتلة (المحمية) أن تستخدم أدوات الدولة وأجهزتها، فضلاً عن أدواتها الخاصة، لسحق الكُتل الأخرى وتفتيتها وتدمير قُواها النفسية والمادية، وتتحوّل الأجهزة العسكرية والبوليسية إلى مراكز للقوّة وتنقضّ على الكُتل المضطهَدة وتعمل على إفنائها وتشتيتها.[245]

ومن أساسيات النشاط الحزبي: الوحدة التنظيمية لعمل كافة هيئات الحزب وأعضائه والعلاقات الداخلية في إطاره، وسرعة وصول المعلومات وإنتشارها داخله، وآلية إتّخاذ القرارات ووصولها إلى مُنفّذيها. ويتم تقسيم النشاط الحزبي، من حيث المضمون، إلى ثلاثة أشكال ترتبط مع بعضها البعض، تتمثّل في: النشاط السياسي، النشاط التنظيمي، النشاط الفكري (الأيديولوجي). ويُنظر إلى النشاط السياسي بإعتباره أساس نشاطات الحزب ووجوده على الساحة السياسية في أي نظام سياسي، كما ولا يتم تحقيق الأهداف والبرامج السياسية في حالة عدم وجود آليات وأشكال تنظيمية صحيحة مُلائمة، وتعتمد بعض الأحزاب على الترويج لأفكارها وأيديولوجيتها لكسب المؤيدين والمناصرين لها. وليس كافياً الوصول إلى برنامج سياسي سليم وقرار صائب إذا لم يتحوّل البرنامج والقرار إلى آليات عمل تنظيمية يتم من خلالها حشد الأعضاء والمناصرين.[246]

وتتمثّل مشكلة المعارضة اليسارية الفلسطينية في هامشية دورها السياسي وتأثيرها المجتمعي، وجرت محاولات لتجديد أساليب العمل النخبوية والتخفيف من المركزية الشديدة التي خيّمت على حياتها الداخلية، إلا أنّ هذه المحاولات لم ينتج عنها تحوّلات جذرية في أساليب العمل وفي علاقة هذه التنظيمات مع الجمهور، ولم يتمخّض عنها تجديد في العناصر

---

[244]. جميل هلال، **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني** (رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، 5-6.

[245]. عماد الدين خليل، **أضواء جديدة على لعبة اليمين واليسار** (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981)، 28-29.

[246]. طالب عوض، "دور الأحزاب السياسية في العملية الإنتخابية،" **الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية** (رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، 24.

القيادية أو في توسيع وتنويع مواردها البشرية، كما ولا تتمتّع بموارد مالية واسعة تُمكّنها من توفير خدمات مثل التي توفّرها حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" في ظل ضعف موارد السلطة الفلسطينية وغياب نظام ضمان إجتماعي فاعل. وبذا، فإنّ تواصل ضعف الأحزاب اليسارية الفلسطينية من حيث حجم التأييد والدور السياسي الوطني والدور الإجتماعي والفكري، وإرتباك مفهومها لدورها في المؤسسات الوطنية من خلال الخلط بين المعارضة والمقاطعة أو الإستنكاف، وفي الخلط بين الشعار السياسي والبرنامج السياسي، والإكتفاء بطرح الهدف من دون أن يتم ربطه بإستراتيجية واضحة؛ سوف يؤدي إلى تلاشي تأثيرها السياسي، وربّما غيابها عن الحقل السياسي.[247]

وإنّ تراجُع دور وثقل الفصائل اليسارية الفلسطينية كان نتيجة إنهيار التضامن العربي والإتحاد السوفييتي ومُعسكره الإشتراكي، ولم تستطع القيام بالتجديد والتطوير ومواكبة المستجدّات والتغيير لتتمكّن من العمل بعد توقيع إتفاق أوسلو وإنتقال مركز القيادة والحركة الوطنية من الخارج إلى الداخل، فهي لم تحل بعد مُعادلة الجمع بين حركة التحرّر الوطني والبناء الديمقراطي بصورة صحيحة، وبقيت أسيرة لمعارضتها لإتفاق أوسلو ولمقاطعة الإنتخابات التي أبعدتها عن التأثير الفاعل من داخل مؤسسات السلطة بعد أن أصبحت هي مركز ثقل النظام السياسي الفلسطيني، كما ولم تسلُك الطريق الذي سلكته حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، فعلّقت الفصائل اليسارية المقاومة العسكرية رغم التأكيد المتواصل عليها، ما جعل الطريق أمام "حماس" سالكاً من أجل أن تُصبح زعيمة المعارضة بدون منازغ. ولكي نُدرك حجم التغيير الذي حدث في وزن الفصائل اليسارية، علينا أن نعرف أنّ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كانت، على سبيل المثال، تحوز على ثقل يتراوح بين 12-20% قبل إتفاق أوسلو، لدرجة أنّ تنظيمها في الداخل كان هدفه أن يُصبح التنظيم الأول خلال سنوات قليلة من الإنتفاضة الشعبية الأولى كما جاء في دراسة داخلية تمّ إرسالها إلى المكتب السياسي للجبهة.[248]

3.4.1 سمات الحزب الثوري

إنّ الحزب اليساري هو حزب ثوري حداثي لا تقليدي بالضرورة، فهو لا يقوم على تراتبية إقطاعية حيث الأمراء والنبلاء يفهمون ويُقرّرون وأقنان يجهلون ومسلوبون وفلاحون معزولون أو رجال يُهيمنون ونساء يتبعن، فالحزب ليس إقطاعية تملكها حفنة قيادية تتصرّف بها كما تشاء وتغيّر فكرها وسياستها كما تشاء، كما أنّه لا يقوم على ولاء عوائلي، بل برنامجي فكري سياسي إقتصادي إجتماعي، وبالتالي هو قضية عامة لمختلف منظماته وأعضائه والجماهير في آن.[249]

---

[247]. هلال، **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**، 86.

[248]. هاني المصري، "الخارطة السياسية الفلسطينية الجديدة،" وسام رفيدي، محرّر، **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة** (بيرزيت: جامعة بيرزيت- معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005)، 38.

[249]. أحمد قطامش، "أضواء على اليسار الفلسطيني/ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/ 67 نموذجاً،" **تسامح** 3، عدد 10 (2005): 38.

والفكر الذي لا يمهّد بقوّة أو لا يقود إلى عمل فعّال في الواقع لا قيمة له، والتخطيطات والبرامج التي لا يُمكنها أن تؤثر في التاريخ، كما يصنع نفسه، تكون في هذيان وهلوسة،[250] فاليسار التبشيري يستطيع تحريك المشاعر فقط ولكنه لا يستطيع خلق ثورة، حيث أنّ الثورة لا تعني فقط تصوّراً ثورياً نقيّاً، وإنّما تعني تغييراً جذرياً للتركيب الإجتماعي الأيديولوجي الذي يُعبّر عنه، ومُمارسة ثورية فعّالة تستطيع إحداث هذا التغيير أو مُساندة التاريخ في إحداثه، وهذا يعني عملاً واعياً لحركة التاريخ الموضوعية يعمل معها في تحقيق هذا التغيير وإفرازه.[251] وتجدر الإشارة إلى أنّ مُمارسة التسويات والمساومات الآنية التي تفرضها الضرورة التكتيكية تجعل من السهل نسيان المقاصد العُليا وتجاهُلها، ونستطيع أن نأخذ الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية الغربية كمثال واضح على ذلك، حيث أنّ الأوضاع التي فرضت عليها هذه الضرورة قادتها نهائياً عن طريق مُمارساتها الطويلة لها إلى الخروج من المقاصد الثورية التي رافقت ولادتها.[252] ولا تنطوي التسوية السياسية في ذاتها على أي معنى ثوري أو مُحافظ، تقدُّمي أو رجعي، حيث أنّ دورها يرتبط إرتباطاً ديالكتيكياً وثيقاً بالمفهوم الإستراتيجي الذي يقف وراءها، فإذا كان هذا المفهوم ثورياً ويعكس إدراكاً موضوعياً للواقع والإتّجاهات الأساسية التي تُحرّكه نحو تجاوز ذاته، فإنّ التسوية في هذه الحالة تكون تقدُّمية وثورية تفرز من موقعها ذاته إمكانات دفع أو إنتصار جديد. في حين إذا كان المفهوم الإستراتيجي لا يتميّز بهذه السمات أو كانت من دون مفهوم إستراتيجي من هذا النوع، فإنّ التسوية تكون ذات أرضية مُحافظة أو إنحرافية، فتعني التراجُع أمام العدو أو الإستسلام له.[253]

وإنّ رسالة اليسار الثوري هي آلية حسم التناقضات بإزالة الإستغلال وبناء العدالة الإشتراكية وإزالة القهر القومي وحُلول العلاقات المتكافئة بين الشعوب وإجتثاث القمع وحُلول الديمقراطية وإطلاق الطاقات الإبداعية، واليسار ثائر لا يستسلم للجلّاد والظُلم والتخلّف، كما لا يصبر على القهر والإضطهاد، واليساري الحقيقي لا ينكُص للوراء أبداً ولا يُساوم على مبادئه، حيث قال ماركس: "فإيّاكم والمساومة على المبادئ، إيّاكم والتنازل النظري".[254]

ومن أجل نجاح المسيرة التحرّرية لا بدّ من تعبئة كافة قطاعات الشعب في أُطر متنوّعة تُعبّر عن مصالح تلك القطاعات ضمن آلية ديمقراطية تنمّي بشكل مُستمر قيادات شابة على أساس الإلتزام العملي بخدمة الشعب وقضيته، ليس من الناحية الفكرية والوجدانية فحسب، بل بالقُدرة العملية على الإنجاز أساساً، وبواسطة العمل الجسدي.[255]

---

[250]. نديم البيطار، **حدود اليسار الثوري كظاهرة تاريخية**، ط2 (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2003)، 47.

[251]. المرجع السابق، 76.

[252]. المرجع السابق، 120.

[253]. المرجع السابق، 137.

[254]. أحمد قطامش، **مداخل لصياغة البديل** (النقب: د.ن.، 1994)، 9-11.

[255]. عبد الجواد صالح، **الجذور: معالم التنظيمات الجماهيرية في التجربة الكفاحية للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة منذ عام 67 وحتى الإنتفاضة** (لندن: مركز القدس للدراسات الإنمائية، 1990)، 11.

3.5 الأحزاب اليسارية الفلسطينية

3.5.1 بُنية الأحزاب اليسارية الفلسطينية

لم يصل اليسار الفلسطيني إلى مرحلة تقييم أداء الهيئات القيادية على أساس البرامج من خلال مُحاسبة اللجنة المركزية على أساس برنامج الحزب المقرّ وما تمّ إنجازه من هذا البرنامج، فتتم مُناقشة القضايا دون أن تؤخذ تحديدات واضحة، كذلك لم نصل إلى مرحلة نستطيع أن نقرّ فيها بأنّ مؤتمراتنا ديمقراطية تماماً. وفي عملية تحديد المعايير لإنتخاب قيادات الحزب، تتم العملية بشكل عشوائي، ممّا يؤثر على الأداء، في حين أنّه عندما كانت الأحزاب اليسارية تحتكم للمركزية الديمقراطية، كانت قُدرة تلك الأحزاب على المراجعة والتقييم أوضح منها اليوم، حيث أنّ بُنية الأحزاب مُنفلشة وتتم المراجعات والتقييمات على أساس "الطبطبة" وليس المحاسبة الصارمة. وقد عاش اليسار في تناقض صارخ بين الفكر والممارسة، خاصة في الجوانب الإجتماعية، فالتغيير كان شكلياً في اليسار، والدليل على ذلك هو ثبات القيادة وإكسابها رمزية تجعل من عملية تغييرها صعبة وخطيرة.[256]

ويعيش الشارع الفلسطيني أزمة ثقة تجاه قيادة اليسار، حيث تبدو وكأنّها تهتم برعاية مصالحها الخاصة فقط (مكاتب وسيارات ومُرافقين وسفر وعُضوية لجنة تنفيذية ومكتب سياسي)، فالصف الأول في الأحزاب اليسارية فقد الثقة لأنّ جزء منه يبحث عن مصالحه الخاصة، في حين أنّ الجزء الآخر ذو أُفق تقليدي غير قادر على توليد تنظيم حيوي، كما أنّ العديد من الكوادر الحزبية اليسارية نجحوا في مجالات مختلفة من الحياة العامة وأصبحوا يحتلون مواقع مؤثرة فيها، فلن يعودوا إلى الحياة الحزبية التي ستفرض عليهم قيوداً ربّما لن يتحمّلوها.[257]

ومن أسباب تراجُع اليسار: الإنقسامات التي تعرّض لها اليسار الفلسطيني؛ لجوء النُخب اليسارية المثقّفة إلى المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية وإبتعادها عن خوض حراك وعراك ونضال من أجل تحديد مفاهيم اليسار ومحاولة حل أزماته وإنتقالها من الطبقة المكافحة والمناهضة للرأسمالية لطبقات برجوازية صغيرة؛ إضافة إلى إعتماد اليسار الديمقراطية المركزية، ممّا عطّل عملية تطوير الجانب الديمقراطي في حياة الحزب الداخلية؛ وعدم تحديد نسب التجديد في الأنظمة الداخلية لليسار أو عدم العمل بها إن وُجدت؛ وغياب دور الشباب والمرأة الفاعلين بنسب مُتفاوتة بين أحزاب اليسار؛ وغياب الوعي الثقافي لدى الجيل الشبابي الحالي وإفتقاره لمفاهيم الديمقراطية والتقدُّمية؛ وغياب عمليات التوعية الثقافية الفكرية من قِبَل مراكز التثقيف اليسارية؛ يضاف إلى ذلك، غياب التعبئة الأيديولوجية، أي غياب التأهيل والإعداد لكادر يُدافع عن أفكار اليسار؛ كما وغاب الخطاب اليساري وبات خطابه لا يختلف كثيراً عن خطاب اليمين الذي يتبنّى إقتصاد السوق الحُر ويُدافع عن مصالح أصحاب رؤوس الأموال.[258] كما ويُلاحظ بأنّ هناك تراجُع للقيم الوطنية، وتعزّزت

---

[256]. هلال، **اليسار الفلسطيني إلى أين؟: اليسار الفلسطيني يحاور نفسه ويتأمل مصيره**، 74.

[257]. المرجع السابق، 76.

[258]. المرجع السابق، 77.

القيم الفردية عند اليسار، وبرزت شريحة تتمتّع بإمتيازات ظاهرية (وظائف وفيلات)، وغاب الخطاب اليساري عن المجتمع بعد أوسلو، فالإنتفاضة الأولى عزّزت القيم الجماعية والتعاونية والتضامنية ودور المرأة والشباب، ثمّ جاءت أوسلو لتوجّه ضربة قاسية لأهداف وقيم الإنتفاضة الأولى، وأحدثت ردّة فعل تجاه الإنتباه للمصالح الذاتية. كما لم تتعامل تنظيمات اليسار مع أوسلو كواقع يستدعي إستراتيجية جديدة، فأوسلو نقل التنظيم من السر إلى العلن، والتنظيمات التي رفضت أوسلو قبلت به ضمنياً على أرض الواقع من حيث القبول بشيء من المحاصصة والوظائف في مؤسسات السلطة الفلسطينية. ومن المهم الإشارة إلى أنّ العمل الأهلي المنظّم شكّل أذرع وأدوات للأحزاب اليسارية، إلا أنّ العمل الأهلي والأُطر الجماهيرية التي شكّلها اليسار قد تراجعت، وإبتعدت مؤسسات العمل الأهلي عن أحزابها وباتت الأحزاب تتبع هذه التنظيمات.[259]

ولم ينجح اليسار الفلسطيني في أن يُشكّل جبهة قوى يسارية تُخرجه من الإرتباط بقيادة اليمين، ما أفقده بشكل مُستمر وزنه النوعي ليصل إلى ما هو عليه اليوم. وقد أثّرت تجربة المقاومة المسلّحة بشكل عميق في اليسار المقاوم، وهذا دفعه أكثر نحو إتّجاه عملي، وأقل من ذلك بإتّجاه ثقافي تثقيفي. ونتجيةً للضحالة الفكرية، بدأ اليسار الفلسطيني بإعلانه الإلتزام بالشعارات القومية والشيوعية، وإنتهى كما نرى إلى التخلّي عن هذه الشعارات. وبناءً على ذلك، فبين الإنغماس في غابة البنادق وبين كون المرحلة هي مرحلة تحرّر وطني ووجود قيادات لا تُعير الفكر قيمة تُذكر، فلا يعود هناك مكان للمفكّر داخل الحزب، وبالتالي يعجز الحزب عن توليد كوادر مفكّرة مُبدعة.[260]

وعند التمييز بين حالة العلانية البيروقراطية التي تُحتّم العلاقة بنظام بلد الإقامة وحالة السرّية الثورية التي سبق أن عرفها اليسار الفلسطيني في البلدان التي يعمل فيها بشكل علني اليوم، نرى بأنّه في حالته السرّية كان نموّه أقوى وجاذبيته أعظم بكثير ممّا هي عليه الآن، فالأحزاب اليسارية التي تنسج علاقة مع النُظم القمعية تفعل ذلك على حساب صدقية مواقفها وهويتها، فتبيع روحها من أجل حفنة من الدولارات وترخيص بفتح مكاتب تحت رقابة مُخابراتية شديدة.[261]

وقد درجت القوى اليسارية عادة على إعتبار الظروف السياسية المحافية كمكوّن من مكوّنات الشق الموضوعي من مُسبّبات الأزمة. وفي هذا الإطار، يأتي إعتبار إقدام الطرف المهيمن في الحركة الوطنية الفلسطينية على توقيع إتفاق أوسلو في العام 1993، نقطة الذروة في تراجُع المشروع الوطني الفلسطيني عُموماً أمام المشروع المعادي كأحد مكوّنات العامل الموضوعي للأزمة، وجاء هذا الإتفاق، الذي لا يستطيع أحد إنكار مدى وطأته وترجماته لا على اليسار فحسب بل على

---

[259]. المرجع السابق، 112.

[260]. عادل سمارة، "الفكر من إشكالية المبتدأ إلى اللاهوية فكرياً،" **أضواء على المسيرة اليسارية الفلسطينية ومقاربات يسارية أخرى** (رام الله: مركز منيف البرغوثي الثقافي، 2005)، 57.

[261]. جميل هلال، "في توصيف اليسار في المشرق العربي لواقعه،" جميل هلال وكاتيا هيرمان، محرّران، **إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي** (رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2014)، 17.

مُجمل العمل الوطني عُموماً، ليُظهر لنا الأزمة ويُعمّقها، فالقوى اليسارية ليست بريئة كسياسات تجاه الطرف المهيمن ممّا آلت إليه الأمور، ولم تنتصب طوداً شامخاً على مستوى الفعل في وجه هذا المآل.[262]

وفي ظل التحوّل الرأسمالي، أصبحت عناصر التعاطي مع الجماهير تحتاج إلى أدوات جديدة وأوراق قوّة يفتقدها اليسار الفلسطيني، حيث لم يؤسّس أدوات إقتصاد ورأسمال ومؤسسات إنتاجية، والتي أصبحت أحد أدوات التأثير، فالرأسمال يصنع سياسة ويسمح بالسيطرة على الأفراد، وقد أفقد هذا الأمر قُدرة اليسار على تحقيق مستويات معيشية عالية، سواء لعناصره أو رفع المستوى المعيشي للجماهير المؤيدة له أو المستهدفة من قطاعات الشعب، ما جعل اليسار الفلسطيني غير قادر على تحمّل تكاليف التعبئة والتنظيم والتواصل مع الجمهور، في حين كانت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" والحركات الإسلامية تدفع بسخاء، فإستطاعوا تحقيق نجاحات أكبر على مستوى الإهتمام بالطبقات الفقيرة والفئات الشعبية والطبقية العمالية من أحزاب اليسار نفسها، وتمكّنوا بالتالي من مُلامسة هُموم وقضايا تلك الفئات الإجتماعية التي من المفترض أن يكون اليسار الفلسطيني أقرب إليها فكراً ومُمارسةً، فغاب اليسار عن النضال النقابي. ومع إقامة السلطة الفلسطينية، شهد اليسار تراجُعاً إشتدّ وإنحسر دوره وبرنامجه الإجتماعي والنقابي مع تقدّم قوى أخرى تملك أدوات السيطرة، ونأى اليسار بنفسه عن الصراع ضد السلطة الوليدة التي تُدير المفاوضات مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي. ولكي لا يبدو صراعه معها في صالح الإحتلال، فقد نأى عن العمل معها ترفُّعاً عن الإنغماس في مشروع أقل من الحدود الدنيا للطموحات الفلسطينية، وخلق أزمة برنامجية لدى اليسار أصابته بالشلل وتوقف عن التنظير لمشروعه الإجتماعي وإنشغل في عملية تأكيد الجانب السياسي، فتمحورت أدبياته في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة في التأكيد على الموقف السياسي المباشر، وتركّزت المسألة حول السلطة السياسية القائمة والمشاريع المطروحة والمفاوضات رفضاً أو قبولاً أو في إصلاح السلطة السياسية.[263]

3.5.2 مكانة الأحزاب اليسارية الفلسطينية

كان اليسار الفلسطيني دائماً جزء من الحقل السياسي الفلسطيني رغم إختلاف تأثيرات هذا اليسار في العمل السياسي على العُموم، ويُمكن إعتبار العام 1967، عام تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عام الإندفاع في دور اليسار الفلسطيني ومكانته لعدّة أسباب، أهمّها: إستند تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على تُراث عربي واسع لحركة القوميين العرب، ما عنى تحويل قسم معقول من تركة القوميين الجماهيرية للجبهة الشعبية؛ كما كان لإنطلاق الجبهة الشعبية كفصيل مُقاتل في إطار منظمة التحرير الفلسطينية والثورة الفلسطينية، والتي كانت تشهد أكثر لحظات تاريخها إزدهاراً من ناحية الإقبال الجماهيري على الإلتحاق بها، تأثيرات إيجابية على مكانة الجبهة الشعبية واليسار في الحقل

---

[262]. جرادات، **اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية**، 26.

[263]. عطا الله، "أزمة اليسار الفلسطيني: محطة عابرة.... أم بداية النهاية؟،" 17-18.

السياسي العام؛ أمّا السبب الأخير يتمثّل في تمايُز هذا اليسار عن الإتّجاه اليساري الشيوعي القديم في الحقل السياسي في قضيتين شكّلتا مقتلاً لمكانة ونفوذ اليسار الشيوعي تاريخياً، وهما: رفض المقاومة المسلّحة، والقبول بشرعية دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي وحقّها في الوجود.[264]

ومثّل صعود اليسار الفلسطيني منذ منتصف السبعينيات وبداية الثمانينيات، بداية تغيير جدّي وإنطلاقة حقيقية للمجتمع الفلسطيني، حيث تمثّل ذلك في تأطير وتنظيم الجماهير الفلسطينية في منظمات جماهيرية لعبت دوراً بارزاً في زيادة الوعي النضالي لدى الطبقات الإجتماعية، وخصوصاً الشعبية منها. وقد مثّل اليسار، بكافة منظماته، نموذجاً للعمل الشعبي مع الجماهير وما حملته من قِيَم ونماذج إجتماعية لتصوّر اليسار على مستوى الحياة اليومية، وشهدت تلك الفترة إنطلاقة حقيقية للمرأة الفلسطينية، إضافة إلى الإنفتاح على الأفكار والمجتمعات الأخرى والخروج من قالب النموذج الواحد وجمودية الأفكار والنماذج المثالية وبفكر تقدُّمي ضد التمييز والعُنصرية والتعصّب الديني. وقد كانت بيروت المحطّة الأهم لليساريين في العالم العربي، حيث نما في أحضانها اليسار الفلسطيني الثوري في الخارج، وكان الداخل إمتداداً له، كما وتلقّى فيها اليسار الفلسطيني الضربة بعد الإحتلال الإسرائيلي لها.[265] وبعد إنهيار الإتحاد السوفييتي، بات اليسار وحيداً في الميدان، وهو يواجه تجفيفاً لموارده، إضافة إلى محاولة خنقه والضغط المتواصل عليه لتغيير جلده السياسي والفكري.[266]

وعلى الرغم من ضعف اليسار وقلّة نفوذه، فالمشكلة لا تكمن في غيابه عن الحراك السياسي الوطني العام الذي يتعلّق بشكل الحل النهائي مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، ولكن المشكلة تكمن في إستغراقه في الكامل في هذا الحراك وسط تجاهُل شبه كامل لحاجات المجتمع الفلسطيني وللإشكاليات الناجمة عن أداء السلطة الفلسطينية. وبإمكان اليسار أن يكون أكثر فعالية في التأثير في المنحى الوطني والمنحى الإجتماعي، فالمنحى الوطني ما زال يُشكّل ثقلاً تمثيلياً معقولاً في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفي اللجنة التنفيذية تحديداً، كما أنّه وبالتعاون مع بعض الشخصيات المستقلة في هذه الهيئة، يستطيع هز العصا في وجه الإستهتار المتواصل باللجنة التنفيذية وطبيعتها التمثيلية. فضلاً عن ذلك، بإمكان اليسار أن يُحدث تغييراً تراكُمياً لمصلحة إستعادة دور المنظمة ومكانتها، سواء كان ذلك من حيث قُدرتها على إتّخاذ القرارات في شأن المسألة الوطنية أو بمُراقبة السلطة وأدائها.[267]

وتجدر الإشارة إلى أنّ شعور بعض أجهزة السلطة الفلسطينية أنّ السلطة نفسها في أمان كبير من ضغط أحزاب اليسار واليساريين، شجّع على إقتحام حُرمة الحياة اليومية للناس، سواء كان ذلك بالإهانات في الشارع أو الإعتقالات أو غير

---

[264]. رفيدي، "أربعون عاماً من صعود وهبوط مدويين لليسار الفلسطيني،" 47.

[265]. عطا الله، "أزمة اليسار الفلسطيني: محطة عابرة.... أم بداية النهاية؟،" 12-13.

[266]. قطامش، **مداخل لصياغة البديل**، 334.

[267]. حيدر عوض الله، "اليسار الفلسطيني: أوضاع صعبة ومهمات ثقيلة،" **مجلة الدراسات الفلسطينية** 22، عدد 87 (2011): 57-58.

ذلك من الممارسات السلطوية، ما يؤكّد الإطمئنان المطلق لدى السلطة من أنّ الشعب أعجز من أن يقول لا.[268] وكل هذه الممارسات والشعور بالأمان، من جانب أجهزة السلطة، يعود إلى المكانة الباهتة لليسار وعدم فاعليته في الشارع الفلسطيني، ما أتاح للسلطة إتّخاذ القرارات التي تحلو لها من دون أن تحسب حساب الآخرين نظراً لضعف مُمارسات اليسار على أرض الواقع.

وفيما يتعلّق بموضوع الصراع مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، فعلى فصائل اليسار الفلسطيني تبنّي الخيارات السياسية والجماهيرية التي يلتفّ حولها القطاع الأكبر من الشعب الفلسطيني، وخاصة خيار المقاومة بشكل واضح وصريح، وذلك مع الإحتفاظ لنفسها بحق إعادة النظر في بعض أدواتها، إلا أنّ اليسار ينبغي أن يخطّ لنفسه خطّاً خاصاً به في هذا المجال، مُلحقاً بمُفردات الخطاب اليساري العقلاني البعيد في نفس الوقت عن النبرة الإستعلائية بدلاً من مُجاراة الآخرين في أساليبهم وحتى في بعض الأحيان في خطابهم.[269] ومن خلال هذه الخيارات قد يعود اليسار إلى مكانته التي يحتاجها الفلسطينيون لوقف المخطّطات التي تهدف إلى القضاء على القضية الفلسطينية عبر مفاوضات غير متوازنة.

3.5.3 دور الأحزاب اليسارية الفلسطينية في الحقل السياسي

يُتوقع من اليسار دائماً التمايُز عن القوى الأخرى بدوره التنويري والتقدُّمي الإجتماعي (الدفاع عن مصالح الفئات المسحوقة والمستغَلّة والمهمَّشة)، والتعبوي التمكيني (المساهمة في تنظيم الفئات الشعبية وتمثيلها)، وفي بذل جُهد أعمق لفهم الواقع ومُتغيراته وصياغة إستراتيجيات التغيير، كما ويُتوقع من اليسار أن يأخذ دوراً مُتقدماً في دعم الحركات الإجتماعية العالمية الصاعدة ضد الرأسمالية والعُنصرية والتمييز وتدمير البيئة.[270]

ومنذ قيام السلطة الفلسطينية، لا يزال اليسار الفلسطيني في حالة تشرذُم وفُقدان الوزن بعد أن كان له دور مُشارك ومؤثر في الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة المتمثّلة في منظمة التحرير الفلسطينية، وفي بلورة إستراتيجيتها، بما في ذلك دوره في أُطر القيادة الموحّدة للإنتفاضة الأولى (في أواخر الثمانينيات)، وقد تراجع الدور الوطني والإجتماعي والثقافي لليسار الفلسطيني بشكل واسع بعد إتفاق أوسلو. ومع غياب مؤسسات منظمة التحرير، فقد اليسار المؤسسة الوطنية التي إنخرط في مؤسساتها السياسية والجماهيرية والمهنية والعسكرية، وبات خارج مؤسسات السلطة الفلسطينية وخارج مؤسسات منظمة التحرير بعد أن تمّ تهميشها تماماً. أمّا السلطة الفلسطينية، فقد باتت تحت سيطرة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، وهي تعتمد على إقتصاد هش وعلى المساعدات والتحويلات الخارجية ذات الثمن السياسي. ولم يعُد لليسار،

---

[268]. عادل سمارة، "موضوعة في مهام اليسار: الطلبة أول الغاضبين وأول من يرد... لماذا؟،" **كنعان**، عدد 78 (1996): 6.

[269]. المجدلاوي، "اليسار الفلسطيني.. إستطلاع الواقع وإستشراف الأفاق،" 98.

[270]. هلال، "في توصيف اليسار في المشرق العربي لواقعه،" 26.

على المستوى الإقليمي والدولي، قوى مُساندة بعد التحوّلات النوعية التي دخلت على الإقليم والعالم مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين.[271]

ويُعاني الحقل السياسي الفلسطيني حالة من الإستقطاب الشديد منذ أواسط تسعينيات القرن العشرين، وتمّ تتويج هذا الإستقطاب ما بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" في إنقسام سياسي جغرافي، وباتت تتصارع للهيمنة عليه (الحقل السياسي) سلطتان: سلطة في قطاع غزة لحركة "حماس"، وسلطة في الضفة الغربية لحركة "فتح"؛ وإنعكس هذا الإنقسام على تجمّعات الشعب الفلسطيني الأخرى، وبالتالي فاقم هذا الإستقطاب من تهميش دور تنظيمات اليسار الفلسطيني التي إكتفت في مُعظم الأحيان بدور الناقد لهذا الواقع أو الوسيط غير المرحّب به من قِبَل طرفَيْ الإنقسام.[272] ويُعتبر إنحسار الدور التعبوي والقاعدة الجماهيرية للأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة سبباً في ضعف تأثيرها في نظام الحُكم المتشكّل، بما في ذلك تأثيرها في عملية دمقرطة النظام السياسي، إضافة إلى سيادة أيديولوجيا شعبوية وطنية عامة وأشكال تنظيمية فضفاضة لدى حركة "فتح" التي تولّت دور التنظيم الحاكم.[273]

وبذا، فمأزق اليسار الفلسطيني يتحدّد في هامشية دوره السياسي وضعف تأثيره الإجتماعي منذ بداية عقد التسعينيات، حيث لا تتمتّع أحزاب اليسار بالموارد المالية التي تُمكّنها من توفير خدمات مثل التي توفرها حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وذلك في ظل ضعف موارد السلطة المركزية وغياب نظام ضمان إجتماعي فاعل. وواصل اليسار الفلسطيني إنحداره، ولم يعمل على إستغلال الإنتخابات التشريعية الثانية من أجل إعادة تشكيل نفسه كقوّة ثالثة إعتراضية، فواصل الشرذمة وحصد نتائجها بخمسة مقاعد من مائة وإثنين وثلاثين مقعداً، ونال المستقلون أربعة مقاعد. ويُعتبر التيار اليساري الفلسطيني في الحركة الوطنية الفلسطينية تيار عريق ومُتأصّل داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وحظي قبل الإنتفاضة الأولى وخلالها بتأييد واسع نسبياً، بحيث تمكّن من التأثير على سياسية حركة "فتح" وفرض حضوره على الحقلين: السياسي والثقافي، وإلى حدٍّ ما الحقل الإجتماعي. وأضاع اليسار الفلسطيني فُرصة لا تُعوّض خلال الإنتخابات التشريعية لتوحيد صُفوفه وبرنامجه وإمكانياته ليُشكّل القوّة الثالثة التي لا تحمل التُراث السلطوي لحركة "فتح" ولا المشروع الإجتماعي السلفي لحركة "حماس".[274]

---

[271]. المرجع السابق، 32-33.

[272]. حسن لدادوة، "اليسار الفلسطيني: الواقع والتحديات،" جميل هلال وكاتيا هيرمان، محرّران، **إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي** (رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2014)، 46.

[273]. هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**، 271.

[274]. المرجع السابق، 291.

3.5.4 قوى اليسار الفلسطيني: رؤية عامة

3.5.4.1 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تُمثّل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اليسار الفلسطيني المقاتل، وقد تشكّلت الجبهة الشعبية بعد هزيمة حزيران في العام 1967، وكانت قائدة اليسار الفلسطيني، وأوجدت لها قيادة في الأرض المحتلة مركزها في رام الله. وفي بداية عملها، إستلهمت الجبهة الشعبية تجارب عز الدين القسام وتشي جيفارا وفيديل كاسترو وثورة الجزائر، وأنشأت الجبهة قواعد عسكرية في الأرض المحتلة وفي الأغوار وشمال الأردن وجنوبه وفي المناطق المحاذية لدولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، وتميّزت إنطلاقة الجبهة الشعبية بخطف الطائرات والقيام بالعمليات الخارجية، ورفعت شعار "وراء العدو في كل مكان"، وكان لهذه العمليات النوعية تأثير كبير وإيجابي على الشعب الفلسطيني وبتعريف العالم بالقضية الفلسطينية.[275]

وقد شكّلت المقولات والمفاهيم التالية خلفية موجّهة للجبهة الشعبية: "الثورة تنبُع من فوّهة البنادق" و"حرب الشعب طويلة الأمد" (ماو)، "شعب لا يتعلم حمل السلاح يستحق أن يتعامل مُعاملة العبيد" (لينين)، "ما أُخذ بالقوّة لن يُسترد بغير القوّة" (عبد الناصر)، "حرب العصابات هي الطريق" (جيفارا)، "كل سياسي مُقاتل" (جورج حبش).[276]

وقد رفضت الجبهة الشعبية لتحرير الفلسطينية الحُلول السلمية بإستمرار، فرفضت قرارات مجلس الأمن المختلفة، وإعتبرت أنّ هذا الرفض نابع من أنّ الموافقة على تلك القرارات يعني الإعتراف بدولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، كما وإعتبرت أنّ ذلك يُعد بحد ذاته تفريطاً بالقضية الفلسطينية ومصالح الشعب الفلسطيني.[277]

وكانت التحوّلات التي طالت توجّهات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ منتصف السبعينيات إلى أوائل التسعينيات، والتي إرتبطت إلى حد كبير بتحوّلات البيئة الإقليمية، وخاصة الحرب الأهلية اللبنانية وفك الأردن إرتباطه بالضفة الغربية وتدهور علاقة الجبهة الشعبية بالعديد من الأنظمة العربية، ما إنعكس على القُدرات العسكرية للجبهة، ثمّ بدء عملية التسوية السياسية في العام 1991، وتوقيع إتفاق أوسلو في العام 1993، وتأسيس السلطة الفلسطينية وتحوّلها إلى أمر واقع رغم رفض الجبهة تلك الإتفاقات وآثارها السياسية والإقتصادية؛ قد أدّى إلى تراجُع العمليات العسكرية للجبهة الشعبية بشكل عام، وتحوّلها إلى حالة دفاعية للحفاظ على وجودها كمشروع وطني.[278]

---

[275]. عزمي الخواجا، "عوامل النهوض للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- الأردن،" **أضواء على المسيرة اليسارية الفلسطينية ومقاربات يسارية أخرى** (رام الله: مركز منيف البرغوثي الثقافي، 2005)، 22.

[276]. قطامش، "أضواء على اليسار الفلسطيني/ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/ 67 نموذجاً،" 38-39.

[277]. أشرف محمد إسماعيل، **تجربة اليسار الفلسطيني المسلح** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2007)، 147.

[278]. محمد فايز فرحات، "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعملية السلام،" صبحي عسيلة، محرّر، **الفصائل الفلسطينية: من النشأة إلى حوارات الهدنة** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005)، 143.

ويرى أحمد سعدات، أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من خلال إجابته على بعض الأسئلة في مُقابلة أُجريت معه داخل السجن عبر وسيط من قِبَل مجلة الدراسات الفلسطينية، بأنّ نتائج المفاوضات على مدار عقدين من الزمن حسمت الجدل بشأن جدواها وجدوى إستمرارها وفق منهج أوسلو والمرجعيات القائمة، وهو يرى أيضاً بأنّه لا يُمكن الفصل بين إستمرار المفاوضات العقيمة وحالة الإنقسام التي يعيشها الشعب الفلسطيني، ويعتبر أنّ أهم ركائز بناء الوحدة الوطنية وثباتها وترسيخها يكون عبر إختيارها برنامجاً سياسياً واضحاً وموحّداً وخُلاصة للتوافق الوطني بين مختلف قوى وتيارات الحركة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي فالخروج من المأزق يحتاج إلى وقف المفاوضات والكف عن المراهنة عليها أو على الأقل إلتزام الفريق المسؤول عنها بالشروط والأُسس التي وضعها في وقت سابق للعودة إلى مسارها الصحيح، مثل: وقف الإستيطان، وقرارات الشرعية الدولية كمرجعية سياسية، الإفراج عن الأسرى والمعتقلين، البناء على إنجاز الإعتراف الدولي بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة في إطار رؤية شاملة ترتكز على إعادة ملف القضية الفلسطينية إلى مرجعية وقرارات الأمم المتحدة والمطالبة بأن تُنفّذها دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، وتحشيد الجماهير الفلسطينية حول رؤية وبرنامج سياسي وطني كفاحي موحّد يرتكز على المقاومة بأشكالها وأساليبها كافة.[279]

ويُضيف الأمين العام أحمد سعدات بأنّ من يُتابع مواقف دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية، يجد أنّ لا فُرصة أمام تحقيق إتفاق سياسي يُجسّد قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية بحيث يستجيب لحقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والإستقلال الوطني. ويُشير الأمين العام سعدات إلى أنّ أقصى ما يُمكن أن تُحقّقه المفاوضات هو إستمرار إدارة الأزمة بما يستجيب لحاجة إسرائيل للخروج من عُزلتها الدولية وإستخدام هذه الأزمة مظلّة لإستمرار المشروع الإستيطاني على الأرض، وفرض رؤيته، التي لا يعلو سقفها عن مستوى قيام كيان سياسي فلسطيني (محمية)، على الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي.[280]

3.5.4.2 الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

إنطلقت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في 22 شباط من العام 1969، وإعتبرت نفسها جزء لا يتجزأ من حركة الطبقة العاملة العربية والعالمية التي تقف وجماهير الشعوب المضطهَدة في طليعة القوى المناضلة من أجل عالم تسوده الحرية والديمقراطية والسلم والمساواة بين الشعوب، وقد سعت الجبهة الديمقراطية إلى تعزيز أواصر الأخوّة والتسانُد الكفاحي مع شعوب العالم المناضلة من أجل التحرّر الوطني والديمقراطية والنقد الإجتماعي والسلم العالمي. وتسترشد الجبهة الديمقراطية بالماركسية- اللينينية كمنهج علمي لتحليل الواقع الإجتماعي ودليل للعمل من أجل تغييره.[281] وتعتبر الجبهة الديمقراطية أنّ المرحلة التي تجتازها القضية الفلسطينية هي مرحلة تحرّر وطني، وبالتحديد هي تحرير الأرض من الإحتلال الصهيوني

---

[279]. أحمد سعدات، "وقف المراهنة على المفاوضات،" **مجلة الدراسات الفلسطينية** 25، عدد 98 (2014): 73-74.

[280]. المرجع السابق، 74.

[281]. إسماعيل، **تجربة اليسار الفلسطيني المسلح**، 22.

المتحالف مع الإمبريالية، ويتم ذلك بتصفية الكيان الإسرائيلي مُمثّلاً بمؤسساته العسكرية والسياسية والإدارية وبناء مجتمع ديمقراطي شعبي.[282] وترى الجبهة الديمقراطية أنّ اللغة التي تفهمها الإمبريالية والصهيونية هي لغة السلاح، حيث الشعب المسلّح المقاتل بحرب طويلة الأمد لدحر الصهيونية والإمبريالية وليس الركض وراء التنازلات المتتالية التي تُهدّد القضية الفلسطينية بالتصفية الشاملة، وبالتالي فجميع وسائل المقاومة ضد سلطات دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي مشروعة طالما ظلّ هذا الإستعمار جاثماً على الأرض الفلسطينية، وهذا الحق تكفله جميع المواثيق والأعراف الدولية من أجل دحر الظُلم الواقع من قِبَل سلطات الإحتلال.[283]

ورفضت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في البداية أيّة صيغة من صيّغ التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، سواء كان قرار مجلس الأمن 242 أو أي قرار آخر، وتعتبر الجبهة الديمقراطية أنّ حقّها الوطني المشروع وإلتزامها بقضية التحرّر الوطني الفلسطيني يدفعها إلى إنتقاد كل موقف عربي أو عالمي يهدف إلى تحقيق التسوية السلمية لأنّها تسوية تقع على حساب المصالح والحقوق الوطنية لشعب فلسطين. وقد حدث تطور في مواقف الجبهة الديمقراطية، فبعد أن كانت ترفُض تلك القرارات، أصبحت في وقت لاحق تُطالب بتطبيقها كغيرها من الفصائل الفلسطينية، بعد أن كانت تعتبر أنّ الموافقة على تلك القرارات خيانة كبيرة للقضية الفلسطينية.[284]

وقد عبّر نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، من خلال مُقابلة أجرتها معه صحيفة القدس في أيلول من العام 2008 عن رفضه للمفاوضات وإعتبارها مسألة عبثية ويجب أن تقف حتى يتوقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ويتوقف الإستيطان بكافة أشكاله، وناشد كل من خاض تجربة المفاوضات بأن يتحرّر من أوهامه، وأشار إلى أنّ هذا ما يقوله الموقف الإسرائيلي عبر رفضه للحقوق الوطنية الفلسطينية.[285]

3.5.4.3 حزب الشعب الفلسطيني

في أواخر العام 1991، عقد الحزب الشيوعي الفلسطيني مؤتمره الثاني، وأجرى تعديلات فكرية وتنظيمية على برنامجه ونظامه الداخلي، كما وجرى تغيير إسم الحزب ليُصبح "حزب الشعب الفلسطيني"، وتُعتبر هذه التعديلات موضع جدل على إعتبار أنّها طالت الهوية الإجتماعية للحزب وبناءه التنظيمي، وأبرز هذه التعديلات على الصعيد الفكري هو الإنفتاح على التجربة والتُراث الفكري الإنساني، وذلك بعد أن إقتصر على الماركسية- اللينينية، وجرى توسيع قاعدة الحزب الإجتماعي وتمثيله إستناداً إلى خصوصية معركة التحرّر الوطني ومهامها، والتخلّي عن مجموعة من الإستنتاجات

---

[282]. المرجع السابق، 45.

[283]. المرجع السابق، 48-49.

[284]. المرجع السابق، 66-67.

[285]. حواتمة، **اليسار العربي: رؤيا النهوض الكبير (نقد وتوقعات)**، 89.

الفكرية والتنظيمية التي كانت سائدة حتى ذلك الحين، مثل: ديكتاتورية البروليتاريا، والمركزية الديمقراطية، والفرز الميكانيكي لليسار واليمين في الساحة الفلسطينية.[286]

ويختلف حزب الشعب الفلسطيني، الذي يُعتبر إمتداداً للحزب الشيوعي الفلسطيني، عن الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين في موقفه من الدولة الديمقراطية وحل المسألتين اليهودية والفلسطينية، فقد تخلّى حزب الشعب عن الدعوة المبكّرة التي أطلقها من أجل إقامة دولة ديمقراطية موحّدة يعيش فيها العرب واليهود على قدم المساواة في الحقوق والواجبات قبل العام 1947 بعد صدور قرار التقسيم الذي يدعو إلى إقامة دولتين: يهودية وعربية، وأصبح الحزب بعد ذلك ينطلق في سياسته من المبدأ: إنّ فلسطين وفي تطورها التاريخي أصبحت وطناً للشعبين اليهودي والعربي. ونتج عن هذه الحقيقة: نشوء ظرف يستدعي الحل السلمي للصراع في الشرق الأوسط يقوم على أساس الإعتراف بحقوق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في تقرير المصير وفق مبدأ الدولتين، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلّاً عادلاً، والإتفاق على حدود دائمة بين دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي وجيرانها العرب.[287]

وقد عبّر حزب الشعب الفلسطيني عن موقفه من المفاوضات في المؤتمر الثالث للحزب الذي عُقد في مدينة البيرة في الفترة الواقعة ما بين 2–4 تشرين الأول من العام 1998، حيث أشار إلى أنّ إقامة الدولة الوطنية الفلسطينية ليست موضوعاً تفاوضياً، وأكّد حزب الشعب أنّ التسوية العادلة لقضية الشعب الفلسطيني يجب أن تضمن حقّه في تقرير مصيره بحُرية، وإقامة دولته الوطنية الديمقراطية المستقلة ذات السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 وعاصمتها القدس، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وحل قضية اللاجئين على أساس قرارات الأمم المتحدة، وإطلاق سراح الأسرى. وبالتالي فهذه هي الشروط الأساسية التي يراها حزب الشعب لنجاح أيّة تسوية، والمعيار الذي سيُحدّد الحزب على أساسه مواقفه وسياساته. بالإضافة إلى ذلك، فقد دعا حزب الشعب إلى التمسّك بمرجعية عملية السلام وأهدافها من خلال تطبيق القرارين 242 و338 ومبدأ الأرض مُقابل السلام، وربط إستمرار المفاوضات بوقف الإستيطان ومُصادرة الأراضي وتهويد القدس ووقف التعاطي مع الخطة الأمريكية وتفصيلاتها المختلفة.[288]

وساهم حزب الشعب الفلسطيني في الإنتفاضة الأولى في العام 1987 بدور طليعي عبر بناء اللجان الشعبية التي أبدعتها الجماهير من خلال تجاربها السابقة، وعمل على تشكيل القيادة الوطنية الموحّدة عندما بادر بإصدار بيانه الأول في الأسبوع الأول للإنتفاضة بإسم "إتحاد القوى الوطنية"، وتبعته مجموعة من البيانات تحمل ذات الإسم. ودأب الحزب على نقد التعامُل الفوقي والبيروقراطي مع جماهير الإنتفاضة، إضافة إلى الخطاب السياسي غير الواقعي ومسلكيات بعض القوى

---

[286]. عبد الرحمن عوض الله، "الحركة الشيوعية الفلسطينية وحزب الشعب،" ناهض زقوت، محرّر ومراجع، **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية** (غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000)، 121.

[287]. الشوملي، **العلمانية في الفكر العربي المعاصر: دراسة حالة فلسطين**، 234.

[288]. **حزب الشعب الفلسطيني: البرنامج السياسي والنظام الداخلي** (البيرة: حزب الشعب الفلسطيني، 1998)، 4.

السياسية التي أدّت إلى التآكل التدريجي لعُمق المساهمة الشعبية الديمقراطية في الإنتفاضة، وحذّر الحزب من خطورة عسكرة الإنتفاضة.[289]

3.6 أزمة اليسار على المستويين: العربي والفلسطيني

3.6.1 أزمة اليسار العربي

منذ أن سقط الإتحاد السوفييتي والمنظومة الإشتراكية، يعيش اليسار في العالم أجمع حالة من التشرذُم والضياع وفُقدان التوازن، ومنذ ذلك الوقت ظهرت إلى العلن ما بات يُعرف بأزمة اليسار. ورغم أنّ أزمة اليسار هي حالة عامة، إلا أنّ وطأتها كانت أشدّ وأكثر قسوة على اليسار في الدول النامية، والذي لم يفقد فقط حليفاً وداعماً في نضاله من أجل التحرّر والإنعتاق من الإستعمار بشكليه القديم والحديث، وإنّما فقد أيضاً الأب الروحي والعُضوي، وبالتالي فقد اليسار جزء من مقومات هويته وتهاوت الجدران التي كانت تُشكّل الإطار الجامع للأفكار والمبادئ والقيم التي تُميّزه،[290] وقد إنعكس ذلك على اليسار العربي والفلسطيني، ما جعله يعيش أزمة على الصعيدين الفكري والتنظيمي، وبات مُطالب بإعادة النظر في بُناه الفكرية ومُمارساته اليومية.

وقد عانى اليسار العربي من ولادة غير طبيعية للأحزاب الشيوعية وما رافقها من مشكلة الإرتهان إلى الماركسية– اللينينية، وقد عانت هذه الأحزاب من ضعف في التقاليد الديمقراطية في حياتها الحزبية الداخلية، وقد إنعكس ذلك بشكل سلبي على بروز إبداع في الإنتاج الفكري. ومن الملاحظ بأنّ هنالك ضعف وهشاشة تتعلّق بالحامل الإجتماعي للماركسية في العالم العربي (البروليتاريا الصناعية) بسبب ضعف قطاع التصنيع ومحدودية عدد العاملين في القطاع الصناعي وتدنّي مستوى وعي الطبقة العاملة. ويُعاني اليسار العربي أيضاً من واقع التخلّف الفكري في الوطن العربي الذي يرتبط بالمستوى المتخلّف لتطور هذه البلدان، والتي تُعاني بدرجات مُتفاوتة من مختلف أنواع التخلّف السياسي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي. وقد عانى اليسار العربي أيضاً من ظروف القمع الوحشي الذي تعرّضت له الأحزاب اليسارية في مختلف البلدان العربية على أيدي أنظمة سياسية مختلفة، هذا فضلاً عن النبذ الديني والإجتماعي الذي إستهدف الماركسيين العرب وساهم بعُزلتهم.[291]

ويتحدّد المفصل الأساسي في أزمة اليسار العربي بصورة رئيسية في العجز عن بلورة الرؤية الفكرية لتشخيص واقع مجتمعاته، وبالتالي هناك عجز في تأسيس الوعي المطابق للواقع المعاش بكل مكوّناته الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية،

---

[289]. عوض الله، "الحركة الشيوعية الفلسطينية وحزب الشعب،" 120-121.

[290]. حسن شاهين، "أزمة اليسار... وفرصة النهوض،" **تسامح** 3، عدد 10 (2005): 87.

[291]. أبو ركبة، "اليسار وسوسيولوجيا الفشل،" 125.

فظلّت تلك الرؤية أسيرة أو تابعة بصورة ميكانيكية لمحدّدات الرؤية السوفييتية ودافعها وسياساتها الإستراتيجية والتكتيكية.[292]

وقد باتت القراءات المتعلّقة بالأحزاب اليسارية العربية، بجناحيها الشيوعي والماركسي القومي، تُسلّم بإخفاقها عن إستيعاب ووعي حركة الواقع، وبالتالي فشلها في تغييره. ويعيش اليسار العربي في حالة تجزئة، فعدم إنجاز مسألة الوحدة العربية كرّس الواقع القُطري، والذي أفرز بدوره قوى يسارية قُطرية طرحت على نفسها برامج ومهمّات على مستوى قُطري؛ أمّا الأحزاب اليسارية ذات التوجّهات العربية القومية وجدت نفسها عاجزة عن التأثير والفعل العملي على مستوى القضايا القومية، وإنحصر جُهدها في المستوى النظري حول إشكاليات القومية والأمة والعروبة والتجزئة والوحدة، فقد كُتب الكثير حول هذه القضايا من قِبَل مفكّرين عرب يساريين وقوى وأحزاب، لكن على الصعيد العملي تعمّق واقع التجزئة وتبخّر حلم الوحدة، وتمزّقت الهوية القومية إلى هويات جهوية مجزّأة، ولم تُنجز مهام التنمية والتحرّر من التبعية للسوق الإمبريالية، وتفاقمت المشكلات الإجتماعية التي عمّقت الفوارق الطبقية في المجتمعات العربية وإنتشرت البطالة وتراجع مستوى التعليم والثقافة. وبذا، تحلّت أزمة اليسار العربي، الذي ورث الأهداف التي طرحها "روّاد عصر النهضة"، في عجزه عن إنجاز أي من هذه المهام، حيث طرح "روّاد عصر النهضة"، من خلال إحتكاكهم بأوروبا، ضرورة إجراء تحوّلات في الواقع العربي تقوم على تحقيق التصنيع كأساس لتأسيس النمط الرأسمالي الذي يعني تدمير البُنى الإجتماعية المتخلّفة (الإقطاع)، ما يعني بدوره تمثّل الفكر الذي تبلور مع نشوء الرأسمالية، أي فكر العقلانية القومية والديمقراطية والعلمانية. وعلى هذا الأساس، أصبحت مهام التوحيد القومي والتحديث الفكري مهمّات جوهرية، فإحتلّت مسائل مثل: فصل الدين عن الدولة وتأسيس الوعي القومي وشكل النظام السياسي، مكانة أساسية داعبت أحلام النهضويين العرب، وبدأت ملامح هذه المسألة تظهر مع محمد علي باشا في بداية القرن التاسع عشر، لكن هذا المشروع هُزم نتيجة تحوّل الرأسمالية العالمية إلى إمبريالية، ما قطع الطريق على الصيرورة الطبيعية لنمو البلدان العربية، ممّا أدخل مشروع التطور الرأسمالي في أزمة إستمرت حتى أواسط القرن العشرين، حيث أصبحت الفئات الوسطى (الريفية بشكل خاص) أساس عملية التحويل التي طالت تدمير البُنى القديمة (الإقطاع)، وأسّست لمحاولة بناء الصناعة كأساس للتحويل في إطار مشروع قومي يهدف إلى الوحدة العربية.[293]

وفيما يتعلّق بالثورات العربية التي بدأت منذ العام 2010، نجد أنّ اليسار العربي لم يُهيّء نفسه من أجل أداء دور في تلك الثورات، فهو لم يتطلّع منذ خُمس القرن الأخير إلى تحويل نفسه إلى أداة ثورية، كما ولم يُهيّء نفسه لأداء دور قيادي

---

[292]. الصوراني، **حوار مفتوح مع غازي الصوراني حول القضايا السياسية والمعرفية وآفاق اليسار العربي والعالمي**، 41.

[293]. جورج حبش، "أزمة اليسار العربي..إلى أين؟،" **أنفاس**، نقلاً عن:
http://www.anfasse.org/index.php/2010-12-29-18-25-49/2010-12-30-15-58-49/1184-2010-07-11-16-23-24
(إسترجعت في 23 نيسان 2015).

في الثورة العربية، وذلك لأنّ حدث الثورة أُقصي على ما يبدو من فكره ومُمارسته، فحلّت محله تأثيرات قوية لمفهومات برجوازية عقيمة لا تُضيء قلب الواقع التاريخي، وإنّما تُجمّله وتُزوّره وتخفيه، وبالتالي فوجئ اليسار العربي بهذه الثورات كما فوجئت الإمبريالية والبرجوازية العربية الرثّة، فوقف مُتفرّجاً ومُتعاطفاً ومُهلّلاً لهذه الثورات من دون أن يُضيف شيئاً يُذكر إليها. ويكمُن الخلل الرئيسي والأكبر في مسيرة اليسار العربي في خُمس القرن الأخير في التخلّي الفعلي عن الأفكار اللينينية، أي الماركسية الثورية، من الناحية الفكرية والمنهجية. وبذلك يكون اليسار العربي قد تخلّى عن الإرث اليساري اللينيني في اللحظة الخاطئة، وإستبدل هذا الإرث بفكر ليبرالي فج عفا عليه الزمن وسبق أن أوسعه ماركس نقداً موجعاً. وهذا لا يعني أنّ على اليسار العربي أن يُقلّد فكر لينين وثورته، فهذا أمر مرفوض وغير ثوري، ولكن على اليسار العربي أن يتمثّل في اللحظة اللينينية ويستعيدها ويتملّكها وينطلق منها، وبالتالي على اليسار العربي أن يستعيد روح الماركسية الثورية، فكراً وتنظيماً، وتطهير فضائه الفكري من أدران الليبرالية لكي يرى الواقع الثوري في حركيته وصيرورته ويُدرك كيف يتعامل معه ثورياً وكيف يسعى لقيادة قُواه الحيّة.[294]

ومن الملاحظ بالنسبة لليسار العربي بأنّ هناك غياب للرؤية الواضحة تجاه القضايا السياسية والإجتماعية والإقتصادية، ما أدّى ذلك إلى بُهتان الممارسة النضالية الديمقراطية في هذا الجانب، والدفع بحالة من التمييع الفكري والسياسي والتنظيمي نحو المزيد من التفكّك والتشرذُم الداخلي، هذا إلى جانب غياب الوعي الثوري وغياب الشغف أو الحماس والدافعية الذاتية في البُنية العامة للتنظيم، ومن ثمّ ولادة وإنتشار مظاهر "الشللية" والتكتُلات الإنتهازية ذات الطابع الشخصي؛ وهذا ينطبق أيضاً على اليسار الفلسطيني.[295]

وإنّ عملية تجديد وإعادة بناء قوى اليسار العربي يتم من خلال مُمارسة عملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة البرامج والسياسات والرؤى الأيديولوجية، وصولاً إلى التطبيق الخلّاق لهذه الأُسس على ضوء المتطلّبات والضرورات الراهنة والمستقبلية للواقع الخاص في كل بلد عربي على حدّة، وذلك إرتباطاً بالبُعد والإطار القومي العربي كوحدة مجتمعية وإقتصادية وسياسية واحدة، إنطلاقاً من الوعي والإحساس بأنّ المصلحة الطبقية باتت جزء من المصلحة القومية، وأنّ إنهاء نُظم الرأسمالية التابعة هو جزء من مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، وأنّ تحسُّن أوضاع الطبقات الشعبية مُرتبط بتحقيق التطور الإقتصادي والمجتمعي، وهما مُرتبطان بتحقيق الإستقلال والتوحيد القومي. ومن واجب جميع الماركسيين المعنيين بمصير الوطن العربي أن يُبادروا إلى التفاعل والحوار بهدف إعادة بناء التصوّرات الماركسية، وإلى البحث الجاد في الواقع العربي من أجل بلورة المشروع القومي الديمقراطي، مشروع الإستقلال والوحدة القومية والتطور والديمقراطية والحداثة، ما

---

[294]. هشام غصيب، "اليسار والثورة،" **الطريق** 71، عدد 2 (2012): 86-87.

[295]. الصوراني، **حوار مفتوح مع غازي الصوراني حول القضايا السياسية والمعرفية وآفاق اليسار العربي والعالمي**، 42.

يفرض على قوى اليسار البدء بعملية حوارية تستهدف وضع التصوّرات الفكرية والسياسية والتنظيمية من أجل إعادة بناء الحركة اليسارية العربية بما يسمح بأن تتحوّل إلى قوّة فعل حقيقية.[296]

3.6.2 أزمة اليسار الفلسطيني وعوامل تراجُع قوى اليسار

تعيش القوى اليسارية الفلسطينية أزمة شاملة على مختلف الأصعدة، وقد تفاقمت هذه الأزمة وإتّضحت بعد أوسلو وعملت على تهميشه وإستنزافه، ولم يعُد قوّة رئيسية في المشروعين الأساسيين: السلطة الوطنية، والإسلام السياسي. وتُعتبر أزمة اليسار أزمة بُنيوية تتّضح أهم مظاهرها في مسألة التناقض بين النظرية والممارسة وغياب الرؤية الشاملة للصراع وعدم القُدرة على بلورة إستراتيجية وطنية موحّدة بين قُواه من أجل مُناقشة القضايا ومُعالجة المستجدّات ومواجهة التحدّيات.[297]

وإنّ حامل التغيير يجب أن يكون صورة عن المضامين والقيم التحرّرية التي يسعى لتحقيقها في المجتمع ويخلقها بإستمرار في الممارسة العملية لتنغرس بشكل عميق في بُنية المجتمع المراد تغييره وأُناسه، وليس فقط في سيكولوجية ومُمارسة العُضوية الداخلية، وذلك لتكون عامل مناعة في الظروف المجافية ومرجعية مجتمعية لأيّة ميول إنحرافية عن هذه القيم والمضامين حتى داخل هذه القوى. وتعكس حالة اللامبالاة والسلبية للعُضوية الداخلية، كما على المستوى الجماهيري، الفشل الذريع لهذه القوى في تجسيد هذه المضامين والقيم في المجتمع وإعادة خلقها في الممارسة اليومية عبر الإبداع في إجتراح الأشكال المتلائمة مع هذه المضامين وعبر آليات وسياسات تتعامل مع الواقع الحي وتُعيد صياغة سياساتها وفق حاجات الواقع ومُتطلّباته. وبذا، إكتفت هذه القوى بإستخدام معايير ومقولات جاهزة حاولت إسقاطها على الواقع، وفي حالة مُعاندة الواقع، فلا تعُد لمعاييرها لتعديلها، ما عزلها عن الواقع وجعلها أسيرة مُحاورة ذهنها والإكتفاء بالنقاء الفكري والسياسي على حساب تحليل واقع الحياة الملموس الذي يُعتبر أكثر غنى، وتاركةً هذا الواقع يمضي بفعل قوانينه الموضوعية لتصل علاقتها في بعض الأحيان إلى حد الإنقطاع والغُربة، ولتجد نفسها في النهاية ملاحق في مؤسسات عامة وليس جسماً حيّاً يطرح منهجاً بديلاً يُميّزها ويستطيع أن يكون فعّالاً ومؤثراً في الحياة الفلسطينية بشكل عام، وبالتالي فقدت قُدرتها على التغيير وصياغة السياسات التي تصنع هذا التغيير.[298]

وقد إكتفت مُعظم قوى اليسار الفلسطيني بالشعارات والممارسات التي لم تتجاوز حالة الوعظ في الممارسة العملية، ومن دون أن تُجهد نفسها في مُعالجة التفاصيل المتشابكة التي عاشت في داخلها وإستمرت، فكانت أحد عوامل الإعاقة الأساسية في الوصول للهدف النهائي، وبالتالي فقدت قُدرتها على إجتراح التكتيكات الملائمة والمحسوبة، وإفتقرت إلى تركيب خبرة ملموسة في هذا المجال بحيث تسير بها إلى الأمام. وقد إكتفت القوى اليسارية بالصفقات السياسية مع المظهر

---

[296]. المرجع السابق، 43-44.

[297]. الفطافطة، "اليسار الفلسطيني... إلى أين؟!،" 63.

[298]. جرادات، **اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية**، 28-29.

العام السائد على حساب مضامين فكرية وسياسية وبرامج مكتوبة من دون أن يكون لجمهورها أي تأثير على هذه القرارات.[299]

ودخل اليسار الفلسطيني المقاوم عقد التسعينيات من القرن العشرين وهو يُعاني من المواجهة الشاملة طوال عقد الثمانينيات من ذات القرن، حيث كلّفته هذه المواجهة آلاف المعتقلين والجرحى والمطاردين والشهداء في أقبية التحقيق، وفي العادة يجري طمس هذه الحقيقة عندما يتعلّق الحديث عن تراجُع اليسار منذ التسعينيات. وكان توقيع إتفاق أوسلو ضربة في الصميم أصابت المشروع الوطني الإستقلالي، وأخرج عماده الأساس المتمثّل في حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، وحوّلها إلى سلطة تتركّب وتُمارس فعالياتها وفق ترتيبات من المحتل أصلاً، فأوسلو لم تخلق فقط صعوبات كثيرة أمام نضال اليسار، بل ووضعت حركة "فتح" في مواجهة مع هذه القوى على إعتبار أنّها قوى مُكافحة ضد الإستعمار.[300]

وبعد أن تمّ توقيع إتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية، بدا واضحاً أنّ فصائل اليسار الفلسطيني غرقت في التعرّض لقضايا تفصيلية وثانوية تتعلّق بالوضع الداخلي الفلسطيني إلى الحد الذي جعل هذه القضايا تتسلّل في جدول أعمال اليسار الفلسطيني وتحتل مواقع الأولوية على حساب الموضوع الأهم المتمثّل في مُقاتلة الإحتلال الإسرائيلي. ويُعتبر هذا العامل من أهم عوامل الإستقطاب الجماهيري، وأهم أداة تحكُم الجماهير بها على أي تيار سياسي في الساحة، وحتى بعد أن إندلعت الإنتفاضة الثانية، ظلّ قسم كبير من اليسار يتعاطى مع الإحتلال بعقلية مؤسسة تُعنى بحقوق الإنسان، هذا إلى جانب بعض الطروحات السياسية ذات السقف الوطني الهابط.[301]

ويُمكن تشخيص أزمة اليسار الفلسطيني في الإنقسامات التي تعصف بقوى اليسار وفي النزيف المتواصل لكوادرها، والأبلغ من ذلك هو تشتّت مواقفها السياسية على طول وعرض خارطة المواقف الممكنة على إمتداد مسيرة العمل السياسي الفلسطيني، حيث من الممكن أن تجد بعض اليسار دائماً في السلطة، في حين تجد غيره دائماً في المعارضة، وستجد من اليسار من يُصنّف المقاومة المسلّحة على أنّها "إرهاب"، ويذهب البعض إلى أبعد ممّا إلتزمت به قيادة السلطة الرسمية لدى موافقتها على الشروط الأمريكية للتسوية، ونجد من اليسار من يعترض على المفاوضات السياسية مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي من حيث المبدأ ويذهب إلى تقديسه للكفاح المسلّح والمقاومة. وبذا، فإنّ الأزمة شاملة وعميقة، فهي أزمة هوية وأزمة برامج وبُنى تنظيمية قبل أن تكون أزمة دور وأداء. وثمّة عوامل وأسباب كثيرة داخل المجتمع الفلسطيني تُبرز لنا أزمة اليسار وتدفع إلى تفاقُمها، ومنها إرتباط اليسار تاريخياً بإطار منظمة التحرير الفلسطينية التي تراجع دورها

---

[299]. المرجع السابق، 31.

[300]. رفيدي، "أربعون عاماً من صعود وهبوط مدويين لليسار الفلسطيني،" 53-54.

[301]. المجدلاوي، "اليسار الفلسطيني.. إستطلاع الواقع وإستشراف الأفاق،" 96.

وبريقها أمام الشعب بعد إتفاق أوسلو، ومن ثمّ جرى تهميشها لصالح السلطة الفلسطينية التي تُهيمن عليها، وعلى مُقدّراتها، حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح".[302]

ولم تتمكّن قوى المعارضة الفلسطينية، وخاصة اليسارية، من توحيد قُواها وجهودها وطاقاتها لوقف التدهور على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي، وفشلت جميع الصيّغ التي قامت بعد مؤتمر مدريد وإتفاق أوسلو في تخطّي عوامل الإختلاف السياسي والأيديولوجي، وظلّت الأُطر التي أقامتها قوى المعارضة أُطراً شكلية، حيث أنّ العلاقة بينها تتراوح بين المد والجزر. ومن أسباب فشل المعارضة، وخصوصاً اليسارية منها: طُغيان التباين في الرؤى السياسية على القواسم المشتركة التي تجمع قوى المعارضة، ولا يقتصر التباين على قراءة الظروف والتطورات التي أحاطت بالقضية الفلسطينية في الماضي والحاضر، بل يتّصل أيضاً بإختلاف الرؤى والمناهج؛ وهناك تأثير كبير بالنسبة للخلافات الأيديولوجية؛ إضافة إلى غياب مبادئ ومفاهيم العمل الجبهوي عن العلاقات بين هذه القوى، وعدم مقدرتها على صياغة مشاريع ديمقراطية لتنظيم العلاقات بينها. وبالتالي يتبيّن بوضوح بأنّ عدم قُدرة المعارضة على توحيد نفسها في إطار جبهوي أو إئتلافي موحّد تعود بشكل أساسي إلى عواملها الذاتية.[303]

ويبدو أنّ التباعُد بين اليسار ومُثقّفيه قد زاد من أزمة اليسار الفلسطيني وعزّز من فُقدانه بوصلته، فالأحزاب اليسارية غير قادرة على إستيعاب مُثقّفيها، وهذا يعني جمودية الأحزاب وعدم إعطاء أولئك المثقّفين مساحة التفكير اللازمة من أجل إنتاج ما هو جديد أو إعطائها هامش الحرية، والتي كان لفُقدانها دور في جعل مُعظم المثقّفين خارج الأحزاب، وأدّى ذلك إلى إضعاف الأحزاب اليسارية وجعلها غير قادرة على تقديم رؤى واقعية تعتمد على مكوّنات الواقع وإدراك موضوعي لعوامل القوّة أو إنحاز قراءات عملية لآلية ومكوّنات أنساق المجتمع. وقد وقع اليسار الفلسطيني، وهو في أوج قوّته، تحت تأثير الشعور بالتفوّق والإستعلاء على إعتبار أنّه يعتمد المنهج العلمي، فإعتقد أنّه يمتلك ناصية الحقيقة وحده، ما أدّى إلى خلق هوّة كبيرة بين أحزاب اليسار والجمهور، ووضع حدّاً فاصلاً بين وعي الأحزاب ووعي الشعب، وهذا الإعتقاد الزائف بالتفوّق وإمتلاك الحقيقة هو منهج أشبه بالمنهج الديني الذي يقود للكسل الفكري وقتل الإبداع اللازم لفهم حركة الواقع المتجدّد.[304]

وتتمثّل عوامل تراجُع قوى اليسار الفلسطيني في عدّة مسائل: تبنّي أيديولوجيات لم تستقم من المنطق الحاكم في صيرورة البحث عن هوية وكيان، والتي ظلّت تتراوح بين نزعة قُطرية وطنية ونزعة إسلامية سياسية، وذلك في سياق لم يتحقّق فيه

---

[302]. نهاد أبو غوش، "أزمة اليسار الفلسطيني والإستحقاقات المقبلة: إستنهاض القوى اليسارية ضمانة للنظام الديمقراطي والثوابت الوطنية،" **تسامح** 3، عدد 10 (2005): 102-103.

[303]. جميل مجدلاوي، "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين،" ناهض زقوت، محرّر ومراجع، **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية** (غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000)،544-545.

[304]. عطا الله، "أزمة اليسار الفلسطيني: محطة عابرة.... أم بداية النهاية؟،" 16.

التمايُز السياسي والإجتماعي، وأُجهضت فيه الحداثة؛ السقوط المدوّي للنموذج، سواء كان بالنسبة للدولة الإشتراكية الشمولية أو الدولة العربية الشمولية، وعودة مفهوم المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي ونموذج الحُكم الصالح إلى أجندة الفعل السياسي والإجتماعي، وهذا لم تلحظه مُعظم قوى اليسار، وظلّ بعضها يُعارض هذه التوجّهات ويتّهم أصحابها بالسعي إلى تقويض هذه التنظيمات، فهذا النموذج إعتمد خطّاً فكرياً يقوم على نقد الرأسمالية، ويعكس بشكل واضح حركة سياسية وإجتماعية هدفها تحقيق الإصلاحات، ومرّ هذا الفكر بتجربة النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك عندما تحوّل إلى نُظم سياسية فعلية، وأدّى المسعى التقليدي للإشتراكية الذي يهدف إلى هزيمة الرأسمالية إلى نتيجة عكسية، حيث تنامى ضُعف الإشتراكية وتقهقر حلم الثورة العالمية، وأدرك أنصار الإشتراكية بأنّ هناك جوانب هامة في الفكر الإشتراكي غير قابلة للتطور، وبالتالي يقع على عاتق اليسار الفلسطيني والعربي مسألة التجديد الفكري بما يتناسب ومُعطيات الواقع الحالي بالنسبة للمجتمعات العربية عُموماً والمجتمع الفلسطيني خصوصاً، وهذه المهمّة الشاقّة تُعتبر جزء أصيل من المهمّة الأكبر المتمثّلة في لعب دور فاعل ومؤثر بمكوّنات النظام السياسي؛ ومن العوامل الأخرى أيضاً، بقاء العمل التنظيمي بأشكاله التقليدية وأنماطه المعروفة التي تقوم على مبدأ التراتبية التنظيمية، حيث لم يجرِ تطوير على أساليب التنظيم لتواكب وتستوعب الطاقات الشعبية المتجدّدة والإمكانيات المتعدّدة، كما وتردّت العلاقات الرأسية بين القيادات والقواعد والجماهير إلى درجة فُقدان بعض القيادات حسّها الشعبي والجماهيري؛ كما وأنّ هناك مشكلات تتعلّق بالبُنية الداخلية لليسار، ومسألة التكوين الفكري المفاهيمي، وضُعف الدور الإجتماعي لقوى اليسار، إضافة إلى ضُعف الدور الكفاحي، وشحّ الموارد المالية والمنابر الإعلامية.[305]

وإنّ مقدرة قوى اليسار الفلسطيني على الخروج من أزمتها تكمن في تطوير قُدرتها على الأداء العملي والإنتقال من صيغة التنظيم الستاليني السائد إلى تنظيم يكون أكثر مرونة وقُدرة على الفعل والحركة على أساس المبادئ والأساليب الحديثة، وفي ذات الوقت تفتح المجال أمام عملية التفاعل الخلّاق بينها وبين الأفراد والمنظمات والقوى والأُطر التي تلتقي معهم في موضوعة الديمقراطية والعدالة الإجتماعية، بالتوازي مع موضوعة التحرّر الوطني، هذا بالإضافة إلى العديد من الموضوعات التفصيلية التي من الممكن أن تلتقي عندها قوى اليسار وتتّفق عليها، وأن يكون هذا الإتفاق أساساً للوحدة، بحيث يكون إطارها العام الجامع هو الديمقراطية بشقّيها السياسي والإجتماعي. والديمقراطية السياسية تشتمل على إنتخابات وحريات سياسية ونضال وطني تحرّري، والديمقراطية المجتمعية بمضمونها الإشتراكي. وبهذا المعنى، فإنّ الديمقراطية أقرب ما تكون إلى اليسار وطروحاته، وهي بالتأكيد غير الديمقراطية التي تُسوّقها الولايات المتحدة الأمريكية، وإنّما هي الرد اليساري عليها، حيث أنّ "من بديهيات الفكر الإشتراكي التي نسيت أنّه إذا كانت الملكية العامة لوسائل الإنتاج تعني مُلكية الدولة، فمن الواضح والطبيعي أن تكون مُلكية دولة ديمقراطية". وتجدر الإشارة إلى أنّ الديمقراطية المجتمعية لا يُقصد بها بناء نظام

[305]. أبو حطب، "النظام السياسي الفلسطيني والدور المأمول لقوى اليسار،" 55-56.

إشتراكي يقوم على إلغاء الملكية الخاصة تماماً وسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، بل هي صيغة تضمن صون وحماية الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمواطنين في مختلف القطاعات، سواء من ناحية التعليم والصحة والعمل والسكن والفنون.[306]

ويعتبر جورج حبش، الأمين العام السابق للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أنّ مُحاكمة اليسار تاريخياً يتطلّب النظر للعوامل الموضوعية والذاتية في ذات الوقت، حيث أنّ الوقوف أمام العامل الذاتي فقط يُعتبر خطأ، وأيضاً الوقوف أمام العامل الموضوعي فقط يُعتبر خطأ آخر، فالمطلوب هو المعالجة الكاملة التي يُمكن أن تُبلور رؤية علمية صحيحة لكيفية شق هذا اليسار لطريقه في سبيل التحرّر والتقدّم والإشتراكية، وفي سبيل ما هو أعلى من مرحلة الإشتراكية في سلّم التقدّم الإجتماعي. وهناك أهمية للنظر إلى العوامل الموضوعية العربية والعوامل الموضوعية الطبقية الفلسطينية، أي أنّ المحاكمة لليسار الفلسطيني بمعزل عن الوضع العربي الرسمي أمر خاطئ، فاليسار يتحمّل مسؤولية، ولكن من غير الممكن الإستفادة من ذلك بدون أخذ هذا العامل الموضوعي بعين الإعتبار، فلا يُمكن لليسار أن يُصبح على قمّة الثورة الفلسطينية في ظل هذا الوضع العربي الرسمي والذي يتعلّق بحركة التحرّر الوطني العربية أيضاً، ولكن كان يُمكن لليسار أن يتقدّم ولكن دون أن يصل إلى مستوى القمّة. وعلى الصعيد الطبقي الفلسطيني، يجب أن نعرف أنّه وبفعل التفتّت زاد حجم البرجوازية الصغيرة، وزاد حجم البرجوازية الكبيرة أيضاً نتيجة إمتزاج البرجوازية الفلسطينية مع البرجوازية الأردنية والبرجوازية الكومبرادورية في الخليج، وهذه النقطة يجب أن نأخذها بعين الإعتبار. وبذا، بعد كل ذلك هناك مجال لمحاكمة اليسار مُحاكمة صادقة من أجل أن يقف اليسار فعلاً وقفة مُراجعة نقدية جادّة أمام أخطائه، فهل كانت فصائل اليسار متنبّهة بإستمرار إلى أنّ تناقضها الرئيسي الداخلي على الساحة الفلسطينية هو مع اليمين وسياسة اليمين؟ وهل كان يقوم كل شيء فيما بينها على هذا الأساس؟ ألم يجرّها اليمين إلى مصالح فئوية على حساب نمو وتبلور قوّة اليسار على هذا الصعيد؟ كل فصيل من الفصائل اليسارية مُطالب بالوقوف أمام الأخطاء التي إرتكبها. وقد مرّت فترة في الأردن في العام 1970، قبل أيلول، شكّل اليسار خلالها قوّة تُنافس اليمين في قيادة الساحة الفلسطينية، ففي 4 تشرين الثاني من العام 1968، حصل هجوم على مُخيّم الوحدات تحت شعار أطلقه النظام الأردني هو "ضرورة تنظيف الثورة الفلسطينية من الضالّين"، بمعنى أنّهم ليسوا ضد الثورة الفلسطينية ولكن "يوجد تجاوزات تتطلّب التصحيح"، حيث كان يومها التركيز حول تنظيم تابع في ذلك الوقت لشخص إسمه طاهر دبلان، وإعتبرت بعض الفصائل أنّ مُخطّط السلطة هو ضرب وإسقاط البندقية الفلسطينية، فتصدّت لها، وكانت هناك معركة كبيرة في مُخيّم الوحدات، بينما أصدرت القيادة اليمينية في ذلك الوقت بياناً علنياً يقول بأنّ "هذه المعركة ليست معركتنا"، بمعنى أنّه أتاح للنظام الأردني "تنظيف الساحة

[306]. شاهين، "أزمة اليسار... وفرصة النهوض،" 89-90.

الفلسطينية"؛ وهذه المناسبة كانت واضحة وتؤكد أنّ اليسار كان قادراً على دفع الجماهير إلى أن تلتف وراء خطّه السياسي.[307]

وقد أدّى غياب اليسار الفلسطيني كقوّة فاعلة ومؤثرة في فلسطين بالشكل المطلوب إلى خلخلة التفكير السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية والتراجُع عن التطور الذي طرأ على الفكر السياسي الفلسطيني خلال العقود الثلاثة الماضية، هذا إلى جانب أنّ اليسار الفلسطيني الذي لعب منذ نشأته دوراً فاعلاً في الحياة السياسية والنضالية واجه تحدّيات كبيرة أثّرت بشكل سلبي على واقع الحركة الوطنية، وعلى المجتمع الفلسطيني عُموماً.[308]

وفي حالة قيام اليسار الفلسطيني بالإتحاد وترتيب صُفوفه ومُراجعة نقدية لتجربته، إضافة إلى الإلتزام بأُسس ديمقراطية تتجاوز المركزية المتشدّدة، والعمل على إسقاط الهيئات القيادية والخيارات السياسية على قواعد الحزب والمجتمع؛ سيتمكّن من تحقيق نتائج جيدة وتأييد شعبي واسع ويُمكن له أن يُشكّل تياراً ديمقراطياً له فاعلية كبيرة في الساحة الفلسطينية.[309]

3.7 خُلاصة

يُعتبر اليسار الفلسطيني جزء من الحركة اليسارية العالمية، وإن تمتّع ببعض الخصوصية التي تُميّزه عن اليسار العالمي في ظل إستمرار وقوعه تحت الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي. ويرتبط الفكر اليساري الفلسطيني بالثقافة الفلسطينية الأصيلة ولا يبتعد عنها، فيرفُض الظُلم والإستبداد والإستعمار بكافة أشكاله ويسعى إلى الحرية والعدالة. وللأحزاب اليسارية الفلسطينية ، مثل: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني؛ مكانة ودور بارزين في الحركة الوطنية الفلسطينية، وناضلت ضد المستعمِر الإسرائيلي سنوات طويلة عبر الكفاح المسلّح وغيرها من أساليب المقاومة التي عزّزت صمود الشعب الفلسطيني في وجه المستعمِر. وتعيش الأحزاب اليسارية الفلسطينية في أزمة وحالة من التراجُع الكبير على صعيد التأثير في الساحة الفلسطينية، وهذه الأزمة هي إنعكاس للأزمة التي تعيشها الحركة اليسارية العالمية والعربية منذ إنهيار الإتحاد السوفييتي في أوائل تسعينيات القرن العشرين. ويخلص هذا الفصل إلى عدم وجود خطاب بديل لليسار الفلسطيني يُمكّنه من قيادة المشروع الوطني الفلسطيني، فهو يعيش أزمة فكرية وتنظيمية مُستمرة، وخصوصاً بعد إنهيار المثال– الإتحاد السوفييتي وقيام سلطة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين.

---

[307]. حبش، **أزمة الثورة الفلسطينية: الجذور والحلول**، 75-77.

[308]. الفطافطة، "اليسار الفلسطيني... إلى أين؟!،" 63-64.

[309]. المرجع السابق، 67.

الفصل الرابع

اليسار الفلسطيني: خطاب مُشتّت وسلوكيات غير فاعلة

4.1 تمهيد
4.2 تقديم أوَّلي: التسوية السلمية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل
4.3 مواقف وسلوكيات اليسار الفلسطيني في محطّات سياسية مفصلية في القضية الفلسطينية
4.3.1 البرنامج المرحلي (برنامج النقاط العشر) أو مشروع السلطة الفلسطينية في العام 1974
4.3.2 وثيقة إعلان الإستقلال في العام 1988 (وثيقة إعلان قيام دولة فلسطين)
4.3.3 مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991
4.3.4 إتفاق أوسلو في العام 1993
4.4 مواقف وسلوكيات اليسار الفلسطيني بعد محطّة أوسلو
4.5 مواقف وسلوكيات اليسار الفلسطيني بعد العودة إلى المفاوضات في العام 2013
4.6 ردود فعل اليسار الفلسطيني على نشر وثائق سرّية تتعلّق بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية
4.7 خُلاصة

الفصل الرابع

اليسار الفلسطيني: خطاب مُشتّت وسلوكيات غير فاعلة

4.1 تمهيد

يتناول الفصل الرابع تقديم أوَّلي عن التسوية السلمية بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي. ويرصُد هذا الفصل أربعة محطّات ومفاصل سياسية هامة في تاريخ القضية الفلسطينية، تتمثّل في: البرنامج المرحلي أو مشروع السلطة الفلسطينية في العام 1974، وثيقة إعلان الإستقلال في العام 1988، مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991، وإتفاق أوسلو في العام 1993. وبذا، يتم رصد مواقف أحزاب اليسار الفلسطيني من تلك المحطّات السياسية الهامة، وهي المحطّات التي أجازت التسوية السياسية مع إسرائيل عبر تغيير سياسة منظمة التحرير من خلال الميثاق الوطني الفلسطيني ليتماشى مع سياسة الجهة التي بحثت عن التسوية مع إسرائيل. كما ويتم رصد السلوك السياسي لليسار الفلسطيني، سواء كان سلوك مُتماهي أو غير مُتماهي مع السلطة، في كل محطّة من المحطّات والمراحل السياسية الأربعة، وردود الفعل المختلفة من اليسار الفلسطيني في تلك المحطّات؛ وسيتضمّن كل ذلك الرجوع إلى وثائق ترتبط في تلك المحطّات السياسية، وخاصة الوثائق ذات العلاقة باليسار الفلسطيني، بهدف إبراز دور اليسار الفلسطيني في إستمرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أو عدم وجود دور له. ويتم في هذا الفصل الإشارة إلى مواقف وسلوكيات اليسار الفلسطيني بعد محطّة أوسلو. ومن ثمّ يرصُد هذا الفصل مواقف وسلوكيات اليسار الفلسطيني بعد العودة إلى المفاوضات في العام 2013 . إضافة إلى ذلك، يتم رصد ردود أفعال اليسار على ما تمّ نشره من وثائق سرّية تتعلّق بملفات المفاوضات بين منظمة التحرير وإسرائيل.

4.2 تقديم أوَّلي: التسوية السلمية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل

أخذ الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في تبديل مفاهيمه تجاه المساعي السلمية في المنطقة حين أدركت منظمة التحرير أنّ الأطروحات الأمريكية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط تأتي ضمن سياق البحث عن حُلول تحول دون بلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة، ما دفع الفلسطينيين لإثبات الذات الوطنية بطريقة مُعاكسة، فتبنّت مواقف أكثر إعتدالاً وإنتهاجاً للرغبات العربية والدولية وتطلّبات المرحلة الجديدة، وذلك على حد وصف قيادة منظمة التحرير.[310]

[310]. أسامة أبو نحل وناجي شُرّاب، "المتغيرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من 1975-1983: العملية السلمية المصرية الإسرائيلية وأثرها على منظمة التحرير الفلسطينية،" **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية** (القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012)، 322.

وكانت الصدامات في الأردن بين الفلسطينيين والنظام الأردني، وبعد ذلك خروج الفدائيين نهائياً من الأردن وإنتقالهم إلى لبنان، قد أدّى إلى إنشغال الثورة الفلسطينية بالساحات العربية، أو ربّما هي من إختارت هذا الإنشغال بأكثر من الإنشغال بالعمل ضد المستعمِر الإسرائيلي، ففرض الواقع القاسي الجديد نفسه، وإنهمك الفكر الفلسطيني في تمحيص تعقيداته. ومن هنا كانت بدايات وهن التشبّث بالثوابت، ونتج عن هذا الفكر بداية التحوّل نحو "العقلانية والواقعية السياسية ونبذ التزمّت"، على حد تعبير بعض التنظيمات، وبالتالي بدأ الميل نحو قبول تسوية سياسية مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، مع الأخذ بعين الإعتبار أنّ هذا التحوّل الذي إعتبره البعض من دعاة "العقلانية" في عداد الإيجابيات، فإنّ الأغلبية الفلسطينية عدّته في عداد أخطر السلبيات، وتمّ تشخيصه على أنّه توجّه نحو الإستسلام للعدو والتفريط بالحقوق الوطنية، فالذين دفعتهم قسوة التجارب وخيبات الأمل بالشعارات البرّاقة إلى "العقلانية"، تصرّفوا وكأنّ الدعوة إلى التسوية السياسية عبارة عن قباحة لا بدّ منها ومُرغمين عليها إرغاماً.[311] ومع إختيار القيادة الفلسطينية لتونس بعد الخروج من بيروت، تكون بذلك قد إبتعدت تماماً عن مركز الثقل العسكري، وبالتالي ركّزت فقط على الجُهد الدبلوماسي والسياسي، وباتت تقترب أكثر وأكثر من التوجّهات التسووية على حساب القرار المستقل الذي ناضلت من أجله.[312]

وكانت المعارضة الفلسطينية، ومن ضمنها الفصائل اليسارية، باهتة وليس لها قيمة فعلية على أرض الواقع بعد أن فشلت في إيقاف أي محاولة قد تؤدي إلى التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني. وكان العنوان الأساسي للإنقسام الفلسطيني هو مسألة الموقف من التسوية، وأصرّت القيادة الفلسطينية على الإستمرار في البحث عن التسوية بأي ثمن كان، فلم تستطع القوى المعترضة على مسار التسوية من أن تُعرقل هذا التوجّه ووقفه.[313] وبالتالي كان لإختلال وعدم توازن المعارضة الفلسطينية دوراً كبيراً في إتّخاذ القرارات المصيرية من قِبَل الإتّجاه السائد في منظمة التحرير الفلسطينية الذي سعى إلى الإنضمام لعملية السلام، وكان هذا الإختلال أوضح ما يكون بالنسبة للتنظيمات المدعومة من سوريا والتي لم يعُد لها أتباع كثيرون خارج سوريا أو خارج المناطق اللبنانية الخاضعة للسيطرة السورية.[314]

---

[311]. حوراني، "نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطوراتها حتى نهاية القرن العشرين،" 57-58.

[312]. أسامة أبو نحل وناجي شُرّاب، "المتغيرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من 1975-1983: تداعيات الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية،" **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية** (القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012)، 341.

[313]. أسامة أبو نحل وناجي شُرّاب وعماد جاد، "المتغيرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من 1984-1993: أثر الإنتفاضة الفلسطينية والإجتياح العراقي للكويت في تطور الفكر السياسي الفلسطيني،" **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية** (القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012)، 415.

[314]. المرجع السابق، 449.

4.3 مواقف وسلوكيات اليسار الفلسطيني في محطّات سياسية مفصلية في القضية الفلسطينية

4.3.1 البرنامج المرحلي (برنامج النقاط العشر) أو مشروع السلطة الفلسطينية في العام 1974

أقرّ المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة التي عُقدت في القاهرة في العام 1974 البرنامج السياسي المرحلي الذي بموجبه يحق للشعب الفلسطيني إقامة دولته على كل جزء يتم تحريره من أرض فلسطين. وقد تطور العمل الفلسطيني منذ ذلك الوقت في أوضاع سياسية وإقليمية ودولية أصبح من المفترض بموجبها اللجوء إلى الخطاب السياسي الذي يعتمد حل دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة في العام 1967، وبدأت بموجبها تنخفض وتيرة خطاب العودة والتحرير بشكل تدريجي.[315]

وهكذا، فقد أقرّ المجلس الوطني الفلسطيني البرنامج السياسي المرحلي إنطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقرّ في الدورة الحادية عشرة المنعقدة في الفترة ما بين 6-12 كانون الثاني من العام 1973، وإيماناً بإستحالة إقامة سلام عادل ودائم في المنطقة دون إستعادة الشعب الفلسطيني كامل حقوقه الوطنية، وفي مُقدِّمة هذه الحقوق: حق العودة وتقرير المصير على كامل تُرابه الوطني. وعلى ضوء دراسة الظروف السياسية التي إستجدّت في تلك المرحلة، تمّ التأكيد في النقطة الأولى على موقف منظمة التحرير من القرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني، بحيث يتعامل مع القضية الفلسطينية على أنّها قضية لاجئين، ولذلك تمّ رفض التعامُل مع هذا القرار على هذا الأساس وفي أي مستوى من مستويات التعامُل العربية والدولية.[316]

وقام البرنامج المرحلي على ثلاث أمور رئيسية: إقامة سلطة وطنية مُستقلة للشعب الفلسطيني على أي جزء يتم تحريره من تُرابه الوطني، وتأكيد الحاجة لكافة أشكال الكفاح، وفتح المجال أمام إستخدام كافة الطاقات والإمكانات لإنجاز مهمّة النصر والتحرير.[317] وبحسب رؤية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ينطلق البرنامج المرحلي من التقرير "الصائب والبديهي" بأنّ توفّر شروط إنجاز الهدف النهائي لن يتحقّق دفعة واحدة.[318] وقد عمل البرنامج المرحلي على إعادة صياغة الفكر السياسي المتمحور حول ثُنائية التضاد ما بين المقاومة والتسوية والكفاح المسلّح والحل السلمي.[319]

---

[315]. نديم روحانا، "الهوية الوطنية الفلسطينية والحلول السياسية المطروحة: كيف نتعامل مع التباين؟،" جميل هلال، محرّر، **فلسطين: دروس الماضي وتحديات الحاضر وإستراتيجيات المستقبل** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012)، 44.

[316]. "البرنامج السياسي المرحلي المقر من المجلس الوطني الفلسطيني في دورة إنعقاده الثانية عشرة، 1-1974/6/9،" **من وثائق منظمة التحرير الفلسطينية: غصن الزيتون وبندقية الثائر** (القاهرة، بيروت، عمّان: دار الفتى العربي، د.ت.)، 16.

[317]. الشريف، **البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1908-1993**، 219-220.

[318]. نايف حواتمة وقيس عبد الكريم، **البرنامج المرحلي.. 1973-1974: صراع- وحدة في المقاومة الفلسطينية** (د.م.: شركة دار التقدم العربي والدار الوطنية الجديدة، د.ت.)، 30.

[319]. المرجع السابق، 47.

وينطلق البرنامج المرحلي في حيثياته، التي صاغتها عبارات قليلة، من الميثاق الوطني ليسترضي الذين أبدوا تخوّفهم من وجود إتّجاه لتعديل الميثاق، وذلك حتى يستوعب الموقف الجديد المعبّر عنه في البرنامج ويُخوِّل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية القبول بتسوية سياسية بعض شروطها يتعارض مع نصوص الميثاق الوطني. كما ينطلق أيضاً البرنامج المرحلي من "البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية" المقرّ في الدورة الحادية عشرة في القاهرة في كانون الثاني من العام 1973، ووجود هذا المنطلق في بداية مُقدِّمة البرنامج المرحلي يُثير الدهشة، حيث أنّ هذا البرنامج السياسي كان قد حثّ على "النضال ضد عقلية التسوية وما تُفرزه من مشروعات تستهدف قضية شعب في تحرير وطنه أو مسخ هذه القضية بمشروعات الكيانات أو الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين"، ممّا يتعارض مع مضمون البرنامج الجديد،[320] والذي يعتمد على التسوية السياسية في مضمونه.

وعمل البرنامج المرحلي على التأسيس لفكرة السلطة الفلسطينية قبل عشرين عاماً من تمثّلها للوجود في العام 1994 على إثر إتفاقية أوسلو، وكان البرنامج المرحلي أول الإزاحات عن الأهداف الفلسطينية الكُبرى وخفوت نجم "الوطن" لصالح ضوء "السلطة" الخافت.[321]

وتضمّن البرنامج المرحلي، وخصوصاً في النقطة الثانية، مجموعة من الكلمات والعبارات مثل "تحرير الأرض الفلسطينية"، التي حلّت محل عبارة "تحرير فلسطين". وعبارة "الأرض الفلسطينية" تُعبّر عن الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتمّ إعتماد وسيلة تحرير الأرض "كافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلّح".[322] وعلى الرغم من أنّ البرنامج المرحلي لم يصل إلى مستوى الإعتراف بالدولة اليهودية، إلا أنّه عمل ضمن إستعداد منظمة التحرير الفلسطينية للدخول في مفاوضات غير مباشرة وتأجيل تحرير كل فلسطين أو حتى التخلّي عن هذا الهدف بشكل كلي.[323]

وفي آذار من العام 1974، أشار ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى أهمية الحوار الصحي في مختلف أجهزة الثورة ومؤسساتها بهدف التوصّل إلى رؤية مُتجانسة لمواجهة مُتطلّبات المرحلة المقبلة، وأوضح الرئيس عرفات بأنّ المجلس الوطني الفلسطيني هو الذي يحق له إتّخاذ القرار النهائي الحاسم.[324]

---

[320]. فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني، 1964–1974: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية– مركز الأبحاث، 1980)، 207.

[321]. أحمد عز الدين أسعد، "الخطاب الفلسطيني البديل: نحو إستراتيجية التحرر" (رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2013)، 71.

[322]. أسامة أبو نحل ومخيمر أبو سعدة وماهر عبد الواحد، "تأثير المتغيرات السياسية على البناء الفكري وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية من 1968–1974: تطور الفكر السياسي الفلسطيني نحو الحل المرحلي،" **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية** (القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012)، 237.

[323]. يزيد صايغ، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949–1993**، باسم سرحان، مترجم (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002)،469.

[324]. كميل منصور، محرّر، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1977)، 4.

وتجدر الإشارة إلى أنّ اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أقرّت في آب من العام 1973 الخطوط العامة للبرنامج المرحلي تحت عنوان "عشرة موضوعات حول الخط العام للبرنامج المرحلي في المناطق المحتلة والأردن".[325] وترى الجبهة الديمقراطية أنّه على الرغم من أنّ هذا البرنامج تمحور حول مهمّة تحرير المناطق المحتلة في العام 1967 وإنتزاع حق الفلسطينيين في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة، بإعتبارها الحلقة المركزية لنضال الفلسطينيين في الظروف الراهنة، إلا أنّه لا يقتصر على هذه المهمّة ولا يقف عند حدودها، وإنّما يربطها بتشخيص دقيق للمصالح الملحّة لمختلف طبقات الشعب الفلسطيني الوطنية في كافة أماكن تواجده في المناطق المحتلة والأردن وسائر أقطار اللجوء، ويُحدّد المهمّات المرحلية وشعارات النضال التي تمكّن من تعبئة طاقاتها النضالية كاملة.[326] وترى الجبهة الديمقراطية أيضاً بأنّ البرنامج المرحلي أثبت أنّه يُشكّل سلاحاً حادّاً ودليلاً واضحاً من أجل سد طريق التسوية الإستسلامية وفرض العُزلة على دُعاة التعاطي معهما، ومُراكمة القوى لدحرها وإحباطها. وعلى قاعدة هذا البرنامج، كما ترى الجبهة الديمقراطية، أمكن خلق حقائق جديدة لا يُمكن غضّ النظر عنها في أي بحث حول أزمة الشرق الأوسط، وأمكن التوصّل إلى إعتراف عربي ودولي واسع بهذه الحقائق التي تفرض أُسس ودعائم لا يُمكن لأيّة تسوية سياسية أن تتجاهلها أو تقوم بمعزل عنها، وأبرز هذه الأُسس: القضية الفلسطينية تُشكّل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وأنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والمعبّر عن إرادته الوطنية والناطق الوحيد بلسانه في أي بحث حول القضية الفلسطينية، وأنّ أي تسوية سياسية لا بدّ أن تضمن الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي المحتلة في العام 1967 وإقرار حق الشعب الفلسطيني في العودة وحرية تقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة الكاملة على أرضه.[327]

ومن خلال تقديم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين للبرنامج المرحلي، فهي تُعتبر أول الفصائل التي دعت بشكل واضح إلى حل يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة والتفاوض مع الإسرائيليين عملاً بقرارات ومرجعية الشرعية الدولية، حيث وجّه نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، النداء الأول من مسؤول فلسطيني لمجموع الإسرائيليين في أبريل من العام 1974، يدعوهم للإعتراف بحق الشعب الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير من خلال عبارة "تعالوا لنحوّل السيوف إلى مناجل"، في إطار سلام شامل ومتوازن وحل وسط قائم على قاعدة الشرعية الدولية، من خلال دولتان على أرض فلسطين: دولة فلسطينية مُستقلة عاصمتها القدس، ودولة عبرية مُقابل الحدود الآمنة المعترف بها.[328]

---

[325]. عبد القادر ياسين، **دليل الفصائل الفلسطينية** (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2009)، 59-60.

[326]. حواتمة وعبد الكريم، **البرنامج المرحلي.. 1973-1974: صراع- وحدة في المقاومة الفلسطينية**، 35-36.

[327]. المرجع السابق، 42.

[328]. إبراهيم غالي، "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وعملية السلام،" صبحي عسيلة، محرّر، **الفصائل الفلسطينية: من النشأة إلى حوارات الهدنة** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005)، 178.

ورأى مسؤولو الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بأنّ هذا البرنامج يسعى إلى بلورة إستراتيجية عمل نضالي تنظيمي بالتلازم مع الإستراتيجية السياسية، حيث أنّه بالأساس برنامج لتصعيد الكفاح وتحقيق الهدف النهائي عبر سلسلة مُتتالية من الخسائر المتراكمة للعدو، ويطرح للمرّة الأولى فكرة الإنتفاضة الشعبية الشاملة بإعتبارها الشكل المميّز من أشكال الحرب الشعبية. وتعتبر الجبهة الديمقراطية بأنّ العمليات العسكرية العديدة التي خاضتها الجبهة ما بين الأعوام 1974 و1979، تشهد على أنّه برنامج نضالي كفاحي في سبيل العودة وحق تقرير المصير.[329]

وتجدر الإشارة إلى أنّه جاء في الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971 بأنّ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ترفُض فكرة مشروع الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين التاريخية، ولا يُشكّل بالنسبة للجبهة حلّاً جديّاً، ولا يُحقّق طموحات وحقوق الشعب الفلسطيني، كما وأكّدت الجبهة بأنّ الحقوق القومية الفلسطينية لا تتحقّق إلا بالإستقلال وإندحار الكيان الإسرائيلي عن كامل التُراب الفلسطيني، وإستنكرت الجبهة مشروع الحُكم الذاتي في الضفة الغربية في بيان صدر في 26 آب من العام 1971، وإتّهمت المشروع بأنّه سلبي بالنسبة للحقوق الفلسطينية في العودة وحق تقرير المصير وتحرير الأرض بكاملها،[330] ما يضعنا هنا حول تساؤل هام يتمثّل في كيفية حدوث هذا التغيير الجوهري في مواقف الجبهة الديمقراطية وخلال فترة قصيرة جداً.

وأكّد نايف حواتمة، أمين عام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أنّ التسوية المطروحة في ذلك الوقت لن تكون إلا "هُدنة مؤقتة" على حد تعبيره، فالسلم العادل "يدخُل في خانة السلم المستحيل في ظل الظروف وموازين القوى الراهنة على صعيد الصراع العربي والفلسطيني ضد إسرائيل، فالسلام العادل يقوم فعلاً على رحيل الصهيونية ومؤسساتها، مُمثّلة بدولة إسرائيل، من فلسطين والمنطقة العربية... وعلى إقامة دولة ديمقراطية على كامل الوطن الفلسطيني، يتعايش العرب واليهود الإسرائيليون بحقوق وواجبات متساوية". وعبّر حواتمة عن موقف الجبهة الديمقراطية من التسوية بضرورة قيام المقاومة بالعمل "لدحر الإحتلال الصهيوني وتصفيته عن الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة عام 1967، وتوظيف هذا الإنجاز الوطني والقومي في خدمة الموقف الإستراتيجي العام"، وأكّد أنّ مثل هذا الحل يستوجب الإلتزام العربي به، ونسف كل الحُلول الجزئية والثُنائية، وبالتالي على الثورة الفلسطينية "واجب مباشر في الصراع ضد الحُلول التي تصبّ، في النتيجة، في خط تصفية القضية الفلسطينية في هذه المرحلة".[331]

وإتّسمت مواقف كل من: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي؛ بتحليل مُتقارب وفهم مُتجانس حول مشروع التسوية السياسية، حيث رفضت هذه الفصائل مشروع التسوية السياسية المطروح في المنطقة، فأعلنت هذه المنظمات عبر البيانات المشتركة والمنفردة موقفها

---

[329]. المرجع السابق، 179.

[330]. برهان الدجاني، محرّر، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975)، 38.

[331]. منصور، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974**، 13-14.

من الدور الذي يجب على منظمة التحرير الفلسطينية أن تقوم به للردّ على هذه المشاريع، فطرحت توجّهها الخاص النابع من فهمها لموازين القوى الدولية والعربية وللثقل الذاتي لمنظمة التحرير، وشكّلت هذه الفصائل مجتمعة في تشرين الأول من العام 1974 "جبهة القوى الرافضة للحول الإستسلامية".[332]

ويؤكّد قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأنّ مشروع البرنامج المرحلي هو في الأساس نابع من أفكار بعض مُعتدلي حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، وليس الجبهة الديقراطية لتحرير فلسطين، حيث أوعز الرئيس ياسر عرفات الجبهة الديمقراطية بطرح البرنامج ليعفي نفسه من الرفض، فهو لا يُريد أن يكون الجدل بين "فتح" والجبهة الشعبية واليسار الفلسطيني، وإنّما بين اليسار الفلسطيني نفسه، حيث تنتمي الجبهة الديمقراطية لقوى اليسار، وبالتالي كان الرئيس عرفات يستخدمها كأداة إستطلاع وإستكشاف للمواقف السياسية الفلسطينية من المبادرات المطروحة.[333]

وفيما يتعلّق بموقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، فقد تمثّل في رفض المنهج المصري في إدارة الصراع بعد حرب أكتوبر في العام 1973 وتوقيع إتفاقية كامب ديفيد ومحاولة الرئيس المصري محمد أنور السادات تسوية المسار الفلسطيني عبر طرح مشروع إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، فإعتبرته الجبهة الشعبية مشروعاً للإلتفاف حول الثورة الفلسطينية وإحتوائها مُقابل التنازل عن هدف تحرير كامل فلسطين. وإنسحبت الجبهة الشعبية من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بسبب حذف مبدأ "لا تفاوض مع العدو الصهيوني" من البرنامج المرحلي في العام 1974.[334]

وأعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في حزيران من العام 1974، في مذكرتها إلى الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني حول تفسيرها للنقاط العشر، رفضها لقرار مجلس الأمن رقم 242 مهما تعدّدت صياغاته، كما ورفضت الإشتراك في مؤتمر جنيف حتى لا يقع الشعب الفلسطيني في شُرك التسويات الهادفة إلى إنهاء الكفاح المسلّح والقضاء على الوجود الفلسطيني. والسلطة الوطنية، التي يُناضل الشعب الفلسطيني من أجل بلوغها، هي سلطة وطنية حقيقية لا يُمكن أن يُنتجها سوى الكفاح المسلّح والنضال السياسي وليس المفاوضات. وعلى ضوء هذا الفهم، أعلنت الجبهة الشعبية القبول بالنقاط العشر التي أقرّتها اللجنة السياسية والفقرة التي أُضيفت عليها.[335]

---

[332]. المرجع السابق، 17.

[333]. أبو نحل وأبو سعدة وعبد الواحد، "تأثير المتغيرات السياسية على البناء الفكري وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية من 1968-1974: تطور الفكر السياسي الفلسطيني نحو الحل المرحلي،" 259-260.

[334]. فرحات، "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعملية السلام،" 135.

[335]. "مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، حول تفسيرها للنقاط العشر،" **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، 1976)، 194-195.

وفي حرب أكتوبر من العام 1973، طالبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الجماهير العربية، ومنها الفلسطينية وطلائعها، بإلقاء ثقلها في المعركة، وعند توقف إطلاق النار رفضت الجبهة هذا الأمر وقالت لا لوقف إطلاق النار قبل التحرير الكامل للتُراب العربي المحتل من قِبَل دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي. وتُعتبر حرب أكتوبر نقطة مفصلية بالنسبة للنضال الفلسطيني، حيث تراجعت أهداف بعض الفصائل الفلسطينية عن تحرير كامل التُراب الفلسطيني، ووافقت على دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس، إلا أنّ الجبهة الشعبية رفضت هذه الأهداف التي تمّ طرحها في المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة المنعقدة في القاهرة في العام 1974، وجمّدت عُضويتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بسبب أنّها إعتبرت أنّ قيادة المنظمة تسير في خط الإنحراف بعد تبنّي الأهداف والتنازل عن الجزء الأكبر من فلسطين التاريخية.[336] وفي بيان صادر عن الجبهة الشعبية حول إنسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بيّنت أنّ قرار الجبهة الشعبية بالإنسحاب من اللجنة التنفيذية جاء بسبب النهج المستسلم الذي تسير عليه قيادة المنظمة، فهذا النهج يزجّ منظمة التحرير في ترتيبات التسوية الخيانية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية والرجعية العربية.[337]

وترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أنّ موضوعات مثل "السلطة الوطنية" و"حق تقرير المصير" و"عرض القضية على الأمم المتحدة" و"حكومة المنفى"، والتي تُطلقها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، هي ككلام حق يُراد به باطل، فيتم إستغلاله لخداع وتشويش وتضليل الجماهير لتمرير المؤامرة التصفوية ولتغطية إستسلام وإنحراف وخيانة بعض الأنظمة العربية، فالسلطة الوطنية لا تُستجدى على أعتاب مؤتمر جنيف أو منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعرض القضية على الأمم المتحدة وتشكيل حكومة منفى مؤقتة لا يتمّان إلا في حال فرضت الثورة إرادتها وتوشك على الإنتصار، بحيث يكون ميزان القوى لمصلحتها وليس لمصلحة الأعداء.[338]

وحدّد الحكيم جورج حبش، أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين آنذاك، شروطاً لمواجهة مُخطّط ضرب المقاومة وإشراكها في تسوية إستسلامية، تتمثّل في: التحالف مع الدول العربية المعارضة للتسوية السياسية، وتشكيل جبهة رفض عربية فلسطينية تقوم بالإعداد لحرب تحرير شعبية طويلة الأمد، وتوفّر مُتطلّبات القتال الطويل التي "تخلق من جماهير الأمة العربية كلّها قاعدة صلبة تمدّ المعركة بكل مُتطلّباتها". وطالب الحكيم جورج حبش بضرورة أن تعمّ ظاهرة الكفاح المسلّح

---

[336]. الخواجا، "عوامل النهوض للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– الأردن،" 24.

[337]. "بيان آخر للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول إنسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،" **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، 1976)، 361.

[338]. "بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن موقفها من عرض القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة،" **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، 1976)، 451.

في كافة الأراضي المحيطة بفلسطين، حتى يصعب على القوى المعادية من تصفية الثورة الفلسطينية، وتتمكّن من المحافظة على هوية حركة التحرّر الوطني الفلسطيني.[339]

ورغم المعارضة الشديدة التي أبدتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، نجح التحالف المكوّن من: حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والصاعقة، في إستصدار قرار من المجلس الوطني الفلسطيني الذي إنعقد في القاهرة في حزيران من العام 1974، بقبول برنامج النقاط العشر بأغلبية ساحقة (183 من 187 صوتاً). وبعد أسابيع قليلة مضت على النجاح الكبير الذي حقّقته "فتح" في المجلس الوطني، إنفضَّ الإجماع الدقيق الذي ساد، ففي 26 أيلول من العام 1974، أوقفت الجبهة الشعبية نشاطها داخل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإنبثق تحت قيادتها في 10 تشرين الأول من العام 1974 في بغداد، جبهة رفض مؤلفة من: الجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية الموالية للعراق. وقد إضطرّت جبهة الرفض في الفترة ما بين الأعوام 1976–1979 إلى التراجُع خطوة خطوة عن موقفها الرافض، وعادت إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في العام 1981.[340]

وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي الممثّل الأكثر تعبيراً عن منطق وطروحات إتّجاه الرفض على الساحة الفلسطينية، فعارض بحزم التوجّه نحو تبنّي نهج المرحلية في النضال. وقد إنطلق المنادون بهذا الإتّجاه من قناعة مفادها: أنّ حرب تشرين الأول في العام 1973 لم تُحدث تغيّراً نوعياً على موازين القوى في المنطقة، فإستندوا على قاعدة الإعتقاد بأنّ الدولة الفلسطينية هي مؤامرة أمريكية، الهدف منها إجهاض الكفاح المسلّح الفلسطيني وسد الطريق أمام تحقيق هدف الثورة الفلسطينية الإستراتيجي المتمثّل في إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على كامل التُراب الفلسطيني. وأكّد جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية، أنّ دولة فلسطينية تنجُم عن تسوية أمريكية في ظل موازين القوى القائمة، لن تكون دولة وطنية ولن تُشكّل قاعدة لمواصلة النضال، بل ستكون دولة تحت رحمة دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في كل لحظة، وأضاف حبش بأنّ هذه الدولة لن تكون لديها مقوّمات الحياة على الصعيد الإقتصادي، وأشار إلى أنّ عُقدة الأرض لا يجب أن تكون هي المقياس الوحيد لمحاكمة الأمور وتحديد المواقف.[341]

ومنذ منتصف تموز من العام 1974، شرعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في التحذير، من خلال بياناتها، من مُشاركة القيادة الفلسطينية في أي مؤتمر في ظل موازين القوى القائمة، ويُعتبر ذلك إعترافاً بشرعية الإغتصاب الصهيوني للأرض الفلسطينية. وأكّدت الجبهة الشعبية بأنّها لن تتوانى عن كشف وفضح ومُقاومة أي إنحراف تلمسه من أي جهة كانت،

---

[339]. منصور، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974**، 18.

[340]. هلغي باومغرتن، **تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، 1948–1988: من التحرر إلى الدولة**، محمد أبو زيد، مترجم (رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، 268–269.

[341]. الشريف، **البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1908–1993**، 241–242.

وأشارت الجبهة الشعبية بأنّ تعاطيها مع برنامج النقاط العشر، رغم أنّ صيغته لا تُمثّل وجهة نظرها بشكل واضح، كان هدفه منع أي تفجير في الساحة الفلسطينية. وفي مطلع شهر آب من العام 1974، دعا الحكيم جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية، قوى الرفض في الساحة الفلسطينية من أجل الإنتظام في جبهة واحدة تستند إلى تحليل موحّد يتلخّص في أنّ الثورة تنتهي عندما تُصبح جزء من التسوية السياسية المطروحة، وإعتبر الحكيم حبش أنّ هذه الجبهة يجب أن تبقى ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية لكي تمنع إنحرافها التام. وأعلنت الجبهة الشعبية في 26 أيلول من العام 1974 إنسحاب مُمثّلها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لكي لا تتحمّل مسؤولية الإنحراف التاريخي الذي تسير فيه قيادة المنظمة، وأكّدت أنّ غياب برنامج حد أدنى يضمن الكفاح الفلسطيني وإستمراره، يجعل من واجب القوى الثورية الفلسطينية ألا تعطي الطرف المنحرف شرعية تمثيل الشعب في مُساومات لا تخدم إلا مصلحة العدو.[342]

ولم تشهد الساحة الفلسطينية، في تاريخ فلسطين المعاصر، أي مسعى يهدف إلى النيل من منظمة التحرير الفلسطينية، حتى في حالة الظروف التي إنتظمت فيها فصائل المعارضة في جبهات وتحالفات ضد قيادة منظمة التحرير، فبقيت ترسُم لمعارضتها أُفقاً سياسياً يقع في قلب تعزيز تلك المرجعية، فإقتصرت على تصحيح الأوضاع التنظيمية في منظمة التحرير أو تجذير خطّها الكفاحي أو تصويب مواقفها السياسية.[343] وجاءت جبهة الرفض بخط مُعارض لنهج المنظمة من دون المطالبة بإسقاط المنظمة أو العمل على النيل منها.[344]

ولم تكُن كل التنظيمات الفلسطينية المنضوية تحت عباءة منظمة التحرير الفلسطينية موافقة على الحُلول السلمية التي تمّ طرحها آنذاك، فبرز على الساحة إتّجاهان رئيسيان: إنتظم الإتّجاه الأول في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ وإنتظم الإتّجاه الثاني في أُطر وتعبيرات مُستقلة عن منظمة التحرير أُطلقت عليها "جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحُلول الإستسلامية" أو ما يُسمّى بجبهة الرفض، وقد تمثّل في كل من: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة. وتزعّمت الجبهة الشعبية هذه الجبهة، وعبّرت جبهة الرفض عن مواقفها وسياساتها داخل أُطر ومؤسسات منظمة التحرير، وتبلور في الخارج عبر أُطر ومؤسسات موازية في الشكل على الصعيد التنفيذي، وبرزت إحدى تعبيراته المبكّرة بعد ثلاثة أشهر تقريباً من حرب العام 1973، وذلك عندما إضطرّت قيادة منظمة التحرير المؤلفة من تحالف تنظيمات يتكوّن من: حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" والجبهة الديمقرطية لتحرير

---

[342]. المرجع السابق، 247-248.

[343]. عبد الإله بلقزيز، **الأنفاق والآفاق: رؤية مستقبلية للصراع العربي– الإسرائيلي** (الدار البيضاء، بيروت: إفريقيا الشرق، 2000)، 77.

[344]. أسعد، "الخطاب الفلسطيني البديل: نحو إستراتيجية التحرر،" 73.

فلسطين والصاعقة، إلى تأجيل رفع ورقة عمل إلى المجلس المركزي الفلسطيني الذي تقرّر عقده في شباط من العام 1974، وذلك بسبب ضغط تحالف مناوئ من داخل المنظمة مؤلف من: الجبهة الشعبية وجبهة التحرير العربية.[345]

ويُشير الحكيم جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بأنّ القوى الرافضة تُعبّر عن قوى فلسطينية وعربية تنطلق من تحليل موحّد يتمثّل في أنّ: الثورة الفلسطينية تنتهي وتُصفّى عندما تُصبح جزء من التسوية السياسية المطروحة، وإستمرار الثورة رهن بمُقاومة مشاريع التسوية المطروحة، ومن واجب هذه القوى تنظيم جبهة واحدة لها برماجها السياسية ولائحة علاقات تنظيمية مُعيّنة وبرنامج نضالي موحّد، وبالتالي من واجبها العمل ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية لمنع إنحرافها التام، وحتى لا تكون المنظمة جزء من التسوية. وأضاف الحكيم جورج حبش، أنّ النقاط العشر من غير الممكن أن تقوم على أساسها وحدة وطنية متينة طويلة الأمد، فالوحدة الوطنية تقوم على أساس موقف سياسي واحد يتمثّل في: رفض المنظمة بشكل واضح وسافر وجازم كافة أشكال وصيّغ التسوية المطروحة.[346]

وبذا، فقد تشكّلت جبهة الرفض نتيجة إعلان البرنامج المرحلي، وكانت بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وإعتبرت جبهة الرفض بأنّ خروج مُمثّليها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عبارة عن تجميد للعُضوية في المنظمة وليس خروجاً منها.[347] وقد تضمّن البيان التأسيسي لجبهة الرفض مجموعة من البنود تهدف إلى إفشال البرنامج المرحلي، تتمثّل في: العمل على تصعيد الكفاح المسلّح لتحرير كامل التُراب الفلسطيني، ورفض البرنامج المرحلي الهادف لتحقيق السلطة الوطنية من خلال المؤتمرات، والتأكيد على أنّ هذه السلطة تأتي عبر نهج الكفاح المسلّح وليس عن طريق المؤتمرات.[348]

وفشل تحالف جبهة الرفض في تحقيق تأثير كبير على الساحة الفلسطينية بسبب المشكلات الداخلية لدى الشريك الأكبر المتمثّل في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبالتالي عانت من مشاكل مالية وإدارية وعسكرية، ولم تتمكّن من إحياء إطارها القومي العربي.[349] هذا ولم تُحقّق جبهة الرفض مُعارضة فاعلة في الحقل الوطني الفلسطيني، وإستمر مُسلسل التفريط في الحقوق الفلسطينية، ولم تقوم في بلورة أدوات نقدية وتقويمية لتصويب خط منظمة التحرير الفلسطينية.[350] ووافقت

---

[345]. أبو نحل وأبو سعدة وعبد الواحد، "تأثير المتغيرات السياسية على البناء الفكري وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية من 1968-1974: تطور الفكر السياسي الفلسطيني نحو الحل المرحلي،" 240.

[346]. "حديث صحافي خاص للدكتور جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حول التطورات الراهنة وموقف الجبهة منها،" **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، 1976)، 283.

[347]. منير شفيق، "منظمة التحرير الفلسطينية وتجربة الوحدة الوطنية الفلسطينية،" محسن محمد صالح، محرّر، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2007)، 100.

[348]. سامي يوسف أحمد، **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الجذور، التكوين، المسارات** (القاهرة: جزيرة الورد للنشر والتوزيع، 2010)، 311.

[349]. صايغ، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993**، 498.

[350]. أسعد، "الخطاب الفلسطيني البديل: نحو إستراتيجية التحرر،" 74.

الجبهة الشعبية في وقت لاحق على تبنّي البرنامج المرحلي، ولكن ليس على حساب الهدف الإستراتيجي المتمثّل في تحرير كامل التُراب الفلسطيني، وأقرّت ذلك مؤتمراتها الوطنية وهيئاتها المركزية.[351]

أمّا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة، فقد إلتزمت الصمت تجاه خروج الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من منظمة التحرير الفلسطينية، وتمسّكت بعُضويتها في اللجنة التنفيذية للمنظمة والمجلس المركزي، وحضرت الإجتماعات المقرّرة بشكل متواظب، وشاركت في إتّخاذ القرارات. وظلّت سياسية الجبهة الشعبية– القيادة العامة تتّسم بالإزدواجية والغموض خلال تلك الفترة تجاه منظمة التحرير، ورغم عدم إنسحابها من مؤسسات المنظمة، إلا أنّها إستمرت في إظهار ميلها للإقتداء بالجبهة الشعبية وإتّبعت تكتيكاتها السياسية.[352] وأعلنت الجبهة الشعبية– القيادة العامة رفضها مشروع السلطة الفلسطينية، وأكّدت بأنّه ليس هنالك أي إمكانية لإقامة سلطة وطنية مُقاتلة ومُستقلة في الضفة الغربية، فدولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية لن تسمحا بهذا الأمر، ويُريدان سلطة فلسطينية بحسب شروطهم ومشاريعهم. كما وأكّدت الجبهة الشعبية– القيادة العامة بأنّه حتى لو إنسحبت إسرائيل من بعض الأراضي الفلسطينية وقامت بتسليمها إلى أُناس مشبوهين، فالجبهة سوف تُقاتلهم. إضافة إلى ذلك، فقد أعلنت الجبهة الشعبية– القيادة العامة رفضها للقرار 242 لأنّه ينظُر للقضية الفلسطينية على أنّها قضية لاجئين، ويعمل على تثبيت الكيان الصهيوني، وينصّ على حدود آمنة لإسرائيل، ويُنهي حالة الحرب معها. ورفضت الجبهة مؤتمر جنيف الذي ينعقد على أساس هذا القرار، ورفضت المفاوضات المباشرة، فطالبت بضرورة تعبئة الجماهير وتطويرها وتصعيد عملياتها، وتعتبر أنّ ذلك هو السبيل الوحيد الذي يضمن إحداث التغيير المطلوب في موازين القوى، وهو الطريق لتحرير أي جزء من الأراضي الفلسطينية على طريق تحريرها بشكل كامل.[353] وتساءل أحمد جبريل، أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة، حول كيفية موافقة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على قيام سلطة وطنية تنقل قواعد المقاتلين من أراضي عربية مجاورة إلى أجزاء من الأرض المحتلة؟ فهل من المعقول، كما يقول جبريل، أن يعطي مؤتمر جنيف الفلسطينيين سلطة وطنية مُقاتلة؟ فالسلطة الوطنية التي تُريدها إسرائيل هي سلطة تُنهي قضية الصراع العربي الإسرائيلي إلى الأبد كما عبّروا عنها في مشاريعهم.[354]

---

[351]. أبو نحل وأبو سعدة وعبد الواحد، "تأثير المتغيرات السياسية على البناء الفكري وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية من 1968–1974: تطور الفكر السياسي الفلسطيني نحو الحل المرحلي،" 241.

[352]. المرجع السابق، 242.

[353]. منصور، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974**، 20.

[354]. "حديث صحافي خاص للسيد أحمد جبريل، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة، حول المسائل الراهنة في مجال النضال الفلسطيني،" **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، 1976)، 245.

وطالبت جبهة النضال الشعبي لتحرير فلسطين عدم السماح بحسم قضية الصراع في المرحلة الحالية، وأكّدت ضرورة الإستمرار في الصدام بهدف إجراء المزيد من تغيير ميزان القوى العسكري والسياسي لمصلحة الشعب الفلسطيني، موضّحة أنّ التسوية في هذه المرحلة، أي بعد حرب العام 1973، لن تكون سوى تسوية لصالح الإمبريالية الصهيونية والرجعية، وستعمل على إجهاض الثورة العربية والفلسطينية.[355] وبالإضافة إلى ذلك، طالبت جبهة النضال الشعبي أن يؤكّد شعب فلسطين رفضه للقرار 242 الذي وصفته بالتصفوي، وأن يُعلن رفضه للمفاوضات ومؤتمر جنيف، والعمل على تعزيز وتحسين العلاقات مع حركات التحرّر العالمي والدول الإشتراكية والنضال المشترك ضد المخطّطات الإمبريالية الصهيونية الرجعية. وعلى صعيد مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، إقترحت جبهة النضال الشعبي أن يتم إعادة النظر في ظروف هذه المؤسسات من أجل تثويرها وتفعيل دورها، والعمل على مُحاسبة كافة الهيئات المسؤولة في هذه المؤسسات، وتسليم المسؤوليات على أساس الكفاءة وليس على أساس الإنتماء التنظيمي أو العلاقات الشخصية والمزاجية، وإنهاء التدخّل والوصاية والتعدّي على الصلاحيات. وعلى الصعيد العسكري، طالبت جبهة النضال الشعبي تحقيق وحدة عسكرية مُقاتلة بين مختلف فصائل حركة المقاومة تهدف لإستمرار وتصعيد الكفاح المسلّح، ومُحاسبة كافة القيادات العسكرية المترهّلة والفوقية في حركة المقاومة التي لا توفّر الثقة بينها وبين الجماهير.[356]

4.3.2 وثيقة إعلان الإستقلال في العام 1988 (وثيقة إعلان قيام دولة فلسطين)

بعد إعلان الملك الهاشمي عن قراره بفكّ الإرتباط الأردني الإداري والقانوني بالأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية)، إنفردت منظمة التحرير الفلسطينية بالسيطرة على عُموم السكان في نفس الأراضي، وإزداد شأنها قوّة، وباتت مؤهلة أكثر من قبل لإتّخاذ قرارات مصيرية وأساسية في حياة الفلسطينيين، ودعت منظمة التحرير المجلس الوطني الفلسطيني لعقد دورته الجديدة في العاصمة الجزائرية في 15 تشرين الثاني من العام 1988، فأعلن المجلس في هذه الدورة التاريخية قيام دولة فلسطين، وإعتراف منظمة التحرير بدولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، وبالتالي إعلان الإستقلال السياسي بعد أن أنهت منظمة التحرير مشوار قبلوها بإسرائيل في إطار الفكر الوطني الفلسطيني بعد حرب العام 1967، على إعتبار أنّها أصبحت حقيقة ماثلة. وكان التحوّل الذي نضج في رحم البرنامج المرحلي الذي لم يعترف بإسرائيل في ذلك الوقت، قد دشّن الأساس لذلك وتمّ الإعتراف بإسرائيل في وثيقة إعلان الإستقلال في العام 1988.[357]

وجاء إعلان الإستقلال بفعل مجموعة من العوامل كان أبرزها: نتائج الغزو الإسرائيلي للبنان في العام 1982 والنتائج والتطورات التي ترتّبت عليه عبر إقتلاع قواعد إنطلاق العمل المسلّح الفلسطيني، وإستشعار العُزلة على المستوى العربي،

---

[355]. منصور، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974**، 19.

[356]. "مذكرة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني إلى الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني،" **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، 1976)، 195-196.

[357]. دمج، **تحولات منهجية في مسار الصراع العربي الإسرائيلي**، 161-162.

وخروج مصر من مُعادلة الصراع المسلّح بعد توقيع إتفاقية كامب ديفيد في العام 1978، وعجز سوريا عن الإتيان بمعجزة عسكرية ضد دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، إضافة إلى إدراك قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بأنّ القضية الفلسطينية من الممكن أن تتراجع بين الأولويات الإقليمية والدولية، والإعتقاد بأنّ الإنتفاضة في العام 1987 لم تكُن وليس في وسعها تحقيق هدف التحرير الإستراتيجي أو المرحلي؛ وبالتالي بفعل كل ذلك، نما تيار القبول بالتسوية السياسية في منظمة التحرير وإستفحل.[358] كما ولعب الفتور بين القيادة الوطنية الموحّدة للإنتفاضة والقيادة الفلسطينية في تونس، والذي بدأ يظهر للعلن مع إغتيال خليل الوزير (أبو جهاد)، أحد قيادات حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، دوراً في إعلان وثيقة الإستقلال، حيث خشيت القيادة الفلسطينية في الخارج من بروز قيادات داخل الأراضي المحتلة تحل محلها، وتعمُد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية التعامُل معها.[359]

وكان خيار الدولة الفلسطينية مطروح على المستوى الدولي منذ قرار التقسيم في العام 1947، وعلى المستوى الفلسطيني منذ إعلان الدولة في العام 1988. وتكمن أهمية هذا الإعلان بإنطوائه على مُساومة تاريخية كُبرى تتضمّن تنازل منظمة التحرير الفلسطينية عن 78% من أرض فلسطين التاريخية مُقابل إقامة دولة فلسطينية على ما تبقّى، إلا أنّها تُعتبر مُساومة مطروحة من قِبَل منظمة التحرير، وهي ليست مقبولة من دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، والتي تُريد الإحتفاظ بما لديها وضم أجزاء هامة من الضفة الغربية، بما يشمل القدس، وتصفية قضية اللاجئين، وفرض شروط وترتيبات أمنية على الدولة العتيدة بحيث تجعلها بعيدة عن الدولة بُعد الأرض عن السماء. ويُعتبر التمسّك بهذا الإعلان عن الدولة الفلسطينية تنازلاً مجانياً ما لم تتوفر الظروف والعوامل القادرة على فرضه، فليس هناك شريك إسرائيلي لحل الدولتين، ولا يُمكن لحل الدولة الفلسطينية أن يبقى مطروحاً من منظمة التحرير إلى الأبد.[360]

وتجاهلت وثيقة الإستقلال الميثاق الوطني الفلسطيني عبر القبول بقرار التقسيم رقم 181، والذي يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، وإقامة إتصالات وعلاقات مع أطراف إسرائيلية، ما أبرز تحوّلاً هامّاً في الفكر السياسي الفلسطيني. ومن خلال قبول منظمة التحرير الفلسطينية القرار 181، فهي قبلت بيهودية دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، لتبرُز هنا إشكالية فكرية في سياسة قيادة منظمة التحرير تتمثّل بعدم مقدرتها على إستقراء المستقبل، وعدم وعيها وفهمها للمُخطّطات الإسرائيلية، فإنحصر هدف القيادة الفلسطينية في الحصول على جزء من

---

[358]. الأزعر، "منظمة التحرير الفلسطينية: التجربة والآفاق المستقبلية،" 400-401.

[359]. أبو نحل وشُرّاب وجاد، "المتغيرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من 1984-1993: أثر الإنتفاضة الفلسطينية والإجتياح العراقي للكويت في تطور الفكر السياسي الفلسطيني،" 444-445.

[360]. هاني المصري، "القضية الفلسطينية.. قراءة في الخيارات والبدائل الإستراتيجية،" 29.

"الكعكة السياسية" في المنطقة مهما كان حجم الجزء الذي ستحصل عليه، ومهما كان الثمن المراد دفعه مُقابل حصولها عليه.[361]

وإعترفت وثيقة الإستقلال بقرارات الأمم المتحدة المتعلّقة بالقضية الفلسطينية، وخاصة القرارات 242 و338، بإضافة حق تقرير المصير إليهما، بما في ذلك القرار 194 الذي ضمن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وحق التعويض.[362] وبذلك يكون إعلان الإستقلال في العام 1988 بمثابة أول وثيقة فلسطينية رسمية تصدُر عن الحركة الوطنية الفلسطينية منذ العام 1948، وتتّخذ من قرار التقسيم 181 في العام 1947، وبشكل إيجابي، مرجعاً لها.[363]

وقد جاء في وثيقة إعلان الإستقلال في العام 1988 بأنّ هذا الإعلان جاء "إستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم وإستقلاله، وإنطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوّة الشرعية الدولية التي تُجسّدها قرارات الأمم المتحدة منذ العام 1947".[364] كما وجاء في وثيقة إعلان الإستقلال بأنّ دولة فلسطين "تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطُرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وأنّها ترفُض التهديد بالقوّة أو العُنف أو الإرهاب، أو بإستعمالها ضد سلامة أراضيها وإستقلالها السياسي، أو سلامة أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقّها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها وإستقلالها.[365]

وقفزت وثيقة إعلان الإستقلال الفلسطيني عن إعلان المجلس الوطني المنعقد في غزة في العام 1948، والذي قرّر إستقلال فلسطين كلّها، وشكّل حكومة عُموم فلسطين. في حين أنّ وثيقة إعلان الإستقلال تُعتبر أقل بكثير ممّا رفضه الآباء والأجداد، وكان إعلان الإستقلال النظري عن قيام الدولة الفلسطينية على 23% فقط من فلسطين التاريخية يعني التنازل عن بقية الأراضي الفلسطينية والإقرار بأنّ إسمها أصبح إسرائيل.[366]

ولا يغفل الخط السياسي الذي إنتهجته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من خلال برنامجها المرحلي أنّ عملية التسوية السياسية قادمة، وبات هذا البرنامج أكثر نُضجاً ووضوحاً من خلال المبادرة السياسية التي أطلقها المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية في آب من العام 1988، والتي تدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الإستعداد لإعلان الدولة الفلسطينية وحكومتها المؤقتة إنطلاقاً من قرار الأمم المتحدة رقم 181 في العام 1948، وأن تتبنّى المنظمة إعلاناً سياسياً

---

[361]. أبو نحل وشُرّاب وجاد، "المتغيرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من 1984-1993: أثر الإنتفاضة الفلسطينية والإجتياح العراقي للكويت في تطور الفكر السياسي الفلسطيني،" 447.

[362]. دمج، **تحولات منهجية في مسار الصراع العربي الإسرائيلي**، 164.

[363]. باومغرتن، **تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، 1948–1988: من التحرر إلى الدولة**، 330.

[364]. "إعلان الإستقلال- المجلس الوطني الفلسطيني، 1988/11/15،" **من وثائق منظمة التحرير الفلسطينية: غصن الزيتون وبندقية الثائر** (القاهرة، بيروت، عمّان: دار الفتى العربي، د.ت.)، 60.

[365]. المرجع السابق، 62.

[366]. ممدوح نوفل، **البحث عن الدولة** (رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000)، 191-192.

يُحدّد أُسس التسوية بحيث تتضمّن: الإنسحاب الكامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة في العام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين على أساس قرارات الأمم المتحدة التي تضمن حق العودة والتعويض، وإجراء مفاوضات في إطار مؤتمر دولي يُعقد تحت إشراف الأمم المتحدة تُشارك فيه أطراف النزاع، بما فيه منظمة التحرير الفلسطينية– الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على قدم ومساواة وبنفس الحقوق مع الأطراف الأخرى؛ وهذه هي المبادرة التي تمّ تضمين عناصرها في وثيقة إعلان الإستقلال التي أقرّتها الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في 15 تشرين الثاني من العام 1988.[367]

وتحدّث نايف حواتمة، أمين عام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة، قُبيل إعلان وثيقة الإستقلال، عن موقف الجبهة الديمقراطية من مسألة الإعتراف بقرارَي مجلس الأمن رقم 242 و338، وطالب بنقل جُملة "ووفق قرارات الأمم المتحدة" من نهاية الفقرة، ووضعها مباشرة بعد هذين القرارين، لتُصبح "ينعقد المؤتمر الدولي على قاعدتَي قرارَي مجلس الأمن رقم 242 و338 وجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية"، وربط حواتمة موافقة الجبهة الديمقراطية على إعلان الإستقلال وقيام الدولة بتعديل هذه الفقرة.[368]

وأعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تلك الدورة للمجلس الوطني الفلسطيني من خلال أبو علي مصطفى، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية آنذاك، أنّ الجبهة "ستصوّت مع وثيقة الإعلان، وسوف تتحفّظ فقط على الجملة المتعلّقة بالقرارين 242 و338".[369]

وعقد أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جورج حبش مؤتمر صحفي في 15 تشرين الثاني من العام 1988، حيث قال فيه: "هذا يوم تاريخي في حياة شعبنا الفلسطيني، ونحن نُدرك الفارق الكبير بين إعلان دولتنا وقيام هذه الدولة على الأرض، وسنعرف كيف نخلق ميزان القوى الجديد الذي يفرض على العدو الصهيوني الإعتراف بدولتنا المستقلة". وردّاً على أسئلة الصحفيين قال حبش: "لقد كانت هناك نقطة خلاف أساسية تتعلّق بالبيان السياسي، خاصة تلك المادة التي تتحدّث عن أُسس مُشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي المقترح، أي تعيين قرارَي مجلس الأمن الدولي 242 و338 مضافاً إليهما عبارة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. في مثل هذه الحالات كانت الجبهة الشعبية سابقاً تُحافظ على عُضويتها في المجلس الوطني وتمتنع عن المشاركة في اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، غير أنّ الإنتفاضة فرضت علينا في هذه المرحلة أن نظل متّحدين في اللجنة التنفيذية والمركزية رغم خلافنا على قضية مركزية". وأوضح حبش كذلك بأنّ

---

[367]. غالي، "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وعملية السلام،" 180.

[368]. نوفل، **البحث عن الدولة**، 186.

[369]. المرجع السابق.

اليسار الفلسطيني يُعتبر جزء عُضوي من منظمة التحرير، وخلال مرحلة التحرّر الوطني يجب إتحاد مختلف القوى في جبهة وطنية واحدة لضمان الإنتصار.[370]

وكانت قيادة حزب الشعب الفلسطيني من أشدّ المتحمّسين للتوجّهات الفلسطينية الجديدة في تلك الفترة، وخاصة مبادرة السلام، وذلك على إعتبار أنّها تتوافق مع مواقفه السياسية التي كان يتبنّاها منذ سنوات طويلة، بحيث كانت تلك المواقف سبباً رئيسياً لخلافاته مع مختلف الفصائل الفلسطينية دون إستثناء، كما كانت أحد أسباب بقائه خارج إطار القيادة الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد أكّد حزب الشعب الفلسطيني، عبر عضو المكتب السياسي في الحزب سليمان النجاب، أنّ إعلان وثيقة الإستقلال تُعتبر أهم وثيقة، وخاصة أنّ مُقدِّمة الوثيقة تتحدّث عن الإنتفاضة ومهام القوى الوطنية تجاهها، كما وتتحدّث الفقرة الثانية عن الخيار الفلسطيني. ولا يرى حزب الشعب أنّ صيغة حق تقرير المصير غامضة.[371]

4.3.3 مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991

كان لرفض دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي تنفيذ أي من قرارات الأمم المتحدة المتعلّقة بالقضية الفلسطينية المحك الذي إنتظره العرب لمعرفة مدى الجدّية التي يتمتّع بها النظام العالمي الجديد الذي تزعّمته الولايات المتحدة الأمريكية، فخاب ظنّ العرب وتبدّدت آمالهم بعدما صرّح بطرس غالي، السكرتير العام للأمم المتحدة، بأنّ القرار الدولي رقم 242 غير مُلزم في التنفيذ. وبدلاً من أن تلجأ الإدارة الأمريكية إلى مجلس الأمن لإستصدار قرار يُلزم إسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية والإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة في العام 1967، قامت بالتحايل على العرب من خلال عقد مؤتمر للسلام تحت رعايتها في العاصمة الإسبانية مدريد، مع إشتراك شكلي غير فعّال للإتحاد السوفييتي.[372]

وقد أقرّ المجلس الوطني الفلسطيني في دورة الجزائر في العام 1988 قبولاً رسمياً لحل الدولتين من ناحية المبدأ، وجاء ذلك في إعلان الإستقلال الذي أُقرّ بالإجماع كعادة المجلس في مثل هذه الأمور، من ثمّ أُقرّ البيان السياسي الذي يُشير إلى قرارَي مجلس الأمن رقم 242 و338، أي إشارتهما إلى حدود العام 1967، وكان ذلك بالأغلبية وليس بالإجماع، فكانت هذه سابقة تاريخية في تاريخ قرارات المجلس الوطني. وقد مهّد ذلك لعقد مؤتمر مدريد للسلام في نهاية العام 1991، وجرى تأهيل المنظمة من أجل الدخول في هذا المسار من خلال نبذ الرئيس ياسر عرفات "للإرهاب"، وقبلت القيادة

---

[370]. المرجع السابق، 201.

[371]. المرجع السابق، 169.

[372]. أسامة أبو نحل وناجي شُرّاب وعماد جاد، "المتغيرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من 1984-1993: الإنخراط الفلسطيني في العملية السلمية ونتائجها،" **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية** (القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012)، 484.

الفلسطينية أن تُمثّل في مؤتمر مدريد ضمن الوفد الأردني وليس من خلال وفد فلسطيني مُستقل، أي ضمن موزاين القوى السياسية في حينه.[373]

وبعد حسابات دقيقة للأوضاع والظروف التي أحاطت بدول المنطقة وشعوبها نتيجة إنهيار المعسكر الإشتراكي ووقوع حرب الخليج الثانية وتجدّد الإنتفاضة الفلسطينية، إختارت الإدارة الأمريكية فترة آذار من العام 1991 كتوقيت من أجل إطلاق مُبادرة جديدة، ولتقرع جرس "صُنع السلام" في الشرق الأوسط من جديد، بحيث تدعو أطراف النزاع للدخول إلى الصف الذي قرّرت إفتتاحه في مدريد. ولم يكُن إختيار هذا التاريخ بشكل عبثي، وإنّما جاء بناءً على خبرة ومعرفة بأنّ تطويع الحديد وتغيير أوضاعة وأشكاله وإعادة صياغته من جديد يتطلّب طرقُه وهو حامٍ، فإختلال الأوضاع وإضطرابها وتبدّل الأنظمة والعلاقات هي مناسبات قيّمة لإطلاق المبادرات السياسية الناجحة وفُرصة للقيام بنشاطات وتحركات دبلوماسية فاعلة ومؤثرة، ففي آذار من العام 1991 كان إنهيار الإتحاد السوفييتي وإنهيار حلف وارسو شبه مُستكمَل.[374] وكان مؤتمر مدريد للسلام برعاية كل من: الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي، الذين دعوا منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في 30 تشرين الأول من العام 1991، تليه مفاوضات مباشرة بعد أن رأوا أنّ الفُرصة مؤاتية من أجل البدء بمفاوضات بين منظمة التحرير وإسرائيل لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، بحيث ترتكز هذه المفاوضات على قرارَي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242 و338.[375] وفي رسالة التطمينات التي وجّهتها الإدارة الأمريكية للمُشاركين في مؤتمر مدريد بشأن المفاوضات وجوانب التسوية، أكّدت للفلسطينيين بأنّها لا تؤيد ضم الإسرائيليين للضفة الغربية وقطاع غزة أو إستمرار حُكمها لهما، كما وترى بأنّ الفلسطينيين يجب أن يتمتّعوا بحُكم ذاتي حقيقي في المرحلة الإنتقالية، بحيث يسمح لهم بالسيطرة على القرارات السياسية والإقتصادية، فالهدف من تلك المرحلة هو إنهاء الإحتلال الإسرائيلي وإقامة علاقات مُتبادلة، وهي لا تعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية أو توسيع حدودها، وتُعارض الأنشطة الإستيطانية الإسرائيلية والإجراءات الأُحادية التي تؤثر على سير المفاوضات. في المقابل، أكّدت رسالة التطمينات الأمريكية للإسرائيليين بأنّ الإدارة الأمريكية تعترف بحق إسرائيل في أن تتمتّع بحدود آمنة يُمكن الدفاع عنها، وإلتزامها بأمنها، والمحافظة على تفوّقها النوعي في مواجهة الدول العربية مجتمعة، وإلتزامها كذلك بعدم تأييد قيام دولة فلسطينية.[376]

---

[373]. جقمان، "أزمة النظام السياسي الفلسطيني،" 135.

[374]. ممدوح نوفل، **الإنقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي "مدريد– واشنطن"** (عمّان: دار الشروق، 1996)، 39.

[375]. "نص الدعوة إلى حضور مؤتمر مدريد، 1991/10/8،" **مجلة الدراسات الفلسطينية** 3، عدد 9 (1992): 194-195.

[376]. أبو نحل وشُرّاب وجاد، "المتغيرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من 1984-1993: الإنخراط الفلسطيني في العملية السلمية ونتائجها،" 495-496.

وقد تمّت كل المفاوضات التمهيدية التي سبقت إنعقاد مؤتمر مدريد في 30 تشرين الأول من العام 1991 بالإشراف المباشر من الرئيس ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فكُل الأوراق والمستندات التي تمّ تسليمها لجيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية، سُلِّمت بموافقته، إضافة إلى الأوراق التي إستلمها الوفد المفاوض، بما فيها الدعوة إلى المؤتمر وكتاب التطمينات الذي أعطاه بيكر للفلسطينيين، تمّ التفاوض على صياغة حروفها وكلماتها وفقراتها بناءً على توجيهات رئيس اللجنة التنفيذية شخصياً. وقد أحاط الرئيس ياسر عرفات المفاوضات التمهيدية بسرّية وكتمان شديدين، وكان حريصاً على مُتابعتها شخصياً، ولم يُطلع أيّاً من أعضاء اللجنة التنفيذية أو القيادة الفلسطينية أو حتى قيادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" أو أعضاء اللجنة الخاصة التي شُكّلت برئاسة محمود عباس لمتابعة المفاوضات على تفاصيل ما يدور فيها. وبذا، أراد عرفات أن يُظهر للإدارة الأمريكية بأنّه صاحب السلطة والقرار الفلسطيني، وأنّ مرجعية الفريق المفاوض ومرجعية الشخصيات الوطنية في الداخل هي قادة منظمة التحرير.[377]

وفي نص الدعوة إلى حضور مؤتمر مدريد، الذي تبنّته كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي، أشاروا إلى أنّ المفاوضات ينبغي أن تتركّز على قضايا المنطقة المتنوّعة، مثل: الرقابة على الأسلحة، والأمن الإقليمي، والمياه، وقضايا اللاجئين، والبيئة، والتنمية الإقتصادية، والمواضيع الأخرى ذات الإهتمام المشترك.[378] وكانت المفاوضات التي أعقبت مؤتمر مدريد تتركّز بشكل مُستمر على تحقيق أمن دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي وتنميتها الإقتصادية، ولم يحدُث أن كان هناك إهتمام بالأمن العربي والفلسطيني، والدليل على ذلك أنّ فلسطين وشعبها عانى بشكل مُستمر من مُمارسات الإحتلال الإسرائيلي المتمثّلة في القتل والتشريد والحصار والإعتقالات وتدمير البيوت والبُنية التحتية وعرقلة نمو الإقتصاد الفلسطيني.

ووافقت منظمة التحرير الفلسطينية على المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام بناءً على الأُسس التي حدّدتها الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت، وأساسها: الأرض مُقابل السلام وقرارا مجلس الأمن رقم 242 و388، وشاركت منظمة التحرير في المفاوضات في إطار وفد مُشترك مع الأردن، بحيث ضمّ أشخاصاً يُقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط. وقد إزداد التآكل والتدوير لهذه الإستراتيجية بالتدريج عبر القبول بالتفاوض المباشر والثُنائي مع الإسرائيليين بشكل سرّي، ما أنتج لنا إتفاق أوسلو، الذي أصبح مرجعاً بديلاً لقرارات الشرعية الدولية، وبالتالي حوصرت هذه الإستراتيجية بضوابط جديدة، كان أبرزها الإرتهان للمفاوضات المباشرة مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي.[379]

---

[377]. نوفل، **الإنقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي "مدريد– واشنطن"**، 58.

[378]. "نص الدعوة إلى حضور مؤتمر مدريد، 1991/10/8،" 195.

[379]. الشعيبي، "منظمة التحرير: البرنامج الوطني وآليات تنفيذه،" 46.

وفي خطاب الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في مدريد، تمّت الإشارة إلى قيام الشعب الفلسطيني بقفزة نوعية في المجلس الوطني الفلسطيني الذي إنعقد في شهر تشرين الثاني من العام 1988، حيث أطلقت منه منظمة التحرير الفلسطينية مُبادرتها للسلام المبنية على قرارَي مجلس الأمن رقم 242 و338.[380]

وستجري المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على مراحل، حيث تبدأ بمباحثات حول ترتيبات حُكم الذات الإنتقالي، وستُعقد هذه المفاوضات بهدف التوصّل إلى إتفاق خلال عام واحد. ومع بداية العام الثالث (فترة ترتيبات حُكم الذات الإنتقالية)، تبدأ المفاوضات حول الوضع الدائم على أساس قرارَي مجلس الأمن رقم 242 و338. وبعد أن يتم التوصّل إلى إتفاق، تستمر ترتيبات حُكم الذات الإنتقالية خمس سنوات.[381]

وفي أواخر شهر آب، أهمل المتصارعون الفلسطينيون نسبياً مسألة المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام، وقام الرئيس ياسر عرفات بإستغلال تسابُق الفصائل من أجل تحسين حصصها في المجلس الوطني الفلسطيني لصالح حشد أوسع القوى المشاركة في المؤتمر، كما عمل على التخفيف من حدّة وشكل مُعارضة البعض، فتحوّل الموقف من عملية السلام إلى ورقة مُساومة حول حصص الفصائل في المجلس.[382]

وحرص "التيار الواقعي" المؤيد لعملية السلام على عدم تجاهُل وجود المعارضة، وإنطلق في التعاطي معها من مفهوم أنّ وجودها أمر هام ومُفيد وله ضروراته الوطنية والسياسية، ويتضمّن ذلك إستثمار وجوده في تحسين شروط المشاركة في المفاوضات في مدريد. وقد تولّد إرتياح في صُفوف" التيار الواقعي" نتيجة بقاء الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين مُشاركتين في إطار المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن دعوتهما إلى إحياء وتفعيل المؤسسات الوطنية وخاصة اللجنة العُليا للإنتفاضة.[383]

وأبرزت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين موقفها من العملية السياسية خلال العام 1988 وفي محطّات لاحقة، لخّصتها في: قبول تسوية سياسية على أساس الإستقلال في حدود 4 حزيران من العام 1967 وحق العودة، وقبول المفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية وفي إطار دولي جماعي وبالتنسيق والترابط مع سائر المسارات العربية. وشاركت الجبهة الديمقراطية بدور فاعل في صوغ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في أيلول من العام 1991، والذي وافق من حيث المبدأ على المشاركة في عملية السلام بشرط: إحترام قرارات الشرعية الدولية، بما فيها القراران 242 و338؛ ووقف الإستيطان

---

[380]. "خطاب الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في مدريد، والذي ألقاه الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني، 1991/10/31،" **من وثائق منظمة التحرير الفلسطينية: غصن الزيتون وبندقية الثائر** (القاهرة، بيروت، عمّان: دار الفتى العربي، د.ت.)، 74.

[381]. نوفل، **الإنقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي "مدريد– واشنطن"**، 75.

[382]. المرجع السابق، 61.

[383]. المرجع السابق، 73.

كشرط لا غنى عنه لبدء عملية السلام؛ ومُشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على أساس مُستقل ومُتكافئ مع سائر الأطراف، وحقّها في تسمية وفدها من الداخل، بما في ذلك القدس والشتات؛ والترابط بين مراحل الحل على المسار الفلسطيني، والترابط بين مسارات الحل الفلسطينية والعربية؛ إضافة إلى الإشراف الدولي والجماعي على عملية السلام تحت مظلّة الأمم المتحدة. ولكن في النهاية، تمّ وضع هذه الأُسس جانباً والقبول بمُشاركة فلسطينية في مؤتمر مدريد وفق الشروط الأمريكية الإسرائيلية المجحفة التي حدّدت بشكل مُسبق إطار وسقف الحل على المسار الفلسطيني ضمن حدود مُعادلة كامب ديفيد.[384]

وشاركت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الوفد الفلسطيني المفاوض منذ أن بدأت جولات جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية، في المنطقة في شباط من العام 1991 للتحضير لمؤتمر مدريد للسلام، إلا أنّها أعلنت، إلى جانب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحزب الشعب الفلسطيني، تعليق المشاركة في المفاوضات بعد الجولة الثالثة مع بيكر لأنّه يتفاوض وفقاً للشروط الإسرائيلية، وخاضت الجبهة الديمقراطية معركة جماهيرية جمعت خلالها أكثر من نصف مليون توقيع في الوطن المحتل وأقطار اللجوء حتى لا تمر خطة المشاركة بالمفاوضات دون الشروط الفلسطينية التي أقرّها المجلس الوطني في أيلول من العام 1991، إلا أنّ الجناح المتحكّم في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أقدم على الإلتفاف والخروج على قرارات المجلس المركزي وأعلن الدخول في مفاوضات السلام تحت شروط لا رابط بينها وبين قرارات المجلس. وإتّخذت الجبهة الديمقراطية، بعد إنعقاد مؤتمر مدريد، سياسة واقعية كما تعتقد، وأقرّت بأنّ نضالها سوف يستمر حول مضمون التسوية والسعي لتحسين شروط المفاوض الفلسطيني المجزوء الذي قبِل بمرجعية المفاوضات وفقاً لورقة الدعوة الأمريكية.[385]

وإقترح نايف حواتمة، أمين عام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أن يُعلن المجلس المركزي إستعداد منظمة التحرير الفلسطينية للمُشاركة في مؤتمر مدريد بشرط أن يجلس على مائدة المفاوضات وفد يُمثّل الشعب الفلسطيني الموحّد من الداخل، بما فيه القدس، ومن الخارج، على أن يتزامن ذلك مع وقف فوري للإستيطان في المناطق الفلسطينية المحتلّة، وتأكيد الإلتزام بقرارات الشرعية الدولية وضمان الترابط بين مسارات الحل ومراحله وحضور موضوع القدس في مختلف مراحل المفاوضات، وبالتالي فالإلتزام بهذه الأُسس يجعل صيغة المشاركة الفلسطينية قابلة للبحث كما صرّح حواتمة في الكلمة التي ألقاها أمام أعضاء المجلس المركزي الذي عبّر عن موقف مُعارضو المشاركة الفلسطينية في مدريد.[386]

وقد شكّلت المفاوضات السياسية في العام 1991 نقطة تحوّل هامة في العلاقة بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك على خلفية مُعارضة الجبهة الشعبية لتلك العملية إستناداً إلى عدم مُلائمة الظرف

---

[384]. قيس عبد الكريم، "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: الجذور والمسيرة،" ناهض زقوت، محرّر ومراجع، **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية** (غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000)، 264.

[385]. غالي، "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وعملية السلام،" 180-181.

[386]. الشريف، **البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1908-1993**، 406.

السياسي الذي بدأت فيه تلك العملية ورفض شروط تلك المفاوضات. وتحوّلت الجبهة الشعبية في ذلك الوقت إلى إحدى فصائل المعارضة السياسية الرئيسية داخل منظمة التحرير بشكل عام، ولحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" بشكل خاص،[387] ومع إنعقاد مؤتمر مدريد للسلام إنقطعت مُخصّصات اليسار من منظمة التحرير.[388]

وطالبت كل من: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" الفلسطينيين، في كافة أماكن تواجدهم، بالتحرّك لوقف المسيرة التصفوية والعمل على إنسحاب الوفد المفاوض في مدريد– واشنطن والضغط على القوى المشاركة ورفض المفاوضات المتعدّدة الجوانب التي توفّر دعماً جديداً للعدو، وذلك عبر القيام بالمظاهرات والإحتجاجات والعرائض والمهرجانات والمسيرات. وطالبت هذه الفصائل المناضلين والمجاهدين إلى القيام بعدّة فعاليات، منها: إعتبار يوم إستئناف المفاوضات واللقاء مع الوفد الإسرائيلي يوماً أسوداً مع إعلان الإضراب الشامل، وتحويل أيام المفاوضات إلى أيام غضب عبر المسيرات و"المولوتوف" ومُهاجمة قُطعان المستوطنين وقوات الإحتلال، وعقد المؤتمرات في كل قرية ومدينة ومُخيّم بهدف شرح أبعاد المؤامرة الصهيونية عبر المفاوضات، وتصعيد الإنتفاضة وتطويرها والعمل على تلاحُم قُواها الفاعلة وتحديد أياماً للإضراب الشامل.[389]

وعقدت كل من: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير الفلسطينية إجتماعاً على مستوى المكاتب السياسية في 18 آب من العام 1992، لمناقشة تطورات القضية الفلسطينية في ظل المواقف والسياسات التي أعلنها رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين وحكومته، وفي ظل الإتفاق الأمريكي الإسرائيلي بمنح القروض وما سيعكسه ذلك من مخاطر على الشعب الفلسطيني وقضيته في ظل التسوية الأمريكية المطروحة، فالولايات المتحدة الأمريكية أعلنت إنحيازها الكامل لدولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، وتؤكّد موقفها المعادي للشعب الفلسطيني، حيث أنّ منح ضمانات القروض يتعارض مع كل ما كانت تدّعيه الإدارة الأمريكية، ويكشف نوايا وأهداف إسرائيل العدوانية، ويُعزّز مُخطّطات الإستيطان والهجرة اليهودية. وأكّدت الفصائل الأربعة رفضها ومُقاومتها لمؤامرة الحُكم الذاتي الإداري، وحذّرت من المخاطر الناجمة عن جدول المفاوضات القادمة التي ستسعى فيها الإدارة الأمريكية وإسرائيل لتحقيق خُطوات لمصلحة تطبيق الحُكم الذتي والإداري، ودفع الوفد الفلسطيني للموافقة عليه في إطار خطوة مُنفردة تستهدف تصفية القضية الفلسطينية. ودعت الفصائل الأربعة كل الفصائل والقوى والفعاليات الفلسطينية لحوار وطني شامل تُشارك فيه كل الإتّجاهات الوطنية والإسلامية يهدف إلى إجراء مُراجعة شاملة للمرحلة

---

[387]. فرحات، "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعملية السلام،" 137.

[388]. قطامش، **مداخل لصياغة البديل**، 334.

[389]. "بيان للشعبية والديمقراطية وحماس يدعو إلى الإنسحاب من المفاوضات، 1992/1/5،" **مجلة الدراسات الفلسطينية** 3، عدد 9 (1992): 228.

الماضية ولأوضاع الساحة الفلسطينية وإستخلاص المواقف والخطوات الكفيلة بحماية القضية الفلسطينية والوحدة الوطنية من المخاطر التي تُهدّدها.[390]

ودعت جميع الفصائل الفلسطينية، بإستثناء حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، قيادة منظمة التحرير الفلسطينية للتراجُع عن قرارها بشأن المشاركة في مؤتمر التصفية، كما دعت الشخصيات الفلسطينية التي ستُشارك في مؤتمر التصفية في مدريد إلى الإنسحاب، وأعلنوا بإسم الشعب الفلسطيني البراءة منهم وتحميلهم المسؤولية الكاملة عن المشاركة، وأكّدوا على إستمرار الإنتفاضة المباركة وتصعيدها ومُقاومة المؤامرات التي تهدف إلى وقفها، ودعوا الدول العربية إلى مُقاطعة المؤتمر، كما ودعوا إلى تصعيد الفعاليات العسكرية ضد العدو الصهيوني عبر الحدود العربية الفلسطينية، ودعوا الجماهير الإسلامية والعربية إلى إعتبار يوم 30 تشرين الأول من العام 1991 يوم غضب شعبي، والتعبير عن ذلك بكافة الوسائل الممكنة، إضافة إلى دعوة الجماهير الفلسطينية والفصائل إلى تصعيد المواجهات ضد العدو الصهيوني قبل إنعقاد مؤتمر التصفية، والإضراب العام والشامل طيلة أيام إنعقاد المؤتمر، ورفع الأعلام السوداء فوق المنازل، وتكثيف الشعارات الرافضة للمؤتمر على الجدران، والتكبير من فوق أسطُح المنازل بعد آذان العشاء في اليوم الأول للمؤتمر.[391]

وعقدت الهيئة القيادية الموحّدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين في 6 تشرين الأول من العام 1992 إجتماعاً بحثت فيه التطورات السياسية المستجدّة وبرنامج العمل المشترك للجبهتين بهدف توسيع نطاق التحشيد الوطني والإرتقاء بمستوى التعبئة الجماهيرية في مُجابهة الحُلول التصفوية المطروحة في مفاوضات مدريد- واشنطن، ودعت الجبهتين إلى الإمتناع عن المشاركة في الجولة السابعة من المفاوضات الثُنائية مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، وإلى إستفتاء شامل للشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه حول كل ما يمسّ مُستقبل الشعب الفلسطيني ومصيره الوطني.[392]

وإتّخذت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين موقفاً أكثر وضوحاً بشأن تقييمها السلبي للمنهج التفاوضي في إدارة الصراع، مع دعوتها إلى صياغة إستراتيجية العمل الوطني على أساس منهج بديل يعطي وزناً أكبر للمُقاومة والعمل المسلّح، وطرحت الجبهة الشعبية في هذا الإطار أن تقوم السلطة الفلسطينية بإعلان تخلّيها عن المسار السياسي التفاوضي من ناحية، والإعلان الرسمي عن فشل المفاوضات السياسية وفق الأُسس التي تمّ طرحها منذ بدء عملية مدريد تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وطالبت بنقل المفاوضات والقضية الفلسطينية برمتها إلى الأمم المتحدة، وإعلان تحلُّل السلطة

---

390. "بيان لأربعة تنظيمات فلسطينية تدعو فيه إلى مقاطعة مفاوضات السلام، 1992/8/18،" **مجلة الدراسات الفلسطينية** 3، عدد 12 (1992): 212.

391. "بيان لممثلي الفصائل الفلسطينية، ما عدا حركة "فتح"، المشاركة في المؤتمر الدولي لدعم الثورة الإسلامية للشعب الفلسطيني، يعلنون فيه معارضتهم مؤتمر السلام، طهران، 1991/10/24،" **مجلة الدراسات الفلسطينية** 2، عدد 8 (1991): 267-268.

392. "بيان للهيئة القيادية الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية، يدعو إلى الإمتناع عن المشاركة في الجولة السابعة من المفاوضات الثنائية مع إسرائيل وإلى إستفتاء شامل للشعب الفلسطيني بشأن مستقبله ومصيره، 1992/10/6،" **مجلة الدراسات الفلسطينية** 3، عدد 12 (1992): 224.

الفلسطينية من كافة الإلتزامات والتنازلات التي ترتّبت على عملية التسوية السياسية تلك، وخاصة إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني.[393]

وأعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 7 تشرين الثاني من العام 1991 تعليق عُضويتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بسبب تأييدها لمؤتمر مدريد وإبتعادها عن الأُسس التي حدّدها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة، وقال جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية، بأنّ الجبهة سوف تواصل العمل في بقية المؤسسات الوطنية المشتركة، مع الإشارة إلى أنّ هذا الإجراء قد يكون بداية لمزيد من الإجراءات المستقبلية في حال إستمرار التنازلات في المفاوضات.[394] وفي 10 تشرين الأول من العام 1992، طالب جورج حبش الفلسطينيين بالإنسحاب من مفاوضات التسوية مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي بأسرع وقت مُمكن، ووصف التنازلات الإسرائيلية بأنّها شكلية، وأكّد بأنّ الكفاح المسلّح ضد إسرائيل يجب أن يستمر، وأنّ تحالفاً مُعارضاً جديداً يضُم عشر منظمات فلسطينية برئاسته سوف يواصلون الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية لكي تنسحب من المفاوضات.[395]

وإنضمّت كل من: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في العام 1992 إلى إئتلاف مُعارض يضُم عشرة تنظيمات، تتمثّل في: الأجنحة المنشقّة عن جبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي، والحزب الشيوعي الفلسطيني، ومُمثّلاً عن الهيئة العربية العليا، والمنشقّين عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، والجبهة الشعبية– القيادة العامة، والجهاد الإسلامي، وحركة المقاومة الإسلامية "حماس".[396] وقد مرّت عملية السلام وصفقة أوسلو على جثّة المشروع الوطني الفلسطيني، في حين بقي تحالف الفصائل العشرة يُمارس النقد الرومانسي تجاه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يُقحم نفسه في الخيارات المتعلّقة بإسقاط أوسلو والمحافظة على المشروع الوطني الفلسطيني.[397]

وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد رفعت في أوائل العام 1990 شعار التحوّل لقوّة أولى وبناء حركة عصابية مهّدت لها الرسالة "الجيفارية" (نسبة إلى تشي جيفارا)، إلا أنّ إنعقاد مؤتمر مدريد نقل الحلقة المركزية من المهمّة التنظيمية إلى المهمّة السياسية بالتصدّي لمدريد ومساره ومفاعيله. وكانت الأعوام 1988–1992 قد شهدت تنامياً عاصفاً، حيث ضاعفت الجبهة بُنيتها وجماهيرها وحشدت الآلاف في بعض المهرجانات ومئات في التظاهرات المحلية، وتمّ إكتساب

---

[393]. فرحات، "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعملية السلام،" 138.

[394]. حسين، **المفاوضات العربية الإسرائيلية: (وقائع ووثائق) من 19–10–91 إلى 19–12–92**، 51.

[395]. المرجع السابق، 156.

[396]. صايغ، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949–1993**، 906.

[397]. أسعد، "الخطاب الفلسطيني البديل: نحو إستراتيجية التحرر،" 75.

خبرات العمل الميداني والحشد، وكسر حاجز الخوف من المواجهة المباشرة حين تتلاقى العين بالعين، أو حي تُلاقي العيون والصدور فوّهات بنادق الجنود.[398]

ونظراً للتطورات الحاصلة، رأت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بأنّه من الضروري دعوة القيادة الفلسطينية إلى إجتماع. وعلى مدار ثلاثة أيام، من 21-23 تموز من العام 1992، عقدت القيادة الفلسطينية سلسلة إجتماعات متواصلة شاركت فيها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رغم مقاطعتها لإجتماعات اللجنة التنفيذية، كما شاركت إلى جانبها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.[399] وفي تلك الإجتماعات، كرّرت الجبهة الشعبية موقفها من العملية السياسية والمفاوضات، وإتّضح أنّ توجّه الجبهة الشعبية هو مُقاطعة الإنتخابات مُقاطعة شاملة ومُعارضتها، حيث إعتبرتها جزء من عملية السلام المرفوضة من قِبَل الجبهة.[400]

وفيما يتعلّق بحزب الشعب الفلسطيني، فقد كان لوصول عناصر ذوي ميول ليبرالية وبرجوازية صغيرة إلى قيادة الحزب، قد عملت على حرف مسيرته وتحويل نهجه، بحيث أراد النهج الجديد التقرّب من "الشارع السياسي"، فقام بتبنّي الخطاب السياسي الوطني الفلسطيني وتخلّى عن الخطاب اليساري الثوري.[401] ومع ذلك، فقد عارض حزب الشعب الفلسطيني المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد وفق الشروط الأمريكية والإسرائيلية المطروحة.[402]

ومع الإعلان عن دعوة المجلس المركزي للإجتماع، وبعد تحديد 15 تشرين الأول موعداً لإنعقاده في تونس، عارضت الفصائل الفلسطينية العشرة، لإعتبارات تنظيمية صرفة، قيام المجلس المركزي بضم أعضاء الوفد لعُضويته، وعارضت مسألة إستكمال عُضوية المجلس الوطني الفلسطيني من الداخل، ورفعت من وتيرة المطالبة بإجراء إنتخابات، مع علمها إستحالة إجرائها في ذلك الوقت. وكانت المعارضة الفلسطينية على علم بأنّ إنضمام الوفد الفلسطيني المفاوض للمجلس المركزي يعني تعزيز المجلس بأعضاء من لون سياسي واحد، لا سيّما وأنّه ليس للمُعارضة أي عضو في الوفد، كما وتعرف أنّ تسمية أعضاء المجلس الوطني من الداخل يعني بأنّ أغلبية الذين يتم تعيينهم سيكونون من ذات اللون السياسي، فموازين القوى في القيادة الفلسطينية تُمكّن الرئيس ياسر عرفات و"التيار الواقعي" من التحكُّم في الإختيار والتعيين. وأعلنت بعض فصائل المعارضة نيّتها مُقاطعة أعمال المجلس المركزي لتعطيل تنفيذ هذه الأفكار، وهناك من دعا إلى تأجيل الإجتماع وإستبداله بحوار وطني شامل تُشارك فيه مختلف الفصائل العشرة، وكان هدف المعارضة من ذلك هو رهن إنعقاد المجلس المركزي

---

[398]. قطامش، "أضواء على اليسار الفلسطيني/ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/ 67 نموذجاً،" 45.

[399]. نوفل، **الإنقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي "مدريد– واشنطن"**، 168.

[400]. المرجع السابق، 171.

[401]. زهير الصباغ، "من الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى حزب الشعب الفلسطيني (تعقيب)،" **أضواء على المسيرة اليسارية الفلسطينية ومقاربات يسارية أخرى** (رام الله: مركز منيف البرغوثي الثقافي، 2005)، 164.

[402]. الفطافطة، "اليسار الفلسطيني... إلى أين؟!،" 62.

بنتائج الحوار الوطني الشامل الذي تدعو إليه، وشل حركة القيادة والمجلس المركزي وإظهار وكأنّ هناك مركزين للقيادة الفلسطينية: الأول في تونس، والثاني في دمشق حيث تُقيم الفصائل المعارضة.[403]

وناقشت الفصائل الفلسطينية العشر قرار القيادة المتنفّذة في منظمة التحرير الفلسطينية والفريق الفلسطيني المفاوض بالنسبة لمسألة الإستمرار في عملية المفاوضات الجارية والذهاب إلى الجولة التاسعة المقرّر عقدها في واشنطن في 27 أيار من العام 1993، وأكّدت الفصائل أنّ هذا الأمر يُمثّل تهديداً لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية وللإنتفاضة المباركة ولوحدة الشعب الفلسطيني، كما ويُمثّل إستهتاراً بتضحيات الجماهير ودماء الشهداء ومعاناة الأسرى والمبعدين. وجاءت هذه الخطوة في الوقت الذي يخوض فيه الشعب الفلسطيني معركة حقيقية ضد المؤامرة الأمريكية الصهيونية التي تستهدف طمس القضية الفلسطينية وعدالتها، فالحكومة الإسرائيلية تستخدم سياسة "القبضة النازية" من خلال إطلاق وحدات القتل الصهيونية الرصاص الحي على الجماهير، والهدم المستمر للمنازل من قِبَل قوات الإحتلال بالصواريخ المضادة للدبابات، وتُخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لحصار شامل وإغلاق يهدف إلى تجويع الشعب الفلسطيني وكسر إرادته وإخماد إنتفاضته. وبالتالي ترى الفصائل الفلسطينية، ومن ضمنها مُعظم أحزاب اليسار، بأنّ قبول الفريق الفلسطيني بالمشاركة هو تواطؤ ضمني يخدم الصهاينة ويُهدّد بشق الصف الفلسطيني وبتفاقُم الخلافات وزرع بذور الفتنة، ما يُعرّض الإنتفاضة إلى محاولات الإنهاء والإنكسار. كما وترى الفصائل العشر أنّ الفريق المفاوض والقيادة المتنفّذة في منظمة التحرير ومن يقف وراءهما ويُساندهما، لا يُمثّلون سوى أقلية ضئيلة من الشعب الفلسطيني، ولا يُمكن أن تُعبّر عن مصداقية في تمثيل الشعب الفلسطيني وقضيته، وإنّ أي إتفاق يتم توقيعه يُعتبر غير مُلزم للشعب الفلسطيني، وأي تبعات سلبية سوف تواجهها القضية الفلسطينية والإنتفاضة بسبب إستئناف الفريق مُشاركته في العملية التفاوضية، ستقع على عاتق الفريق المفاوض والقيادة المتنفّذة في منظمة التحرير. وعبّرت القوى الفلسطينية العشر عن معاهدتها للشعب الفلسطيني على مُواصلة الجهاد والنضال في سبيل إسقاط كافة المشاريع والمؤامرات التصفوية التي يُخطّط لها العدو الصهيوني ويُمرّرها عبر أقلية خارجة عن الصف الوطني، وأكّدت الفصائل العشر على ضرورة تطوير العمل النضالي المشترك نحو تصعيد كافة أشكال النضال والجهاد، وعلى رأسها الكفاح المسلّح.[404]

وإنّ عدم قُدرة المعارضة قبل وخلال مؤتمر مدريد للسلام على طرح برنامج وخطة عمل بديلة لبرنامج وخطة السلام التي إنخرط فيها "التيار الواقعي"، وضع المعارضة الفلسطينية في حالة دفاع سلبي، ما منعها من مُتابعة الهجوم الذي بدأته قبل مدريد.[405]

---

[403]. نوفل، **الإنقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي "مدريد– واشنطن"**، 193-194.

[404]. "بيان الفصائل الفلسطينية العشر حول موقفها من العودة إلى مفاوضات السلام،" **قضايا دولية** 4، عدد 174 (1993): 204-205.

[405]. نوفل، **الإنقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي "مدريد– واشنطن"**، 107.

ونجحت دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في النهاية في جعل عملية السلام مجزّأة، ولم تعُد شاملة، وأخذت المسارات الثُنائية تعطي نتائجها إستناداً إلى هذا الخلل المبدئي والأساسي، حيث أتاح لإسرائيل أن تفرض مُتطلّباتها الأمنية على عملية التفاوض عبر جعل نظريتها الأمنية المرجعية الفعلية التي تقيس بها مسألة القبول والرفض تجاه المطالب العربية المستندة للشرعية الدولية كمرجعية قانونية أساسية. كما وتقيس إسرائيل إستعداد الأطراف العربية للسلام من خلال معرفة مدى قبولها أو رفضها لمتطلّبات النظرية الأمنية الإسرائيلية. وجاءت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية السرّية في أوسلو تأسيساً على تلك المرجعية الأمنية، حيث إختطّت القيادة الفلسطينية طريقاً سرّياً للتفاوض مع إسرائيل فيما يُشبه تحايُل تلك القيادة على ذاتها.[406]

4.3.4 إتفاق أوسلو في العام 1993

يُعتبر إتفاق أوسلو بمثابة إتفاق إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الإنتقالية، وقد تمّ التوقيع عليه في 13 أيلول من العام 1993 في واشنطن بين دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي والوفد الفلسطيني وبحضور رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والفيدرالية الروسية. وإتّفقت كل من: الحكومة الإسرائيلية والفريق الفلسطيني على أنّ الوقت حان من أجل إنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والإعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة، والسعي لتعايش سلمي بكرامة وأمن مُتبادلين لتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومُصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتّفق عليها، ويكون هدف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إقامة سلطة حكومية ذاتية إنتقالية فلسطينية من خلال مجلس مُنتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة إنتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قرارَي مجلس الأمن رقم 242 و338.[407] وجاءت غالبية البنود الموقّع عليها في هذا الإتفاق لتصبّ في مصلحة إسرائيل وأمنها وتطمس حق الشعب الفلسطيني في الأمن والعيش بحُرية وكرامة.

وكان إعلان المبادئ قد لاقى مُعارضة قوية في إجتماع اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" خلال الفترة ما بين 3-5 أيلول من العام 1993، إلا أنّ الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات نجح في الحصول في النهاية على موافقة تلك اللجنة على الإتفاق. وقد تلا ذلك إقرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية للإتفاق في العاشر من الشهر نفسه، وذلك بعد أن حصل على تسعة أصوات فقط، وهي تساوي نصف العدد الأصلي للجنة التنفيذية، وبسبب إستقالة أو تغيُّب خمسة مُعارضين للإتفاق، أدّى ذلك إلى أن تمّ إيجازه. وبحسب غازي الصوراني، عضو المكتب السياسي للجبهة

---

[406]. أبو نحل وشُرّاب وجاد، "المتغيرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من 1984-1993: الإنخراط الفلسطيني في العملية السلمية ونتائجها،" 509.

[407]. "إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الإنتقالية (المسودة النهائية المتفق عليها في 19 آب/ أغسطس 1993)،" **مجلة الدراسات الفلسطينية** 4، عدد 16 (1993): 175.

الشعبية لتحرير فلسطين، فإنّ إتفاق أوسلو لم يحُز على أغلبية أصوات اللجنة المركزية لحركة "فتح"، وقد صوّت مع الإتفاق 8 أعضاء مُقابل 8 مُعارضين له، ورجّح وجود الرئيس ياسر عرفات ضمن الموافقين كفّة الموافقة.[408]

وبذا، فإنّ إتفاق إعلان المبادئ لم يكُن سوف يُقرّ في اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لولا تغيُّب الأعضاء الخمسة في تلك اللجنة. ومن الواضح أنّ المعارضين للإتفاق قد طُلب منهم عدم الحضور عمداً عن الإجتماع الخاص باللجنة المركزية لحركة "فتح" ليتم تمرير الإتفاق. أمّا بالنسبة لإجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، فإمّا أن يكون جزء من هؤلاء الأعضاء من قيادات "فتح" ولكنهم يُعارضون الإتفاق، أو من قيادات فصائل منظمة التحرير الذين هم في الأساس مُعارضين له. وبالتالي نحن أمام سيناريوهان: الأول هو أنّ تغيُّب هؤلاء الأعضاء كان بمحض إرادتهم دون التعرّض لأيّة ضغوط من أطراف مُعيّنة؛ والسيناريو الثاني أنّ هؤلاء الأعضاء تعرّضوا لضغوط من أطراف مُعيّنة بسبب مُعارضتهم للإتفاق، فطالبتهم بالتغيُّب ليتم تمريره. وفي كلتا الحالتين، فإنّ هؤلاء الأعضاء مُدانون لأنّ غيابهم أثّر على الإقتراع الذي أدّى إلى تمرير الإتفاق نتيجة مواقفهم السلبية.[409]

وتجاوزت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ما تمّ إقراره في الدورة العشرون للمجلس الوطني الفلسطيني في أيلول من العام 1991، حين أعلن المجلس الوطني الفلسطيني حقّه في الإجتماع مرّة أخرى لمناقشة بُنود أي إتفاق نهائي للسلام يُمكن التوصّل إليه بمُشاركة فلسطين. ومع أنّ إتفاق أوسلو لم يكُن نهائياً، إلا أنّه كان من الخطورة بحيث يستوجب عرضه على المجلس الوطني لإقراره، فتجاوزت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صلاحياتها القانونية، وإنفردت دون المجلس الوطني بإقرار إعلان المبادئ، دون أن يتم عرضه مُسبقاً على المجلس، الذي يُعتبر المؤسسة الدستورية الأولى في منظمة التحرير، فيعطي اللجنة التنفيذية الحق في تنفيذ سياساتها. ولو كان بمقدور اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إقرار ما تشاء من قرارات مصيرية، لكانت إتّخذت الحق في إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني المتعلّقة بالصراع مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في العام 1998، وبما أنّها لا تمتلك هذا الحق، فقد لجأت إلى المجلس الوطني ليقوم بذلك لتكون أكثر شرعية. وبالتالي فإنّ هذا الإتفاق، الذي لم يحظَ بالإجماع أو التوافق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لا يعطي من أقرّوه في تلك اللجنة الحق في الإدّعاء بأنّ اللجنة التنفيذية حصلت على تفويض من المجلس الوطني من قِبَل إدارة عملية التفاوض، فالتفويض كان مشروطاً بتمسّك المنظمة بالثوابت الوطنية، ولم يكُن لمجرّد التوقيع على أي إتفاق فيه إنتقاص من تلك الثوابت. ولهذا، فإنّ فريق التسوية داخل القيادة الفلسطينية أحجموا عن إحالة الإتفاق إلى المجلس الوطني، وأجازوه بعيداً عنه. وبناءً على ذلك، فالقرار الذي إتّخذته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في ليلة 9-10 أيلول من العام 1993 بالموافقة على الإتفاق، يُعتبر مُخالفاً للميثاق الوطني الفلسطيني، في حين أنّ القرار الذي تمّ إتّخاذه ليلة 11-12 تشرين

---

[408]. أبو نحل وشُرّاب وجاد، "المتغيرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من 1984-1993: الإنخراط الفلسطيني في العملية السلمية ونتائجها،" 520.

[409]. المرجع السابق، 520-521.

الأول من العام 1993 من قِبَل المجلس المركزي لمنظمة التحرير بالموافقة على ذلك القرار، فهو لا يُغني كثيراً بما أنّه لم يتم تزكيته من المجلس الوطني الفلسطيني.[410]

وإنّ النسبة المطلوبة لإتّخاذ قرار مصيري يخُص هذا الإتفاق هي الثُلثين من مجموع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، على إعتبار أنّ هذا الإتفاق يستلزم حذف عدد كبير، وإجراء تعديلات على عدد كبير، من مواد الميثاق حتى يتلائم مع الإتفاق. وقد إشترطت دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، قبل الإعتراف المتبادل بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية، إلغاء عدد من المواد التي تتعلّق في جوهر الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية. ومع توقيع الإتفاق، باتت تلك المواد غير سارية المفعول، وهذا أمر لا يُقرّره سوى المجلس الوطني الفلسطيني لا أحد غيره، وبأكثرية ثُلثي مجموع أعضائه في جلسة خاصة يُدعى إليها لهذا الغرض، وإلغاء هذه المواد يعني إلغاء منظمة التحرير ذاتها، ما يعني أنّ الإعتراف المتبادل أمر غير مشروع وخارج الإطار الديمقراطي للمنظمة.[411]

ويتحدّث إتفاق إعلان المبادئ بالتفصيل عن مرحلتين للحل الإنتقالي: الأولى تتعلّق بمنح الفلسطينيين حُكماً ذاتياً مدنياً في قطاع غزة وأريحا، والثانية عبارة عن إمتداد تدريجي لهذا الحُكم في الضفة الغربية؛ ويترُك إتفاق إعلان المبادئ مسألة تحديد المساحات والصلاحيات التي ستخضع لهذا الحُكم لمفاوضات تفصيلية تتعلّق بتنفيذ كل مرحلة على حدّة، ويتمثّل دور إتفاق أوسلو بحشد من الإلتزامات الفلسطينية تجاه الأمن الإسرائيلي وأمن العُملاء.[412]

ومع قيام السلطة الفلسطينية، بموجب إتفاق أوسلو، دخل الشعب الفلسطيني في دوامة الإعتقالات من جديد بعد أن ظنّ بأنّه قد تخلص منها مع إنسحاب قوات الإحتلال الإسرائيلي، فتزايدت الممارسات القمعية لسلطة الحُكم الذاتي إستجابةً للمطالب الصهيونية، فمنعت إنطلاق العمليات العسكرية من مناطق الحُكم الذاتي أو فيها، وحاربت الأجنحة السياسية والإجتماعية للجهات التي تتبنّى مُقاومة الإحتلال، ونشطت محكمة أمن الدولة التي قام الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بتشكيلها، فعملت على إصدار أحكام قاسية بحق الفلسطينيين الذين يُشتبه بهم في مُقاومة الإحتلال أو حتى مجرّد التشجيع على ذلك، ولم تتّخذ إجراءات قوية وحاسمة ضد العملاء الذين قاموا بتنفيذ مهمّات حسّاسة داخل أراضي الحُكم الذاتي، كان من أبرزها: قتل نُشطاء في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" والجهاد الإسلامي، كما ورثت السلطة الفلسطينية إجراءات الإحتلال القمعية وأساليب التعذيب الوحشية في السجون.[413]

---

[410]. المرجع السابق، 522-523.

[411]. المرجع السابق، 523.

[412]. أحمد عبد العزيز، "قراءة في مشروع التسوية السلمية، 1991-1998،" **القضية الفلسطينية في نصف قرن** (لندن: منشورات فلسطين المسلمة، 1999)، 228.

[413]. ماجد أبو دياك، "أربعة أعوام على السلطة وأوسلو: قراءات في متوالية الخسائر،" **القضية الفلسطينية في نصف قرن** (لندن: منشورات فلسطين المسلمة، 1999)، 238-239.

وعقدت القيادات المركزية للفصائل الفلسطينية العشرة إجتماعاً بحضور الأُمناء العامّين للفصائل وعدد أوسع من هيئاتها القيادية الأولى، وناقشت مشروع الإتفاق المسمّى بتطبيق الحُكم الإداري الذاتي في قطاع غزة وأريحا، ووصفوا هذا الإتفاق بالإستسلامي والخياني بعد أن أعلنه الرئيس ياسر عرفات وفريقه المهزوم. وأعلنت الفصائل العشرة بأنّ مشروع الإتفاق المعلن ومُلحقاته عبارة عن إنصياع كامل للمُقترحات الأمريكية الإسرائيلية المعبّر عنها منذ سنوات بالحل عبر الحُكم الإداري الذاتي الذي يتجاوز كلياً الحد الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وأعلنت أنّ التضليل الذي نشره فريق الرئيس عرفات، عن إعتبار خيار غزة– أريحا إنسحاباً عن بعض الأرض الفلسطينية في سبيل سلطة فلسطينية، يُعتبر إدّعاء كاذب، حيث يُشير الإتفاق في مُلحقه الثاني إلى إنسحاب "قوات إسرائيلية" وليس القوات، ويضمن للعدو حرية الحركة وبقاء الأمن والطُرق والممرّات بيده وتحت سيطرته، وهذا يُدلّل على الإنسحاب كقوّة إحتلال ليس وارداً. إضافة إلى ذلك، إنّ مضمون مشروع الإتفاق يعني تكريس الإحتلال والسعي لإضفاء الشرعية عليه من خلال بقاء الأمن والخارجية والمستوطنات والقدس والسيادة بيد العدو وخارج البحث، وينصّ على التسليم المبكّر لوظائف الإدارة العسكرية والمدنية الإسرائيلية الفلسطينية، ما يعني تحويل الفلسطينيين إلى موظّفين وأداة في خدمة إدامة الإحتلال. كما ويتضمّن الإتفاق جعل الفلسطينيين جسراً لمرور المشروع الصهيوني إلى الوطن العربي لتطبيق أحلام "إسرائيل الكُبرى" من خلال خلق حقائق التطبيع.[414]

وإتّخذت قيادات الفصائل المجتمعة سلسلة من القرارات العملية لترجمة موقفها: فدعت الفصائل إلى عقد مؤتمرات وطنية شعبية لأوسع تمثيل في الداخل والشتات من القوى والفصائل والشخصيات والمنظمات الشعبية للتعبير عن موقفها الرافض لخيار الإستسلام المتمثّل في الحُكم الإداري الذاتي، والتمسّك بخيار الكفاح الوطني ضد الإحتلال، كما وقرّرت الفصائل عقد مؤتمر وطني فلسطيني عام لحماية القضية الفلسطينية من التصفية.[415]

وعارضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إتفاقية أوسلو مُعارضة صارمة، وإعتبر الحكيم جورج حبش، الأمين العام السابق للجبهة الشعبية، أنّ أوسلو لم تُقدّم الحد الأدنى ممّا كان يُطالب به الفلسطينيون، ولم يحصلوا إلا على بعض الفُتات على المستوى السياسي، فكانت أوسلو مثالاً للجبل الذي تمخّض فولد فأراً. ولمواجهة أوسلو، طالب الحكيم جورج حبش بتشكيل جبهة وطنية للوقوف في وجه دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي وأسلوب الرئيس ياسر عرفات، وكان يهدف حبش إلى تجميع اليسار من خلال ذلك، ولكن بعض أحزاب اليسار، وخصوصاً الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أيّدوا عملية السلام مع إسرائيل. ويتحدّث حبش بأنّ الرئيس ياسر عرفات كان قد ضاعف جهوده من أجل إجتذاب الفصائل المعارضة لأوسلو، فدعا الجبهتين الشعبية والديمقراطية للمُشاركة في حكومته، إلا أنّ الدعوة رُفضت. كما ودعا الرئيس

---

[414]. "بيان للفصائل الفلسطينية العشرة يدين مشروع الإتفاق الفلسطيني.الإسرائيلي، دمشق، 1993/9/2،" **مجلة الدراسات الفلسطينية** 4، عدد 16 (1993): 208.

[415]. المرجع السابق، 209.

عرفات الجبهتين الشعبية والديمقراطية في العام 1998 إلى الإجتماع ضمن إطار مجلس مركزي فلسطيني في القاهرة بهدف الحوار أيضاً، وقد عارض حبش ذلك لعلمه بأنّ الرئيس عرفات سيستخدم ذلك الحوار لتغطية مفاوضاته مع إسرائيل، وطلب حبش من الرفاق في الجبهة الشعبية عدم الذهاب إلى الحوار ما دام الرئيس عرفات متمسّكاً بخطّه السياسي ومُصرّاً على عدم إطلاق سُجناء الجبهة الشعبية، فلم تلقَ محاولة الحوار أي نجاح.[416] وإعتبر حبش بأنّ خيار أوسلو بدّد إنجازات مرحلة الكفاح المسلّح، كما بدّد أيضاً إنجازات الإنتفاضة في الوطن المحتل، فوقف الإنتفاضة كان شرطاً إسرائيلياً للموافقة على إتفاق أوسلو.[417]

ومع توقيع إتفاق أوسلو في العام 1993 وإنتهاء الإنتفاضة الفلسطينية الأولى، والذي أدّى إلى غياب الجماهير الفلسطينية في الخارج وجفاف الموارد المالية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على المستوى المحلي والعربي والدولي، تراجع دور الجبهة الشعبية، وبالتالي أثّر ذلك على تراجُع اليسار الفلسطيني. وقد جمّدت الجبهة الشعبية عُضويتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحُرمت من حصّتها من الصندوق العربي الفلسطيني، حيث كانت تبلُغ آنذاك ثلاثمائة ألف دولار، فدخلت الجبهة الشعبية في أزمة مالية خانقة أدّت إلى ترك عدد كبير من الكوادر والأعضاء تنظيم الجبهة، كما أنهت الجبهة الشعبية تفرُّغ الكثير من الأعضاء، وإنتهت تقريباً ظاهرة التفرُّغ، ما أثّر كثيراً على فعاليات الجبهة الشعبية. كما وتراجع دور الجبهة الشعبية نتيجة تغييرها للهدف الإستراتيجي، الذي كانت تتبنّاه، المتمثّل في تحرير فلسطين كاملة من البحر إلى النهر، وربطت الحل الإستراتيجي بالحل المرحلي، وذلك بعد توقيع إتفاق كامب ديفيد بين مصر ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، ووافقت الجبهة على قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس. وتجدر الإشارة إلى أنّ تجميد عُضوية الجبهة الشعبية عدّة مرّات في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حرمها من المشاركة والإعتراض على منهج المنظمة وعلى صُنع القرار.[418]

وقد رأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أنّ إتفاق أوسلو بمثابة حالة الإنهيار من قِبَل القيادة المهيمنة في منظمة التحرير الفلسطينية، المتمثّلة في حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، أمام الشروط الأمريكية الإسرائيلية، وتتويجاً لسياسة المنظمة في تقديم التنازلات. ولم تتمكّن الجبهة الشعبية والقوى اليسارية الأخرى من منع قيادة حركة "فتح" من إبرام إتفاق أوسلو، والسبب لا يعود إلى قوّة حركة "فتح"، وإنّما لتشتّت وحدة القوى اليسارية وسقوطها في مُنزلق المناظرات الإيديولوجية من دون الإستعداد أو التسلّح بالعدّة السياسية والفكرية والتنظيمية اللازمة لمواجهة مُتطلّبات المرحلة الجديدة. كما وأكثرت القوى اليسارية في الحديث عن مثالب أوسلو وخطورته وإتّهام أصحابه بالخيانة والإرتداد عن المشروع الوطني دون أن تفعل شيئاً، بل وعجزت عن بلورة إطار موحّد يُحاكي الواقع ويتعامل معه بحكمة ونجاعة. وعلى الرغم من مُعارضة

---

[416]. جورج حبش، **الثوريون لا يموتون أبداً**، عقيل الشيخ حسين، مترجم (بيروت: دار الساقي، 2009)، 253-254.

[417]. حبش، **التجربة النضالية الفلسطينية: حوار شامل مع جورج حبش**، 35.

[418]. الخواجا، "عوامل النهوض للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- الأردن،" 29-30.

الجبهة الشعبية لأوسلو وإشتراطاتها الكثيرة، إلا أنّ عدداً من قادتها أخذوا يتماشون مع هذا الإعلان، وإن كان بصورة ضمنية، وذلك بسبب إعتقادهم أنّ الوقت لا يحتمل التهميش وأنّه يجب الحصول على نصيبهم من "الكعكة".[419]

وتجدر الإشارة إلى أنّ تجربة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد إعتراها عناصر ضعف تمثّلت في تغلّب الثقة والعمل الضميري والدافع الأخلاقي والأيديولوجي على روح النقد لدى الكادرات والمنظمات الحزبية عُموماً، فكان النقد خافتاً ولم يتطور إلى تحرّك جماعي. وبعد أن إضطربت الأوضاع في الأعوام 1993-1996، لم تُشكّل الجبهة الشعبية قاعدة ضغط فاعلة لحماية الخط الفكري وإنقاذ المنجز عن موجة التفكّك.[420]

وترى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بأنّ إتفاق أوسلو إنطوى على خطرين داهمين: الأول يتعلّق بالحقوق الفلسطينية المختلفة، والثاني يتعلّق بتعزيز إنقسام الصف الوطني الداخلي وخلق سلطة تابعة للإحتلال الإسرائيلي. ويبدو أنّ السمة العامة للإتفاقيات المعقودة في سياق عملية أوسلو هو ميلها التنازلي، حيث أنّ كل إتفاق جديد يهبط بسقفه عن الإتفاق الذي سبقه، فإتفاق "أوسلو 1" يُعتبر الأكثر هبوطاً ممّا كان يُمكن أن يُعقد في سياق عملية مدريد، فقد خلا من أي إشارة لقرارات الشرعية الدولية، وتجاهل أنّ الأراضي المحتلة في العام 1967 هي أراضٍ مُحتلة، فحوّلها إلى مناطق مُتنازع عليها، وبالتالي لا يعدو الأمر كونه إعادة تنظيم للإحتلال، وتأكّد ذلك في إتفاق "غزة- أريحا" في 4 أيار من العام 1995، والمعروف بِـ"أوسلو 2"، حيث قضى بأن تتولّى دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي المسؤولية الأمنية الكاملة على حوالي 36% من مساحة قطاع غزة، فضلاً عن سُلطتها على كافة الشؤون المدنية في مناطق المستوطنات.[421]

وقد أصدرت القيادة الموحّدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين في 10 أيلول من العام 1993 بياناً أعلنت فيه إنسحاب الجبهتين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث جاء فيه: "بعد إقدام ياسر عرفات في إطار اللجنة التنفيذية، بموافقة أقلية من ثمانية ومُعارضة أو مُقاطعة عشرة من أصل أعضائها الثمانية عشرة على التوقيع على الإتفاق حول الحُكم الإداري الذاتي، ومن ضمنه البروتوكول حول غزة- أريحا والإعتراف بحق إسرائيل في الوجود". وإعتبرت الجبهتان الشعبية والديمقراطية بأنّ إتفاق الحُكم الإداري الذاتي وكل ما يندرج في إطاره غير شرعي، وبأنّ قرارت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لا تُلزم الشعب الفلسطيني، وبالتالي قرّرت الجبهتان الشعبية والديمقراطية، بناءً على ذلك، الإنسحاب من اللجنة التنفيذية ومُقاطعة مختلف الإجتماعات التي يتم الدعوة لها من قِبَل الطرف الموقّع على الإتفاق، وأعلنت الجبهتان كذلك بأنّ القيادة الموحّدة ستدرُس إتّخاذ مجموعة من الإجراءات بالتعاون مع كل القوى والتيارات

---

[419]. الفطافطة، "اليسار الفلسطيني... إلى أين؟!،" 59-61.

[420]. قطامش، "أضواء على اليسار الفلسطيني/ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/ 67 نموذجاً،" 49.

[421]. حواتمة، **اليسار العربي: رؤيا النهوض الكبير (نقد وتوقعات)**، 216-217.

والشخصيات الوطنية الأخرى، ومن ضمنهم حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، لمواجهة الإختراق الخطير والإنقلاب على منظمة التحرير وبرنامجها الوطني.[422]

وإعتبرت كل من: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أنّ النتيجة العملية لتوقيع إتفاق الحُكم الإداري الذاتي بين كُتلة الرئيس ياسر عرفات والحكومة الإسرائيلية، هي خُروج طرف من الحركة الوطنية الفلسطينية وإنتقاله إلى موقع الإرتهان والتواطؤ مع العدو الإسرائيلي على حساب وحدة الشعب وأهدافه، وقد أصبح مصير كل الأرض الفلسطينية، بموجب هذا الإتفاق، محكوماً بعملية تفاوضية لاحقة تتم بين: طرف قوي يتمثّل في دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، وطرف ضعيف أقرب إلى الرهينة إرتضى أن يتخلّى عن كل عناصر القوّة التي كانت بين يديه. وعليه فإنّ القيادة الموحّدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية دعت الجماهير الفلسطينية إلى الإلتفاف حول الإنتفاضة، ودعت كل القوى والفصائل والتيارات والشخصيات الوطنية في كل تجمّع في الوطن وخارجه إلى عقد مؤتمرات وطنية لتكريس نزع الشرعية عن كُتلة القيادة المتورّطة في توقيع إتفاق الإذعان وخرق مواثيق وقرارات منظمة التحرير الفلسطينية وأُسسها الإئتلافية، ودعت لتشكيل لجان مُتابعة وطنية في كل تجمّع للتمهيد لمؤتمرات وطنية على مستوى عام يُعيد الإعتبار لوحدة الشعب ولأُسس وأهداف منظمة التحرير والإنتفاضة المجيدة والبرنامج الوطني الفلسطيني وبرنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة.[423]

وإعتبر أحمد جبريل، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة، بأنّ إتفاق غزة– أريحا ليس إتفاق سلام لأنّ إتفاق السلام من المفترض أن يُحقّق مصالح الأطراف المتقاتلة، كما أُبرم هذا الإتفاق بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، وليس بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فسبعة ملايين فلسطيني لم يتم سؤالهم عن رأيهم في هذا الإتفاق. وصرّح جبريل بأنّه قد تمّ تصعيد العمل ضد العدو منذ توقيع الإتفاق في داخل الأراضي المحتلة وخارجها، ولم تتم الإستجابة لدعوات الرئيس عرفات السرّية والعلنية إلى وقف العمليات، وبالتالي سوف تُتابع الجبهة الشعبية– القيادة العامة القتال والتعبئة الشعبية ضد الرئيس عرفات، والعمل على كشف أخطار الإتفاق الذي يُحاول الرئيس عرفات تزيينه، والعمل السياسي الموحّد مع الفصائل العشرة بهدف إسقاط الإتفاق الخياني كنهج وكأشخاص.[424]

---

[422]. "بيان للقيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية تعلن فيه إنسحاب الجبهتين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، دمشق، 1993/9/10،" **مجلة الدراسات الفلسطينية** 4، عدد 16 (1993): 217.

[423]. "بيان للقيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية تندد فيه بتوقيع الإتفاق الفلسطيني.الإسرائيلي، دمشق، 1993/9/13،" **مجلة الدراسات الفلسطينية** 4، عدد 16 (1993): 219–220.

[424]. "حديث صحافي للأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.القيادة العامة بشأن معارضته للإتفاق الفلسطيني.الإسرائيلي،" **مجلة الدراسات الفلسطينية** 4، عدد 16 (1993): 231.

وفيما يتعلّق بموقف حزب الشعب الفلسطيني من إتفاق أوسلو، فقد رفض الحزب هذا الإتفاق، وإعتبره إستمرار سيء لإتفاقات كامب ديفيد، وقد يفتح الطريق لتعميم مثل هذه الإتفاقات في المنطقة العربية.[425]

وإعتبر خطاب المعارضة العلمانية أنّ المشاركة في إنتخابات العام 1996 تعني الإنخراط في تطبيق آليات إتفاق أوسلو على إعتبار أنّها إفرازاً من إفرازاته، فتمنح الإتفاق ومُستتبعاته شرعية. وسوّغ هذا الطرح مُقاطعة الإنتخابات، فمجرّد حصول الإنتخابات سوف يعني نهاية منظمة التحرير الفلسطينية وتحويلها، إلى جانب المجلس التشريعي، إلى جسم تابع لرئيس السلطة الفلسطينية الذي سيُنتخب مباشرةً من عُموم السكان، ما سيمنحه صلاحيات رئاسية واسعة.[426]

وعلى الرغم من أنّ موقف اليسار الفلسطيني من التسوية السياسية بعد أوسلو كان المعارضة الشديدة لها، وإعتبار من يعترف بها أو من يقبل بدولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي قبل إنسحابها من كامل الأراضي التي إحتلتها بأنّه خائن، نجد بأنّ بعض قُواه، مثل حزب الشعب الفلسطيني، قد دخل في أجهزة السلطة وتركيبتها، في حين نجد عدداً من أفراد أو أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين يشغلون مناصب في وزارات السلطة ومؤسساتها العامة.[427]

4.4 مواقف وسلوكيات اليسار الفلسطيني بعد محطّة أوسلو

إنّ إصرار دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية على رفض حق العودة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، لم يدفع القوى السياسية الفلسطينية اليسارية إلى مُراجعة نقدية للمرحلة السابقة من أجل إستخلاص إستراتيجيات نضالية فاعلة، فتبدو هذه القوى غير قادرة على المبادرة وتختبئ وراء شعارات عامة مُكرّرة لا فائدة لها في توجيه حركة الشعب الفلسطيني في تجمّعاته الرئيسية، وذلك على الرغم ممّا تُبديه هذه القوى من إستعداد للحراك، كما ولا تُفيد أيضاً في إستنهاض التأييد والدعم العربي والعالمي.[428]

ومع إنطلاق عملية الحوار الفلسطيني- الفلسطيني في القاهرة في العام 1999 وجهود تصحيح مسار مدريد وأوسلو ومُجمل عملية التسوية، بدأت أوساط في السلطة الفلسطينية وأخرى في جبهة الرفض بوصف العملية على إعتبار أنّها إلتحاق فصائل في المعارضة الفلسطينية بنهج وسياسية أوسلو، حيث سار الرئيس ياسر عرفات في خيار ومشروع أوسلو، وتصدّى فُرقاء المعارضة بمشروع مُناقض على مدى السنوات الستة التي تلت توقيع أوسلو، إلا أنّهم فشلوا في تطويره إلى مشروع قادر عملياً على مواجهة مشروع الرئيس عرفات. وبهذا، فإنّ الحوار الذي بدأ من جانب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين يعني بكل بساطة الإنضمام لمشروع الرئيس عرفات، وبالتالي فالحديث عن

---

[425]. الفطافطة، "اليسار الفلسطيني... إلى أين؟!،" 62.

[426]. هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**، 184.

[427]. الفطافطة، "اليسار الفلسطيني... إلى أين؟!،" 64.

[428]. جميل هلال، ""فتح" و"حماس" واليسار: الواقع والتحديات،" **مجلة الدراسات الفلسطينية** 22، عدد 87 (2011): 32.

تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية أو تحسين أداء السلطة ينضوي كلّه تحت عنوان فشل المعارضة وإنضمام أطرافها إلى مشروع السلطة.[429]

وشكّلت فترة تأسيس السلطة الفلسطينية مخاضاً عنيفاً لكافة التنظيمات الفلسطينية لأنّها فتحت الباب لما سُمّي "إجتهاد الدخول في السلطة". وعلى الرغم من أنّ هذه الفترة كانت تجربة مُظلمة للعناصر المسلّحة في اليسار، إلا أنّ البقية الباقية سعت إلى الإندماج في الواقع الجديد والإستفادة من عائداته. ومع أنّ الفصائل الفلسطينية اليسارية كانت تُعلن عن مواقف ضد سياسات مُعيّنة، ولكنها كانت عبارة عن فرقعات إعلامية فقط، بحيث لم يكُن لها تأثير على قرارات السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد شكّلت الإنتفاضة الثانية في العام 2000، علامة فارقة في الإنهيار السريع لليسار الفلسطيني، حيث كانت مشكلاتهم ضعيفة، بإستثناء بعض العمليات النوعية كإغتيال الوزير الإسرائيلي زئيفي، والتي تُعتبر فخر العمليات العسكرية في تاريخ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بسبب تميّزها وجُرأتها.[430]

وهكذا، فمنذ الصراع الذي نشب حول مؤتمر مدريد، لم تتمكّن السلطة الفلسطينية أو المعارضات الفلسطينية من الخروج من مأزقها. ويرى نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أنّه لا توجد مُعارضة فلسطينية موحّدة، حيث كان ولا زال ممنوعاً أن تقوم وحدة وطنية فلسطينية على قواسم مشتركة بتأثير من المحاور الإقليمية العربية، كما وأنّه ممنوعاً أن تقوم مُعارضة متحدة ملموسة واقعية بحيث تُقدّم البديل الوطني المستند إلى قرارات الشرعية الدولية، فغرقت السلطة في مأزقها الناجم عن سياسة "الخطوة الأوسلوية" وحصادها الفقير، ولم تنجح المعارضات في بناء مُعارضة متحدة واقعية ملموسة، لأنّ ذلك من شأنه رفع السقف الفلسطيني، حيث لا زالت العديد من العواصم العربية المشرقية تتقاطع عند مُربع إحباط أي محاولة لرفع السقف الفلسطيني، حيث أنّه وفق أُسس مؤتمر مدريد، تمّ فك الإرتباط بين الوطني والقومي بالمفاوضات القطرية الثُنائية المباشرة، وفك أي إرتباط سياسي وقانوني بين مسارات التفاوض العربية، وبالتالي تجتهد هذه العواصم وتعمل على قطع طُرق رفع السقف الوطني الفلسطيني حتى لا يثقل على كتفها بالعودة إلى الربط بين مسارات التفاوض العربية، أي بين الوطني الخاص والقومي المشترك أو العام.[431]

وقد تجسّد ضعف اليسار الفلسطيني في الإنتخابات التشريعية في العام 2006، والتي فشل اليسار في خوضها في قائمة موحّدة، حيث لم يحصل سوى على 2% من أصوات الناخبين الفلسطينيين، فإكتشف بأنّها لا تزن شيئاً في المعادلة السياسية الفلسطينية، وتقلص اليسار الفلسطيني عدده وإنكمش في منظمات أهلية تُموَّل أوروبياً وأمريكياً، وبالتالي فإنّ رواتبهم تأتي من الدول التي تدعم دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي.[432]

---

[429]. حواتمة، **أبعد من أوسلو: فلسطين إلى أين؟**، 31.

[430]. شاهين، "اليسار الفلسطيني... إلى أين؟."

[431]. حواتمة، **أبعد من أوسلو: فلسطين إلى أين؟**، 36.

[432]. شاهين، "اليسار الفلسطيني... إلى أين؟."

وقد تشكّل في أعقاب الإنقسام السياسي العمودي في الساحة الفلسطينية بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" إطار يساري يُدعى "جبهة اليسار الفلسطيني"، بحيث يضُم كل من: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحزب الشعب الفلسطيني، وبقيت هذه التجربة في إطار الإعلان عنها وعن وثائقها ومُبادراتها الهادفة إلى تشكيل قُطب ثالث في الساحة الفلسطينية، وإقتصرت نشاطاتها على بعض البيانات المتعلّقة بالمصالحة أو تحديد مواقف من بعض القضايا الداخلية، وتُعبّر هذه الحالة عن غياب إرادة سياسية لدى قوى اليسار تدفع بإتّجاه بناء قُطب يساري فاعل، وتؤكّد على ترسيخ نهج العمل المنفرد، وغياب ثقافة ومهارات العمل الجبهوي في الوصول إلى توافق بين الأطراف المختلفة.[433]

وقد شكّلت بعض قوى اليسار الفلسطيني شريكاً لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في خيار إتفاق أوسلو والمفاوضات التي تبعتها، مثل: الإتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" وحزب الشعب الفلسطيني. في حين رأت قوى أخرى أنّ خيار أوسلو وخيار التفاوض القائم يتعارض مع المصلحة الفلسطينية وخيار مُقاومة الإحتلال، مثل: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وكانت هاتان الجبهتان جزء من تحالف الفصائل العشرة في دمشق، والذي ضمّ الفصائل الرافضة لأوسلو، وقد إتّخذت الجبهتان مواقف حادّة من أوسلو في بداياته، وقاطعت الإنتخابات الرئاسية والتشريعية في العام 1996. وعلى مستوى الممارسة، كانت الجبهة الديمقراطية مُتذبذبة في موقفها من رفض أوسلو ومُقاطعة الإنتخابات التشريعية الأولى إلى المشاركة في الحكومة في دورات مُعيّنة، وتؤكّد الجبهة الديمقراطية على أنّ مُشاركتها في الحكومة تأتي في إطار مُعارضتها لسياسات السلطة الفلسطينية ولإتفاقيات أوسلو، وأنّها إختارت المشاركة في الحكومة للتأثير في سياساتها من الداخل، كما وتُعلن الجبهة الديمقراطية أنّها لا تتّفق تماماً مع سياسات الحكومة، مع التأكيد على أنّها تُناضل من داخل الحكومة للدفاع عن مصالح الفئات الشعبية والمهمَّشة، وعادت وإعتذرت عن المشاركة في حكومة رامي الحمد الله، رئيس الوزراء الفلسطيني، في حزيران من العام 2013. في حين أكّد حزب الشعب الفلسطيني على أنّ قيام السلطة كان بمثابة إنجاز وطني، وتتحدّد مُشاركته فيها ببرامجها وسياساتها، وحافظ الحزب على عُضويته في مُعظم الحكومات التي تشكّلت، إلا أنّه إعتذر عن المشاركة في الحكومات التي تشكّلت بعد سيطرة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على غزة، وعندما شارك أحد قيادات حزب الشعب في الحكومة، إعتبرها الحزب مُشاركة بصفة شخصية. في المقابل، فقد حافظت الجبهة الشعبية على عدم المشاركة في الحكومة الفلسطينية، وإختارت موقع المعارضة لها، ورفضت المشاركة في حكومة التوافق الوطني التي تشكّلت في أعقاب إنتخابات العام 2006 برئاسة إسماعيل هنية، إلا

[433]. لدادوة، "اليسار الفلسطيني: الواقع والتحديات،" 55.

أنّها غيّرت من موقفها من مُقاومة قيام السلطة ومُقاطعة الإنتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى، وشاركت في الإنتخابات الثانية، وشغل كوادر منها بعض الوظائف العُليا في وزارات مختلفة.[434]

وقد حافظت فصائل اليسار الفلسطيني على عُضويتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها مرجعية السلطة، وشكّلوا غطاء لمختلف القرارات السياسية التي إتّخذتها القيادة الفلسطينية (قيادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح")، وذلك على الرغم من نقدها الشديد لإدارة ملف المفاوضات، وإكتفت بالنقد الذي هو أقرب للعتاب من النقد. وقد صعّدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من لهجتها تجاه قرار العودة إلى المفاوضات من خلال تجميد عُضويتها في اللجنة التنفيذية، إلا أنّها عادت وتراجعت عن موقفها.[435]

وتحتوي وثائق أحزاب اليسار الفلسطيني عل مستويات مختلفة من نقد سياسات الحكومة الفلسطينية الإقتصادية والإجتماعية، كما وتلجأ في فترات مُتباعدة إلى تنظيم مُظاهرات عمال ضد الفقر والجوع والغلاء، في حين لم تخُض مواجهة جديّة هامة من أجل أي قضية إجتماعية دفاعاً عن المساواة والعدالة الإجتماعية وضد الفساد، والدليل على ذلك هو أنّ القانون الأساسي مرّر فقرة تؤكّد على خيار إقتصاد السوق والخصخصة، ولم نجد إعتراض أو إحتجاج جدّي من أحزاب اليسار.[436] كما وكان اليسار باهتاً في تعامُله مع التوترات التي نتجت عن تدهور الأوضاع الإقتصادية، حيث إنفجرت خلال العام 2012 سلسلة من التظاهرات والإضرابات على خلفية إرتفاع الأسعار وتدهور مستويات معيشة المواطنين. هذا ولم تُسجَّل خلال السنوات الأخيرة أيّة معارك مطلبية جديّة في الشارع الفلسطيني بحيث يكون اليسار قد لعب فيها دوراً هامّاً أو قيادياً.[437]

4.5 مواقف وسلوكيات اليسار الفلسطيني بعد العودة إلى المفاوضات في العام 2013

أطلقت في أيلول من العام 2013 قوى وفصائل يسارية وشخصيات فلسطينية مُستقلة حملة شعبية ضد المفاوضات مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، حيث كانت عبارة عن حملة تواقيع ومسيرات وفعاليات شعبية في كافة مُحافظات الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات، وتهدف هذه الحملة، كما عبّرت عنها الفصائل اليسارية والشخصيات المستقلة، إلى تشكيل ضغط شعبي على الجهة المفاوضة من منظمة التحرير الفلسطينية. وأوضح بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، خلال المؤتمر الصحفي للإعلان عن الحملة، بأنّ "قوى يسارية وشخصيات مُستقلة بادرت إلى إطلاقها من أجل التأكيد على الموقف الرافض للمفاوضات، حيث جاءت هذه المذكّرة كمحصلة للعديد من الحوارات بين القوى اليسارية وشخصيات مُستقلة للتأكيد على رفض المفاوضات في حال لم تلتزم إسرائيل بوقف الإستيطان والإلتزام

[434]. المرجع السابق، 56-57.
[435]. المرجع السابق، 57-58.
[436]. المرجع السابق، 58.
[437]. المرجع السابق، 64.

بالحدود المحتلة عام 1967". كما وإعتبر مصطفى البرغوثي، الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، بأنّ "هذه المفاوضات مُخالفة لرأي غالبية الشعب الفلسطيني، وأضاف بأنّها قد زادت من ضعف الموقف الفلسطيني في مواجهة إسرائيل".[438]

كما وخرجت في 6 أكتوبر في العام 2013 مُظاهرة في مدينة رام الله نظّمتها قوى اليسار الفلسطيني رفضاً لعودة السلطة الفلسطينية للمفاوضات، وطالبوا القيادة الفلسطينية بالتراجُع عنها، وردّد المتظاهرون هُتافات، منها: "لأبو مازن جينا نقول نهج التفاوض مش مقبول"، هذا إلى جانب عدد من الشعارات الداعمة لخيار الكفاح المسلّح. ويرى رمزي رباح، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أنّ "الهدف من هذه المسيرة هو حثّ السلطة على مراجعة لموقفها من المفاوضات تستطيع من خلالها أن تبني برنامجاً وإستراتيجية عمل وطني وكفاحي موحّدة تُشكّل بديلاً عن المسار المتداعي الذي دفع ثمنه على إمتداد 20 عاماً من المفاوضات العبثية، وأنّ البديل المطلوب عن المفاوضات حالياً هو موقف وطني يجمع كافة أشكال النضال وإتاحة المجال للمُقاومة الشعبية وتخسير الإحتلال لرفع كُلفته وإجباره على الرحيل". كما ويرى مصطفى البرغوثي، الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، "أنّ غالبية الشعب يُطالبون بتغيير المسار السياسي لأنّ إسرائيل تستغلها كغطاء للتوسّع الإستيطاني والبطش بشعبنا الذي سقط منه سبعة شُهداء ومئات الجرحى منذ بدء المفاوضات الأخيرة، وعلى السلطة أن تستمع لهذه الأصوات، وأضاف البرغوثي "نرفض المفاوضات لأنّها تقوم على ميزان قوى مُختل لغير صالحنا ولأنّ إسرائيل تستغل قضية الأسرى من أجل الإبتزاز السياسي ولأنّ المراهنة على حكومة للمستوطنين عبثي ولأنّ الولايات المتحدة مُنحازة بالكامل".[439]

ودعت خالدة جرّار، عضو القيادة السياسية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في تعليقها على ما جرى من أحداث في الأراضي الفلسطينية في تموز من العام 2014، بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ودعم العمل الإنتفاضي عبر إطلاق الجمهور من أجل الدفاع عن نفسه في وجه الإحتلال والمستوطنين، وأضافت جرّار بأنّ "الإنتفاضة لا تحتاج لقرار من

---

[438]. وليد عوض، "قوى وفصائل فلسطينية يسارية تطلق حملة شعبية لرفض المفاوضات مع "إسرائيل"،" **مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات**، نقلاً عن:
http://www.alzaytouna.net/permalink/51349.html
(إسترجعت في 6 تشرين الأول 2014).

[439]. "قوى اليسار في رام الله تتظاهر تنديداً بالمفاوضات،" **فلسطين أون لاين**، نقلاً عن:
http://felesteen.ps/details/news/101579/%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%B1%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%AA%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%AA%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D9%8B%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA.html
(إسترجعت في 7 تشرين الأول 2014).

السلطة أو الفصائل، بل تنطلق كردّ فعل طبيعي على جرائم الإحتلال"، وأشارت إلى وجود تناقض مُطلق بين المفاوضات والإنتفاضة. وعبّرت جرّار كذلك عن موقفها من المفاوضات من خلال الإشارة إلى أنّ "من يُراهن على المفاوضات عليه الكف عن ذلك، ويكون جزء من الحراك الشعبي ويُبادر إلى حمايته ودعمه، والكف عن التنسيق الأمني". ودعا بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لتوظيف إمكانياتها وأولوياتها لتعزيز الإنتفاضة الشعبية وإستثمار مضمونها لهدف سياسي لإنهاء الإحتلال، "وليس العودة للبحث عن صيّغ تفاوض جديدة كما تُريدها أطرافاً في المجتمع الدولي".[440]

وبذا، فإنّ اليسار الفلسطيني متوافق مع مصالحه ولا يقوم بشيء سوى تصيّد الأخطاء والمعارضة من دون الخروج عن هذا النهج أو تقديم حُلول واضحة بحيث تجعل كل الشعب الفلسطيني يخرُج خلفه أمام الأوضاع السيئة التي يعيشها الشعب الفلسطيني. ومن الملاحظ بأنّ اليسار الفلسطيني، رغم مُعارضته بشدّة للمفاوضات مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، إلا أنّه لا نجد أحداً يتحدّث عن ذلك في إجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ومع أنّ اليسار الفلسطيني يؤمن بالمقاومة، إلا أنّ هذا الأمر بات شكلياً فقط، حيث لا يقوم اليسار بالعمليات العسكرية ضد الكيان الصهيوني على أرض الواقع منذ سنوات، وليس له فعل قوي على أرض الواقع إلا بشكل موسمي، وبالتالي فاليسار الفلسطيني ليس لديه رؤية ومبادرة واضحة، وخاصة في القضايا الداخلية الفلسطينية.[441]

ويُعتبر الشعب الفلسطيني الشعب الوحيد من بين شعوب العالم الذي تعرّضت حُقوقه التاريخية والشرعية العادلة للتآكل نتيجة المشروع الوطني الصهيوني، ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم على إزدواجية واضحة في المعايير، وخاصة وأنّ الحقوق الفلسطينية لا تختلف عن حقوق كافة الشعوب التي تعرّضت للإحتلال والإستعمار، وبالتالي من حقّه أن يكون له وطن، ولكن ليس وطن يكون على أجزاء مقطوعة الأوصال أو دولة منقوصة السيادة.[442]

---

[440]. "قياديان يطالبان السلطة بتعزيز الإنتفاضة ووقف التنسيق الأمني،" **راديو بيت لحم 2000**، نقلاً عن:
http://www.rb2000.ps/ar/news/115114.html
(إسترجعت في 7 تشرين الأول 2014).

[441]. هشام ساق الله، "ماذا يريد اليسار الفلسطيني؟،" **مشاغبات هشام ساق الله– وورد برس**، نقلاً عن:
http://hskalla.wordpress.com/2013/10/06/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A/
(إسترجعت في 7 تشرين الأول 2014).

[442]. عباس الجمعة، "خطورة ما يتعرض له المشروع الوطني الفلسطيني،" **وكالة قدس نت للأنباء**، نقلاً عن:
http://www.qudsnet.com/news/View/261236/%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A
(إسترجعت في 7 تشرين الأول 2014).

وإنّ إستعادة الروح القومية والنضالية في النضال ضد العدو الصهيوني يتطلّب إستنهاض طاقات الأحزاب والقوى الفلسطينية، وإستنهاض طاقة الشعب الفلسطيني، فالنصر لا يتحقّق إلا من خلال النضال والتضحية ضد المستعمِر الإسرائيلي، وهذا يتطلّب وحدة وطنية فلسطينية ومشهد عربي قومي ديمقراطي جديد يكون بعيد عن مظاهر وأشكال الخضوع والتبعية.[443]

4.6 ردود فعل اليسار الفلسطيني على نشر وثائق سرّية تتعلّق بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

حاولت الوثائق التي تمّ نشرها في قناة الجزيرة وبعض الصُحف إبراز ما يُقدّمه المفاوض الفلسطيني من حُلول وسط أو من مُقترحات فلسطينية تجاه تصوّره للحُلول مُستقبلاً، وهناك جدلية حول مدى إعتبارها جزء من الموقف التفاوضي الفلسطيني، إلا أنّه لا يُمكن تجاهُل أنّ هذه المقترحات تُعبّر عن السلوك التفاوضي الفلسطيني، إضافة إلى الإستراتيجيات والتكتيكات التفاوضية التي هي جزء لا يتجزأ من العملية التفاوضية، علاوة على طبيعة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي تبتعد عن المواقف التفاوضية للدخول والإرتهان إلى السلوك التفاوضي والإستراتيجيات التفاوضية، بل وتتعدّى ذلك إلى شخوص العملية التفاوضية أكثر من مُناقشة المواقف التفاوضية الرسمية. وتقوم الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية على الأُسس التالية: إنتزاع الآراء والمقترحات التفاوضية بغض النظر عن الموقف التفاوضي؛ وتقديم حُلول رقمية لبعض القضايا، والتي من شأنها أن تُحدث خللاً في الموقف التفاوضي للطرف الفلسطيني بمجرّد قبول النقاش حولها أو قبول طرحها على طاولة المفاوضات، مثل موضوع التبادل والإستيطان واللاجئين؛ وتحويل السلوك التفاوضي من المنهجية الثُنائية إلى الأُحادية في القاعات المغلقة أو على طاولة المفاوضات، حيث يبدو المفاوض الفلسطيني وكأنّه يُقدّم تقارير للإسرائيليين ويُناقش هذه التقارير فيما يتعلّق بالإنجازات، حتى وبدا أنّ العلاقات بين المفاوضين ذهبت إلى ما هو أبعد من عملية إدارة المفاوضات وطرح قضايا تهُم الجميع، وأصبح واضحاً وجود علاقات ودّية، ما يؤدي إلى تحويل موضوع المفاوضات إلى شكل آخر، فيقوم الإسرائيليين بطرح قضايا تبدو أنّها تأتي في سياق الخلط بين الدردشة والمواقف التفاوضية، وهذا ما حكم المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بدايتها، فتغيب المعادلات الإفتراضية والموضوعية فيما يخُص التفريق بين المؤسسة والشخوص، والإقتراحات والمواقف، والتصوّرات والخطط، والإنطباعات والحقائق.[444]

وأكّد بسام أبو شريف، أحد مؤسّسين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمستشار الخاص للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، صحّة ما نشرته قناة الجزيرة من وثائق تُدين السلطة الفلسطينية وتتّهمهم بالتفريط في القدس وغيرها من القضايا، وأشار إلى أنّها جزء من مجموعة أكبر تتضمّنها وثائق إسرائيلية وأمريكية تمّ تبادُلها من أجل الإيقاع بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وأضاف أبو شريف في بيان صحفي بأنّه "آن الأوان للإعتراض الحي والنشط على التخاذُل والرضوخ، إذ أنّ

---

[443]. المرجع السابق.

[444]. نعيرات، "وثائق الجزيرة حول المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية: "قراءة في ردود الفعل الفلسطينية"،" 85-86.

العالم الذي يؤيد حقوق شعبنا يقف الآن دون حراك بسبب هدوء الشارع الفلسطيني"، وطالب أن يتم "التحقيق مع كل الذين خانوا العهد والشعب وحقوق الشعب الفلسطيني".[445]

وإعتبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أنّ ما ورد في الوثائق خطير ويبتعد عن برامج الإجماع الوطني، وطالب تيسير خالد، عضو القيادة السياسية للجبهة الديمقراطية، بعرض الوثائق على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية "لفحصها وإتّخاذ ما يلزم من تدابير لمعالجة تداعياتها". في حين إعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أنّ ما ورد في الوثائق يؤكّد "عبثية المفاوضات وبأنّها تضرّ القضية الفلسطينية ومصالح الشعب الفلسطيني".[446]

4.7 خُلاصة

يخلص هذا الفصل إلى أنّ مواقف وسلوكيات بعض أحزاب اليسار الفلسطيني، ذات الصلة بمحطّات سياسية مفصلية في القضية الفلسطينية (البرنامج المرحلي، إعلان الإستقلال، مؤتمر مدريد، إتفاق أوسلو)، مُتماهية مع قرارات السلطة الفلسطينية ومُشاركاً في صُنعها، في حين رفضت أحزاب يسارية أخرى الإنصياع لقرارات منظمة التحرير الفلسطينية التي تنصّ على تسوية سياسية مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، وترمي إلى تنازلات جوهرية عن حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه وكرامته وحريته. وكانت مُمارسات اليسار الفلسطيني وردود أفعاله على المفاوضات بين منظمة التحرير وإسرائيل في العام 2013 لا ترتقي إلى الممارسة العملية التي من شأنها تشكيل ضغط قوي على السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير لوقف هذه العملية بعد التنازلات الكبيرة التي قدّمها الفريق المفاوض من منظمة التحرير منذ بداية المفاوضات. وبذا، يخلص هذا الفصل إلى وجود مواقف مُشتّتة وسلوكيات غير فاعلة ليس بمقدورها أن تُشكّل خطاباً بديلاً موحّداً لدى اليسار الفلسطيني.

---

[445]. نوفل، "وثائق الجزيرة حول المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية: "تحليل مضمون"،" 80.

[446]. نعيرات، "وثائق الجزيرة حول المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية: "قراءة في ردود الفعل الفلسطينية"،" 88.

الفصل الخامس

نقد الإستراتيجية التفاوضية وخطاب اليسار الفلسطيني

5.1 تمهيد

5.2 خُلاصة ومُلاحظات نقدية

5.3 مُستجدّات العام 2014

5.4 تأمّلات

الفصل الخامس

نقد الإستراتيجية التفاوضية وخطاب اليسار الفلسطيني

5.1 تمهيد

يتم التطرق في هذا الفصل إلى النتائج والملاحظات النقدية وأهم ما تمّ إستخلاصه من هذه الدراسة، إضافة إلى التوصيات التي من الممكن الإستفادة منها في المستقبل أو في الوقت الحالي، حيث أنّ المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي لم تُحقّق أيّة نتيجة إيجابية لمصلحة الفلسطينيين، وعملت على تقديم التنازلات المستمرة لحقوقهم. كما ويتم في هذا الفصل رصد مُستجدّات العام 2014 المتعلّقة بعملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وأبرز الأحداث السياسية على الساحة الفلسطينية. وينتهي الفصل بتساؤلات تُطرح على الساحة الفلسطينية ترتبط بعملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتأمّلات في أبرز الأحداث السياسية الفلسطينية.

5.2 خُلاصة ومُلاحظات نقدية

تبنّت منظمة التحرير الفلسطينية عند تأسيسها خطاب المقاومة وتحرير كامل التُراب الفلسطيني ورفضت التنازل عن أي شبر من أرض فلسطين التاريخية، إلا أنّ هذا الخطاب تغيّر وتحوّل تدريجياً عبر عدّة مراحل، وأصبح خيار التسوية السلمية مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي الخيار الوحيد الذي تتبنّاه منظمة التحرير رغم إثبات عجز هذا الخيار في كل محطّة من محطّات التفاوض. وتنازلت منظمة التحرير، التي تُسيطر عليها حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، عن الأراضي التي إحتلتها وإستعمرتها إسرائيل في العام 1948، ما ترتّب على ذلك تنازل منظمة التحرير عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين شُرِّدوا في ذلك العام بعد إستعمار إسرائيل لأراضيهم وبيوتهم، هذا فضلاً عن تنازلات عديدة قدّمتها منظمة التحرير لها علاقة بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، بحيث تمّ تتويجها بتوقيع إتفاق أوسلو في العام 1993 بين منظمة التحرير وإسرائيل، الذي ترتّب عليه قيام سلطة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن بدون أي سلطة أو سيطرة فعلية على تلك المناطق، وبقيت السيطرة الإسرائيلية الإستعمارية هي العنوان الأبرز، وتجسّد ذلك بحصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مقر المقاطعة في رام الله في الإنتفاضة الثانية، ما يُدلّل على غياب السلطة والسيطرة التي تتوهّم بها السلطة الفلسطينية، فتوهم الشعب بها، ولكن في الواقع لا تملك أي سيطرة، حيث أنّ إتفاق أوسلو في العام 1993 فرض على السلطة الفلسطينية الناشئة ظروف سياسية وإقتصادية وإجتماعية مُعيّنة كان يُمكن تفاديها وعدم الموافقة على توقيع هذا الإتفاق الذي أضرّ بالحركة الوطنية الفلسطينية، وأدخل منظمة التحرير في مفاوضات عبثية لم تُحقّق الحرية والإستقلال والتخلص من المستعمِر، بل على العكس من ذلك، ثبّتت إسرائيل أقدامها على الأرض الفلسطينية، وخلقت واقعاً جديداً فُرض بالقوّة العسكرية عبر المغتصبات الإسرائيلية وتهويد المدن الفلسطينية التي إستعمرتها إسرائيل في العام 1948، مثل حيفا وعكا ويافا والناصرة واللد والرملة وعسقلان وغيرها من المدن والقرى الفلسطينية التي

تُعاني من الإستعمار الإسرائيلي ووحشيته. وبذا، فإنّ إتفاق أوسلو جاء ليخلق خطاباً جديداً عبر السلطة الفلسطينية، بحيث باتت هذه السلطة جزء من المنظومة الإستعمارية الإسرائيلية، فتقوم بتلبية الإحتياجات اليومية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يُخفّف العبئ الواقع على الإحتلال الإسرائيلي. وبالتالي فقد كان دخول منظمة التحرير في مفاوضات مع إسرائيل فُرصة لهذه الدولة المستعمِرة لكي تفرض وبالقوّة، وخاصة القوّة العكسرية، مختلف الشروط الإسرائيلية، وتُملي على السلطة الفلسطينية الشروط التي تُريدها عبر ضغوط أمريكية.

وقد تشكّلت، عبر إتفاقية أوسلو، طبقة جديدة مُستفيدة من هذا الإستعمار وتحصل من خلاله على إمتيازات عديدة يجعلها تُدافع بكل قوّتها عن هذا الإتفاق، فشكّلت خطاباً جديداً سلمياً تجاه المستعمِر الإسرائيلي، وباتت تتعامل معه على أنّه واقع موجود لا يجب التخلص منه، بل أنّه يجب التعايش مع هذه الدولة المستعمِرة جنباً إلى جنب، وكأنّها دولة لا تستعمِر أرض فلسطين التاريخية وتقتُل الفلسطينيين وتُشرّدهم وتهدم بيوتهم وتعتقلهم وتمنعهم من حرية التنقّل وممُارسة شعائرهم الدينية.

وقد تميّز النظام السياسي الفلسطيني بسيطرة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" عليه والتفرُّد في إتّخاذ القرارات في الكثير من المحطّات. كما وشكّلت منظمة التحرير الفلسطينية، التي سيطرت عليها حركة "فتح" منذ سنوات طويلة، غطاءً لمختلف القرارات التي أرادت حركة "فتح" وحُلفائها إتّخاذها، وإنتهكت القوانين الخاصة بهذه المؤسسة، وتمّ إتّخاذ قرارات تحوم حولها الشكوك في محطّات سياسية هامة في تاريخ القضية الفلسطينية، ومن الضروري أن تتحمّل كل جهة مسؤوليتها تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه الذي يُعاني من سيطرة فئة مُستفيدة من سياسات الإحتلال، فتخلق وعياً زائفاً لدى جزء كبير من الجماهير بأنّها تعمل لمصلحة فلسطين وقضيتها، ولكن في حقيقة الأمر نرى بأنّه، ومنذ توقيع إتفاق أوسلو على وجه الخصوص، بدأت غالبية الأحزاب السياسية تتّجه نحو تغليب المصلحة الفردية على المصلحة الجماعية، وبالتالي من الضروري كشف ما هو مستور ومُحاسبة كل من كان له علاقة بالتنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني ومن قام بإتّخاذ قرارات كان لها علاقة بتلك التنازلات، حيث كانت أغلبية القرارات تحوم حولها الشكوك نظراً لعدم مصداقيتها وممُارسة أساليب الترهيب والترغيب من أجل تمرير قرارات مُعيّنة تخدم مصالح خاصة. وتأتي ضرورة هذه المحاسبة من أجل تشكيل قوّة ردع من شأنها منع التجاوزات والتنازلات التي أضرّت بالقضية الفلسطينية وأوصلتها إلى ما هي عليه، وبالتالي فالمحاسبة يجب أن تتم بشكل صارم مع من أهان القضية الفلسطينية.

وقد راود الباحث بشكل دائم رغبة كبيرة في معرفة تفاصيل وخفايا قبول قرارت سياسية مصيرية تتعلّق بالتسوية السياسية والخطاب السلمي الذي أخذ حيّزاً واسعاً على الساحة الفلسطينية، وقد أثارت مسألة عدم وجود من يقف أمام كل هذه القرارات والتجاوزات المصيرية التي تتعلّق بالوجود الفلسطيني، رغم مُعارضة بعض أحزاب اليسار لتلك العملية، وخصوصاً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الدهشة لدى الباحث لعدم قُدرتها على منع تمرير قرارات مصيرية، مثل تلك المتعلّقة بالمحطّات السياسية المفصلية في تاريخ القضية الفلسطينية، وخاصة البرنامج المرحلي أو مشروع السلطة الفلسطينية في العام

1974 ووثيقة إعلان الإستقلال في العام 1988 ومؤتمر مدريد للسلام في العام 1991 وإتفاق أوسلو في العام 1993 وما لحق أوسلو وتبعها من إتفاقيات سياسية وإقتصادية ربطت كل حقوق الشعب الفلسطيني برحمة الإستعمار الإسرائيلي ورغباته وأهوائه، فكان من المثير للإهتمام رصد خطاب اليسار الفلسطيني وردود أفعاله ومُمارساته السياسية في تلك المحطّات السياسية المفصلية التي مرّت بها الحركة الوطنية الفلسطينية، والتي على الرغم من جدّيتها في عدّة محطّات، إلا أنّها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، ولم تُشكّل الإنسحابات المتكرّرة وتجميد العُضوية من منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة لبعض الأحزاب اليسارية، وخصوصاً الجبهة الشعبية، رادعاً قوياً في وجه الخطاب الذي يُنادي بالتسوية السياسية مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، والذي تبنّته حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، إلى جانب أحزاب أخرى يسارية وغير يسارية. ويبدو أنّ تشتّت أحزاب اليسار بين مؤيد للتسوية السياسية ومُعارض لها، أضعف من قوّة اليسار الفلسطيني وخطابه، فلم يكُن مؤثراً وفاعلاً بالشكل الذي يرقى إلى وقف المخطّطات الهادفة إلى تسوية سياسية مع إسرائيل.

وما يُميّز هذه الدراسة هو منهجية التحليل النقدي للخطاب، فتحاول رصد الخطاب المتشكّل منذ تبنّي منظمة التحرير الفلسطينية خط التسوية السياسية مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، من ثمّ تحليل هذا الخطاب ونقده. وبذا، فقد إتّبعت الدراسة منهج التحليل النقدي للخطاب، حيث كان خطاباً يتّجه تدريجياً نحو تسوية سياسية لم يرتقِ إلى تحقيق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية المقدّسة التي لا يجوز التفاوض عليها أبداً، فحق العودة على سبيل المثال، لا يُمكن التفاوض عليه، فهو حق مقدّس لا يحق لأي سلطة أو جهة كانت أن تتفاوض عليه، فمن تمّ تشريدهم من الأراضي التي إحتلتها وإستعمرتها إسرائيل في العام 1948 يُعانون ظروفاً معيشية صعبة في كل من سوريا ولبنان والأردن وغيرها من الدول، ويُراودهم حلم العودة إلى بيوتهم وأراضيهم بإستمرار ولن يتخلّوا عن هذا الحلم إلا بعد أن يُصبح حقيقة.

ويُمكن إعتبار خطاب التسوية السياسية خطاباً مُستسلماً يُدخل الشك والإنهزام في نفوس الشعب الفلسطيني، فيخلق خطاباً إنهزامياً يُمكن تلمّسه بين جزء كبير من الشعب الفلسطيني، فيُردّدون خطاب السلطة ولا يعتقدون بأنّهم يملكون القُدرة على مُقاومة الإستعمار والتحرّر منه بأي وسيلة كانت. ومن هنا، كان لا بدّ من تشكيل خطاب مُضاد لخطاب التسوية السلمية، فكان اليسار الفلسطيني جزء من هذا الخطاب المضاد قبل إتفاق أوسلو في العام 1993، وكان اليسار يحاول دائماً تشكيل خطاب يُنادي بالمقاومة والتحرّر بكافة الوسائل، وعدم الإقتصار على نهج المفاوضات التي أثبتت عُقمها منذ بدايتها. ومع إنهيار الإتحاد السوفييتي والمعسكر الإشتراكي في بداية التسعينيات، ومن ثمّ توقيع إتفاق أوسلو في العام 1993 ودخول السلطة الفلسطينية ومُمارستها للقمع والإعتقال السياسي بحق المناضلين الفلسطينيين الذي شمل أيضاً نُشطاء ومُقاومين من اليسار الفلسطيني؛ دخل اليسار في أزمة كبيرة وأضعفت من خطابه، ولم يعُد يستقطب الشباب الفلسطيني كما كان عليه الحال من قبل، ولم يخرُج من هذه الأزمة حتى لحظة كتابة سُطور هذه الدراسة، وسيطر المشهد الإسلامي عبر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" والجهاد الإسلامي، على الخطاب التحرّري الذي يتبنّى الكفاح المسلّح، وغاب اليسار عن المشهد الفلسطيني، ولم يعُد يُحسب له أي حساب. وعلى الرغم من مُشاركة بعض أحزاب اليسار في

مُقاومة الإستعمار الإسرائيلي وعدوانه على قطاع غزة في العام 2014 من خلال كتائب الشهيد أبو علي مصطفى، الجناح العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وغيرها من الأحزاب، إلا أنّ ذلك لا يمنع من القول بأنّ اليسار يغيب عن المشهد الفلسطيني ولا يحتل موقعاً مؤثراً يستطيع من خلاله أن يُغيّر قواعد اللعبة التي إنحصرت بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" و"حماس". وبذا، كان على اليسار الفلسطيني أن يُشكّل خطاباً بديلاً مُتمايزاً عن حركتَي "فتح" و"حماس"، ويخرُج من دائرة الإتهامات والمناحرات بين الحركتين.

ففي العدوان الإستعماري الإسرائيلي على قطاع غزة في العام 2014، وخلال المفاوضات التي جرت بين الفصائل الفلسطينية ودولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في القاهرة، يتبيّن مدى الأزمة التي يمرّ بها اليسار وعدم فاعليته التي كان يتميّز بها في السبعينيات من القرن العشرين عندما كان ذات تأثير بارز في الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال عملياته النوعية التي أربكت العدو الإسرائيلي والعالم أجمع، وخصوصاً من خلال خطف الطائرات التي كان يُنفّذها مُقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بإشراف القائد وديع حداد، فأظهرت تلك العمليات للعالم بأنّ هنالك شعباً يرزح تحت الإستعمار ويُطالب بحقوقه وحريته؛ وتصدّر مشهد المفاوضات خلال الحرب على قطاع غزة وبعده كل من: حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، المشهد السياسي دون أن يكون لليسار الفلسطيني مكاناً مُميّزاً أو ثقلاً، ما يعكس الأزمة التي يمرّ بها اليسار الفلسطيني في ظل سيطرة "فتح" و"حماس" على المشهد السياسي وكأنّ اليسار الفلسطيني لم يعُد موجوداً وليس له تأثير فاعل.

ويتحمّل اليسار الفلسطيني وقياداته جزء من مسؤولية هذا التراجُع من خلال إنغماسه في قضايا هامشية وتراجُعه عن خطاب التحرير والمقاومة المسلّحة التي تميّز بها في الماضي، وبات الفكر اليساري الفلسطيني يُعاني من غياب الإبداع والتجديد، وأصبح وكأنّه فكراً دينياً مُتحجّراً لا يطرأ عليه المراجعة والتغيير، حيث من المفترض أن يكون الفكر اليساري مُتجدّداً يستطيع أن يتكيّف مع مختلف الظروف المحيطة به وإلا سوف يندثر وتغيب فاعليته وتأثيره كما هو الحال بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي في بداية التسعينيات، حيث دخل اليسار العالمي بشكل عام واليسار الفلسطيني بشكل خاص، أزمة على المستوى الفكري أثّرت على مكانته في الحركة الوطنية الفلسطينية، وبات دوره محصوراً في قضايا هامشية تتعلّق بقضايا حقوق الإنسان والمرأة عبر منظمات غير حكومية "NGO'S" إنغمس فيها مختلف قيادات اليسار الفلسطيني وإبتعدوا عن الخطاب التحرّري الذي يقوم على الكفاح المسلّح ومُطاردة العدو في كل مكان، دون النظر إلى خصوصية المجتمع الفلسطيني المستعمَر الذي هو بأمسّ الحاجة إلى الخطاب الذي يتبنّى تحرير فلسطين من الإستعمار من أجل العيش بكرامة وحرية وبعدها يتم التخلص تدريجياً من مختلف القضايا الأخرى. ويبدو أنّ اليسار الفلسطيني قد إستفاد من الدعم الغربي الذي تتلقاه المنظمات الغير حكومية التي تدعم مشاريع مُعيّنة وأهداف مُحدّدة من أجل تحييد الشعب الفلسطيني وقياداته عن الهدف الأساسي وعن المشروع الوطني الفلسطيني القائم على التحرّر من الإستعمار الإسرائيلي، فتشكّل خطاباً سلمياً تجاه دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، وباتت غالبية التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية تقبل

السلام مع إسرائيل، تلك الدولة التي تُمارس القتل والتهجير والتشريد والفصل العُنصري والإبعاد والتعذيب والإعتقال وهدم البيوت والقرى والمدن، ومع ذلك لا يزال هناك من يُمارس تنسيقاً أمنياً مع إسرائيل عبر السلطة الفلسطينية، ولا يزال هناك من يقف موقف المتفرّج دون أن يُشكّل خطاباً تحرّرياً جديداً ضد خطاب السلطة وممُارساتها، ما يثير حالة من الدهشة والإستغراب الكبيرين؛ والسؤال هنا: متى سينتفض هذا اليسار من جديد؟

إنّ إستمرار سيطرة السلطة الفلسطينية وإرتباطها بإتفاقيات مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي يُبقي اليسار في حالة تشتّت وتراجُع نتيجة السياسات المختلفة التي تُمارسها السلطة الفلسطينية ولا زالت تُمارسها تجاه اليسار الفلسطيني من خلال: تحجيم دوره وممُارساته وإستخدام أساليب قمعية من قِبَل الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي تمنع أيّة محاولة للتغيير أو الإتّجاه لخطاب المقاومة والتي يتم مُمارستها بشكل فردي من قِبَل بعض النُشطاء الفلسطينيين، سواء كانوا من اليسار أو خارج اليسار، وخصوصاً في الضفة الغربية، ممّا يمنع اليسار الفلسطيني من تشكيل خطاب مُضاد لخطاب السلطة الفلسطينية المتمثّل في خطاب الإستسلام والإنهزام. وبذا، لا يُمكن إهمال هذا العامل المؤثر الذي يُشكّل أحد أسباب تراجُع اليسار في الساحة الفلسطينية وغيابه عن المشهد السياسي على الرغم من وجود أسباب وعوامل ذاتية تتعلّق بالفكر اليساري الفلسطيني وأحزاب اليسار، فقد عانى اليسار الفلسطيني، منذ سنوات طويلة، من الإعتقالات السياسية بحقّه، سواء كانت من قِبَل أجهزة أمن السلطة الفلسطينية أو من قِبَل قوات الإحتلال الإسرائيلي، وبذلك لم يكُن لليسار الفلسطيني مساحة من الحرية من أجل إعادة تنظيم نفسه وترتيب صُفوفه في ظل الحملات الشرسة التي تمّ مُمارستها بحق نُشطاء اليسار الفاعلين، الأمر الذي أنهك الأحزاب بصورة واضحة لا يُمكن إهمالها، فمن الصعوبة أن يتم مواجهة مثل هذه الضغوطات والحملات بدون وجود فكر يساري تحرّري ناضج وخطاباً قوياً يتمكّن من خلاله اليسار تغيير قواعد اللعبة ومواجهة الظروف الصعبة المحيطة به.

5.3 مُستجدّات العام 2014

وضمن مُستجدّات العام 2014، فقد إنتهت جولة المفاوضات التي كانت قد بدأت في تموز من العام 2013، ولم تُحقّق أي تقدّم يُذكر على أي مستوى، وكان التعتيم الإعلامي على هذه الجولة من المفاوضات واضحاً، حيث لم نلحظ تحميل السلطة الفلسطينية أيّة مسؤولية عن فشل المفاوضات وتقديم التنازلات، ولم يكُن الرأي العام حاضراً بقوّة لتشكيل الضغط على السلطة من أجل تقديم أسباب فشل تلك المفاوضات وعدم تمكّنها من تحقيق الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية التي لا تقبل التفاوض أصلاً. في المقابل، إستمرّت دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي خلال العام 2014، وخلال جولة المفاوضات التي بدأت منذ تموز من العام 2013 ولغاية نيسان من العام 2014، فرض الوقائع على الأرض من خلال التوسّع في بناء المستوطنات ومُصادرة الأراضي وهدم البيوت وتشريد الناس وقتلهم وإعتقالهم وتشديد الحصار عليهم ومنعهم من التحرّك بحُرية، وبالتالي لم تُقدّم جولة المفاوضات هذه أيّة تطور ملحوظ ولم تُحقّق سوى المزيد من الإنتهاكات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني الأعزل. ويستمر اليسار الفلسطيني في عُزلته وعدم حشده للجماهير من

أجل تشكيل الضغط المطلوب على السلطة الفلسطينية لوقف المفاوضات أو لتقديم المعلومات الخاصة بهذه الجولة من المفاوضات وما جرى خلالها من تنازلات وتطورات والمواقف المختلفة التي تمّ طرحها من جانب الفريق المفاوض من منظمة التحرير الفلسطينية والردود الإسرائيلية على تلك المواقف. وبذا، فإنّ التعتيم الإعلامي وعدم تقديم معلومات عمّا حصل في جولات المفاوضات، يُقلّل من الضغوطات على حكومة الإحتلال الإسرائيلي أمام الرأي العام العالمي، ما يُتيح لإسرائيل مواصلة إنتهاكاتها وتغييرها للوقائع على الأرض وفرض سياساتها المختلفة بالقوّة العسكرية.

وقد شهد العام 2014 أحداثاً هامة غاب عنها اليسار الفلسطيني ولم يكُن فاعلاً ولم يأخذ دوراً بارزاً في الساحة الفلسطينية، وكأنّه لم يعُد هناك يساراً فلسطينياً، وهو أمر لم نعهده من اليسار صاحب الفكر الثوري التحرّري الذي يتطلّع إلى التخلص من كافة أشكال الإستعمار. فعلى سبيل المثال، رغم الأحداث الهامة التي شهدها العام 2014، بداية من توقف المفاوضات في شهر نيسان دون أي تقدّم يُذكر، إلى العدوان الإستعماري الإسرائيلي على قطاع غزة، إلى الإعتداءات الإسرائيلية المتكرّرة بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية والأراضي التي إحتلتها دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في العام 1948، إلى المقاومة الفردية في وجه المستعمِر الإسرائيلي والمستوطنين المغتصبين للأرض الفلسطينية؛ إلا أنّها لم تشهد أي تنظيم جماعي من أي من الأحزاب الفلسطينية، وكانت عبارة عن حوادث فردية عبر عمليات الدهس والطعن من شُبّان إنفجروا في وجه الغطرسة الإسرائيلية والإنتهاكات المتكرّرة. كما أنّه ومع كل ذلك، لم نشهد تحرّكاً واسعاً من اليسار الفلسطيني لمساندة هذا النوع من المقاومة الذي أربك الإحتلال الإسرائيلي وأثار الرُعب في نفوس الإسرائيليين بعد إظهار البسالة الفلسطينية والنضال بمختلف الوسائل المتاحة رغم القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني والحصار الخانق، إلا أنّ هذا الشعب أظهر قُدرته على إبتكار أساليب جديدة للنضال أثبتت فاعليتها أكثر من عشرين عام من المفاوضات وتُحقّق نتائج ملموسة وتُظهر بأنّ هناك شعباً لم يستسلم بعد رغم إستسلام القيادات وإنهزامهم. وفي الوقت الذي أظهر فيه الفلسطينيون قُدرتهم على إبتكار أساليب مُقاومة جديدة وفاعلة، لم تتمكّن الأحزاب الفلسطينية، أو لا تُريد، وخصوصاً الأحزاب اليسارية، من جعل هذه المقاومة تحت إطار تنظيمي يمتلك الوسائل التي تُمكّنه من التأثير بشكل أكثر فعالية.

كما وشهد نهاية العام 2014 إستشهاد الوزير الفلسطيني زياد أبو عين على يد قوات الإحتلال الإسرائيلي أثناء مسيرة سلمية في بلدة ترمسعيا في رام الله ضد مُصادرة الأراضي، إلا أنّ جنود الإحتلال تصدّوا لهم وإعتدوا على المتظاهرين، ما أدّى إلى إستشهاد رمز من رموز المقاومة الشعبية السلمية، حيث يشغل أبو عين منصب مسؤول هيئة مُقاومة الجدار والإستيطان. ومع أنّ الوزير أبو عين يُمثّل السلطة الفلسطينية، إلا أنّ ردود الفعل من قِبَل السلطة على إستشهاده إقتصرت على تصريحات بائسة لا تمتّ إلى الواقع بأيّة صلة، فقد أعلنت السلطة فور إستشهاد أبو عين وقف التنسيق الأمني مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي، إلا أنّ ذلك لم يكُن سوى تصريحات لم يتم تطبيقها بشكل فعلي على أرض

الواقع، ولا يزال التنسيق الأمني مُستمراً مع الإحتلال في كل لحظة، ولا زالت السلطة الفلسطينية تخضع لكل ما يتم إملاؤه عليها دون أن تأخذ موقفاً مُستقلّاً ناجماً عن إرادة حقيقية.

وعلى الرغم من الإدّعاءات التي تُطلقها السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس عن رغبتهم في التوجّه إلى المنظمات الدولية بهدف مُحاكمة دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي على جرائمها المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، إلا أنّ ذلك لم يحصل بشكل فعلي، ما يُثير حالة من الإستغراب في عدم توجّههم بشكل فوري طالما أنّهم تخلّوا عن خطاب الكفاح المسلّح ومُقاومة الإستعمار. كما لم يُحاول اليسار الفلسطيني تشكيل ضغط فاعل من أجل حثّ السلطة الفلسطينية على هذا التوجّه، وخصوصاً التوجّه نحو محكمة الجنايات الدولية، وذلك من أجل مُحاكمة قادة الإحتلال الإسرائيلي الذين يُعتبرون مُجرمي حرب يجب مُحاكمتهم وردعهم بشكل فوري لا يقبل أي إنتظار.

5.4 تأمّلات

كيف يُمكن للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أن تستمر وتتجدّد في ظل عبثيتها وعدم تحقيقها الأهداف المطلوبة أو أدنى مستوى من المطالب التي يرفعها الفريق المفاوض من منظمة التحرير الفلسطينية؟ وما الدافع من وراء هذه المفاوضات بالنسبة للفريق المفاوض من منظمة التحرير ومن يؤيد التسوية السلمية مع دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي؟

إنّ طرح مثل هذه التساؤلات يُعتبر أمراً مشروعاً، ومن الواضح أنّ خطاب السلطة الفلسطينية مُمثّلاً بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، يُعتبر خطاباً مُتواطئاً مع ما يطرحه ويفرضه المستعمِر على هذه السلطة، وليس بإستطاعة الشعب الفلسطيني الصبر طويلاً على مُمارسات السلطة وخطابها الإنهزامي المستسلم الذي لا يرقى إلى ما قدّمه الشعب الفلسطيني من تضحيات كبيرة ولا يزال يُقدّمها حتى لحظة كتابة هذه السُطور، وهي تضحيات لا يقبل الشعب الفلسطيني التنازل عنها بدون تحقيق التحرّر من الإستعمار الإسرائيلي.

ولا تسعى هذه الدراسة إلى المزاودة على أيّة جهة فلسطينية بقدر ما تُحاول رصد وكشف مسؤولية كل جهة من الجهات عمّا تمرّ به القضية الفلسطينية من محاولة لتصفيتها، فكانت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بدايتها تُشكّل "الغطاء الشرعي"، تحت أنظار العالم أجمع، لممارسات وسياسات الإستعمار الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، وما يُثير الإستغراب هو عدم قُدرة اليسار الفلسطيني على تعطيل تلك المفاوضات ووضع حد لها وإيقافها. وبذا، فاليسار الفلسطيني كان له دوراً بارزاً في إستمرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية نظراً لعدّة عوامل تتمثّل في: إنقسام اليسار الفلسطيني وتشتّته بين مؤيد للتسوية السلمية ومُعارض لها منذ لحظة العام 1974 المتمثّلة في البرنامج المرحلي أو مشروع السلطة الفلسطينية، مروراً بإعلان الإستقلال في العام 1988 في الجزائر وما ترتّب على ذلك من تنازل ضمني عن الأراضي التي إحتلتها دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في العام 1948، إلى مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991، وإنتهاءً بإتفاق أوسلو في العام 1993 وما تلته من محطّات تفاوضية أثبتت فشلها في كل مرّة؛ كما كان لعدم تجديد الفكر اليساري الفلسطيني دوراً في ضعف الخطاب التحرّري لليسار في الساحة الفلسطينية، ما أدّى إلى إستمرار المفاوضات نظراً لعدم تشكيل

خطاب يساري مُضاد لخطاب التسوية السلمية مع إسرائيل، فالفكر اليساري الفلسطيني يعيش في أزمة منذ إنهيار مثله الأعلى في بداية التسعينيات من القرن العشرين وقيام السلطة الفلسطينية التي قوّضت اليسار الفلسطيني وحاصرته من مختلف الزوايا.

ومع توقيع إتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية، بدأت هذه السلطة الناشئة بإتّباع السياسات الرأسمالية والنيوليبرالية والتوجّه نحو السياسات الإستهلاكية وسياسة القروض، والتي خلقت أُناساً مُستهلكين غير مُنتجين، يشغلهم بشكل مُستمر كيفية تسديد قروضهم ومُستحقاتهم في نهاية كل شهر، ما أدّى إلى إبتعاد غالبية الناس عن الهم الأساسي وإلهائهم عن قضيتهم الرئيسية المرتبطة بالتحرّر. وكان لإعمار المدن وتلبية حاجات الناس الإستهلاكية في الأراضي التي إحتلتها دولة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في العام 1967، دوراً في تحقيق الرضا لدى جزء كبير من الناس عن الوضع الراهن وإقتناعهم بإستحالة التغيير والتحرّر، وهو ما يُعتبر ضمن المخطّطات الإسرائيلية. وكان اليسار الفلسطيني وقياداته قد إنغمست في تلك السياسات الرأسمالية والنيوليبرالية، ولم يُشكّل خطاباً إشتراكياً يخلق وعياً للشعب الفلسطيني بالسياسات الرأسمالية النيوليبرالية الإستغلالية التي يُعتبر همّها الوحيد إستغلال الإنسان من أجل الربح المادي.

ولا يُقصد من هذه الدراسة إنتقاد اليسار الفلسطيني بقدر ما يهم الباحث رؤية اليسار كما عهدناه نظراً لمكانته المميّزة وتاريخه المشرّف في الحركة الوطنية الفلسطينية، فتُحاول هذه الدراسة رصد سلوكيات اليسار الفلسطيني ومواقفه في محطّات سياسية مفصلية لكشف دوره في إستمرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية نظراً للثقل الذي كان يتمتّع به اليسار. وبذا، يُنتظر منه العودة إلى الدور الذي لعبه في السابق والوقوف كالسد المانع أمام المخطّطات الصهيونية.

المصادر والمراجع

إبراهيم، باقر. "اليسار عند إحتلال الوطن: يقاوم أم يساوم؟." **المستقبل العربي** 30، عدد 349 (آذار 2008): 73-81.

أبو حطب، غسان. "النظام السياسي الفلسطيني والدور المأمول لقوى اليسار." **تسامح** 9، عدد 35 (كانون الأول 2011): 51-62.

أبو دياك، ماجد. "أربعة أعوام على السلطة وأوسلو: قراءات في متوالية الخسائر." **القضية الفلسطينية في نصف قرن**. لندن: منشورات فلسطين المسلمة، 1999.

أبو ركبة، طلال. "اليسار وسوسيولوجيا الفشل." **تسامح** 3، عدد 10 (تشرين الأول 2005): 123-130.

_____. "بانوراما المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وجذور الأزمة." **تسامح** 8، عدد 29 (حزيران 2010): 73-83.

أبو شيخة، نادر أحمد. **أصول التفاوض**. عمّان: دار مجدلاوي، 1997.

أبو عفيفة، طلال. **الإستراتيجية الفلسطينية: من الخيار العسكري.. إلى خيار المفاوضات، 1917-1993**. القدس: طلال أبو عفيفة، 1993.

أبو غوش، نهاد. "أزمة اليسار الفلسطيني والإستحقاقات المقبلة: إستنهاض القوى اليسارية ضمانة للنظام الديمقراطي والثوابت الوطنية." **تسامح** 3، عدد 10 (تشرين الأول 2005): 101-106.

أبو ليلى، محمد. "إتفاقية أوسلو وآثارها على قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان." **مجلة العودة**. نقلاً عن: http://alawda-mag.com/default.asp?issueID=64&MenuID=66 (إسترجعت في 18 كانون الثاني 2014).

أبو نحل، أسامة ومخيمر أبو سعدة وماهر عبد الواحد. "تأثير المتغيرات السياسية على البناء الفكري وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية من 1968-1974: إنتقال رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية إلى حملة البنادق." **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية**. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012.

_____. "تأثير المتغيرات السياسية على البناء الفكري وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية من 1968-1974: تطور الفكر السياسي الفلسطيني نحو الحل المرحلي." **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية**. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012.

أبو نحل، أسامة وناجي شُرّاب. "المتغيرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من 1975-1983: العملية السلمية المصرية الإسرائيلية وأثرها على منظمة التحرير الفلسطينية." **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية**. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012.

_____. "المتغيرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من 1975-1983: تداعيات الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية." **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية**. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012.

أبو نحل، أسامة وناجي شُرّاب وعماد جاد. "المتغيرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من 1984-1993: الإنخراط الفلسطيني في العملية السلمية ونتائجها." **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية**. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012.

_____. "المتغيرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من 1984-1993: أثر الإنتفاضة الفلسطينية والإجتياح العراقي للكويت في تطور الفكر السياسي الفلسطيني." **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية**. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012.

"إتفاق أوسلو." **فزلكات**. نقلاً عن:
http://fazlakat.wordpress.com/نص-اتفاق-إعلان-المبادئ-اوسلو/
(إسترجعت في 30 تشرين الثاني 2013).

أحمد، أحمد يوسف. "أسئلة المفاوضات غير المباشرة." **القدس** 12، عدد 136 (نيسان 2010): 75-79.

أحمد، سامي يوسف. **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الجذور، التكوين، المسارات**. القاهرة: جزيرة الورد للنشر والتوزيع، 2010.

إرشيد، سامر. **حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والإنتفاضة الثانية**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2007.

الأزعر، محمد خالد. "منظمة التحرير الفلسطينية: التجربة والآفاق المستقبلية." زقوت، ناهض، تحرير ومراجعة. **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية**. غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000.

الأسدي، عبده. "المنظور الإسرائيلي لقضية الإستيطان وفق مفاوضات التسوية النهائية." **صامد الإقتصادي** 20، عدد 114 (تشرين الأول- كانون الأول 1999): 286-298.

أسعد، أحمد عز الدين. "الخطاب الفلسطيني البديل: نحو إستراتيجية التحرر." رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2013.

إسماعيل، أشرف محمد. **تجربة اليسار الفلسطيني المسلح**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2007.

أصرف، محاسن. "الإستفتاء على القدس..لطمة جديدة لمؤيدي المفاوضات." **القدس** 13، عدد 145 (كانون الثاني 2011): 64-67.

"إعلان الإستقلال- المجلس الوطني الفلسطيني، 1988/11/15." **من وثائق منظمة التحرير الفلسطينية: غصن الزيتون وبندقية الثائر**. القاهرة، بيروت، عمّان: دار الفتى العربي، د.ت.

"إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الإنتقالية (المسودة النهائية المتفق عليها في 19 آب/ أغسطس 1993)." **مجلة الدراسات الفلسطينية** 4، عدد 16 (خريف 1993): 175-182.

الإنتفاضة، المفاوضات، النظام الإقليمي الجديد، البديل الوطني الواقعي التوحيدي: التقرير السياسي الصادر عن أعمال اللجنة المركزية. د.م.: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، 1993.

باومغرتن، هلغي. **تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، 1948-1988: من التحرر إلى الدولة**. أبو زيد، محمد، ترجمة. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

بدوي، أحمد موسى. "الأبعاد الإجتماعية والإبستيمولوجية لإنتاج وإكتساب المعرفة العلمية: مقاربة منهجية." **المستقبل العربي** 32، عدد 365 (تموز 2009): 85-101.

البرغوثي، إياد. "المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: هدف أم وسيلة؟." **تسامح** 8، عدد 31 (كانون الأول 2010): 9-15.

البرغوثي، بشير. **من كتابات بشير البرغوثي: مقالات في المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية**. رام الله: مركز فؤاد نصّار لدراسات التنمية، 2003.

البرغوثي، مصطفى. "شعب فلسطين والخيار الإستراتيجي." **نحو إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية**. البيرة: بدائل– المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، 2009.

"البرنامج السياسي المرحلي المقر من المجلس الوطني الفلسطيني في دورة إنعقاده الثانية عشرة، 1-1974/6/9." **من وثائق منظمة التحرير الفلسطينية: غصن الزيتون وبندقية الثائر**. القاهرة، بيروت، عمّان: دار الفتى العربي، د.ت.

بشير، بشير. "الدولة ثنائية القومية: حل أخلاقي قابل للتنفيذ." **نحو إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية**. البيرة: بدائل– المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، 2009.

"بطاقة تعريف: منظمة التحرير الفلسطينية." **جريدة الدستور**. نقلاً عن:
http://www.addustour.com
(إسترجعت في 14 كانون الثاني 2014).

بكر، إبراهيم. **مؤتمر السلام والمفاوضات المباشرة مع إسرائيل**. عمّان: د.ن.، 1992.

بلقزيز، عبد الإله. **الأنفاق والآفاق: رؤية مستقبلية للصراع العربي– الإسرائيلي**. الدار البيضاء، بيروت: إفريقيا الشرق، 2000.

بو عزة، الطيب. "مصطلح الصهيونية..نحو صياغة تعريف بديل." **الجزيرة**. نقلاً عن:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/1eb4868c-3433-433e-8cfd-61ef6943686b
(إسترجعت في 14 كانون الثاني 2014).

"بيان آخر للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول إنسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية." **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، 1976.

"بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن موقفها من عرض القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة." **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، 1976.

"بيان الفصائل الفلسطينية العشر حول موقفها من العودة إلى مفاوضات السلام." **قضايا دولية** 4، عدد 174 (أيار 1993): 204-206.

"بيان لأربعة تنظيمات فلسطينية تدعو فيه إلى مقاطعة مفاوضات السلام، 1992/8/18." **مجلة الدراسات الفلسطينية** 3، عدد 12 (خريف 1992): 212.

"بيان للشعبية والديمقراطية وحماس يدعو إلى الإنسحاب من المفاوضات، 1992/1/5." **مجلة الدراسات الفلسطينية** 3، عدد 9 (شتاء 1992): 228.

"بيان للفصائل الفلسطينية العشرة يدين مشروع الإتفاق الفلسطيني.الإسرائيلي، دمشق، 1993/9/2." **مجلة الدراسات الفلسطينية** 4، عدد 16 (خريف 1993): 208-209.

"بيان للقيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية تعلن فيه إنسحاب الجبهتين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، دمشق، 1993/9/10." **مجلة الدراسات الفلسطينية** 4، عدد 16 (خريف 1993): 217.

"بيان للقيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية تندد فيه بتوقيع الإتفاق الفلسطيني.الإسرائيلي، دمشق، 1993/9/13." **مجلة الدراسات الفلسطينية** 4، عدد 16 (خريف 1993): 219-220.

"بيان للهيئة القيادية الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية، يدعو إلى الإمتناع عن المشاركة في الجولة السابعة من المفاوضات الثنائية مع إسرائيل وإلى إستفتاء شامل للشعب الفلسطيني بشأن مستقبله ومصيره، 1992/10/6." **مجلة الدراسات الفلسطينية** 3، عدد 12 (خريف 1992): 224.

"بيان لممثلي الفصائل الفلسطينية، ما عدا حركة "فتح"، المشاركة في المؤتمر الدولي لدعم الثورة الإسلامية للشعب الفلسطيني، يعلنون فيه معارضتهم مؤتمر السلام، طهران، 1991/10/24." **مجلة الدراسات الفلسطينية** 2، عدد 8 (خريف 1991): 267-268.

البيروتي، كاتيا. "تاريخ المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية خط بدماء العرب لصالح إسرائيل." **تشارلز أيوب**. نقلاً عن: http://www.charlesayoub.com/more/49106
(إسترجعت في 30 تشرين الثاني 2013).

بيريس، شمعون. **الشرق الأوسط الجديد**. عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1994.

_____. **معركة السلام: يوميات شمعون بيريس**. لانداو، ديفيد، تحرير. فاضل، عمّار ومالك فاضل، ترجمة. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.

البيطار، نديم. **حدود اليسار الثوري كظاهرة تاريخية**. ط2. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2003.

"تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية." **مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا**. نقلاً عن:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2219
(إسترجعت في 14 كانون الثاني 2014).

التباعي، جواد. "الحركة الصهيونية: التعريف، ظروف النشأة، والأهداف الأساسية." **الحوار المتمدن**. نقلاً عن:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=221134
(إسترجعت في 14 كانون الثاني 2014).

تماري، سليم. "الرؤية العثمانية لفلسطين: الترسيم العثماني الإثنوغرافي لفلسطين وسورية." الشيخ، عبد الرحيم، ترجمة. **مجلة الدراسات الفلسطينية** 21، عدد 84 (خريف 2010): 53-72.

ثابت، عمرو جمال الدين. **مفاوضات السلام وديناميات الصراع العربي الإسرائيلي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002.

الجابر، جبران. "التطبيع الثقافي ونسق القيم الوطنية في الثقافة الإجتماعي." شكر، عبد الغفار، تحرير. **اليسار العربي وقضايا المستقبل**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998.

جاد، إصلاح. "حملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل." **نحو إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية**. البيرة: بدائل- المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، 2009.

جاد، عماد. "الدولة الفلسطينية بين المفاوضات والقرار الدولي." **السياسة الدولية** 45، عدد 181 (تموز 2010): 20-23.

جرادات، علي. **اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999.

الجرباوي، علي. "المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل: المأزق والحل." **مجلة الدراسات الفلسطينية** 20، عدد 78 (ربيع 2009): 20-34.

جقمان، جورج. "أزمة النظام السياسي الفلسطيني." هلال، جميل، تحرير. **فلسطين: دروس الماضي وتحديات الحاضر وإستراتيجيات المستقبل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.

الجمعة، عباس. "خطورة ما يتعرض له المشروع الوطني الفلسطيني." **وكالة قدس نت للأنباء**. نقلاً عن:
http://www.qudsnet.com/news/View/261236/%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A
(إسترجعت في 7 تشرين الأول 2014).

جمعة، محمد. "أجندة مفتوحة: دوافع وآفاق المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية." **السياسة الدولية** 48، عدد 194 (تشرين الأول 2013): 96-99.

"جولة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية 2010-2011: السيناريوهات المحتملة." **مجلة دراسات شرق أوسطية** 14، عدد 54 (شتاء 2011): 111-116.

جويات، نيكولاس. **غياب السلام: محاولة لفهم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني**. الشايب، طلعت، ترجمة. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

حبش، جورج. **أزمة الثورة الفلسطينية: الجذور والحلول**. بيروت: دار الفارابي، 1985.

_____. "أزمة اليسار العربي..إلى أين؟." **أنفاس**. نقلاً عن: http://www.anfasse.org/index.php/2010-12-29-18-25-49/2010-12-30-15-58-49/1184-2010-07-11-16-23-24 (إسترجعت في 23 نيسان 2015).

_____. **التجربة النضالية الفلسطينية: حوار شامل مع جورج حبش**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998.

_____. **الثوريون لا يموتون أبداً**. حسين، عقيل الشيخ، ترجمة. بيروت: دار الساقي، 2009.

"حديث صحافي خاص للدكتور جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حول التطورات الراهنة وموقف الجبهة منها." **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، 1976.

"حديث صحافي خاص للسيد أحمد جبريل، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة، حول المسائل الراهنة في مجال النضال الفلسطيني." **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، 1976.

"حديث صحافي للأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.القيادة العامة بشأن معارضته للإتفاق الفلسطيني.الإسرائيلي." **مجلة الدراسات الفلسطينية** 4، عدد 16 (خريف 1993): 231–233.

حزب الشعب الفلسطيني: البرنامج السياسي والنظام الداخلي. البيرة: حزب الشعب الفلسطيني، 1998.

الحسن، بلال. "منظمة التحرير الفلسطينية: قراءة في التجربة والبحث في سبل التمثيل." هلال، جميل، تحرير. **فلسطين: دروس الماضي وتحديات الحاضر وإستراتيجيات المستقبل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.

حسين، خليل. **المفاوضات العربية– الإسرائيلية: (وقائع ووثائق) من 19–10–91 إلى 19–12–92**. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 1993.

حمّودة، سميح. "النظام السياسي والبرنامج الوطني وموقع التيارات الإسلامية الفلسطينية." **القضية الفلسطينية: مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجي**. البيرة: مسارات- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، 2012.

الحميري، عبد الواسع. **الخطاب والنص: "المفهوم- العلاقة- السلطة"**. بيروت: مجد- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.

حنوش، زكي. "العرب في مواجهة إسرائيل: أنجحت مفاوضات السلام أم أخفقت؟." **المستقبل العربي** 16، عدد 176 (تشرين الأول 1993): 40-65.

حواتمة، نايف. **أبعد من أوسلو: فلسطين إلى أين؟**. ط2. القاهرة: المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004.

_____. **اليسار العربي: رؤيا النهوض الكبير (نقد وتوقعات)**. ط4. رام الله: مركز المسار للدراسات والنشر، 2000.

حواتمة، نايف وقيس عبد الكريم. **البرنامج المرحلي.. 1973-1974: صراع- وحدة في المقاومة الفلسطينية**. د.م.: شركة دار التقدم العربي والدار الوطنية الجديدة، د.ت.

الحوت، شفيق. "مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية: نحو أسس جديدة لتمثيل الشتات." رفيدي، وسام، تحرير. **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة**. بيرزيت: جامعة بيرزيت- معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005.

حوراني، فيصل. **الفكر السياسي الفلسطيني، 1964-1974: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث، 1980.

_____. "نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطوراتها حتى نهاية القرن العشرين." زقوت، ناهض، تحرير ومراجعة. **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية**. غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000.

الخالدي، رشيد. "من حركة تحرر وطني إلى سلطة." **فلسطين**. نقلاً عن:
http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1678
(إسترجعت في 20 آذار 2015).

خرطبيل، جميل. **وأد منظمة التحرير الفلسطينية: الفردية والهيمنة، عدم الإلتزام بالمبادئ، عدم المصداقية في الممارسة**. د.م.: د.ن.، د.ت.

خريشة، حسن. "موقع منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في الإستراتيجية الفلسطينية." **نحو إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية**. البيرة: بدائل- المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، 2009.

"خطاب الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في مدريد، والذي ألقاه الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني، 1991/10/31." **من وثائق منظمة التحرير الفلسطينية: غصن الزيتون وبندقية الثائر**. القاهرة، بيروت، عمّان: دار الفتى العربي، د.ت.

خليل، عماد الدين. **أضواء جديدة على لعبة اليمين واليسار**. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981.

الخواجا، عزمي. "عوامل النهوض للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- الأردن." **أضواء على المسيرة اليسارية الفلسطينية ومقاربات يسارية أخرى**. رام الله: مركز منيف البرغوثي الثقافي، 2005.

الدجاني، برهان، تحرير. **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975.

_____. **مفاوضات السلام: المسار والخيارات والإحتمالات**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994.

دمج، ناصر. **تحولات منهجية في مسار الصراع العربي الإسرائيلي**. ط2. رام الله: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2007.

راضي، روان عبد المعطي. **الجوانب القانونية المنظمة لمرحلة المفاوضات العقدية**. عمّان: دار الفاروق للنشر والتوزيع، 2012.

رفيدي، وسام. "أربعون عاماً من صعود وهبوط مدويين لليسار الفلسطيني." **تسامح** 5، عدد 17 (حزيران 2007): 45-58.

روحانا، نديم. "الهوية الوطنية الفلسطينية والحلول السياسية." **مجلة الدراسات الفلسطينية** 23، عدد 89 (شتاء 2012): 7-19.

_____. "الهوية الوطنية الفلسطينية والحلول السياسية المطروحة: كيف نتعامل مع التباين؟." هلال، جميل، تحرير. **فلسطين: دروس الماضي وتحديات الحاضر وإستراتيجيات المستقبل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.

زايد، محمد بدر الدين. **المفاوضات الدولية بين العلم والممارسة**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.

الزرو، نواف. "وقفة إستخلاصية أمام مشهد المفاوضات." **رؤية**، عدد 3 (تشرين الأول 2000): 80-100.

زيدان، صالح. "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين." زقوت، ناهض، تحرير ومراجعة. **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية**. غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000.

_____. "عشر موضوعات في تقييم سياسة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: من مؤتمر مدريد وإنطلاق العملية التفاوضية." **الطريق الوعر: نظرة على المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو**. بيروت: شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1997.

ساق الله، هشام. "ماذا يريد اليسار الفلسطيني؟." **مشاغبات هشام ساق الله– وورد برس**. نقلاً عن: http://hskalla.wordpress.com/2013/10/06/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A/ (إسترجعت في 7 تشرين الأول 2014).

السراج، إياد. "المنظمات الأهلية ومفاوضات الحل النهائي." **السياسة الفلسطينية** 6، عدد 24 (خريف 1999): 97-99.

سعدات، أحمد. "وقف المراهنة على المفاوضات." **مجلة الدراسات الفلسطينية** 25، عدد 98 (ربيع 2014): 69-76.

سعيد، إدوارد. **"غزة– أريحا": سلام أمريكي**. ط2. هيكل، محمد حسنين، تقديم. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995.

_____. "وضع القدس ومستقبل عملية السلام." ديب، ثائر، ترجمة. **مجلة الدراسات الفلسطينية** 22، عدد 85 (شتاء 2011): 7-22.

سِلمي، أميرة محمد. **عن النساء والمقاومة: الرواية الإستعمارية**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2009.

سليمان، فهد. "الإنتفاضة، المفاوضات، النظام الإقليمي الجديد." **الطريق الوعر: نظرة على المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو**. بيروت: شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1997.

سمارة، عادل. "الفكر من إشكالية المبتدأ إلى اللاهوية فكرياً." **أضواء على المسيرة اليسارية الفلسطينية ومقاربات يسارية أخرى**. رام الله: مركز منيف البرغوثي الثقافي، 2005.

_____. "موضوعة في مهام اليسار: الطلبة أول الغاضبين وأول من يرد... لماذا؟." **كنعان**، عدد 78 (تموز 1996): 3-7.

شاش، طاهر. **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات**. القاهرة: دار الشروق، 1999.

شاهين، حسن. "أزمة اليسار... وفرصة النهوض." **تسامح** 3، عدد 10 (تشرين الأول 2005): 87-94.

شاهين، خليل. "عشرون عاماً على "أوسلو": مفاوضات عقيمة وتعميق الإنقسام." **مجلة الدراسات الفلسطينية** 24، عدد 96 (خريف 2013): 265-270.

شاهين، صلاح. "اليسار الفلسطيني... إلى أين؟." **شبكة فلسطين للحوار**. نقلاً عن:
https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=300823
(إسترجعت في 6 تشرين الأول 2014).

الشريف، ماهر. **البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1908–1993**. نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي، 1995.

الشعيبي، عزمي. "منظمة التحرير: البرنامج الوطني وآليات تنفيذه." **القضية الفلسطينية: مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجي**. البيرة: مسارات– المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، 2012.

شفيق، منير. "منظمة التحرير الفلسطينية وتجربة الوحدة الوطنية الفلسطينية." صالح، محسن محمد، تحرير. **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2007.

الشقاقي، خليل. **التحول نحو الديمقراطية في فلسطين: عملية السلام، والبناء الوطني، والإنتخابات**. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية– دائرة السياسة والحكم، 1996.

الشوملي، جبرا. **العلمانية في الفكر العربي المعاصر: دراسة حالة فلسطين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

الشيخ، عبد الرحيم. "الهوية الثقافية الفلسطينية.. "المثال" و"التمثيل" و"التماثل"." **التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية: الفلسطينيون.. الهوية وتمثلاتها**. رام الله: مسارات- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، 2013.

صالح، عبد الجواد. **الجذور: معالم التنظيمات الجماهيرية في التجربة الكفاحية للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة منذ عام 67 وحتى الإنتفاضة**. لندن: مركز القدس للدراسات الإنمائية، 1990.

صالح، محسن، تحرير. **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين أنابوليس والقمة العربية في دمشق: خريف 2007–ربيع 2008**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2008.

_____. "هل يمكن إختراق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية؟." **الجزيرة**. نقلاً عن: http://www.aljazeera.net/opinions/pages/6167ed37-a8fa-41fb-b83b-964ce6a8ae66 (إسترجعت في 16 كانون الثاني 2014).

الصالحي، بسام. **طريق اليسار نحو الحرية والديمقراطية والعدالة**. د.م.: د.ن.، 2000.

صايغ، يزيد. **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949–1993**. سرحان، باسم، ترجمة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.

الصباغ، زهير. "من الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى حزب الشعب الفلسطيني (تعقيب)." **أضواء على المسيرة اليسارية الفلسطينية ومقاربات يسارية أخرى**. رام الله: مركز منيف البرغوثي الثقافي، 2005.

الصوراني، غازي. **حوار مفتوح مع غازي الصوراني حول القضايا السياسية والمعرفية وآفاق اليسار العربي والعالمي**. غزة: مطبعة الأخوة، 2010.

عبد الحي، أحمد. "دور الأمم المتحدة في تثبيت وجود "إسرائيل" وإهدار كيان فلسطين." **القضية الفلسطينية في نصف قرن**. لندن: منشورات فلسطين المسلمة، 1999.

عبد العزيز، أحمد. "قراءة في مشروع التسوية السلمية، 1991-1998." **القضية الفلسطينية في نصف قرن**. لندن: منشورات فلسطين المسلمة، 1999.

عبد الكريم، قيس. "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: الجذور والمسيرة." زقوت، ناهض، تحرير ومراجعة. **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية**. غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000.

_____. **خمس سنوات على إتفاق أوسلو**. بيروت: شركة التقدم العربي، 1999.

عبد الهادي، محمد. "المفاوضات المباشرة.. كما رصدتها الصحافة." **القدس** 12، عدد 142 (تشرين الأول 2010): 31-36.

عطاالله، أكرم. "أزمة اليسار الفلسطيني: محطة عابرة.... أم بداية النهاية؟." **تسامح** 3، عدد 10 (أيلول 2005): 11-20.

علوش، إبراهيم. "الثوابت الفلسطينية سياسياً." **أمجاد العرب**. نقلاً عن:
http://www.amgadalarab.com/?todo=view&cat=9&id=00004282
(إسترجعت في 30 تشرين الثاني 2013).

_____. "عن اليسار الذي فقد البوصلة." **كنعان**، عدد 100 (كانون الثاني 2000): 21-28.

عمر، أحمد عبد الحميد. "إستراتيجيات الإقناع والتأثير في الخطاب السياسي." **مجلة فصول**، عدد 81-82 (2012).

عوض الله، حيدر. "اليسار الفلسطيني: أوضاع صعبة ومهمات ثقيلة." **مجلة الدراسات الفلسطينية** 22، عدد 87 (صيف 2011): 51-58.

عوض الله، عبد الرحمن. "الحركة الشيوعية الفلسطينية وحزب الشعب." زقوت، ناهض، تحرير ومراجعة. **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية**. غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000.

عوض، طالب. "دور الأحزاب السياسية في العملية الإنتخابية." **الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

عوض، وليد. "قوى وفصائل فلسطينية يسارية تطلق حملة شعبية لرفض المفاوضات مع "إسرائيل"." **مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات**. نقلاً عن:
http://www.alzaytouna.net/permalink/51349.html
(إسترجعت في 6 تشرين الأول 2014).

غازيت، شلومو. "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين." **المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية: مواقف إسرائيلية من قضايا الحل النهائي**. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1995.

غالي، إبراهيم. "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وعملية السلام." عسيلة، صبحي، تحرير. **الفصائل الفلسطينية: من النشأة إلى حوارات الهدنة**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005.

غانم، يحيى. **مفاوضات السيادة على الشرق الأوسط- الوثائق السرية: الحد من التسلح، المياه، اللاجئون**. القاهرة: دار الخيّال، 2001.

غصيب، هشام. "اليسار والثورة." **الطريق** 71، عدد 2 (شتاء 2012): 82-87.

فراعنة، حمادة. **المفاوضات وصلابة الموقف الفلسطيني**. عمّان: دار الجليل للنشر، 2011.

فرحات، محمد فايز. "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعملية السلام." عسيلة، صبحي، تحرير. **الفصائل الفلسطينية: من النشأة إلى حوارات الهدنة**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005.

الفرّا، محمد علي. "القضية الفلسطينية.. إلى أين؟." الشرع، منذر، تقديم ومراجعة. **القضية الفلسطينية: تحديات الوجود والهوية**. عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.

الفطافطة، محمود. "اليسار الفلسطيني... إلى أين؟!." **تسامح** 3، عدد 10 (تشرين الأول 2005): 53-72.

فنكلستاين، نورمان. "مفاوضات كامب ديفيد 2000: تشويه روس المتعمد للموقف الفلسطيني." الأيوبي، عمر، ترجمة. **مجلة الدراسات الفلسطينية** 18، عدد 71 (صيف 2007): 83-96.

فيركلو، نورمان. "الخطاب بوصفه ممارسة إجتماعية." عبد القادر، رشاد، ترجمة. **الكرمل**، عدد 64 (صيف 2000): 153-173.

قاسم، عبد الستار. "المفاوضات السرية." **وكالة معاً الإخبارية**. نقلاً عن:
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=620130
(إسترجعت في 4 تشرين الأول 2014).

القدوة، ناصر. "نحو إستراتيجية فلسطينية ناجحة." **نحو إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية**. البيرة: بدائل- المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، 2009.

قريع، أحمد. **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو إلى خريطة الطريق**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005.

_____. **المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام: بدايات ملتبسة ونهايات مؤجلة- سجل توثيقي**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008.

قطامش، أحمد. "أضواء على اليسار الفلسطيني/ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/ 67 نموذجاً." **تسامح** 3، عدد 10 (تشرين الأول 2005): 35-52.

_____. **مداخل لصياغة البديل**. النقب: د.ن.، 1994.

"قوى اليسار في رام الله تتظاهر تنديداً بالمفاوضات." **فلسطين أون لاين**. نقلاً عن:
http://felesteen.ps/details/news/101579/%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%B1%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%AA%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%AA%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D9%8B%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA.html
(إسترجعت في 7 تشرين الأول 2014).

"قياديان يطالبان السلطة بتعزيز الإنتفاضة ووقف التنسيق الأمني." **راديو بيت لحم 2000**. نقلاً عن:
http://www.rb2000.ps/ar/news/115114.html
(إسترجعت في 7 تشرين الأول 2014).

الكيالي، عبد الحميد. "السيناريوهات المحتملة لمستقبل المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل." **مجلة دراسات شرق أوسطية** 14، عدد 53 (خريف 2010): 101-104.

"لجنة حقوق الإنسان تتبنى قرارين حول الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية." **مركز أنباء الأمم المتحدة**. نقلاً عن:
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=2364#.Upn3X9IW2HM
(إسترجعت في 30 تشرين الثاني 2013).

لدادوة، حسن. "اليسار الفلسطيني: الواقع والتحديات." هلال، جميل وكاتيا هيرمان، تحرير. **إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي**. رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2014.

مأزق التسوية... وآفاق النهوض الوطني: الوثائق الكاملة الصادرة عن الكونفرنس الوطني العام الثالث. د.م.: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، 1998.

مجدلاوي، جميل. "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين." زقوت، ناهض، تحرير ومراجعة. **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين: الندوة الفكرية السياسية**. غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000.

المجدلاوي، محمد. "اليسار الفلسطيني.. إستطلاع الواقع وإستشراف الأفاق." **تسامح** 3، عدد 10 (تشرين الأول 2005): 95-100.

مجلي، نظير. "هل يوجد أمل فعلاً في نجاح المفاوضات..؟!." **مركز الإعلام الفلسطيني**. نقلاً عن:
http://www.palestine-pmc.com/atemplate.php?id=22736
(إسترجعت في 3 تشرين الثاني 2013).

"مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، حول تفسيرها للنقاط العشر." **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، 1976.

"مذكرة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني إلى الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني." **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، 1976.

مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات. "مستقبل المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية في ظل إستمرار الإستيطان (تقدير إستراتيجي)." **القدس** 12، عدد 137 (أيار 2010): 25-32.

المصري، طاهر تيسير. "من أجل النهوض بالمشروع الوطني الفلسطيني/ التجربة الفلسطينية: الدروس والعبر." **تسامح** 9، عدد 34 (أيلول 2011): 87-96.

المصري، هاني. "الخارطة السياسية الفلسطينية الجديدة." رفيدي، وسام، تحرير. **مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة**. بيرزيت: جامعة بيرزيت- معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005.

_____. "القضية الفلسطينية.. قراءة في الخيارات والبدائل الإستراتيجية." **القضية الفلسطينية: مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجي**. البيرة: مسارات- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، 2012.

"مفهوم اليسارية." **مجتمع أيرس**. نقلاً عن:
http://www.airssforum.com/showthread.php?t=58377
(إسترجعت في 30 تشرين الثاني 2013).

منصور، كميل، تحرير. **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1977.

_____. "تقييم تجربة المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية وصياغة رؤية جديدة." **مجلة الدراسات الفلسطينية** 22، عدد 86 (ربيع 2011): 49-61.

_____. "نحو مفهوم تفاوضي فلسطيني جديد." هلال، جميل، تحرير. **فلسطين: دروس الماضي وتحديات الحاضر وإستراتيجيات المستقبل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.

"الميثاق الوطني الفلسطيني، 10-1968/7/17." **من وثائق منظمة التحرير الفلسطينية: غصن الزيتون وبندقية الثائر**. القاهرة، بيروت، عمّان: دار الفتى العربي، د.ت.

"نص الدعوة إلى حضور مؤتمر مدريد، 1991/10/8." **مجلة الدراسات الفلسطينية** 3، عدد 9 (شتاء 1992): 194-195.

"نص المشروع الفلسطيني للحكومة الذاتية المؤقتة، واشنطن (العاصمة)، 1992/3/3." **من وثائق منظمة التحرير الفلسطينية: غصن الزيتون وبندقية الثائر**. القاهرة، بيروت، عمّان: دار الفتى العربي، د.ت.

نعيرات، رائد. "وثائق الجزيرة حول المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية: "قراءة في ردود الفعل الفلسطينية"." **مجلة دراسات شرق أوسطية** 15، عدد 55 (ربيع 2011): 83-90.

النفار، سليم. "المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.. بين الثابت والمتحول." **سياسات**، عدد 12 (2010): 79-88.

نمر، حنين. "حركة التحرر الوطني العربية: مراجعة نقدية (مدخل)." **اليسار العربي في مواجهة العولمة النيوليبرالية: ندوة نظمها مركز مهدي عامل الثقافي والحزب الشيوعي اللبناني**. بيروت: دار الفارابي، 2008.

نوفل، أحمد. "وثائق الجزيرة حول المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية: "تحليل مضمون"." **مجلة دراسات شرق أوسطية** 15، عدد 55 (ربيع 2011): 75-82.

نوفل، ممدوح. **الإنقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي "مدريد- واشنطن"**. عمّان: دار الشروق، 1996.

_____. **البحث عن الدولة**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000.

هرئيل، عاموص ووافي ساخروف. **الحرب السابعة: كيف إنتصرنا ولماذا خسرنا في الحرب مع الفلسطينيين**. السباخي، ثابت، ترجمة. تل أبيب: يديعوت أحرونوت، 2005.

هرسيغور، ميخائيل وموريس سترون. **إسرائيل/ فلسطين: الواقع ما وراء الأساطير**. ناطور، سلمان، ترجمة. رام الله: مشاعل للصحافة والدراسات، 2000.

هلال، جميل. **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

_____. ""فتح" و"حماس" واليسار: الواقع والتحديات." **مجلة الدراسات الفلسطينية** 22، عدد 87 (صيف 2011): 31-35.

_____. "في توصيف اليسار في المشرق العربي لواقعه." هلال، جميل وكاتيا هيرمان، تحرير. **إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي**. رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2014.

_____. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**. ط2. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006.

_____. **اليسار الفلسطيني إلى أين؟: اليسار الفلسطيني يحاور نفسه ويتأمل مصيره**. رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2009.

وادي، عبد الحكيم. "المفاوضات: التعريف ولغات التواصل." **دنيا الرأي**. نقلاً عن:
http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/297473.html
(إسترجعت في 30 تشرين الثاني 2013).

ياسين، عبد القادر. **الحركة الوطنية الفلسطينية: المحطات الرئيسية/ الدروس المستفادة**. القاهرة: دار الكلمة، 2000.

_____. **دليل الفصائل الفلسطينية**. القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2009.